

# تمأس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن

بين الواقع والاتجاهات

(دراسة علممجتمعية)

بقلم

الدكتور مهنا يوسف حداد

الاستاذ المشارك

فسي

قسم الاجتماع وقسم الانثروبولوجيا

جامعة اليرموك

اربسد - الأردن

١٩٩١/١٢/٣١

اهداءات ١٩٩٨  
المعهد الدبلوماسي الأردني  
الأردن

# تمأسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن

بين الواقع والاتجاهات

(دراسة علممجتمعية)

بقلم

الدكتور مهنا يوسف حداد

الاستاذ المشارك

في

قسم الاجتماع وقسم الانثروبولوجيا

جامعة اليرموك

اربيد - الأردن

١٩٩١/١٢/٣١



## كلمة شكر

منذ عام ١٩٨٧ عندما بدأت أول بحث في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجيا السياسية، استوقفت الكثيرين ممن عانوا قراءة وتعبئة الاستثمارات التي وزعناها والسؤال هل سوف تظهر نتائج هذه البحوث. الحقيقة هي انني كتبت عدة مقالات نشرت في مجلات اكاديمية دورية في هذا المجال حتى اختمرت فكرة الكتاب في ذهني وبدأت الكتابة. الآن وقد انتهى وضع الكتاب على هذا النحو اغتنم الفرصة لتوجيه كلمة شكر إلى جميع من تعاونوا معي في وضع الاستثمار واشكر على وجه الخصوص الطلبة الذين تحملوا عناء توزيع وجمع الاستثمارات في المناطق المختلفة سواء عمل هؤلاء بالمقابل أو دون مقابل. شكر خاص اتقدم به إلى زملائي في الطابق الرابع من كلية الآداب / جامعة اليرموك على مساعداتهم الكثيرة ومناقشاتهم المطولة واطّمن من هؤلاء من كانوا يجتمعون عندي على فنجان القهوة قبل الثامنة صباحاً واثّرن على مسامعهم العقد التي لم استطع حلها في الليلة السابقة: أ.د. أحمد ظاهر، د. نعمان جبران، د. غازي حداد. محمد يعقوب، شهاب الشيباب ود. سليمان خرابشة من قسم التاريخ لهم شكر خاص لمساعدتهم في توزيع وجمع البيانات، أ.د. محمد عيسى صالحية، ود. مازن غرايبة ود. فهمي غزوي ولا أنسى في الفصل الأخير د. معن خليل عمر الذي فتح اعيننا على ابهامات كانت قد تغيب عنا. جزاهم الله جميعاً عنا كل خير. لا يسعني أخيراً إلا أن أوجه الشكر الخاص للبحث العلمي الذي دعم هذا الكتاب بأكثر من بحث واحد، ولا بد أن أنوه هنا إلى انني وحدي المسؤول عن النواقص والأخطاء الواردة في هذا الكتاب.

مهنا حداد



الى قائم في

وشعب يقظ





تمأسس النظام وتشكيل المجتمع  
في  
الأردن بين الواقع والاتجاهات  
(دراسة علممجتمعية)



## مقدمة

### ١ - الكتابات عن الأردن

كتب الكثير عن الأردن، وجاءت هذه الكتابات من جهتين في اتجاهين تكاملاً أحياناً وتناقضاً أحياناً أخرى. تكونت الجهة الأولى من كتابات عربية أردنية كان كتابها أردنيين وتنقسم بأنها تاريخية تبحث في تأسس وتطور النظام في الأردن بما في ذلك مؤسسات الدولة، والتنمية والتعليم وغيرها. وتكونت الثانية من كتابات عربية وأجنبية تدور حول نفس التاريخ من وجهات نظر مختلفة. من بين هؤلاء جميعاً لم نجد من اهتم بما كان يدور في هذا التاريخ من عمليات اجتماعية ونفسية وتربوية واقتصادية على المستوى البسيط (Micro) حتى وصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن وحتى تبلور المجتمع بشكله الحالي. لقد جاءت الدولة تريد ادعاء الفرد لها وتقترض هيمنتها ووصلت إلى ذلك الهدف بطريقة أو بأخرى، فما هي الوسائل التي استخدمتها الدولة للوصول إلى هذه الأهداف وما هي التغيرات الجزئية الدقيقة التي جرت على المجتمع الكائن في ذلك الوقت؟

لقد جاءت الدولة بشرعية ما تسد حاجة ملحة في الوطن (الأردن ككل)، فقد كانت مطلوبة نتيجة فراغ سياسي دولي أحدثه الانفصال عن سوريا بعد اكراه الملك فيصل للتنازل عن عرشه للفرنسيين ولم تعد هناك بنية سياسية فوقية (دولة) تمثله على الصعيد الدولي ولذلك كانت الحاجة ماسة لوجود مثل هذه الدولة بنظام يتناسب مع المعطيات الحركية في ذلك الوقت، فجاء النظام الأميري يدعم شرعية الحاجة بشرعيات أخرى مشرفة مثل النسب النبوي، والنسب القيادي لقادة النهضة العربية الكبرى، لكن ذلك جميعه قد أدى إلى عمليات تأسس لا تزال مستمرة إلى وقتنا الحاضر.

### ٢ - نظرية التماسس:

نظرية التماسس ليست بالنظرية الحديثة فقد وجدت بداياتها عند منظري القوانين الطبيعية من الأغريق ثم عند فلاسفة الأغريق وبخاصة افلاطون وارسطو (أي في الفكر المثالي الأول) حيث وضع هؤلاء الصيغة الأولى للتماسس في وصفهم لخلق المجتمع المنظم الذي تسوده الدولة وكيف تثبت هذه الدولة وجودها وتدعم ذاتها عن طريق خلق مؤسسات تعليمية وعسكرية وغيرها تحل محل مجتمعات القبائل التي كانت سائدة قبل ذلك. ثم رأينا الفلاسفة الرومان يتحدثون عن هذه العملية من خلال طرح السؤال حول انشاء المجتمع الصالح القوي، وبعدها جاءت المسيحية التي ادخلت نظام الكنيسة إلى مؤسسة الدولة وترفعت حتى على الدولة وبدأ الصراع بين رجال الكنيسة (اللاهوتيين) والمفكرين الذين يبحثون عن حقوق السكان في الدولة الوطنية حتى انتصر هؤلاء الاخيريون بمساندة الحكومة الوطنية لصالح الحاكم الذي أسماه هوبز اطلاق

الحكم وجعل ميكافيلي بيده (الأمير) القاعدة المعروفة (الغاية تبرر الوسيلة) وتحول نوع التماسس الى فكرة العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو حتى جاءت الثورة الفرنسية وظهرت الدساتير الأوروبية فيما بعد (في النصف الأول من القرن التاسع عشر) بحيث اصبح الفرد هو الوحدة البشرية المعتمدة في القانون. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اوجد لنا باحثو القانون التاريخي والتاريخ القانوني القاعدة الشرعية لاستعمار البلاد في افريقيا وآسيا وأمريكا تحت المفهوم (Jus Nullius) أو الأرض التي لا تحكمها دولة وحق أي دولة في وضع اليد عليها واستعمارها. وأصبح ضمن هذه الأرض أو المناطق تلك التي تتنازل عنها الدولة المهزومة في الحرب. وحتى في هذه الحالة يكون على الدولة التي تضع يدها على مثل هذه الأرض ان تأسس ذاتها في سلوك الأفراد. وبقيت النظرية على المستوى النظري دون تفصيل وتطبيق حتى ظهرت علوم المجتمع التطبيقية في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين وظهرت نظرية التماسس عن طريق محاولة الباحثين في تفسير الظواهر الاجتماعية وبخاصة النظرية الوظيفية التي اعتبرت المؤسسة سلوكاً متكرراً من أجل الوصول إلى هدف، وأن هذه المؤسسة تقوم في المجتمع أو الحضارة لأشباع حاجة. فالحاجة هي السبب في ظهور المؤسسة وأشباع الحاجة هو الهدف من وجود المؤسسة، والمؤسسة التي لا تشبع حاجة تتوقف ألياً عن العمل ثم تعمل الحضارة على ابتداء مؤسسة أخرى تقوم بالمهمة أو انها تستعير مؤسسة من حضارة أخرى لتقوم بالمهمة.

في هذه المؤسسة يتركز الجهد على المكانات الاجتماعية التي يفرضها الهدف المؤسسي ويقوم الأفراد شاغلوا هذه المكانات الاجتماعية بالأدوار المرتبطة بالمكانات الاجتماعية. هذه الأدوار هي سلوكيات يتعلمها شاغلوا المكانات الاجتماعية وعليهم القيام بها بحيث انها تصبح آلية الممارسة في حياتهم اليومية. هذه المؤسسات تدور حول علاقات اجتماعية وهذه العلاقات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات سواء كانت صغيرة جداً أم كبيرة. ما يهمننا هنا في هذه البناءات الاجتماعية أو المؤسسات الاجتماعية هو انها لا تتكون من اطرار شكلية فقط. الباحث الذي جاعنا بنظرية أكثر تكاملاً حول التماسس هو S. N. Eisenstadt بالتعاون مع L. Roniger في دراسته حول علاقات السادة والاتباع والاصدقاء والذي حملته العنوان التحتي «العلاقات بين الأفراد وبناء الثقة في المجتمع (١٩٨٤)». لقد وجد هذا الباحث ان البناء الاجتماعي الشكلي، الجماعة والمؤسسة وغيرها من علاقات بين سادة واتباع وحتى بين اصدقاء، لا يكفي لاستمرارية هذه الجماعة أو المؤسسة، بل انه بحاجة الى بناء معنوي متمثل بمجموعة من القيم والمعايير تؤدي إلى علاقات ثقة بين الأعضاء وبذلك أيضاً إلى نوع التعاضد الموجود في الجماعة المعنوية (ص ٨) وهذه العلاقات هي التي تؤكد على وظائف الضبط الاجتماعي. وفي حين طبق ايزنستاد هذه النظرية على نشوء وتطور العلاقات الشخصية اردنا نحن تطبيقها على العلاقات بين أفراد الجماعات الصغيرة (المحلية) وعلاقات هؤلاء مع

الزعامات التقليدية. وفي تطور هذه العلاقات تظهر توترات في العلاقات بين افراد الجماعات المحلية نتيجة لتطور علاقات الزعامات مع مؤسسات علوية بنائية مثل مؤسسات الدولة.

لقد قاد اجتذاب الدولة لرؤساء العشائر في بداية تأسس الدولة الى توترات في العشيرة الواحدة اي بين افرادها، ذلك ان الحالة الجديدة قد خلقت نوعاً من التصارع بين افراد الجماعة حول امور كثيرة. فالتوترات جاءت في مجالين: الأول هو الوحدة الاجتماعية الصغرى على شكل ضغوط، والثاني يتكون من الوحدات الكلية التي تنتمي اليها هذه الأحداث. مثل هذه التوترات يعيدها الباحث إلى غياب توزيع الالتزامات وتحديد انواعها بين افراد الجماعة نتيجة لطبيعة التنظيم الاجتماعي (ص ١٤٠). مثل هذا الغياب يترك المجال مفتوحاً امام أشخاص الى مكانات اجتماعية يعتبرها آخرون حقاً طبيعياً لهم، ذلك ان بناءات هذه الجماعات اصبحت غير كاملة او وافية في غياب الزعامة التقليدية. ويؤدي هذا الغياب ايضاً إلى ظهور امكانات واحتمالات، بل وبعض الافتراضات والادعاءات حول بعض الحقوق. هذه جميعاً تؤدي إلى مجموعة من الضغوطات من جهات مختلفة وجماعات متنوعة وإلى تحديد مجالات اختيارات الأفراد او خصوصيات الحياة للجماعات. وفي هذه الحالات يتزعزع بناء الثقة القديم في العلاقات الاجتماعية وتبدأ محاولة ايجاد قيم روحية وبناء ثقة جديد يربط افراد الجماعات مع بعضهم بعضاً. في حالة الأردن نجد ان تسرب القيادات العشائرية العليا قد فتح المجال امام القيادات الفرعية، الحمائل، للاستقلالية والتساوي، وعندما بدأت هذه تحذوذو الزعامات القبلية الكلية، فتح المجال امام زعامات فرعية أخرى (العوائل)، ثم الأفراد.

وفي كل مرحلة كانت العلاقات الشخصية والاجتماعية تنقلص من حيث الالتزامات والواجبات (ص ١٧ - ١٨). لقد اكتفت النظريات القديمة لتفسير ظاهرة العلاقات الاجتماعية في المجتمع بعاملين متناقضين: (١) الاعتراف بأهمية تقسيم العمل الاجتماعي في تفسير النظام الاجتماعي والمكونات المؤسسية للمجتمع و (٢) الاعتراف بأن هذا التنظيم لا يستطيع تفسير طبيعة وعمل واستمرارية النظام الاجتماعي عامة ولا النظام المؤسسي خاصة. وكما هو معروف، فقد تطورت هذه الرؤية عن كل من دركهيم وفيرير والى درجة بعيدة عند كارل ماركس، والذين لم يقبلوا الاعتراف بصحة افتراضات الاخلاق النفعية التي نادت بكفاية الآلية الرئيسية في توزيع العمل عامة والسوق خاصة لتكون مسيراً للنظام الاجتماعي وآلية ضمان للحفاظ على مثل هذا النظام. فهؤلاء القدامى لم ينكروا أهمية توزيع العمل او السوق انما تساعوا حول كفاية هذه الآلية للبناء الاجتماعي او المؤسسي ومن ثم إعادة انتاجها والحفاظ عليها واعترفوا بالمشاكل التي كان يخلقها التحليل المتبع في ذلك الوقت وأهمها:

- تكوين الثقة والتعاقد التي تصدى لها تونيس (١٩٥٧) ودركهيم (١٩٦٤، ١٩٦٤، ١٩٧٣).

- جوانب تكوين السلطة والتغلب على الشعور بالاستغلال التي عالجها فيبر (١٩٥٢ و ١٩٥١).

- تزويد النشاطات الاجتماعية بالمعنى والشرعية كما عند فيبر (١٩٥٨).

وأيدت كتابات هؤلاء اتفاقهم على أن بناء النظام الاجتماعي والحفاظ عليه مشروط بتطور اقتران أو تلازم بين البنية التنظيمية لتقسيم العمل من ناحية والبناء المؤسسي للثقة والشرعية من ناحية أخرى. ومع ظهور المدرسة الوظيفية (الانثروبولوجيا) والبنائية الوظيفية (الاجتماع) تطور أيضاً تحليل هذه الجوانب وتبين مصدر التحليلات العلممجمعي في هذا المجال وأصبحت هذه حاجات يجب على النظام الاجتماعي أو المؤسسي اشباعها: الحاجة إلى التعاضد أو الثقة، الحاجة إلى الحفاظ على النمط أو المعنى وصيانة التوجه الآلي أو ما يعادل تنظيم السلطة. لقد أعطى بارسونز (١٩٦٤) للجانبين الأولين دوراً ضابطاً أعلى من الثالث الذي وجد فيه الإجماع على مفهوم القيم، وبذلك يكون بارسونز قد وضع يده على الجرح الذي لم يقدر على تشخيصه القدماء: إظهار وتوضيح العمليات التي تتكامل من خلالها جوانب الثقة والمعنى مع بناء النظام الاجتماعي في البنية الاجتماعية الكلية. لقد فعل هؤلاء ذلك من خلال إعادة النظر في مفاهيم كانت معروفة من حيث تداخلها ببعضها بعضاً وتطوير مفاهيم جديدة مثل مجموعات المكانات والأدوار والمراكز الاجتماعية. كذلك كان لتطور الدراسات حول الجماعات الأولية أهمية خاصة في إبراز الدور الذي يلعبه الجانب المعنوي - غير المؤسسي - في المجتمع والحضارة، والدور الذي تلعبه مفاهيم الثقة والمعنى في بناء أي نسق من الانساق الاجتماعية (ايزنستاد ١٩٨٤: ٢٢ - ٢٣).

ويذهب المحلل ايزنستاد إلى أن المدرسة الوظيفية البنائية لم تسلم من النقد وأول ما وجه إليها منه هو أنها لم تكن قادرة على تفسير الصراع الاجتماعي ولا التغير الاجتماعي ذلك أنها اعتمدت نموذجاً افترضت من خلاله اجماعاً اجتماعياً أولياً تمحور حول أهداف وقيم مجتمعية وأنه قد أكد على ميكانيكيات تحافظ على حدود الضبط الاجتماعي وبذلك يقلل من أهمية السلطة والاكراه باعتبارها آليات التكامل الاجتماعي. كذلك فقد اعتبر النموذج الوظيفي البنائي لا تاريخياً، أي أنه أهمل التأثيرات التاريخية في بناء الحضارة وركز على حالة الثبات والتوازن في المجتمع، وأهم هذا النقد هو أن هذا النموذج قد عرّف مشكلات الثقة (التعاضد) والمعنى والسلطة حاجات للنسق الاجتماعي، وضمت هذه إلى تنظيم تقسيم العمل الاجتماعي. ونتيجة لذلك توارى التوتر بين هذه الأجزاء أو الجوانب من النظام الاجتماعي والذي أكد عليه قدماء علماء الاجتماع. بدلاً من نظرية الحاجات أصبح التركيز على عمليات التفاعل والنقاش والصراع المستمر بين مكونات البنية الاجتماعية والتي تتحمل مسؤولية بناء النظام الاجتماعي وأهمها بناء الثقة والمعنى في هذه العلاقات. ولتفسير هذه اعتمد الباحثون مواضيع عدة متعلقة بمفاهيم الثقة والمعاني فصلها لنا ايزنستاد (ص ٢٥) كما يلي:-

- مفاهيم علاقات القوى أو اتحاداتها وبخاصة تلك التي تتطور خلال هذه العلاقات.
  - عناصر الصراع والاكراه في بناء أي كيان مؤسسي.
  - التلاعب بالرموز - رموز التعاضد أو المعاني العلوية (غير المادية) والتمسك بها والاقترانات بين التوجهات السلطوية والرمزية في عملية بلورة أنماط التفاعل والتنظيمات المؤسسية.
  - استقلالية الجماعات الفرعية أو حتى الانساق الفرعية والتي تحدد أهدافها الخاصة بغض النظر عن أهداف المؤسسة الكلية.
  - المشاركون في مثل هذه التفاعلات والذين يربطون بها معان وتعريفات مرتبطة بالرؤية الناشئة عن اشغالهم للمكانات والأدوار.
  - القواعد المعرفية الأساسية ومعاني الحياة الاجتماعية (قواعد لغة التفاعل الاجتماعي) والتي تتكون في الحياة الفرعية اليومية كما في المقابلات الشخصية والاجتماعات الصدفية أو أية التقاءات تبني على العلاقات المباشرة (وجهاً لوجه).
  - البيانات التي تعمل داخلها المؤسسات والمنظمات وأهمية النسق العالمي في تحليل المجتمعات الكلية أو الأنظمة الاجتماعية العامة.
- أحد التطورات الهامة في هذا الصدد هو إعادة النظر في تفسير العلاقات الأولية - غير الرسمية - التي اقتصرت تفسيرها في الماضي على انها «تحليلات مساندة للأطر المؤسسية الموجودة، ولكنها أصبحت، فيما بعد، بؤرة خلاف وتمرد وتغير. ويذهب بعضهم إلى أن هذا التطوير يتعلق بإعتراف واسع لامكانية حصول تناقض مؤسسي قوي بين بنية تقسيم العمل الاجتماعي من ناحية وتنظيم السلطة وبناء الثقة وإضفاء المعاني من ناحية أخرى وكذلك امكانية نشوء تناقض قوي بين هذه الجوانب الثلاث الأخيرة بإعتبار أن السلطة جانب مستقل.
- تشير التطورات في تفسير الأنماط والشروط الأولية التي تفرز العلاقات المختلفة بين الأفراد في المؤسسات الأولية إلى أن هذه العلاقات تشكل مجالاً للعاطفة المشتركة والثقة المتبادلة في الجانب الروحي - في علاقات القرابة. ويبدو نسق القرابة والعلاقات الأولية على أنها المجال الذي تتأكد فيه عواطف الثقة والمعنى والمحبة. مثل هذا البناء يرتكز على البحث عن المشاركة في عالم النقاء والقيم والروحانيات، وعلى التوترين بين العالم المادي أو المؤسسي (الخارجي). لذلك فإن المشكلة المجورية في تحليل العلاقات الاجتماعية المؤسسية (العلاقات الشخصية وعلاقات السيادة والتبعية) هي كيفية بناء الثقة والمعنى ومأسستها في النظام الاجتماعي وكذلك الإبهامات المرافقة لعملية إدخال هذه العوامل المعنوية إلى العلاقات الاجتماعية.

من هنا وجد رونيرو وايزنستاد ثلاث مشكلات أساسية بحاجة للفهم (ص ٢٩ - ٣٠):

- الأهمية الأساسية للثقة في العلاقات الشخصية.
- جذور الإبهامات في تشابك عوامل الثقة والمعنى في البناء المؤسسي.
- الآليات الدقيقة التي تؤثر على هذا التشابك.

ولكي يصلنا إلى هذا الغرض نجد أن هاتين المؤسستين بون شاسع يقود إلى تضارب وتناقض محوري وبخاصة بين الشروط التي تملئ أو تنتج بناء الثقة بين الأفراد في المجتمع من ناحية وبذلك الشروط التي تؤكد على توفر الموارد والوسطاء لبناء الوحدات المؤسسية من ناحية أخرى. فالثقة تثبت في المجتمعات الأولية لأنها تتلائم مع أسس تفرض العلاقات عامة وعلاقات القرابي خاصة مفترضة الحفاظ على الالتزامات المتبادلة بين الأفراد ذي المكانات الاجتماعية. هذه الأسس هي التي تحدد العضوية في الجماعات (جماعات التعاضد) وتحدد أيضاً درجة اللامشروطية في العلاقات بين الأعضاء وأسس الالتزامات المفروضة عليهم. بنفس الوقت نجد أن هذه الشروط تتعارض مع تطور الموارد والنشاطات التي يحتاجها الإبداع المؤسسي الأوسع لبناء المؤسسات التي تركز على اتجاهات مختلفة ومتنوعة.

ويبدو أن الشروط التي تنتج الموارد الممكنة تتوفر لبناء المؤسسات الأوسع تتعارض مع البناء البسيط للثقة واستمراريتها إذا تجابهت مع قوى أخرى كامنة في أنواع أكثر تحديداً من العلاقات الاجتماعية. ولذلك فإن القدرة على صنع مؤسسية الموارد حسب بعض الأنماط بعيدة المدى تبقى إحدى المشكلات الهامة. ولا شك في أن هذه القدرة تعتمد بناءً فعلياً لمجالات المعنى الأوسع وتهتم بتوسيع مجال الرمزية والثقة لتصبح أوسع مما هي في المجالات الضيقة لعلاقات القرابة وتعمل كذلك على ارتباط مثل هذه الثقة بتنظيم المجالات الأوسع للنشاطات المتميزة والموارد المتوفرة التي تنتجها امتدادات نشاطات آلية السلطة.

المشكلات المختلفة التي تسهم في تحطيم الثقة الأساسية من خلال انتاج مستويات جديدة للموارد والسلطة والمعنى نجدها واضحة جداً في مجالات الأسرة وعلاقات القرابة وأيضاً في تشكيل أنماط مختلفة للتفاعل والائتلافات. ففي الأسرة نجد أن التآلف الأول هو بين الأم والطفل في دورة حياة الفرد الإنساني وأن هذا التفاعل مبني على ثقة غير مشروطة (لا مشروطة)، وإذا وجدت عناصر مشروطة في هذه العلاقة فهي ثانوية. هذه العلاقة أيضاً مبنية على غياب المساواة بين أصحاب العلاقة. في هذه المؤسسة الأسرية ومن خلال النمو تأخذ الثقة غير المشروطة بالتفكك رويداً رويداً، (تأخذ الأم بالابتعاد تدريجياً عن الطفل) وتتكون أنماطاً جديدة للتفاعل، أو يتجه الأفراد إلى توسيع الأنماط الموجودة. مثل هذه العملية تشتمل على إمكانات متعددة بعضها يؤكد ويثبت بعضها الآخر وبعضها يتضارب مع بعضها الآخر (انظر هذه العمليات ونتائجها في الفصل الأول والثاني من هذا الكتاب).



لقد طبق ايزنستاد واتباعه هذه النظرية على المجتمعات الصغيرة وابرزوا دورها في انتاج جماعات وعلاقات اجتماعية جديدة ذوات بناءات ثقفة تتلائم وأهداف هذه الجماعات، واضعين نصب أعينهم أهدافاً معينة. المقصود هنا هو ان نختبر هذه النظرية على عملية تأسس النظام في الأردن وتشكل المجتمع ونطرح السؤال حول ماذا يحدث لانتاج مثل هذه العلاقات على المدى الطويل. لقد دخل نظام الدولة إلى المجتمعات المحلية في الأردن والتي بنيت على علاقات الدم والقرابة وأدى إلى عمليات تفتيت وهدم وإعادة بناء الثقة والقيم في عملية مستمرة دامت الآن سبعة عقود، فما هو النتائج؟

الفرق بين نشوء مؤسسة الدولة ونظام الحكم في المجتمعات التقليدية ونشوء الدول وانظمة الحكم في البلدان التي اعتمدت الهجرة من الداخل، هو ان الدولة في الحالة الأولى دخلت لتطور الانظمة الاجتماعية المحلية وتأسس ذاتها بين جماعات يرتبط الفرد فيها بجماعته الأولية الأسرة، والعائلة، والحمولة والعشيرة وغيرها بينما في الحالة الثانية اجتذبت الدولة الأفراد من الخارج كأفراد ليشكلوا جماعات في الوطن الجديد بناء على اسس مختلفة. وفي حين ربطت هذه الدولة الفرد مباشرة إلى ذاتها، فقد ربطت الدولة في الحالة الأولى الفرد إليها عن طريق الجماعة التي بقيت تعني له أكثر بكثير من الدولة. فما هو النتائج؟

بناء على هذه النظرية قمنا بتحليل العمليات الاجتماعية والسياسية التأسيسية في المجتمع الأردني منذ عام ١٩٢١ وقد قسمنا هذا التاريخ إلى المراحل التأسيسية التالية:-

- ١ - مرحلة الامارة.
  - ٢ - مرحلة المملكة وتوسع الدولة.
  - ٣ - مرحلة الديموقراطية.
  - ٤ - مرحلة غياب الحياة البرلمانية.
  - ٥ - مرحلة عودة الحياة النيابية.
- وقمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى ثمان فصول ومقدمة وخاتمة. اهتم الفصل الأول بمرحلة التأسيس الأولى، واهتم الفصل الثاني بمرحلة التأسيس الثانية ثم الفصل الثالث وقد اهتم بمرحلة تكامل التأسيس في الأردن. وبينما اهتم الفصل الرابع بمقارنة بين مواقف الأردنيين من الانتخابات في الماضي والحاضر، بحث الفصل الخامس في اتجاهات الاردنيين نحو الانتخابات العامة في عام ١٩٨٩ (تشرين الثاني). ثم جاء الفصل السادس لبحث في الدوافع التي يعتمدها الأفراد عند اتخاذ القرار بترشيح انفسهم لخوض معركة الانتخابات النيابية، وبحث الفصل السابع في طبيعة الدعاية الانتخابية، ويتعرض الفصل الأخير إلى السلوك الفعلي في الانتخابات العامة وبيان الفرق بين التوجهات والمواقف وهذا السلوك الفعلي لوضع الاقتراح بأن الأردن الآن في مرحلة تأسس جديدة لتقود الانسان الأردني إلى فرديته وتخليصه من الوضع الحاضر.

## الفصل الأول

### مراحل التماسس الأولى: مجتمع العشائر والدولة

١ : ٠ - تمهيد -

كان الانتقال من حالة غياب الدولة إلى وجودها في الأردن ضرورة ملحة في عهد أصبحت فيه العلاقات الدولية هي التي تتحكم بمصير المناطق. لقد قام الاستعمار على الفكرة بأن الأرض التي لا تخضع لحكم دولة يجب أن تسيطر عليها قوة ما تدعي ملكيتها وتحميها من الطامعين وبخاصة إذا كانت محاذية لمنطقة نفوذ سلطتها كما كانت الحال في منطقة شرقي الأردن بعد الاطاحة بالحكم الفيصلي في سوريا وانفصال هذه المنطقة عنها إذ اعتبرت بريطانيا منطقة نفوذ لها وليس لفرنسا بموجب معاهدة سايكس - بيكو ١٩١٦. وعلى الرغم من تضارب الآراء حول هذا الاقتسام وحول مصير المنطقة إلا أنه من الواضح أنها كانت تشكل عقبة في شبكة العلاقات الدولية حيث أن الحكومات المحلية المكونة من زعامات العشائر فيها لم تكن تفي بالغرض لا من حيث تكوين السلطة وامتداد التنفيذ ولا من حيث التمثيل الدولي من ناحية ناهيك عن وهن بل وانعدام المراكز الاقتصادية لهذه الحكومات المحلية وإيجاد الشرعية التي ستقدم الدولة المنتدبة بناء عليها معونتها الاقتصادية لكل منها، من حيث الحجم العددي والفائدة المتوخاة من كل من هذه الحكومات إضافة إلى صغر البقعة الجغرافية لنفوذ مثل هذه الحكومات من ناحية أخرى. وجود الدولة على أية حال كان ضرورة ملحة، ونظراً للتنافس بين هذه الزعامات وغياب احتمالية قدرتها على إفراز بنية سياسية فوق عشائرية وغياب المراكز المدنية التي يمكن أن تقبل نفوذها هذه الزعامات، فقد كان إيجاد السلطة المركزية من الضرورات من أجل (١) ربط أجزاء المنطقة سياسياً مع بعضها بعضاً، (٢) تمثيل المنطقة على المستوى الدولي (٣) العمل على إبعاد المنطقة عن طموح الحركة الصهيونية والمنظمات اليهودية (٤) النهوض بالمنطقة اقتصادياً وإدارياً و (٥) تسهيل التعامل بين السلطة المنتدبة والمنطقة. فبدلاً من التعامل مع ست أو سبع حكومات يصبح التعامل مع حكومة واحدة.

في هذه الاثناء تقرر تأسيس امارة شرق الأردن بعد ان قدم الامير لهدف مختلف تماماً، وقبل الدعوة لهذا التأسيس وبدأت عملية الصراع التماسسي لنظام الحكم في المنطقة وسارت عملية التماسس هذه على مراحل كان أهمها المرحلة الاولى ١٩٢١ - ١٩٤٦ أي حتى استقلال المنطقة وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية. لأن العقد اللاحق شهد عملية تأسس أكثر تعقيداً حيث لعبت الدولة بعد تأسيس المملكة دور الوصي على ما تبقى من فلسطين وبخاصة. ما أصبح يدعى الضفة الغربية. في كل هذا كانت الشرعية الوظيفية لوجود العرش والدولة في المملكة هي العامل الثابت الذي اضيفت عليه الخصائص الأخرى هالة التشريف والاقتدار. هذه العملية التماسسية هي التي افرزت

مسيرة الدولة في المنطقة وعملية التكامل التي لا تزال في طريقها إلى الاكتمال.

#### ١ : الشعب بين القيادة الأميرية وحكومة الانتداب:

لم يكن من السهل على سمو الأمير عبد الله بن الحسين ان يؤسس اماره شرق الاردن لولا الحنكة السياسية التي تحلّى بها من خلال تنشئته وعلمه واتساع ثقافته واطلاعه مقارنة بالمجتمع في جنوب سورية آنذاك. كانت بلاد شرق الاردن مجزأة بين بدو وحضر والمدينة الوحيدة فيها التي زاد عدد سكانها على خمسة الاف نسمة كانت مدينة السلط وفيها المدرسة الاعدادية الوحيدة. وسواء البدو ام الحضرة فقد كانوا مقسمين إلى مشايخ وكل شيخ يحكم ويرسم دون تدخل السلطة الموجودة آنذاك في اشخاص الضباط البريطانيين. لقد كان هؤلاء الشيوخ في تنافس بل في صراع فيما بينهم حول النفوذ وحماية منطقة النفوذ، ولم يكونوا قادرين على التنازل عن هذا النفوذ لصالح قيادة قومية عليا تؤدّب بينهم وترأسهم. وعندما تكونت المملكة العربية السورية بعد الحرب تركت هذه المناطق على ما كانت عليه وعادت إلى عهدها كما كانت تحت الحكم التركي. هذه الحالة المتردية التي كانت عليها البلاد لم تكن تسمح بقيادة مركزية لأن هؤلاء الشيوخ كانوا قد تنفّسوا الصعداء يوم انتهت السيطرة التركية عليهم، فتشكّلت الحكومات المحلية العديدة وكانت الانفصالية هي الهدف وبخاصة بعد سقوط الحكم الفيصلي في سورية. في ذلك يقول فريدريك بيك (١٩٣٥ : ٢٨٠).

«وفي تموز ١٩٢٠، زالت الحكومة السورية فانفصلت شرق الاردن عن سورية وانقسمت إلى عدة دويلات صغيرة، فكان في منطقة عجلون وحدها اربع حكومات مراكزها اريد وسوف والمزار والكورة، أما في البلقاء فقد بقي متصرفها الذي عينته الحكومة السورية (الفيصلية) حاكماً عليها بالاسم فقط إذ أن سلطته الفعلية لم تتعد عمان أبدأ».

وما ان تأسست الحكومة المركزية عام ١٩٢١ حتى عصفت موجات من الثورات في البلاد قادها هؤلاء المشايخ الذين لم يكونوا ليرتضوا بسلطة مركزية يخضعون لها وكان على الحكومة المركزية ان تخدم هذه الثورات وتعيد الأمن والاستقرار لتتمكن من وضع برامجها الادارية في تطوير البلد (الوطن) وتنفيذها. ويذكر لنا سليمان موسى مثل هذه المعلومات التي نقلها هو أيضاً عن بيك (سليمان موسى ومنيب الماضي ١٩٥٩ : ١٨، ١٩ و٤٩).

اما الحالة الداخلية فقد كانت متردية من حيث التعليم والاقتصاد والادارة والصحة، بحيث انها لم تكن حتى مؤهلة لقيام دولة وطنية لولا وجود القيادة العليا التي فرضت نفسها وكانت مصرّة على إقامة الدولة العربية بطريقة او بأخرى تجسيدا لأهداف الثورة التي قامت عام ١٩١٦ (الثورة العربية الكبرى) ولو بشكل جزئي. لقد كانت الامية والجهل سائدين في البلاد وبقيت القبلية وقوانينها هي التي تدير الشؤون الداخلية وكان ولاء الفرد لعشيرته في أول الامر. يعني هذا ان جماعة القبايلة كانت الاطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن للفرد احتمالية البقاء. لقد ساد البلاد قانون الغاب «الحق للاقوى» حتى وضعت القوانين وتكونت السلطة القضائية في البلاد.

السلطة القبلية او العشائرية سلطة موروثية وغير مكتسبة وكانت تتماشى دائماً مع الحالة الاقتصادية للقيادة. حتى في الريف (الحضر) كانت المشيخة للأقوى اقتصادياً في حين كانت عوامل الحسب والنسب والجاه تقوم بأدوار مساعدة. ومقابل الفقر المدقع الذي كان الناس يعيشون فيه انتشرت الأمراض الاجتماعية التي جعلت الفرد يلتصق أكثر بهذه العشائرية ويرفض أية سلطة أخرى غير سلطة شيخ عشيرته. لقد كانت الأمية متفشية في البلاد ولولا بعض الكتاب والمدارس المسيحية التي كانت تعمل على تعليم بعض الأولاد لكان التعليم كامل الغياب. ويذكر لنا أحمد يوسف التل ان هذه الأمية قد وصلت إلى أكثر من ٩٥٪ علماً بأن الإحصاءات في ذلك الوقت لم تكن معروفة وبقيت هذه تقديرات (أحمد يوسف التل ١٩٧٨: ٦٥) إذ يعطي ان مجموعة الطلبة للعام الدراسي (١٩٢٢/٢٣) ٢٣١٦ طالباً وعدد المعلمين ٨١ وان مجموع عدد المدارس كان ٤٤ مدرسة، وإذا ما قيسست هذه الحالة مع عام ١٩٤٥/١٩٤٦ لوجدنا كم كانت الحالة متردية يقول أحمد التل (ص ٦٢):

«أما من حيث تسرب الطلاب فإن الجدول رقم ٤ يشير إلى وجود فرق شاسع بين عدد الطلاب الذين كانوا في أسفل السلم التعليمي (٢٢٥٣ طالباً في الصف الابتدائي) وعدد الطلاب الذين وصلوا إلى نهاية السلم التعليمي في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦، ٣٦ طالباً في الصف العاشر».

ويصف الحالة علي محافظة حين يذهب إلى أن سكان الأردن لم يشاركوا بتكوين وتطوير الفكر القومي حتى ان وقوفهم إلى جانب جيش الثورة ضد العثمانيين لم يكن ليحدث لولا الاموال الكثيرة التي اغدقها القادة العسكريون على شيوخ القبائل ثم الانتصارات التي غيرت آرائهم ليتحولوا بولائهم لهذه القيادة. غير ان محافظة في ذلك ينسب العامل النفسي إذ ان زعماء هذه القبائل تحولوا لنصرة الجيوش القادمة خوفاً لأنهم رأوا انها منتصرة لا محالة وخشوا العقاب. ومن خلال تبريره لعدم مشاركة سكان الأردن في النهضة الفكرية العربية يقول:

«فقد عاش أهل هذه المنطقة في حالة من التخلف والجهل نتجت عن الفوضى وعدم الاستقرار في الداخل، والعزلة والاهمال اللذين تعرضوا لهما من جانب الدولة العثمانية، فحياة البدواة وعدم استقرار الفلاحين في القرى بصورة دائمة وفقدان الأمن حالت كلها دون نشوء المدن في هذه المنطقة، وحالت بالتالي دون ظهور فئة من المثقفين تعنى بالقضايا الفكرية العامة وتهتم بشؤون الوطن والمواطن والدولة والأمة، وكان هم السكان الأول تأمين لقمة العيش وتوفير الأمن والحماية للرازمين للنفس والمال والعيال، وكان الوعي السياسي بينهم في اضعف حدوده» (محافظة، علي، ١٩٩٠: ٥٩ - ٦٠).

لا اظن بأن معجزة قد حدثت لتغير هذه الصورة على مدار العقدين اللاحقين ليكون هناك فكر سياسي بين أفراد الشعب الأردني، وعلينا ان نقر مرة بأن الفكر السياسي الذي

تكون في الأردن أبان وبعد نشوء الامارة كان دخیلاً، ولو انه نتاج افراد آمنوا بفكرة القومية والوطنية، ولكن الدولة ككل كانت ظاهرة جديدة وبخاصة مركزيتها في إحدى المدن الأردنية. ولا شك أيضاً بأن سكان شرق الأردن نظروا إليها نظرة الشك والريبة. وكما يقول أحمد أمين في وصف العقلية والنفسية العربية الجاهلية:

«العربي عصبي المزاج، سريع الغضب يهيج للشيء التافه، ثم لا يقف في هياجه عند حد، وهو أشد هياجاً إذا جرحت كرامته أو انتهكت حرمة قبيلته... أما ناحيتهم الخلقية فتتميل إلى حرية قل أن يحدها حد، ولكن الذي فهموه من الحرية هي الحرية الشخصية لا الاجتماعية، فهم لا يدينون بالطاعة لرئيس ولا حاكم، (أحمد أمين ١٩٧٥: ٣٧ و٣٨).

الجاهلية قبل الاسلام من حيث التأخر والضلالة، لا عدم المعرفة بالاسلام، تنطبق على المجتمع الأردني بل العربي في بداية القرن العشرين، عدا الحواضر التي نشأ فيها مثقفون واعين. ومن هنا ان الأمر عبد الله بن الحسين كان يعتمد على غير الأردنيين في تأسيس الدولة اذا وجد من خلال تحليل ذهني لتصور الأحداث في البداية، ان اهداف المؤسسة القومية النظرية كانت عربية عامة بينما كان يعرف في قراراته انه يؤسس دولة يعوض فيها عما قد يفوت القيادة العربية كلياً لو لم يقبل بذلك. لقد تحقق للأمر ان اعتماده على الحضارة الموجودة في المنطقة لن يؤدي به إلى النجاح وأنه إذا ما أراد للدولة النجاح فعليه ان يدخل هذا الشعب رويداً رويداً إلى المشاركة السياسية. تلك الحضارة التقليدية لم تكن تمتلك ديناميات ذاتية للتطور وعلى هذه الديناميات ان تدخل إليها عن طريق نظم تفعل فيها من خلال حوافز.

في تحليله لمعطيات الحضارة الماثلة قبل ١٩٥٠ يقول أحمد التل (١٩٧٨: ٥٠):

«يتضح مما سبق ان النظام الحضاري الذي كان سائداً في المجتمع الأردني قبل عام ١٩٥٠ كان نظاماً تقليدياً، وان جوهر ذلك النظام هو القضاء على أي عامل مؤثر يمكن ان يؤثر في حياة المواطنين او اخضاعهم لنظام حضاري سائد. لقد كانت الصفة المميزة للتفكير والسلوك بين المواطنين هي المطابقة والانسجام مع ارادة الحكام الانجليز او ممثلهم من المسؤولين الأردنيين. لقد كان النظام الحضاري التقليدي ظاهراً في كل الأفكار والقيم والمؤسسات، بما في ذلك اللغة والفنون والمهارات والمعتقدات والعادات والتقاليد والمؤسسات السياسية.

ومن حيث محاولة خلق الفرد الذي يمكن ان يتماشى مع الحرية فقد كانت هذه غائبة لأنه وكما تفضل أحمد التل (ص ٥١):

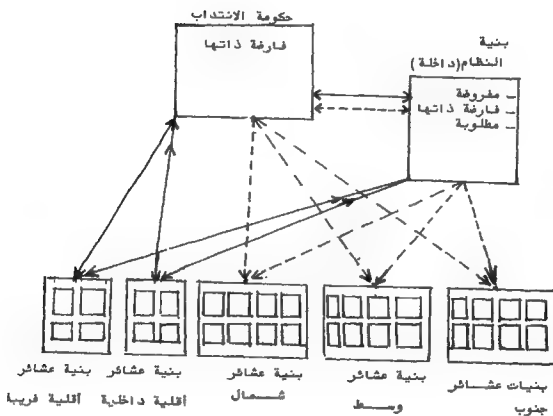
«كما كانت الفترة قبل ١٩٥٠ تتميز بصرامة وقسوة النظام الاجتماعي في كل من البيت والمدرسة. اما الأبناء فكانوا متسلطين وديكتاتوريين في علاقاتهم مع اطفالهم (واخوانهم وزوجاتهم)، وكان محور العملية التربوية... نقل المعرفة للطلاب بدلاً من

تنمية شخصياتهم... كما وقف ذلك النظام حائلاً دون إطلاق طاقات الشباب الأخلاقية والعقلية».

وعندما نعرف ان الحالة الصحية في البلاد كانت متردية جداً، فأعجب كيف يذهب بعضهم إلى ان الأردنيين كانوا يطلبون بما يدعى الحريات العامة، لأن هذه الحريات لم تكن تعني للإنسان الفرد شيئاً بل كانت كذلك لبعض الشخصيات القيادية، وجلها قبلية، لتجد طريقة جديدة تخضع من خلالها الأفراد لسلطتهم في إطارها القبلي.

رسم (١)

العلاقات بين بناء الدولة والبناء الاجتماعي  
في مجتمع شرق الأردن ابان تشكل الدولة



وعلى الرغم من الغضب الذي يفرغه الكثيرون على القوى الاستعمارية والامبريالية إلا أن الطريق الوحيد الذي كان أمام القيادة العليا هو النهوض بهذا المجتمع ليصل إلى مستوى مسؤولية الدولة، ولذلك وبسبب غياب المهارات المحلية، اعتمد النظام على غير الأردنيين. وكان مكراً لترك قيادة العشائرية تدبير شؤونها إلى أن يحين الوقت لتفككها وتقويضها عن طريق اكتساب الأفراد علاقة تبادلية مع الدولة. ونظراً لتردي الحالة الاقتصادية وغياب الموارد استمرت هذه العملية مدة طويلة في أول الأمر. وبينما كانت القيادة العليا تؤكد على المفاهيم الكلية (القومية والمصلحة الوطنية) كانت هذه القيادة تعرف أن هذه المفاهيم شبه فاقدة المعنى للإنسان الأردني الذي لم يعتدها في تجاربه المرجعية.

الذين أخذوا يتعرضون للتأثير الجديد كانوا من الأجيال الجديدة التي ابتدأت تشارك بالتعليم حيث عمل النظام التعليمي على نشر الوعي القومي والوطني، وأخذ هؤلاء الأفراد مركزاً وسطاً بين جاذبيتين متناقضتين الأولى ربطهم بنوع من الوعي الجديد -فكرة الدولة القومية-والتي التصقت مع فكرة التطور والتحديث. ومقابل الجاذبية العاطفية كانت هنالك الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية التي قدمتها لهم الدولة عن طريق الوظائف والراتب بناءً على استحقاق بموجب عقد اجتماعي تبادلي، وأيضاً بموجب حاجة متبادلة خلقها الدولة لتضع فيها من تحتاجهم، وهنا دخلت الوساطة، وكثيراً ما كانت تبدو المكانة مئة لأكثر من طرف واحد: متخذ قرار التوظيف والوسيط والموظف في نفس الوقت.

تمثيل بسيط لهذه البنيات التي وجدت في المجتمع الأردني نجدها في الرسم الثاني. هذه هي الموجودات في المجتمع الأردني في العشرينات من هذا القرن ويمكن تلخيص تكوينها وعلاقاتها، كما وردت في الرسم السابق الذكر، كالآتي:

١ - بدو وحضر متناحran اقتصادياً وكل من البدو والحضر منظم في بناءات اجتماعية قبلية بناء على مجموعة من القيم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية في كل من هذه الوحدات. وتدعم هذه البناءات الشكلية بناءات قيمة مستمدة من طبيعة العلاقات بين أفراد الوحدة الواحدة (علاقات القرابة الدموية الأبوية) والاعتماد المتبادل بين الجماعة والفرد لتأمين حفظ الحياة والأمن الغذائي والحماية. هذه الوحدات العشائرية كانت قد وصلت إلى نوع من التوازن سواء في التعايش السلمي أو الصراع وتكونت مجموعة من الاعراف والعادات تنظم علاقات هذه العشائر مع بعضها بعضاً. لقد كانت هذه الوحدات تقليدياً مناهضة لأي نوع من السلطة المركزية التي رأت فيها تهديداً لكيانها الانعزالي واستقلاليتها على المستويات السياسية والاقتصادي والاجتماعي والنفس. وحيث كانت إحدى هذه الوحدات القبلية قابلة للتعاون مع السلطة المركزية فإن هذا التعاون كان ممكناً:

١ - عن طريق القيادة السياسية (شيخ العشيرة).

ب - لا تتدخل المركزية مباشرة في تنظيم شؤون الجماعة. لقد وقفت هذه الوحدات موقف الريبة من النظام الداخل إليها من ناحية وموقف الرفض من السلطة الأجنبية التي جاءت بعد الحرب تفرض ارادتها ومهما حاول الانجليز ان يدعّموا العلاقات مع العشائر الا ان هذه العلاقات بقيت هشّة مع هذا الجسد الغريب.

٢ - السلطة المركزية ممثلة في النظام والذي جاء بفكرة الدولة القومية يفرض ذاته على أيديولوجية وطنية قومية رأت فيها الوحدات الاجتماعية تهديداً لكنها وبينما كانت قيادة الوحدات العشائرية او بعضها قد اتصلت مع هذا الفكر الجديد وتحمسّت له في الماضي كان عليها ان تبدي نوعاً من التعاون مع ممثلي هذا الفكر (النظام) وتبني مجموعة من القيم الجديدة في إطار بنائي فوق - عشائري، تحت إشراف النظام (الأمير).

٣ - الحكومة الانتدابية والتي كانت تريد تطويع كل هذه البنى لخدمة اغراضها ومخططاتها للمنطقة، وكانت علاقاتها مع ممثلي النظام علاقة تبني وانتظار إذا ما كان هذا النظام الحكمي سوف يخدمها (ثقة هشّة فوقية استخدامية).

في هذه الوحدات الاجتماعية والسياسية كانت الاهداف متباينة إلى حد بعيد والتقارب بينها يجب ان يحدث بناء على نوع من التصالح او بناء على تنشئة سياسية جديدة تحتوي على مفهوم التصالح. ولكن كان على هذه التنشئة السياسية ان تنطوي على اتجاهات تخدم الاغراض التي ستوجد من اجلها. تحليل سريع للعلاقات التي كانت توجد بين هذه الوحدات تفضي لنا بما يلي:-

١ - علاقة حكومة الانتداب بالنظام الجديد (علاقة تبادلية وفوقية).

٢ - علاقة النظام الجديد بحكومة الانتداب (علاقة تشككية وتابعة).

٣ - علاقة النظام باتباعه من غير الأردنيين والأقليات (علاقة تبادلية وفوقية).

٤ - علاقة غير الأردنيين (وبعض الأردنيين) والأقليات مع النظام (علاقة متينة وتابعة).

٥ - علاقة النظام مع زعامات العشائر (والعشائر) (علاقة شبه اكرامية مطلوبة وفوقية).

٦ - علاقة العشائر وزعمائها مع النظام (علاقة تشككية، مطلوبة، وتابعة).

٧ - علاقة حكومة الانتداب مع العشائر وزعمائها (علاقة لا مباشرة، مفروضة، اكرامية ومساعدة لتقوية العلاقة بين العشائر والنظام بناء على اسس حضارية).



وبينما كانت مجموعة القيم التي ارتبطت بها العلاقة الأولى تفرض نوعاً من علاقات الثقة للدعم المتبادل بين النظام والانتداب من أجل استمرارية الانتداب وتثبيت النظام، كانت حكومة الانتداب تعي مكانتها المفروضة والمرفوضة عند العشائر، وكان النظام يعي ضرورة وجوده في مجتمع شرق الأردن والتي اعطت له شرعية هذا الوجود بسبب غياب السلطة المركزية قبل وجوده مما حدا بحكومة الانتداب الابقاء على تجزئته وتناحر اجزائه. اما في العلاقة الثانية فإن القواعد القيمية الوطنية التي ارتكز عليها الأمير واعوانه جعلته يقف موقف الريبة من الحكومة البريطانية، ولكن اعتماده عليها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً كان يجعله يتقاضى الصدام المباشر مع حكومة الانتداب للوصول إلى الهدف الاسمي وهو تكوين الدولة والنهوض بها إلى المستوى الذي يجعله قادراً على الاستغناء عن خدماتها والتبعية لها، وحينها ليس بمفرده ولكن مع الشعب في كتلة واحدة. هذا الوعي بأن البناءات العشائرية التي وجدت في ذلك العهد لن تكون قادرة على إفران القيادة المركزية، جعل النظام يستند إلى مجموعات بشرية يربطها بذاته (العرب من غير الأردنيين، الاقليات الغربية والمحلية) وتكون بمثابة المحرك للزعامات العشائرية (من خلال الحسد والمنافسة) ان تقدم على ربط ذاتها به. من جهة هؤلاء كما في العلاقة الرابعة فإن طبيعة وجودهم في هذا المعترك كانت غير مضمونة، ولم يكن لديهم طريق آخر إلا الاخلاص للنظام وحكومة الانتداب التابعة ولذلك فقد كانت علاقة متينة تسليمية وتابعة وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه هذه العلاقة لعقود طويلة حتى تطور مفهوم الوطنية الى مستوى المواطنة القانونية وبذلك كانت علاقة مصيرية. علاقة النظام مع الزعامات العشائرية والعشائر كانت من النوع شبه الاكراهي ولكنها كانت مطلوبة فقد جاءت السلطة المركزية من ناحية سلطة وسيطة للصراعات العشائرية وفرض النظام، وهذا النقص في البناءات الاجتماعية الاردني اعطى وجود النظام شرعية أقوى من تلك الشرعية التي قد نعيدها إلى الثورة العربية أو الانتفاضة القومية أو الزعامة الدينية. النظام الجديد جاء بفكر جديد استمده من فكر الحكومات الوطنية الحديثة التي وضعت اساس فكرها في الابتعاد عن الاستثنائية (استثناء بعض الناس من المواطنة الكاملة). وحيث كانت السلطة المركزية تهدد كيان الزعامات العشائرية وتطمس فوقيتها واستقلالها من خلال إخضاع هذه البناءات العشائرية لها، مما أدى إلى علاقة تشككية، فإن النظام (السلطة المركزية الجديدة) اعطت البديل عن التجزئية ممثلاً في فكرة الوحدة الوطنية التي كان على النظام ان يدخلها مؤسساً إلى سلوك الأفراد والجماعات ومن هنا جاءت هذه العلاقات تابعة وقبيل التابعة وكان هذا هو العامل الثالث في الشرعية للنظام والدولة. هذه الشرعية كانت تتمثل في هدف الدولة في نقل الأفراد نقلة نوعية من التبعية العشائرية إلى علاقة التبادل مع الدولة المركزية، وتشكل هذه عاملاً آخر في إضفاء الشرعية على النظام الداخل على المجتمع. فلم يكن بالمعقول ان يتفاعل المجتمع المجزء قبلياً والذي لا تمثل له ان يبقى كما هو ليتفاعل مع حكومة انتداب عصرية متفنتة بضروب الفنون السياسية كما اكتسبتها من مسيرتها الديمقراطية من

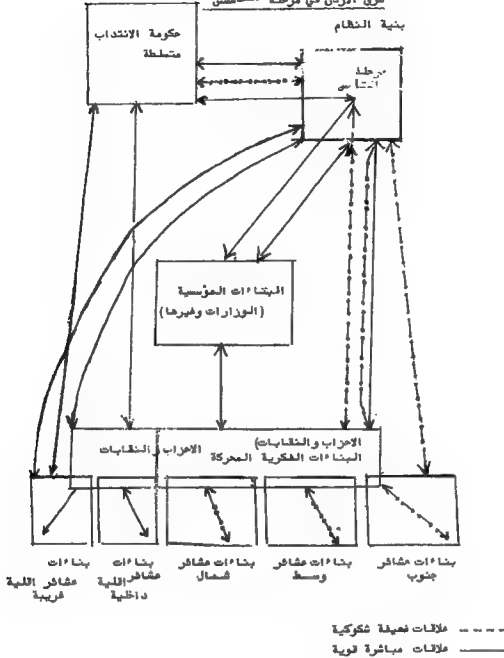
ناحية والكونيالية من ناحية أخرى. ومن هنا، وتحت إشراف الدولة المنتدبة بدأ النظام الجديد يعمل على تنظيم المجتمع بحيث يمكن أن يتفاعل مع العلاقات الدولية الجديدة سواء للخارج أو للدخل. فقد تأثر هذا النظام بالدولة المنتدبة إلى درجة ما، وعلى الرغم من الرغبة الكامنة لديه في التخلص من قبضته إلا أنه وجد الوصول إلى الهدف أهم بكثير من حالة الصراع التي سوف تتسبب من خلال التصادم معه، ولذلك فهو يؤكد على العقل - العقلانية، والنظام، وتقدير الذات إذا ما كانت مستعدة لخوض التصادم والصراع. ولذلك فقد رأى في ذلك الوقت أن الطريق الوحيد للوصول إلى الغايات المنشودة هو التعاون (محافظة ١٩٩٠ : ٧٢ - ٧٣، ماضي وموسى، ٢٤٣ - ٢٤٤).

## ١ : عهد الأحزاب :

كان على النظام أولاً أن يبدأ مؤسسته الأولى التي تتبنى تطبيق النظام - الحكومة التي تمثل المجتمع إلى الخارج وتضع القوانين وتطبقها: أي أنه كان على النظام أن يخلق البناءات المؤسسية الأولى التي تخضع الناس للقانون، اللوائح والدوائر ومن خلال هذه البناءات الرئيسية أخذ يتفرع لاجداد مؤسسات أو بناءات مؤسسية أخرى تساعد في بناء النظام. وقبل أن يفكر النظام بوضع الأساس الأول للديمقراطية وهو البرلمان، شجع تنظيم الأحزاب. لقد أراد الاقتداء بالديمقراطية الغربية، أن يبنى المجتمع الجديد على أساس من المشاركة السياسية، سبيلاً لتحويل المجتمع من البنية القبلية إلى بنية المجتمع الحديث ولذلك كما يقول لنا خير الدين الزركلي (١٩٢٥ : ١٠٨ - ١١٢) فقد طلب الأمير عبد الله من رشيد طليع تأسيس أو تأليف حزب سياسي في صيف ١٩٢١، وهذا المطلب في تكوين هذا البناء الجديد يحتوي على الطريقة التي وجدها النظام ليدخل ذاته مؤسساً إلى حياة الأفراد. وعلى الرغم من أن تأليف الحزب كان مشروطاً بعدم التدخل في الشؤون الإدارية للبلاد إلا أن الحكمة فيه قائمة، هذه الحكمة هي المعرفة العميقة عند الأمير وحتى عند حكومة الانتداب أن البناءات القبلية الموجودة لن تكون قادرة على خلق قيادة مركزية من ذاتها ولا على أي من المستويات. لقد كان الهدف من هذه البناءات إلى جانب كونه تنظيمياً، هو تقريب الأمير من الناس وتقريب الناس من الأمير بطريقة أو بأخرى. والسبيل إلى ذلك هو ربط الزعامات العشائرية بالنظام من ناحية وترك الأمر لهم في إدارة زعاماتهم القبلية ما دامت هذه تخضع للنظام:

ادارة انتداب \_\_\_\_\_ نظام \_\_\_\_\_ قيادات قبلية \_\_\_\_\_ عشائر فهو ترتيب تنازلي هرمي وطبقي في نفس الوقت بحيث ان الاعلى يستوعب الادنى.

رسم ٢  
العلاقات بين الدولة والبناء الاجتماعي في مجتمع  
شرق الأردن في مرحلة التأسيس



هذه البنية الحزبية بحد ذاتها (حزب الاستقلال، والعهد، والشعب، وجمعية الشرق العربي) خدمت كبناء قيمي جديد لم تعرفه البناءات العشائرية في بادية الأردن واريافه وحضره، وكانت عضوية الأحزاب هذه مقتصرة على بعض المثقفين. إلا أن عامة الناس في الشوارع الأردني لم تكن قادرة على استيعاب ما يدور حولها. هذه البناءات

القيمة السياسية والعقائدية بطموحاتها الكبيرة التي كانت في كثير من الأحيان تتعدى حدود الوطن إلى البلاد العربية قامت بوظيفة دعم للنظام وتعزيز مكانته تجاه الانتداب وجعلت الانتداب بطريقة أو بأخرى يحسب بعض الحساب لما أصبح يدعى «قوى وطنية». غير أن مجموعة القيم التي تبني عليها بناء الثقة الجديد المستمد من الأهداف السياسية والعقائدية لم تكن متناغمة مع مجموعات القيم التي بنيت عليها البناءات الاجتماعية التقليدية. وكان خروج الأفراد من البناءات العشائرية للانضمام إليها يشكل عامل هدم لبناء الثقة في البناءات العشائرية وفعل فعله تدريجياً خلال عقود نتابعت حتى الستينات. ولا شك أن الفترة الثانية من الحياة الحزبية في الأردن قد اختلفت من حيث أسسها العقائدية والفكرية ولكن اللغاف التقليدي لها بقي فاعلاً كما سنرى.

هذه التنظيمات الحزبية التي ظهرت حتى قبل تأسيس المؤسسات أو البناءات المؤسسية للدولة بشكلها المؤثر على الأفراد والجماعات في المجتمع كانت، إذا ما تقادينا بعض اتجاهات استقرار التاريخ الأردني، ثنائية التوجه، فقد كانت من ناحية مناهضة لحكومة الانتداب ولكنها من ناحية أخرى كانت مناهضة للنظام ذاته دون أن تحي أهمية وجود النظام. فحزب الاستقلال كان يضم شخصيات أكثرهم أما ممن انضموا إلى الأمير عبد الله بعد سقوط الحكم الفيصلي بسورية أو جاء إلى عمان بعد وصول الأمير عبد الله وجلبهم من غير الأردنيين فقد كان أهمهم رشيد طليع، وأحمد مريود وأمين التميمي وعزني عبد الهادي وغالب الشعلان. جميع هؤلاء كانوا غرباء بالنسبة للبناءات القبلية التقليدية في الأردن ولا شك أنهم جاؤوا بناءً على شعور بالانتماء إلى أيديولوجية القومية العربية على مستوى البناء القومي العربي. لكن على المستوى القطري، أخذ هؤلاء يشكلون مع الأمير ومسانديه نية فوقية اجتمعت على مجموعة من القيم لم تكن في صميم الوعي القبلي لسكان الأردن في ذلك الوقت. كذلك فإن بناء الثقة في هذه البنية الفوقية كان من نوع خاص لم يشترك فيه أفراد المجتمعات القبلية الأردنية. وحتى في تكوين الحكومات الأولى في الامارة فقد اثبت أعضاء هذه الأحزاب أن عضويتهم كانت اما اخذاً للخواطر او انها كانت الطريق الوحيد للدخول في مكونات الحكومة. فعند تأليف حكومة رضا الركابي (١٩٢٤/٥/٣) قبل إبراهيم باشا مثلاً أن يصبح وزيراً شريطة أن يقطع جميع صلاته بحزب الاستقلال (ماضي وموسى، ١٩٥٩: ٢٣٤). حتى حزب الشعب الأردني الذي تأسس في ١٩٢٦/٦/٢٣ والذي ضم بعض الشخصيات الأردنية (سليمان السوداني، وعبد المهدي الشمايلة وتوفيق النجداوي) وفيما بعد (دلويان المجالي، وحسين الطراونة ومصطفى المحيسن وميثقال الفايز وراشد الخزاعي، ونمر الحمود وغيرهم)، فإنه لم يقدّر على المقاومة الصلبة فحل نفسه عام ١٩٣٠ وبذل أعضائه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني (ماضي وموسى، ص ٢٢٣). هذا الدخول كما يبدو، كان استجابة لدعوة ما وإذا ما عبر عن شيء فإنه يعبر عن فشل الركيكة العقائدية للحزب التي لم تقنع اصحابها من ناحية ولكن أيضاً هناك الاحتمال بأن هذه التقلبات تعبر عن نوع

الشخصية الموجودة في البلد، او الشخصية النفعية التي لم تكن قادرة على التفاعل التعاوني مع الآخرين لايجاد القيادة اللائقة لمثل هذه المؤسسات التنظيمية حتى بعد سنوات من تأسيسها. وهذا هو الذي كان من شأن الاحزاب الاخرى أيضاً.

في ٢٠ شباط ١٩٢٨ تكون المؤتمر الوطني الاول والذي تكون من رؤساء العشائر الذين وجدوا في الدولة الجديدة تعزيزاً لمكاناتهم، باعتبارهم أصحاب زعامات. والذي يعرف كيف كان الأردن في ذلك الزمن يدرك أيضاً ان مصالح هؤلاء الزعماء كانت متضاربة، وان هؤلاء هم الذين شعروا بأن زعاماتهم مهددة عندما جاء الأمير إلى الأردن. فهل يمكن لهؤلاء ان ينقلبوا في مثل هذه الفترة الوجيزة رأساً على عقب ليكونوا معاً البنية السياسية للدولة الجديدة دون منازعة؟

حول تقديم المعلومات عن المؤتمر نجد الكتاب يتجاوزون اشياء كثيرة دون ان يخبروا القارئ عنها ويتركون المجالات مفتوحة امام القارئ ليضع اسئلة كثيرة ولا يستطيع الجواب عليها إلا جزافاً او حدساً. يقول علي محافظة:

«ادى إبرام المعاهدة البريطانية في ٢٠ شباط ١٩٢٨ إلى موجة عارمة من الاحتجاج عمّت المدن والقرى الأردنية في ربيع السنة نفسها، ونظمت المظاهرات في المدن وأعلنت الاضرابات. ولعب طلبة المدارس دوراً كبيراً في هذه الحملة الاحتجاجية حتى... وقام زعماء البلاد والمتنورون فيها بإرسال البرقيات إلى عصابة الأمم والحكومة البريطانية وسلطات الانتداب في فلسطين وشرق الأردن... الخ» (محافظة، علي، ١٩٩٠، ص ٧٦).

والذي يقرأ هذه المعلومات يصل إلى النتيجة الحتمية المتمثلة في السؤال: وفي أي طرف كان الأمير في كل هذا؟ وما هو دوره في إنشاء المؤتمر الوطني؟ والحقيقة هي ان الباحث لا يسأل السؤال شاكاً في وفاء وعدم وفاء القيادة العليا، ولكن تغيب دور القيادة العليا يصبح هاماً جداً في تحليل وظائف المؤسسات العليا التي خلقتها الدولة الجديدة بما في ذلك المجلس النيابي عام ١٩٢٩. ان المعلومات المقدمة حول تاريخ الأردن تفصح بكل وضوح عن هدف هذه المؤسسات وهو إدخال مفهوم الدولة إلى تفكير الناس وسلوكياتهم وخلق بناءات جديدة من القيم والثقة وهدم أخرى حتى يتسنى للتشكيل الجديد اخذ مكانته الطبيعية. غير انه بين الهدم والبناء والهدم والبناء كانت هناك عملية تسير ببطء وتؤكد من خلق الشخصية الأردنية المعهودة التي لن تختلف عما كانت عليه في الماضي من عدم الاستقلالية والتبعية وليس على مستوى واحد ولكن على جميع المستويات في الأسرة والمدرسة وفي الوظيفة المكتبية والعمل اليدوي وفي الوزارة والمجلس النيابي. لقد أصبح الإنسان الأردني بحاجة إلى من يأتي إليه ليقول له اتبعني.

حتى وان تكونت احزاب اردنية معارضة للنظام فإنها لم تتكون بناءً على اجماع بين القادة وتكوين فكر جديد، بل بنيت على أفكار قاعدتها موجودة في مصالح شخصية

بحة او انها تكونت تحت قيادة غربية وبتشجيع من قوة غير اردنية، كما في حالة الحزب الوطني الاردني الذي تأسس في سوريا عام ١٩٣٦، ثم جميع الاحزاب التي تأسست منذ عام ١٩٢٩ وحتى الاستقلال. جميع هذه الاحزاب نجدها تتكون وتحل ذاتها، ودون دخول في مدى تأثيرها على تطور الدولة، فإنها قامت بوظيفة مهمة جداً تتمثل في تعريف الافراد بالدولة واخضاعهم لها على الرغم من مدى التأخر والامية التي سادت في تلك الفترة وما بعدها.

في هذه الفترة نجد العلاقات البنائية التي تطورت إلى جانب العلاقات التي استمرت من المرحلة الأولى بين الوحدات التالية:-

١ - الحكومة الانتدابية.

٢ - النظام.

٣ - الوزارات.

٤ - البرلمان او المجلس النيابي.

٥ - الاحزاب.

٦ - البناءات العشائرية.

٧ - النقابات.

بين هذه الوحدات المؤسسية المكونة للكيان السياسي نجد العلاقات التالية وتأثيرها على البناءات المختلفة:-

١ - علاقات حكومة الانتداب مع النظام (العرش). لقد بقيت هذه العلاقة مبنية على مجموعة من القيم وبناء ثقة يزداد حيناً ويفتر حيناً آخر. واخذت هذه العلاقات تسير نحو نهاية باقتراب الحرب ونهايتها واقترب الاستقلال. وهي علاقة فوقية.

٢ - علاقة النظام (العرش مع حكومة الانتداب) علاقة تبعية واعتماد متبادل قوية احياناً ومتشككة احياناً أخرى. لقد كان مصدر هذا التشكك لدى العرش التساؤل المتواصل حول تمكن النظام من إدخال نفسه مؤسسياً إلى المجتمع الاردني، وحول موقف الحكومة المنتدبة في حالات سلبية او ايجابية تنعكس على النظام او على المنطقة ككل من جراء:

أ - موقف بريطانيا من المطالب الصهيونية في فلسطين.

ب - موقفها من نضال الشعب الفلسطيني.

ج - موقف النظام نفسه من المواقف البريطانية. او مواقف حكومة الانتداب.

لقد كانت هذه المواقف تفعل فعلها على المستوى القومي العربي وتثير كثيراً من التساءلات حول مصداقية او عدم مصداقية نظام الحكم في شرق الاردن من

القضايا القومية. الغريب في هذا الأمر أن هذه القضايا القومية قد اعطيت الأولوية فوق كل القضايا الأخرى الأكثر ضرورة مثل الفقر، غياب الانتاجية، وغياب الموارد الاقتصادية. أما الانسان الفرد فقد بقي خارج الإطار الفكري لكل من الحركة السياسية والعلاقات البنائية.

٣ - العلاقة بين النظام (العرش) مع البناءات المؤسسية وقد بقيت علاقة متينة استطاع النظام من خلالها استقطاب النخبة في البناء العشائري من زعامات ومثقفين وادراجهم في البناء الفوقي (الفكري) للدولة وفي البناء التنفيذي. واصبح هؤلاء الوسطاء بين الدولة والبنية التحتية من ناحية، واستخدامية لحل المشاكل مع حكومة الانتداب فقد استخدمت هذه المؤسسات (الوزارات والمجلس النيابي) باعتبارها قوى ضاغطة على العرش وعلى حكومة الانتداب في حالات الخلاف مع العرش ان تفي ببعض مطالب هذه المؤسسات.

٤ - العلاقات بين حكومة الانتداب والمؤسسات البنائية الأردنية حيث كانت فوقية متشككة إلى حد بعيد بسبب بعض الأشخاص الذين يشغلونها وقوية المصادقية من ناحية أخرى بسبب خضوعها لارادة العرش في ديمومتها واستمراريتها، فحيث تتعارض هذه المؤسسات مع مصالح الانتداب كان شاغلو مكائنها يتبدلون. اما بناء الثقة في هذه المؤسسات فقد كان يرتكز على مجموعة من القيم المستمدة من استمرارية النظام، والانتداب، وقيامها بالواجبات الملقاة على عاتقها كونها وسائلية بين النظام ومكونات المجتمع، أي تنفيذية في طبيعتها.

٥ - العلاقات بين المجلس النيابي (ضمن المؤسسات البنائية) والعرش وقد كانت علاقات تحاورية من ناحية وتعارضية من ناحية أخرى. فحتى الخمسينات كان ممثلوا الشعب في المجلس النيابي هم من اصحاب الزعامات المحلية. نظرة سريعة إلى اسماء هؤلاء الممثلين ترينا مدى تكرار نفس الأشخاص في المجلس النيابي، وان هذا التمثيل وعلى الرغم من ظهور الأحزاب الكثيرة منذ عام ١٩٢١ (وعدها ١٤ حزباً) إلا ان التمثيل النيابي لم يكن حزبياً قط لا في طرجه للدعاية الانتخابية ولا في استيلائه على كراسي المجلس النيابي، ذلك ان قانون الانتخابات قد حدد الكراسي للأكثرية والأقليات بناء على انتماءاتها الدينية وطابعها الاجتماعي (قانون الانتخابات). وبما ان المجلس النيابي ارتبط بالارادة الأميرية السامية فقد كان مركزه خضوعياً وعلى الرغم من ان الاقتراع كان فردياً إلا ان طبيعة الحياة الاجتماعية كانت قد جعلت من الفرد خاضعاً لارادة الجماعة العشائرية، مما يحو بالباحث ان يسأل عن مدى فاعلية ما يدعى بارادة الفرد الحرة في عملية الاقتراع. مؤسسة المجلس النيابي في تلك الفترة كانت مؤسسة استخدامية في اتجاهين: الأول من جهة العرش نحو الشعب والثاني من جهة الزعامات القبلية للوصول إلى العلاقات الفردية بالعرش.

٦ - العلاقات بين المجلس النيابي والحكومة والتي قامت على مجموعة من القيم المتعلقة باستمرارية الدولة. وغالباً ما كانت هذه العلاقات موجهة نحو تقادي الصراع. فبالرغم من أن شخصيات المجلس النيابي كانت ممثلة في القيادات الحزبية إلا أن غياب فعالية الأحزاب في تكوين المجلس التشريعي ترك السلطة التشريعية تحت رحمة السلطة التنفيذية لأسباب كثيرة أهمها غياب الكفاءات التشريعية في المجلس النيابي. فبينما كانت السلطة التنفيذية تسن القوانين المدنية بناء على فكر عصري، كانت القيادات النيابية من النمط العشائري التقليدي وقد يتسنى لبعض أفرادها ادراك ما يدور في هذه القوانين وقد لا يتسنى أيضاً. ولذلك يمكن بطريقة أوبخري وصف هذه العلاقات بعلاقات تبعية. وعلى الرغم من وجود بعض المعارضة للسلطة التنفيذية الخاضعة مباشرة للعرش إلا أن هذه المعارضة كانت ظاهرة أكثر منها جوهرية. وحتى في التمثيل فإن الفرد الأردني لم يأخذ مكانته طوال هذه الفترة - فقد كان الوعي متدن - ومن يقرأ كتاب أحمد التل عن التعليم في الأردن، ويعرف أن عدد المدارس الحكومية في المملكة لم تزد على ٧٧ مدرسة عام ١٩٤٦/٤٧ وأن عدد الطلبة لم يزد على ٣٪ من مجموع السكان لادراك مدى الاهتمام الذي أولته مؤسسات الدولة للنهوض بالفرد الأردني، فلم يكن في المملكة إلا مدرستان ثانويتان (محافظة ١٩٩٠ : ٢١؛ و ١٩٨٩ : ١٢٤ - ١٢٣).

٧ - العلاقات بين الأحزاب والعرش وهي علاقة تبعية وخضوعية ولولا بعض التأثيرات على مستوى اتخاذ القرار الداخلي وليس في السياسة الخارجية لكانت الأحزاب غائبة التأثير. لقد كانت وظيفة الأحزاب في أول الأمر اجتذاب القدرات الشعبية واقتطاعها من التنظيم القبلي لاختضاع هذا التنظيم للدولة. عدا ذلك بقيت العلاقات كما كانت عليه حين تأسيس الإمارة. وبعد تحول الإمارة إلى مملكة بقي التطور في نفس الاتجاه إنما في حالة جديدة لم يعد العرش يعمل بناءً على توجيهات من سلطة منتدبة. وأحرى بنا أن ندعو تلك الفترة فترة استقلال العرش وليس البلاد لأن قيادة الجيش بقيت في أيدي مجتدين بريطانيين (جلوب باشا).

### ١ : ٣ التمثيل النيابي الأول (١٩٢٩ - ١٩٤٧) :

في الأول من نيسان ١٩٢٣ تشكل مجلس الشورى الأول في الأردن بأمر من سمو الأمير، برئاسة قاضي القضاة وعضوية مدير المحاسبة، ومدعي الاستئناف العام ومدير المعارف، ومدير الواردات ومدير تسجيل الأراضي ومدير الزراعة ومدير البرق والبريد العام. وقد يذهب القاريء إلى أن مثل هذا المجلس يجسد الإرادة الوضع الدين أساساً للتمثيل والشورى، وقد يكون الأمر كذلك في بداية تشكيل الدولة. أهم من ذلك هو أن هذه المجموعة كانت متعددة المناصب والمكاسب من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت بعيدة عن مجال التأثير والنفوذ الذي تحكمته به الدولة المنتدبة من خلال مكتب الارتباط بعمان،



وكذلك وضعت يدها على إدارة الجيش وقوة الحدود. وبذلك يقول نصير عاروري:  
«لقد وافق الأمير، الذي نال الاعتراف برئاسة الدولة وحقوق انتقال الرئاسة بالوراثة، أن يتم تمثيل بريطانيا في شرق الأردن من خلال مندوب سام يمارس سلطة التشريع والإدارة من خلال حكومة دستورية وبناء على إرشادات المعتمد، (مادة من المعاهدة البريطانية ١٩٢٨)» (عاروري، ١٩٧٢: ص ٧٦).

بذلك تناحرت الاتجاهات ليس فقط بين المصالح البريطانية والمصالح الأميرية ولكن أيضاً بين مصالح الأمير ومصالح الوطنيين الذين كانوا يشغلون المناصب في الدولة. وما أن وضع قانون الانتخابات في شباط ١٩٢٩ حتى ثارت المعارضة ضده ونودي بمقاطعة الانتخابات. وحتى تعديل القانون لم يجد نفعاً كما يبدو، لأنه وكما يدعي جولدنر (Goldner, Werner ١٩٥٤ : ١٦٧) لم يشارك في الانتخابات لتلك السنة (١٩٢٩) أكثر من ٢٪ ممن كان يحق لهم الاقتراع. لكن الأمير حل هذا المجلس في ٩ شباط ١٩٣١ بسبب المعارضة، وجرت انتخابات جديدة في الأول من حزيران من نفس العام فلم ينجح من أعضاء المجلس المحلول إلا أربعة: ثلاثة منهم من شيوخ البدو والرابع شركسي. ولكي يزيل المعارضة من المجلس، أقال الأمير رئيس الوزراء ووضع بدلاً منه إبراهيم هاشم الذي ضم إلى حكومته اثنين من الوزراء السابقين وثلاثة من أعضاء المجلس النيابي وبذلك قضى على احتمالية الصدام في المجلس. وبذلك يقول عاروري:

«من بين المجالس النيابية الخمسة حتى عام ١٩٤٧ لم يملك أحدها الشجاعة لمناقشة مسائل أساسية إلا المجلس الأول. أما المجالس الأخرى فإنها كانت تعمل ما ارادته السياسة الأميرية... لقد فهم أعضاء هذه المجالس قواعد اللعبة واخذوا يتصرفون تبعاً لها» (عاروري، ٨٥).

لقد كان التمثيل البرلماني في عهد الإمارة وسيلة إخضاع وحتى القوانين وسنها. كانت خاضعة لسلطة رئيس الدولة بل أن المجلس قد اعطاه هذه الصلاحية لسن بعض القوانين دون عرضها على المجلس التشريعي (عاروري، ص ٨٧).

لا يعني هذا أننا ننقذ أفعال الأمير سلبياً. لقد كان سموه يعرف أن لا مناص من مجارة حكومة الانتداب لبناء الأمة، وأن هذه الأمة لا تزال في أول الطريق لممارسة مثل هذه العملية الديمقراطية. وقد كان يعي أيضاً المصالح الشخصية سواء للمعارضة أو لغيرها من الأفراد، وكذلك كان الأمير أدرى الناس بمقدورات الدولة النامية من جوانب عدة. وربما أن الدولة كانت ستزول سريعاً لولا هذه السياسة المهاترة للأمير ولكن ليس عن غياب الشجاعة أو إبداء التسليم.

أما بالنسبة لمجلس الأعيان فقد كان الأمير يعين أفراده تعييناً وله حق إقالتهم أيضاً ولا زال الأمر كذلك حتى هذا الوقت. وإذا ما أردنا فهم تاريخنا فهما جيداً فعلينا أن نعي هذه الأحداث ونحلل بناءات المؤسسات ووظائفها لنصل إلى نتيجة ما. فبين

الخمسین نائباً الذين احتلوا مقاعد المجلس النيابي على مدار المجالس النيابية الخمسة بين ١٩٢٩ و ١٩٤٧ كان اكثر من النصف يتكون من شيوخ عشائر والباقيون من الموظفين في الحكومات السابقة والأعيان، إضافة إلى ان رئاسة هذه المجالس كانت، مناطة إلى رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الوزراء).

وإذا ما اعتبرنا مشاكل تسجيل الناخبين، وتحديد الدوائر الانتخابية، والوعي الانتخابي بين المواطنين في شرق الأردن اثناء عهد الامارة، ثم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد، فلا نقدر حقاً ان نتكلم عن وجود المجال لتطبيق النظام الديمقراطي بين ثلاث قوى تتناحر على السلطة - حكومة الانتداب، والدولة وزعماء العشائر. هذه الوحدات الثلاثة امتازت بمجموعات متميزة من القيم والقاعدة الوحيدة لاحدها في تحقيق اهدافها هي استخدام القوة.

من جهة اخرى كان المجلس النيابي في جميع الأحوال خاضعاً لنفوذ المجلس التنفيذي والذي يعمل حسب ارادة ما واولها إرادة السلطة المراقبة (الانتداب). لذلك فإن بناء الثقة الضروري لسير العمل في مثل هذه المؤسسة لم يكن ممكناً. اما الشق الثاني - مجلس الأعيان فقد كان اعضاءه يعينون تعييناً ولا تزال الحالة كذلك.

لا داعي ان نخرج من هذا العرض بان هذه الفترة قد ذهبت ضياعاً. لقد كانت فترة تجربة لكل من الدولة والشعب وقاربت كثيراً بينهما من خلال التعليم، ولو على مستوى متواضع وضمن الامكانات. لقد كونت هذه الفترة مجموعة جديدة من القيم التي اقيم بناء عليها بناء ثقة جديد. فهناك مجموعة كبيرة من الناس دخلت إلى الحياة المؤسسية (التعليم الوظائف في الدوائر، الوزارات، الجيش) وتطورت روابط بين الجاميع القبلية من جهة والدولة - او نظام الحكم من جهة ثانية. ولا شك في ان الدولة قد قدمت للناس مصدر رزق جديد يعتمد الدخل الشهري بدلاً من الدخل السنوي الزراعي، واخذ قسم كبير من سكان شرق الأردن يعتمدون الدخل الفردي، بدلاً من الدخل الجماعي. وفي هذه الفترة أيضاً تطورت المدن (عمان، اربد، الزرقاء، جرش، الكرك، مادبا، والسلط) وخلقنا هذه أجوائها الخاصة من حيث الفكر السياسي والاجتماعي والتعليمي. واهم ما في هذه الفترة هو ان شرق الأردن يسكانه لم يعد يسمح بالفراغ السياسي او غياب البنية السياسية الفوقية، ولم يعد يسمح بغياب القانون الذي اصبحت له قاعدة تشريعية معينة ممثلة في المجلس النيابي.

هذه الفترة كانت فترة هدم وبناء في بناءات الثقة ومجموعات القيم التي تقوم عليها تلك البناءات. ومع التحول الى الاستقلال والمملكة كان السؤال المطروح لدى الفئة المشاركة في الفكر السياسي: كيف تطورت هذه المؤسسات التي حولت حياتنا إلى مؤسسات فاعلة بدلاً ان تكون ادوات تسلط وقمع؟ ولم يكن هذا سؤال الشعب فحسب بل كان أيضاً سؤال العرش الطامح إلى ارساء قواعد متينة له في مجتمعه الجديد والذي

تغير كثيراً عما كان عليه عام ١٩٢١. فبينما لم يجد النظام من يضعه رئيساً للوزراء في مجتمع شرق الأردن عام ١٩٢١ كان عدد المتعلمين قد كثر ولم نعد بحاجة إلى غرباء لاستخدامهم.

#### ١ : ٤ البناء الاجتماعي القديم ونظيره الجديد :

تكون المجتمع الأردني (شرق الأردن) حتى العقد الثالث من هذا القرن من جماعات قبلية مبعثرة لم تعرف السلطة المركزية في البلد في سلطات اقليمية زعامية مشيخية او قبلية في انحاء البلاد من جنوبها إلى شمالها يسود العلاقات فيما بينها الصراع على النفوذ وارتكزت البناءات الاجتماعية على العلاقات الدمية والتبعية القبلية، والثقة المطلقة بشيخ القبيلة، حتى داخل ما كان يدعى بالمدن الأردنية. وسواء كان السكان بدوا رحلا او قرويين او مدنيين فإن طابع العلاقات الاجتماعية كان متمائلاً على الرغم من بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض المدن مثل السلط واريد. لقد كانت الخدمات العامة نادرة والبنية التحتية غير متوفرة.

في مثل هذه المجتمعات ساد التعاضد الميكانيكي (دركهايم) والثقة المتبادلة بناء على الروابط العاطفية والمشاركة في علاقات مبنية على قيم روحية ومصيرية وكانت تمتاز بالخصوصية الشخصية وتعريف المجموع بالذات الفردية. هذه العلاقات، وكما يقول لنا الباحثان آيزنستاد ورونيجر (S. N. Eisenstadt and L. Roniger ١٩٨٤ : ٢٠) خصوصية شخصية تشير إلى علاقات بين نوع التعاضد والالتزامات الآلية وتفرض مجموعة من الالتزامات المتبادلة في المجالات الاقتصادية والخدمات (العنانية والدفاعية وغيرها). هذه العلاقات كانت ضرورية بسبب وظائفها في عملية الضبط الاجتماعي وهي مميزة للجماعات الصغيرة.

مثل هذه الجماعات (المجتمعات الصغيرة) كانت غير متساوية في توزيع الالتزامات وتحديدها وتوزيع الواجبات أيضاً وبذلك فهي عرضة إلى التوتر والتفكك في حالات يتداخل فيها القيام بالالتزامات والواجبات وايضاً بالحصول على الحقوق. وبما ان هذه الجماعات القبلية لم تكن منعزلة عن بعضها بعضاً فقد كان المجال مفتوحاً أمام التدخل الخارجي في علاقات القربى مما كان يؤدي إلى كثير من التوترات داخل الجماعة القبلية الواحدة. كذلك فإن الترتيب النسقي الهرمي او التدرجي في الجماعة الواحدة كان يؤثر كثيراً من التوترات بين الوحدات المكونة للجماعة الواحدة (Y. Cohen ١٩٦١). في هذه العلاقات نجد مجموعة من التوكيدات تسودها توترات مثل:

- توترات بين التوكيد على العلاقات الروحية التعاضدية من جهة والتوكيد على الالتزامات العملية (الآلية منها والسلطوية).
- توترات بين التوكيد على العلاقات التي يمكن ان تصبح مؤسسية واخرى تحاول ان تخرج هذه العلاقات من نطاقها المؤسسي.

- توترات بين التوكيد على العلاقات التي تكمن فيها قابلية الحفاظ على القيم العميقة والتي تشكل الأساس في الحفاظ على النظام الاجتماعي والتوكيد على العلاقات ذات القابلية للعمل على تراجع هذا النظام.

مثل هذه التوترات وجدناها في الزعامات القبلية التي كانت في الأردن وبقيت فاعلة حتى عهد متأخر في زمن المملكة ولا يزال جزء منها فاعل إلى هذا الوقت. ما هو غريب في مثل هذا التطور هو أن كثير من العلاقات القبلية تتحول إلى علاقات ذات قابلية للعمل على تراجع النظام القديم. فما الذي حدث في العلاقات التقليدية العشائرية في الأردن ولماذا تطورت هذه العلاقات إلى درجة ما ثم توقفت.

ربما أننا نجد جزءاً من الجواب في قصور المؤسسة الجديدة التي عملت على تطوير العلاقات القابلة إلى زعزعة النظام القديم. وقد تكون هذه التسمية وقصوره ليست بالتسمية المناسبة لأن درجة التطور هذه في النظام الجديد لم تجد السبل التي تؤهلها لدفع مسيرة هذا التطور وخلقت الآليات التي حالت دون تقدم هذا التطور (العلاقات الاقتصادية، الامكانات، الأحوال السياسية، درجة التماسس التي اخذت تتناسب مع درجة التحول... الخ).

لقد اكتسب النظام (نظام الحكم) مع الزمن درجة من الشرعية إلى جانب مطلوبيته التي فرضتها الأحوال وعندها دخل النظام إلى مرحلة التخطيط إلى مستقبل جديد، لم تكن أحواله معروفة فيما قبل... بذلك كان النظام يعي بأنه دخل إلى مرحلة تماسس جديدة احتوت على شرعية وجوده ليس فقط بسبب غياب السلطة والبنية السياسية الفوقية ولكن أيضاً بسبب ما أدت إليه الأحوال السياسية والعسكرية من اضعاف شرعية جديدة عليه كان يجب أن يحولها إلى شرعية شعبية من خلال عملية تماسس جديد.

في العملية القديمة من تماسس الدولة في المجتمع وتكوين المجتمع الجديد بقيم جديدة وبناءات ثقة مختلفة نجد نشوء مستويات جديدة للموارد والأهداف للوحدات الاجتماعية (مستوى الأسرة والعائلة بدل العشيرة) وحتى السلطة (انتقال السلطة من شيوخ القبائل إلى الرؤساء الفرعيين مثل الخمسة والربع والعائلة). هذه المكانات المتولدة وتداخلات شاعليها مع البناءات المؤسسية الرسمية الجديدة ومواردها المنفصلة عن الموارد الجماعية التي تدعم بناء الثقة في هذه الجماعات الأولية، دخلت في تضارب أدوار لم تعد تساعد على الإيفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقها تقليدياً، ولذلك أخذت تقلص من حجم البناء الاجتماعي الأولي، وحدثت عملية انشطاره (المفهوم انشطار للدكتور معن خليل عمر) واستقلاليته. هذه عملية هدم يقابلها عملية بناء في بنيات الثقة التقليدية والجديدة. هذه الأنماط الجديدة من التفاعل بإمكاناتها المتعددة كانت تحتوي على عمليات تثبيت وتضارب في نفس الوقت (الاستقلالية الجديدة تبرر وتثبت محاولات استقلال سابقة أو ما خصل منها في حين تتضارب مع بعضها الآخر) مثل:

- نمو جوانب استقلالية السلطة والالية وبناء جوانب معنوية في تشكيل النشاطات الاجتماعية.
  - الزيادة في تنوع النشاطات وتنظيمها في المجالات المختلفة.
  - الزيادة في البحث عن درجة اكبر في المساواة والتكافؤ في التفاعل الاجتماعي.
  - تحطيم التوازن بين عوامل الثقة والمعنوية من ناحية والنشاطات الحيوية والسلطة من ناحية اخرى ثم محاولة اعادة بلورتها في انماط جديدة حيث يصطدم التوجه نحو المساواة مع التوجهات التدرجية الهرمية.
  - التأكيد على التوتر بين ابعاد النشاطات المختلفة الموجهة نحو الاستثمار واستخدام الموارد في التقاطعات التي تحتويها هذه العمليات.
- لقد كانت عملية التطور الى هذا الحد من تأسس الدولة في المجتمع ناجحة ولكنها اصطدمت بواقع جديد وظروف خارجية ادت إلى دخول عناصر جديدة وقوية إلى كل من البنيتين السياسية والاجتماعية، وكانت هذه العناصر عناصر مجتمعية مساوية في الحجم لحجم العناصر المكونة للبناء المجتمعي. وكانت هذه بداية لصراع جديد كان لا بد وان يقود إلى تمازج حضاري قسري فرضته ظروف الحرب مع الجسم السياسي الجديد في المنطقة.

## الفصل الثاني

### العلاقات المؤسسية وعملية التماس بعد الاستقلال ووحدة الضفتين

#### ١:٢ التماس الثاني:

إذا كانت الحاجة الى نظام حكم في شرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى قد فرضت شرعية وجود مثل ذلك النظام من عدة اوجه، فإن هذه الحاجة قد كانت اكبر بالنسبة لفلسطين المتبقية بعد الحرب العربية الصهيونية اي بعد ١٩٤٨. كان وجود النظام الملكي الاردني ضرورة ليعبى الفراغ في الضفة الغربية التي بقيت دون بنية سياسية فوقية تطالب مباشرة بالشرعية الدولية - حقوق الشعب الفلسطيني العربي وحماية اللاجئين الفلسطينيين العرب والعناية بهم، ولتقف بما لها من قوة وقدر المستطاع في وجه التوسع الصهيوني واخيرا لتعيد بناء الكيان المتضعف وتعيد له وحدته وهويته ضمن سيادة عربية بدلا من الوصاية الاجنبية التي كانت لا محالة قائمة الاحتمال في حالة رفض سكان الضفة القبول بتلك الوحدة. مثل هذه الوحدة كانت امتدادا للقضية العربية التي كانت مطروحة قبل الحرب العالمية الاولى وبعبارة اخرى:

انشاء مثل هذه العلاقات المؤسسية بين نظام حكم وشقي شعب متفاوتي الخصائص، كان احدهما قد قبل بشرعية سيادة النظام بالطريقة الموصوفة آنفاً، بينما كان على الشق الثاني ونظام الحكم ان يتماسسا من جديد، لم يكن ليمر بتلك السهولة، خاصة وان الشق الفلسطيني اكثر تعليما واكثر وعيا وبذلك ادخل الى عملية التماس عوامل لم تكن موجودة في مجتمع شرقي الاردن خلال الامارة (١٩٢١ - ١٩٤٦). بذلك اصبحت العملية اكثر تعقيدا، خصوصا وان مسألة الهوية اخذت تلعب الدور الكبير في توجيه العلاقات المؤسسية الناجمة عن هذه العملية.

لقد هيمنت على كل هذه الظواهر مفاهيم كلية مثل الحقوق الوطنية والقومية والهوية الوطنية، والوحدة القومية بتدخلاتها والاولويات التي اعطيت الى كل منها بحيث ان الهدف من عملية اعادة البناء او البناء كانت موجهة الى الهدف الرئيسي (استعادة الحقوق) المتمثل في محاولة التغلب على الصهيونية واسرائيل. اما الحاجات المجتمعية الاولى مثل حاجات الفرد الاساسية في استقلال الرأي والاستقلال المادي وحرية الاختيار فقد بقيت خارج اللعبة وبقي الفرد في تبعيته الاقتصادية للعلاقات الاولى وبناءات الثقة في هذه العلاقات بحيث انه لم يوجه نحو ارتباطه بالدولة ومبادلته معها حقوقا واجبات، بل بقي يتبادل معها هذه الالتزامات من خلال ارتباطاته بالبناءات الاولى مثل الاسرة والعائلة والقبيلة.

## ٢:٢ عهد الاستقلال والمملكة:

لقد جاء عهد الاستقلال في الاردن في فترة حرجة كانت بريطانيا قد خرجت لتوها من حرب شعواء ذهبت بأربعين مليوناً من البشر من ناحية واوصلت الاقتصاد في دولة الانتداب (المملكة المتحدة) الى درجة متدنية جداً لم تعد فيه قادرة على تمويل مشاريعها الاستعمارية، ولذلك أخذت تتخلى عن مسؤولياتها حيثما كانت قادرة على ذلك ومن ضمن هذه التخليات انسحابها من فلسطين وانتهاء الانتداب بعد ان تأكدت من مقدرة الجاليات اليهودية على انشاء الوطن القومي الموعود ومع اقتراب التاريخ المحدد للانسحاب ١٤ - ١٥ أيار ١٩٤٨ أخذت قيادة المملكة الحديثة بمواردها المحدودة على عاتقها خوض المعركة ضد القوات الصهيونية في فلسطين. «في الساعة الثانية عشر، منتصف الليل بذلك التاريخ» يقول اليك كيركبرايد (١٩٧٦: ٢٨) «كان الملك عبد الله يخرج مسدسه من جيبه ويطلق الرصاصة الاولى معلناً الحرب ويأمر الجيش العربي بالهجوم» ولكن الكارثة كان يجب ان تقع واعلنت دولة اسرائيل، ثم ضمت المناطق المتبقية الى المملكة لتصبح الضفة الغربية. لقد اضافت هذه الملحمة حوالي مليون نسمة الى سكان شرق الاردن الذين بلغ عددهم حوالي ٤٠٠ ألف نسمة، ونصف هذه الاضافة كانت من المشردين اللاجئين.

نتيجة لهذه الحرب يلخص لنا شول ميشال عن تقرير البنك الدولي للاعمار والتنمية (١٩٥٧: ٤١) وعن نصير عاروري (١٩٧٢: ٤٩) ما يلي:

«بينما زاد عدد سكان الازدحان الى ثلاثة اضعاف ازدادت الارض الزراعية بثلث واحد. لقد رفع فيض النازحين الكثافة السكانية للاراضي الزراعية في شرق الاردن من ٨٠ الى ١٠٧ وفي الضفة الغربية من ٢٠٠ الى ٥٨٠ شخصاً، ونتيجة لاتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل عام ١٩٤٩ انتكبت قرى كثيرة وبخاصة في اجزاء الوسط والشمال من الضفة الغربية، حيث انتقلت السيطرة على اراضيها البالغة مساحتها ١٤٤ ميلاً مربعاً الى دولة اسرائيل، تاركة ١٥٠ ألف شخص دون اراض زراعية.

لقد زرع الاقتصاد الاردني ايضا بعد الوحدة مع الضفة الشرقية ان الضيق قد ارتفع وليد الحاجة بايجاد مصادر توظيف جديدة وليس للنازحين فقط بل ايضا لسكان الضفة الدائمين وبخاصة اولئك الذين ارتبطت وظائفهم بالمنطقة التي احتلتها اسرائيل. اضافة الى ذلك فإن الاتصالات التجارية بين الضفة الغربية وبقية البلدان العربية اعتمدت على المواصلات من الضفة الى الموانئ ومن هناك الى موانئ هذه البلاد، وقد توقفت هذه المواصلات الآن بعد اغلاق الحدود بين الاردن واسرائيل، واصبح على هذه البضائع ان تشحن عن طريق ميناء العقبة، ميناء الاردن الاوحد او عن طريق البر الى دمشق» (١٩٧٨ Shaul Michal: ٢).

هذا المستوى الاقتصادي المتدني لم يكن المشكلة الوحيدة للمملكة الحديثة المشكلة الأكثر تعقيدا هي ان النظام الآن كان يجب ان يتفاعل مع جبهتين من المواطنين تختلفان على مستويات كثيرة، وإذا كان النظام قد تأسس في الضفة الشرقية، فقد كان عليه ان يعمل على تأسس ذاته بين افراد الشق الفلسطيني من المملكة والذين كان عليهم ان يعيشوا بهويتين وطنيتين على الرغم من المناداة بالهوية القومية العربية. لقد كان صراع الهوية صراعا مريرا. كذلك فإن التمايز بين سكان الضفة الغربية وسكان الضفة الشرقية كان كبيرا في جميع المجالات: التحضر، والتعليم، والمستوى الصحي، والاتصال مع الصحافة والاعلام ومستوى المشاركة السياسية.

في وصفه لسكان الاردن، يذهب كونيكوف (Konikoff ١٩٤٦: ١٨) الى ان نصف السكان كانوا بدوا وثلاث السكان كانوا يعيشون في القرى، بينما شكل سكان المدن اقلية لا تعدو خمس السكان الاجمالي الذي قدر بحوالي (٣٤٠٠٠٠) نسمة وفي مقابل ذلك يذكر لنا عاروري بناءً على تقرير حكومة فلسطين لعام ١٩٤٦ ان ثلث سكان فلسطين عام ١٩٤٤ كانوا يقطعون المدن وتركزوا في واحد وعشرين مدينة وكان هذا التمدن قد ادى الى نشوء قوى عاملة تختلف عن نظيرتها في شرق الاردن اذ كانت هذه القوى منظمة في اتحادات ونقابات عمالية كان على النظام في الاردن ان يتفاعل معها.

لم يكن الامر يتعلق بالنظام الاردني فحسب، بل ان الفلسطينيين انفسهم كانوا في صراع حول السؤال: ماذا نفعل في الحالة الحاضرة؟ هل ستخدمنا العلاقات القيمة القديمة في بناء الحركة المستقبلية؟ ماذا يتطلب منا الوضع الراهن من حيث شرعية الوجود - وجود الهوية؟ لقد كان الفلسطينيون في الضفة احوج ما يكون الى بناء سياسي فوقي فلم يكونوا قادرين على افرازه في ارض الواقع نتيجة لعوامل عدة اهمها كانت حالة الحرب وحالة التنافس بين العائلات البارزة، بل السيطرة على الساحة السياسية آنذاك وربما ان هذه الحاجة هي التي اعطت النظام الاردني الحافز الاول لتبرير شرعية حكمه في الضفة. كذلك فقد سارت عملية تأسس النظام في شرق الاردن على التعاون بين النظام الاميري من ناحية وشاغلي المكانات الاجتماعية والسياسية في الدولة وكان جلهم من الفلسطينيين، من ناحية اخرى.

لقد كان على كل من النظام والقوى البشرية الجديدة في المملكة ان تعيد النظر في بناءاتها المؤسسية ومجموعات القيم التي استمدت منها بناءات الثقة في تلك المؤسسات وكان على الطرفين التحضير لصياغة قيم جديدة توصل الى التعاون وحل الصراعات الناجمة عن ذلك. فعلى الرغم من الهجرة الفلسطينية، سواء من خلال النزوح القسري او الارادي ودخول هؤلاء النازحين الى مناطق سكنية جديدة اكرهوا على الوجود فيها، الا ان القاعدة الاساسية في الضفة بقيت تشكل محور الهوية المعتمدة. وعلى خلاف شرق الاردن حيث حصل التمايز السكاني، وظهرت المنافسة بين الفلسطيني والشرقي اردني،



فقد بقي سكان الضفة في تجانس تعريفي من حيث الهوية سوى ما يخص القادمين لاشغال بعض الوظائف في الجيش او في الادارة، غير ان تأثير هؤلاء بقي محدودا جدا.

حري بنا هنا ان نتوقف عند مفهوم قدمه شول ميشال حول التفاعل بين نظام الحكم في الاردن والفلسطينيين، اذ اعتبر ان شرعية قبول النظام كانت مشروطة بارادة عمان والضفة لحل الصراع بينهما من خلال عملية المساومة السياسية (شول ميشال، ص ٢٢). وهو يقدم اربع نقاط ضعف للشرعية المشروطة:

١ - الحوار مع دولة اسرائيل للوصول الى صلح والذي، كما يقول قد اثار ثائرة المعارضة داخل شرق الاردن، ويسوق بذلك ما قدمه عبد الله التل في مذكراته (عبد الله التل ١٩٥٩: ٢١٤) من ان الملك عبد الله كان يطمح الى صلح مع اسرائيل والحصول على ميناء شاطئ البحر المتوسط، اذ ان قبول الفلسطينيين والمعارضة لشرعية النظام كان منوطا بالتخلي عن مثل هذه المبادرات.

٢ - اللاجئين الفلسطينيين حيث كان توجه النظام بتوطينهم في شرق الاردن واعطائهم الجنسية الاردنية ودمجهم بالنظام الاقتصادي الاردني، وبذلك تنتهي سياسة الطموح نحو العودة الى فلسطين. وكان قبول الشرعية منوطا بالتخلي عن هذا التوجه.

٣ - الموقف الايجابي من بريطانيا التي اعتبرت الدولة المقيمة لدولة اسرائيل وكانت معادتها مطلباً لقبول شرعية النظام الاردني.

٤ - قضية التنظيم والتمثيل السياسي والحريات العامة، فقد كان قبول الشرعية منوطا بقبول النظام للتخلي عن وضع قيود عليها.

ليس من الغريب ان نجد كاتباً اسرائيلياً يقدم هذا الفكر، الغريب هو ان نجد ان مثل هذا الكاتب ومعه ايضا آخرون (باتاي ١٩٥٨، وحتى نصير عاروري ١٩٧٢) لم يكونوا قادرين على طرح السؤال عن البديل للنظام الاردني لو انه رفض حمل المسؤولية لما تبقى من فلسطين في ذلك الوقت؟ نحن نعتقد جزماً وعلى ضوء الاحداث التي وصلت اليها الحالة العربية بعد الخليج ان جلالة الملك عبد الله كان صاحب رؤية ثاقبة لو كان فكراً جاداً في عقد معاهدة صلح مع دولة اسرائيل. لو كان فعل ذلك وحاول التوصل الى صلح مع اسرائيل فانه يكون قد فعل ما فعل بناء على استقراءاته لحالة البلدان العربية في ذلك الوقت، للصهيونية التي كانت كل يوم تكسب مجالا اوسع في السيطرة على الرأي العام العالمي بعد خراب القرن اليهودي، وللمستقبل الذي كانت ستصل اليه الانظمة العربية من الوهن والخيبة في توجيهاتها الاوتوقراطية. نحن لا نقول هذا هنا دفاعاً عن قائد عرف بمقدرته الفكرية، ولكن مثل هؤلاء الكتاب وعلى الرغم من الفكر العلمي الذي يتحلون به، قد انطلقوا من وجهة النظر بأن النظام الهاشمي كان دخيلاً على المنطقة مثله

مثل اي نظام غريب وأنه لم ينبع من ارادة الأمة - القاعدة السكانية. هذا المفهوم للشرعية في رأينا احادي التفسير، فلو كان الامر كذلك لما كان لعائلة (اورانج) في الاراضي المتخفضة اي شرعية شعبية في الحكم، ولما كان حتى لقيادة الحزب الشيوعي أية شرعية في حكم الاتحاد السوفياتي اذ ان نسبة الشيوعيين في روسيا القيصرية في ذلك الوقت لم تتعدى ٢٪ وان قيادة الثورة كانت بأيدي اليهود كما يقدم ذلك بكل جلاء عبد الله التل (التل ١٩٦٤، ومختارات من اعمال لينين ج ٢: ٤٨٣ - ٤٨٦) حيث يقول بصراحة ان الدولة هي الطبقة الحاكمة ممثلة في البروليتاريا المنظمة، اوديكتاتورية البروليتاريا.

اما ان يكون تفاعل بين النظام والتنظيمات الشعبية فان هذا التفاعل بحد ذاته يشير الى قبول الشرعية بناءً على الحاجة الماسة وان هذا التفاعل هو السبيل الى عملية التماسك لكل من التنظيمات السياسية الموجودة والنظام.

ما يهمنا هو ان قبول هذه الشرعية قد عبّر عن ذاته بطرق عدة بين الجماعات السياسية والتي كانت تشكل القمة الطافية فوق سطح الماء، وبقي الانسان الفرد خارج اللعبة. هذه الشرعية كانت سوف تصبح أمّنة بكثير لو انها بنيت على ما انطوى عليه الدستور من مركزية الانسان الفرد في الحرية والحركة وتبادل الدولة مع الفرد والفرد مع الدولة حقوقا وبواجبات. لقد بقي الفرد هناك وعلاقته مع الدولة كانت تسير من خلال الافراد الذين شكلوا البنية السياسية الفوقية، رؤساء العشائر، كبار الضباط، كبار الموظفين والوزراء، والذين بطريقة او بأخرى ربطوا الافراد بذاتهم من خلال ما يمكن ان يدعى «علاقة السيد والتابع» آيزنستاد وروتيرجس، (١٩٨٤). هي هذه العلاقات بين السادة والاتباع التي كانت تقلق النظام قياسا بمستوى الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية في ذلك الوقت، وان هذه السيادة المحلية او في المدن والمحافظات، كانت قد تبرز منافسة لسياسة الدولة ويسود الانظام. مثل هذه السيادة، سواء العشائرية منها او الحزبية، او النقابية لم ترتقي، ولا تزال لم ترتقي الى مؤسسات تربط الافراد بالدولة عن طريق التوعية السياسية كما هي الحالة في الدول المتطورة، وهذه الحالة هي التي ادت الى علاقات الثقة المتردية بين النظام ومثل هذه القوى. لقد وضعنا هذه العلاقات في دياغرام (رسم) يوضح ذلك.

العلاقات بين الدولة والبناء الاجتماعي في  
مجتمع المملكة بعد ضم الـضفتين



## ٢ : ٣ الأحوال الاجتماعية والسكانية:

بعد الوحدة مع الضفة الغربية أصبح عدد سكان الأردن ثلاثة أضعاف، كما تقول المصادر الإحصائية المذكورة آنفاً. لكن هذه الصورة ليست كل الحقيقة، إذ أن سكان الضفة الشرقية لم يكونوا موضع مقارنة مع سكان الضفة الغربية لا من حيث التعليم ولا الوعي السياسي ولا التجربة المساوية ولا حتى التجربة الاقتصادية والتجارية وغيرها. وما زلت أذكر أريد التي زرتها لأول مرة عام ١٩٥٢ مع والدي الفلاح إذ رافقته لاساعده بنقل الحبوب الى سوق الحب شرقي التل. كانت اريد قرية كبيرة متمحورة حول التل وكان الباعة في سوق الحب يتحدثون الينا بلهجات لم نكن قد اعتدناها في قريتنا. لقد كانوا مجموعة من الشاميين والفلسطينيين ولم نكن نعي حتى كيف جاء هؤلاء الى اريد. كذلك كانت مدينة جرش، أما عجلون فلم نكن نجد فيها مثل هؤلاء عندما يذهب والدي ويأخذني معه لشراء العنب، كذلك فقد كانت وسائل مواصلاتنا هي الحمير في اول الامر اما شيوخ القرية ومخاتيرها فقد كانوا يستخدمون الخيل. كذلك كنا نذهب إلى المدرسة (كنت في الصف الثاني ابتدائي) من قريتنا إلى المزارسيرا على الاقدام، وكان احسن غذاء في البيت طبخ برغل، واحسن فطور خبز وزيت، عدا في الفصول التي كنا نحصل فيها على منتجات البيت من الالبان. اعرف جيداً اننا لم نكن نعرف اللحمة إلا إذا وقعت بقرعة احدهم او ثروة، عندها كان يذبح ويقسم إلى أجزاء توزع على حمائل البلد، ويأخذ كل بيت جزءاً بسيطاً، أو كنا نحصل عليها عندما يجرى احدنا على المغامرة بقتل ديك أو فرخة من الدجاج بطريقة ما ويجبر امه على ذبحه وطبخه.

كنا نسكن، مثلنا مثل الاغلبية العظمى في قرانا الأردنية في بيت يتكون من غرفة واحدة ذات مستويين وغرفة أخرى داخلها لخن التبن للحيوانات. وفي الشتاء كان جميع افراد العائلة ينامون في المستوى الأعلى والحيوانات التي نستخدمها (البقرتان والحمار والكلب، والقط، والدجاج، والماعز) في المستوى الأسفل. وكنا نوقد الجلة (روث الحيوانات) للتدفئة. كنا نحضر دروسنا على ضوء مصباح صغير (يدعى قنبور)، وكنا نشترى الدفتر والقلم بقدر من الحنطة أو بعدد من البيض. أما العلاقة بين الوالدين والأولاد فقد كانت علاقة سيطرة تامة حيث كان الاولاد والبناات يخافون حتى الحديث امام الوالد أو الوالدة، وأقل عقاب للولد أو البنت كان صفعه على وجهه، وتعلمنا أن كل شيء عيب حتى وجودنا كان يبدو عيباً (تجربة الباحث دون مبالغة).

تحت هذه الظروف الحياتية القاسية اعجب شديد العجب من الذين يجدون تلك الفترة. لربما كانت الاحداث في البنية القوية للمجتمع تبدو كذلك ولكن البنية التحتية التي كان يجب ان تمارس المشاركة السياسية في انتخاب اعضاء المجلس النيابي (التشريعي) لم تكن مؤهلة للقيام بهذه المسؤولية. وحتى عندما كبرنا (بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠) لم تكن كذلك. اساليب السلطة المحلية القمعية للفرد الأردني كانت من القسوة بحيث أن الفرد كان يجد نفسه تابعاً في جميع مناحي الحياة. ففي المدرسة كان الطالب

يخضع لمزاجية المعلم الذي لم يكن يعرف إلا العقاب، ولم يكن يدخل الصف إلا والعصا معه، وكان المعلمون يتفننون باقتناء العصي التي تؤذي ولا تنكسر، وأحسن عقاب لديهم كان على راحات اليدين أو الرجلين (فلقة).

إلى جانب التعليم التقليدي في المدرسة كان الفرد يتعلم الحياة القبلية في البيت، وإذا ما هوجم أحد الأفراد احتفى بعشيرته وقامت الصراعات بين العشائر في حين بقي دور الدولة قاصراً على محاولة المصالحة بين الأطراف المتنازعة. فالفرد كان يرتبط بالزعامة العشائرية ويعطيها ولاءه الأول كما يذكر لنا مورو بيرجر (١٩٦٤) ومنيب الماضي وسليمان موسى (ماضي وموسى ١٩٥٨) وأحمد التل (التل ١٩٧٨). مثل هذا الفرد لم يكن قادراً على تخطي هذه الولاءات الأولية ليتعامل مع الدولة على الرغم من جميع الدساتير التي كانت قد تكتب مؤكدة على حرية.

لقد تعرض سكان فلسطين إلى المدينة وسكن المدن والحياة الفردية واتصلوا بالفكر الغربي عن طريق التجارة وعن طريق الصدام مع سلطات الانتداب، إضافة إلى احتكاكهم وعلى مدى فترة زمنية طويلة (١٨٨٢ - ١٩٤٨) مع اليهود المهاجرين إلى فلسطين والذين جاءوا أفراداً غير منظمين حسب نموذج اجتماعي قبلي تقليدي، فساد بينهم الوعي، وتحطم نظام القيم وبناء الثقة القديم بين الأفراد والجماعات وتكون نظام قيمي جديد لم يعرفه سكان منطقة شرق الأردن من قبل ولذلك نجد أحمد التل يقول (التل ١٩٧٨: ١٥١) نقلاً عن عقل حيدر حسن العابدي (العابدي ١٩٦٥: ١٦٨ - ١٧٠).

«ويمثل (عام ١٩٥٢) كذلك هجرة الشعب الفلسطيني بإعداد كبيرة إلى مدن الضفة الشرقية وقراها وبواديها. وبدافع من المنفعة الاقتصادية اندفع المزارعون الفلسطينيون والعمال الفنيون إلى مختلف نواحي المملكة يطلبون من أصحاب الأراضي السماح لهم العمل بأراضيهم ومشاعلهم. وفي خلال سنوات قليلة، أصبح اللاجئين الفلسطينيون من ملاكي الأراضي، وكبار التجار، واغنياء الصناع وأصحاب معظم المنشآت الاقتصادية في البلاد».

لقد دخل السكان الفلسطينيون إطار الدولة الأردنية في واقع الأمر من ثلاث زوايا: الزاوية الأولى قديمة قدم الدولة - ففي عام ١٩٢١ حين تشكلت النظارة الأولى أو مجلس المشاورين كانت تشمل رجالات فلسطينية مثل أحمد بك مريود، أمين بك التميمي ومظهر أرسلان ومحمد الشنقيطي، وانضم إلى هؤلاء رشيد بك الصفدي. وتتابع هذه الاشغالات للمناصب في الحكومات الأردنية حتى الاستقلال وما بعده. ونظراً لغياب الكفاءات التدريسية فقد كانت حكومة شرقي الأردن تعتمد في عملية التعليم على المعلمين الفلسطينيين إلى حد كبير. وفي ذلك يقول منيب الماضي وسليمان موسى (ص ٢١٢):

«عندما أنشئت الإمارة في شرق الأردن تولاهها أشخاص من خارج المنطقة: من سوريا ولبنان والعراق وفلسطين... ولكن يجب أن لا ننسى أن بعض أبناء المنطقة ممن

نالوا قسماً من التعليم والخبرة في الادارة كانوا يشعرون ان لهم الحق في المشاركة في جهاز الادارة والحصول على الوظائف التي يستطيعون القيام بمهامها، ومن هنا بدأ شعور من النشور بين الفريقين ثم تطور حتى غدا نقمة وسخطاً، عندما شاهد ابناء المنطقة ان جميع وظائف الدولة - حتى وظائف الخدم - تكاد تكون وقفاً على أولئك الوافدين» .

الزاوية الثانية بعد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ عن طريق النازحين المشردين الذين توزعوا في شمال ووسط الأردن، والزاوية الثالثة هي الوحدة مع الضفة الغربية وتوسيع المملكة. بينما كان مجيء الرعيل الأول ضرورة ادارية واقتصادية وتعليمية تطلبتها عملية تأسس الدولة واعتمدت الدولة على هؤلاء بأن اثارت غيرة اهل البلاد للمشاركة في الادارة والحكم، كانت الهجرة الثانية اداة تحريكية لاهل البلاد ليأخذوا مكانهم في الحياة المهنية، في حين فرضت الوحدة عملية تأسس جديدة على الدولة في الجزء الجديد من المملكة على الرغم من ان الحاجة للدولة في الضفة قد اضفت الاساس الأول لشرعية الدولة والنظام. لقد سهلت الوحدة على ابناء الضفة حركتهم بين الضفتين والتمركز في عمان والهيمنة على مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية. خاصة الهيمنة السياسية والادارية فقد جاءت استكمالاً للمرحلة الأولى وامتداداً لها، وبذلك كانت البنية السياسية الفوقية في المجتمع الاردني فلسطينية الصبغة بغض النظر عن الهوية الوطنية الممتلئة في حمل الجنسية.

هذا التداخل الجديد بين الوافدين وجماعات المجتمع التقليدي خلق بدوره السؤال حول مجموعة القيم القديمة الصالحة لمجتمع متجانس ومدى صلاحيتها لنشوء وتطور مجتمع متمايز ليس فقط في التركيبة السكانية ولكن ايضاً في الميول والاتجاهات واستبدال علاقات الثقة المبنية على الروابط الدموية والقرباة بعلاقات ثقة جديدة مبنية على تبادل المصالح والتنافس. لقد حلت القيم المادية لتلعب دورها في تغير هذا المجتمع بطريقة او بأخرى. وبينما كان هذا التغير سريعاً في العاصمة، كان بطيئاً جداً في ريف الاردن وباديته بما في ذلك المدن متوسطة الحجم وصغيرة الحجم. إلا انه من الوهم ان نظن بأن هذا التغير قد قاد الانسان الأردني - بما فيه الفلسطيني على مستوى العوام، كان قد تأهل ليستوعب المبادئ العقائدية التي دخلت إليه مفاجأة في العقد السادس وحتى الدينية منها.

لقد كان التحول في المراحل السابقة ومرحلة العقد السادس مرحلة انتقال في استخدام السبل للوصول إلى المفهوم التقليدي «الجاه» أو «الرفعة» أو «الزعامة» من خلال التنظيمات المؤسسية مثل الأحزاب والمهن، وبينما كانت الأولى تؤدي في بعض الاحيان إلى المكانات الاجتماعية الرفيعة (الوظائف الادارية، الوزارة، مجلس النواب، وغيرها)، كانت الثانية تؤدي إلى الثراء المادي الذي كان من أولى مقومات مفهوم الجاه حتى بصيغته التقليدية. هذه السبل اصبحت الوسائل الأولى للفرد في محاولته التخلص من التبعية القبلية على المستوى الوطني وتحقيق ذاته كفرد، ولكنها بطبيعة الحال كانت

مقتصرة على أفراد بعينهم ممن كانوا يصلون إلى مستوى تعليمي معين. وكانت محدودية هذه السبل في محاولة تحقيق الذات متعلقة بمواقف الحكومة والدولة غير الثابتة من هذه المنظمات وبذلك فإن عامل الاستمرارية في هذا المجال كان غائباً وكثيراً ما كان المنظّمون إلى هذه التنظيمات المؤسسية عرضة للملاحقة والاضطهاد ولذلك فقد كانت هذه المنظمات مراكز تنفير للأفراد أكثر مما هي مراكز جذب.

عامل آخر مهم في هذا المضمار هو علاقات القربى وقيودها على الأفراد، فالولاء للجماعات الأولية كان أقوى من الولاء لأي من المؤسسات السياسية والاقتصادية بحيث أن هذه العلاقات القريبية كانت تعمل على ضبط خضوعية أفرادها للجهات الرسمية. فعندما كانت الجهات الرسمية تطلب شخصاً ما للتحقيق معه ولم تجده، كانت تطلب أخاه أو أباه أو حتى عمه وتقرض على هؤلاء تسليم الشخص المطلوب، على الرغم من منافاة هذه الإجراءات لروح القانون، كان القانون يتطبع ويتلون مع طبيعة ولون المجتمع. ومن هنا فإن مفهوم «ولاية الأمر» كانت تمتد عمرياً إلى زمن طويل بغض النظر عن السن القانونية لبلوغ الفرد من جهة. ومن جهة أخرى كان الناس يتقادون المطلوبين للسلطة بغض النظر عن السبب في ذلك. المطلوب للجهات الأمنية كان شخصاً محكوماً عليه قبل ادانته قانونياً وبيتعد عنه الناس بسبب الخوف من السلطات الأمنية. ففي الخمسينات والستينات كان اسوأ ما يتعرض له الفرد هو الاتصال مع رجال الأمن. كلمة «الشرطة» أو «الدرك» أو «البوليس» كانت دلالة أرهاق ورعب في سايكولوجية الأفراد.

ما ذهب إليه بعض الكتاب من الديمقراطية المزعومة في الخمسينات كانت ديموقراطية النخبة مثلما كانت هذه في عهد الامارة وبينما تظاهرت شخصيات كثيرة في معارضتها للنظام، إلا أن هذه المعارضة لم تكن بعيدة عن المآرب الشخصية. نعم، كان هنالك الدستور ولكن الممارسات لم تكن تتعلق بالدستور فالفرد الأردني لم يكن يعي فرديته في علاقته بالنظام، وذهب أفراد النخبة إلى محاولات ربط الفرد بهم في تبعية حتى في بحثه عن الوظيفة التي تعطيه لقمة عيشه. يقول سعد جمعة في سياق حديثه عن التسليقية انها كانت مليئة بالانانية وانها كانت تهدف إلى إثراء الوسيط وتوسيع دائرة سمعته (جمعة ١٩٦٧: ٤٦). هذا التطور لم يصفه كتاب الفكر السياسي الأردني في سياقه الاصيل وبقينا رجال فكر تقليدي يقدمون الفكر لخدمة الصفوة. السؤال الجيد الذي وضعه د. حازم نسييه (نسييه ١٩٩٠: ٦٦) ولم يجب عليه هو عن المدى الذي كان يحق للمواطن الوصول إليه للتعبير عن معارضته - بالوسائل الشرعية - لوجهات النظر المخالفة. دون التعرض إلى العقاب؟ والسؤال الأهم هو المدى الذي كان الفرد قد تاهل فيه تأهيلاً يجعله يتقدم برأيه إلى الجمهور - بطرق مشروعة - بل حسبنا أن نسأل عن مدى وعي الفرد في ذلك الوقت بحقه في الحديث، حتى أن نسييه يقول:

«حسبنا أن نذكر أنه في النصف الأول من عقد الخمسينات، بلغت الممارسة

الديموقراطية، سواء في مجلس الأمة او الاعلام، او في الشارع، مرحلة بعيدة المدى، بحيث رأيت بعض الحكومات المتعاقبة وجوب ضبط اندفاعها من منطلق حماية الديمقراطية نفسها، من الفوضى التي تنتأى عن الحرية غير المسؤولة، وهي نقيض الحرية الحقيقية» (نسيبه ١٩٩٠: ٦٧).

الحرية غير المسؤولة؟ ما هذه؟ اين كان الفرد القادم من البيئة الريفية ؛ حتى المدنية قادراً ان يتعلم هذه المفاهيم؟ هل كان المعلمون مؤهلين ان يعلموا هذه المفاهيم في المدارس؟ عملية الهدم والبناء في التحول نحو الدولة العصرية -ربما كانت تهرق الإنسان الفرد في معرفة المدى الذي يمكنه ان يذهب إليه في حديثه، معارضته او موافقته. ناهيك عن السؤال حول الجهة التي كانت تخرج الحكم عن مشروعية الحديث وإذا ما كانت الحرية المستخدمة مسؤولة او غير مسؤولة. لقد كان امتداد الحياة التقليدية من عادات وتقاليد، وامتداد نوع السلطة بحيث ان أي كلمة كانت تفهم على انها سطو على ما يدعى بمسؤولية الحديث، حيث ان الفرد لم يكن قادراً على تحمل النقد بأي شكل ولا تزال في كثير من الأحيان كذلك. اضافة إلى ذلك فإن هذه الحريات ما ان اعطيت بناء على مادة الدستور حتى وجد نظام الحكم مدى تبعية الأفراد لانظمة معادية وبعد ثلاث سنوات رأينا الحريات تنسحب ليعود حتى الذين انتقلوا إلى الوعي الفردي الى مسارهم التقليدي.

## ٢:٤ - الأحزاب العقائدية:

ربما ان أجود وصف كتب عن التجربة الأردنية الحزبية العقائدية هو حامل ادنى شهادة علمية في سلسلة الكتاب عن الأحزاب السياسية بقوله:-

«ويمكن القول ان الأردن لم يعرف معارضة سياسية منظمة طيلة تاريخه السياسي، مما يصعب القول ان له تراثاً حزبياً يستند عليه، ولم يكن هناك احزاباً سياسية قوية وذلك لأسباب ترجع إلى ضعفها وانقساماتها الداخلية وارتباطاتها الإقليمية وكذلك بسبب سياسة الحظر التي تعرضت لها من قبل الدولة. فمئذ العشرينات وحتى انهيار حكومة سليمان النابلسي عام ١٩٥٧ واعلان الاحكام العرفية والتي اصدرت قراراً بحل جميع الأحزاب، كانت التجربة الحزبية ضعيفة وهزيلة ولقد شهدت هذه الفترة تشكيل احزاب عدة لم تدم طويلاً..» (الريموني د.ت ١٩٩٠: ٧٢).

غیر ان هذا الوهن في طبيعة الأحزاب الأردنية بقي غير معترف به ولا تزال الكتابات تمجد الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ - ١٩٥٧ كونها واحة الديمقراطية والحياة الحزبية حيث ذهب بعضهم إلى وصف الأحزاب وكأنها البنية الاجتماعية الجديدة التي جاءت لتحل محل القبلية (نقرش ١٩٩١: ٥٢) اذ يقول:

«أتضح في الفصول السابقة من الدراسة ان القبلية والعشيرة لم تعد الوحدات الرئيسية والوحيدة في المجتمع الأردني خلال تطوره في المرحلة التقليدية، بل ساهم



التعليم والادارة في إيجاد فئات أخرى تنتمي غالباً إلى الطبقة الوسطى إذا نظرنا إليها بمنظور طبقي، وتحمل صفات البورجوازية الصغيرة. ولكن لصعوبة الحسم بالتشكيل الطبقي في الأردن وخاصة البلاد العربية بعامة بالاستناد إلى انماط الانتاج، ظهرت هذه الفئات وكأنها خليط اجتماعي غير متجانس.. فهناك البورجوازية الكبرى والصغيرة، وملاك الأراضي والمتقنون والضباط والفلاحون والمعدمون، والبدو... الخ وكان الوضع بشكل عام يميل نحو امكانية سيطرة الفئة البورجوازية الكبرى على النظام عدا القيادة، ولكن عدم فعاليتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كالتحدي الصهيوني، افقدها الفرصة واصبح المناخ مهياً لوصول فئات البورجوازية الصغيرة إلى السلطة عن أي طريق وبأي أسلوب، وفي هذه الأثناء حدثت النكبة الفلسطينية وتلتها وحدة الضفتين».

غريب أن نتحدث عن بورجوازية كبرى وصغرى في زمن كانت المقاييس فيه مختلفة تماماً عما هي عليه الآن. والواقع هو أن هذه المنهجية في التحليل تبهم الأمور أكثر مما توضحها. فقبل النكبة كانت البورجوازية وحتى الطبقة مفهومين غائبين، بل كان هناك فئات تماسسية نتجت عن وجود الدولة وكانت بالنسبة للنظام سهلة الحل. والدليل على ذلك هو أن هذه الفئات كانت منقسمة إلى مؤسسات وتغير شاغلي المكانات الاجتماعية وحتى الاقتصادية فيها من أسهل الأمور على النظام عندما يشاء وكيفما يشاء. ولا يتوانى الكاتب من إسقاط نفسه في ورطة التحليل هذه إذ يتابع بعد أن حدثت النكبة والاتحاد بين الضفتين:

«وتفاعل كل هذا داخلياً على الساحة الأردنية التي كانت تعاني من تخلف في جميع أوجه حياتها وقطاعاتها. وكان لا بد من التعامل مع هذه الأوضاع بإيجابية ومشاركة عامة، وفر لها المناخ المشجع النظام السياسي نفسه، حيث تبنى الملك حسين بذاته قيادة تيار الإصلاح وفي تصوره القدرة على التوفيق بين مختلف الطروحات التي بدأت تتفاعل على الساحة السياسية الأردنية واستيعاب العملية السياسية في إطار المؤسسة الليبرالية التي اختارها الدستور، وترتكز ثقته في ذلك على الشرعية التي يمثلها كوريث لثورة عربية قومية وحدوية ذات بعد ديني» (نقرش ١٩٩١: ٥٣).

إذا ما اعتبرنا هذا النص بصراحة فهو ينطوي على مجموعة معلومات يبدولنا إطارها النظري جلياً واضح المعالم. لقد تجابه النظام بعد الوحدة وعلى الرغم من مأساوية الأحداث في اغتيال الملك عبد الله، ثم مجيء الملك حسين الشاب بحالة جديدة يجب أن يتمأسس النظام فيها عن طريق وسائل تختلف عن طريقة التماسس القديمة التي حدثت في بيئة قبلية بحتة. وحتى علاقات الثقة التي وصل إليها النظام القديم في إطارها البنائي فلم تعد صالحة للاستخدام في الأحوال الجديدة الطارئة سواء من حيث المؤسسات الرسمية السياسية ومكوناتها أو من حيث المكونات الإدارية والاقتصادية، فهذه الجديدة بحاجة إلى بناء جديد من العلاقات القائمة على نوع من العقلانية والتبادل

مع كتل وطنية دخلت معترك الساحة السياسية الأردنية حديثاً ولم تكن نابعة من الكيان السياسي القائم. ثم موضوع الشرعية التي اضفاها الكاتب على العرش وذات الأساس الواحد المبني على خط الانحدار النسبي ولو انه قمة الشرف والتشرف الا انه لوحده لم يكن كافياً. كذلك ورائة فكر الثورة العربية الكبرى المجيدة لم تكن كافية لأن التحليل بناء على نظرية الوظيفة التي يستخدمها الباحث (نقرش) دون ان يشير إليها لا تسمح بالاكتمال بهذا التفسير.

النظام السياسي من حيث الشرعية باعتباره مكوناً أساسياً لحضارة الدولة والأمة يجب ان يشبع حاجة، وهذه الحاجة هي سبب وجوده بينما الانحدار النسبي والوراثة الفكرية والنضالية قد يعملان دعامتين لعملية الاسهام في اشباع الحاجة. والحاجة إلى النظام في احوال الاردن سواء عام ١٩٢١ وما بعد او بعد نكبة فلسطين وتشريد اهله وغياب البنية السياسية الرأس كانت هي اصل للشرعية لأنها يجب ان تشبع - وربما كان - ولا يزال الفضل عائد لوجود النظام الأردني (الملكي) الذي آمن الاحتفاظ بما تبقى من فلسطين تحت مظلة الدستور إذ ان هذه المنطقة أصبحت تعتبر في النظام العالمي جزءاً لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية بموجب المادة الأولى من هذا الدستور. لولا ذلك لكانت الضفة، وبخاصة مع الرقض الفلسطيني والعربي في إنشاء دولة فلسطينية، قد خضعت لما أسماه هنري مين «أرض اللأ أحد» (SIR. Henry Maine (١٨٧٦) Jus Nullius)، أو الأرض التي لا مالك لها حسب القانون المعمول به في النظام الدولي ويحق لدولة ما ان تضع يدها عليها وتستعمرها. وفي الحالة الراهنة لذلك الزمن كان الأقوى هو الذي سيفعل ذلك أو دولة اسرائيل. الشرعية إذا هي شرعية الحاجة ووجود النظام الأردني كان مطلوباً.

وإذا كان على النظام الأميري ان يتفاعل مع المجتمع الأردني الذي لا بنية سياسية كلية قيادية لديه وهو لا يتكون من أكثر من ثلاثماية الف نسمة، فقد كان على نفس النظام عام ١٩٥٠ وما بعد ان يتعامل مع قرابة مليون نسمة لها مؤسسات حركية وواعية لكنها غير قادرة على افراز قيادتها العليا الذاتية.

أما الدستور الليبرالي الذي قرر حرية التكتلات الحزبية فقد كان نتاجاً للحركة السياسية واردة النظام القائم عليها ليبدأ عملية تماسس تقوم على شرعية مطلوبة تسهم في إشباع الحاجة الملحة. لم يكن هناك من بد في العودة إلى التوازن الذي سوف يعمل على اشباع حاجات كل من النظام والاتباع. غير ان هذه التبعية لم تتمثل بالفرد بل بمجموعة من الوحدات تتكون كل منها من جماعات لها قيادة على مستوى ما، وبقي الفرد خارج اللعبة دون ان يصبح الانسان الذي يتبادل مع الدولة حقوقاً بواجبات. وهذا بالدقة ما أكدت عليه الكتل الحزبية العقائدية التي ارادت ان تحصل على اتباع بطرقها الخاصة ولا تبشر بعقائدها إلا للنخبة.

في البناء الجديد كان لا بد من خلق بناء ثقة يقوم على مجموعة من القيم والعلاقات الجديدة التي تتلائم مع هدف هذا البناء. وبالقدر الذي نتكلم فيه عن اردنة الفلسطينيين على مستوى التابعة الوطنية (حمل جواز سفر اردني) نستطيع ان نتكلم عن «فلسطين» الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاردنية: ١) من حيث الهيمنة العديدة. ٢) من حيث النفوذ الاقتصادي. ٣) من حيث التعليم والوعي. ٤) من حيث احتلال المكانات الاجتماعية في مؤسسات الدولة والتي بقيت دولة خدمات وليس دولة انتاج. مثل هذا التداخل لم يكن طارئاً انما كانت له بدايات قديمة ولو على مستوى اقل كثافة مما اصبح يحدث بعد الوحدة بين الضفتين واستيطان اللاجئين في الاردن. ومن هنا فإن اتفاق الوحدة جاء على اساس المشاركة النصفية في المؤسسات الدستورية الاردنية وليس بناء على نسبة عدد السكان او اي عامل آخر، فاتحاً المجال امام تطور الهوية الذاتية او الوطنية الفلسطينية.

خلال هذه العملية نجد الجانب الفلسطيني يلعب دوره في تطوير المؤسسات التي كانت قد نشأت في فلسطين تحت الانتداب - الأحزاب - والتي لم تكن قادرة على خلق بنية سياسية فلسطينية وطنية بسبب ١) التنازعات فيما بينها ٢) صراعها مع النظام العشائري (العائلات الفلسطينية) و ٣) الموقف البريطاني الذي كان دائماً يحاول ان يحول دون تكوينها. لقد جاءت هذه الأحزاب الى الاردن مع الجماعات الفلسطينية وبرزت لتأخذ مكانة الصدارة في العملية السياسية الليبرالية التي قامت على أسس الدستور المصري لعام ١٩٥٢. وإذا كانت بعض العقائد الحزبية قد تسربت الى الاردن قبل ذلك فانها كانت غير فاعلة ولم يقدّر عليها اي تنظيم يقدّر على التأثير سياسياً او في صنع القرار السياسي. لقد بقي القرار السياسي بيد الامير والسلطات البريطانية حتى الحرب العربية الاسرائيلية بل وحتى تشكل جماعة القصر (الديوان الملكي) بعد اغتيال الملك عبد الله وقيام الوصاية.

ربما كانت الارادة الملكية هناك هادفة الى تحويل الولاء العقائدي للأحزاب السياسية من توجهه نحو الحكومة المثل التي كانت ترسمها العقيدة الى ولاء وطني يستخدم الفكر العقائدي من اجل تدعيم الدولة في كل من الداخل والخارج، وتحويل حتى الأحزاب نفسها من تمحورات حول الافراد الى احزاب جماهيرية، هدفها ربط المواطن بالدولة عن طريق العضوية الحزبية بعد فترة من الممارسة. وبينما تركت هذه الأحزاب تعمل عملها وتؤسس انتشارها بين بعض المثقفين - كان هناك الدستور الذي احتوى على مواد تعطي هذه التشكيلات شرعيتها القانونية من ناحية، ولكن الدستور نفسه ربط المقاعد البرلمانية بالتقسيم المبني على أساس طائفي حيث قُسمت المقاعد البرلمانية على المسلمين والمسيحيين وقسم المسلمون الى ثلاث فئات بدوي، حضري أردني، مسلم حضري من اصول غير اردنية. وهذا التقسيم بحد ذاته كان قد سد الطريق امام الأحزاب حتى تستخدم دعايتها الحزبية في الانتخابات. ولذلك فقد جاءت الانتخابات بناء عليه وكان على الحزبي ان يستر حزبيته ويقوم بالدعاية لذاته بناء على أسس أخرى -

قبلية واقلية وغير ذلك. كما سنرى في فصل الدعاية الانتخابية. مثل هذا التمثيل البرلماني لا يمنع من ظهور التكتلات بين الافراد بناء على المصالح الفردية وليس الجماعية وكان التسابق في اغلب الاحيان حول الوصول الى الحقايب الوزارية.

المثير في امر الاحزاب العقائدية الاردنية هو انها لم تكن قادرة على استقطاب الجماهير حتى في الفترة التي قدر لها فيها ان تعمل بكل حرية، والطريقة التي اتبعتها هذه الاحزاب جميعا طريقة مقلدة للسلطة التقليدية، بناء على واحدة السلطة. هذه السلطة الواحدة كانت تدار من كرسي الوزارة ولذلك كنا نجد ان السياسات العامة في الوزارة الواحدة متغيرة بتغير شخص الوزير. فكما كان الامر في الحياة القبلية ان ابناء العشيرة يريدون رضا الشيخ عليهم ويعملون ما يطلب هو او المقربون اليه منهم، كذلك كانت الحالة في الدوائر الحكومية والجميع يريدون الحظوة لدى الوزير، وكذلك كان يفعل الوزراء لدى الملك الذي اعطاه الدستور حق تعيينهم واقتلتهم. حتى الولاء الى العقيدة كان ولا نفعيا في كثير من الاحيان لان الذين تعرف انهم بقوا في ولائهم لعقائدهم قليلون جدا.

إذا كانت الاحزاب لم تستطع اجتذاب الجماهير اليها لاسباب كامنة في المجتمع نفسه من ناحية (تدني مستوى التعليم ونفسي الامية، والحالة الاقتصادية المتردية، وغياب الاطلاع والوعي العقائدي) ولاسباب كامنة في التناقض بين محتوى هذه العقائد والصيغة الدينية المسيطرة على المجتمع من ناحية اخرى، وكذلك تنافرها مع طبيعة الحياة الاجتماعية (العلاقات الاسرية والدموية والقبلية التي كانت تجتذب الفرد وتربطه بها عاطفيا واقتصاديا وامنيا)، فإنها قد قدمت لفئات اخرى في المجتمع نماذج حكم بديلة عن النظام الملكي، وكانت قادرة على اقناع بعضهم ممن شغلوا مناصب عليا في الجيش للاطاحة بنظام الحكم وتولي السلطة. هذه النماذج كانت موجودة في الاوطان الام لهذه العقائد (الشيوعية في روسيا، نظام البعث في سوريا، والناصرية او ما دعي بالاشتراكية الوطنية في مصر). لقد تبنت هذه العقائد الحزبية الطريق الوحيد للتطور والارتقاء من خلال الثورة وفسرت التأخر والتخلف من خلال مفهوم النظام الحاكم، وكان كل منها يتطلع الى القضاء على جميع انظمة الحكم الاخرى ويخلق التجانس في حكم البلاد العربية كونه الطريق الوحيد الى الوحدة والنهوض. وحيث سيطرت احدى هذه العقائد وتبنت نظام حكمها ساد القمع واضطهاد الفرد بل وزاد التخلف والرشوة. لقد سيطرت هذه الانظمة تحت ظل ما يدعى بالاشتراكية الوطنية ذات الحزب الواحد الذي لايسمح لأي حزب آخر بمنافسته على الحكم واقل نسبة لنجاح الحاكم في الانتخابات تتراوح بين ٩٥٪ - ٩٩٪.

لم يكن بمقدور مثل هذه الاحزاب اجتذاب الانسان في الشارع الاردني الى ذاتها، كما انه لم يكن بمقدورها ان تؤدي الدور المرتبط بالاحزاب من حيث وظيفتها تجاه الدولة والمجتمع وهو فك الافراد من الروابط الاولى لربطه بمؤسسة الدولة التي يجب ان يتبادل

معها حقوقا بواجبات، ولذلك نجد ان فشل هذه الاحزاب كان ذريعا، وان رؤية قادتها كانت في كل الاحوال في الاردن قصيرة المدى، فقد تركت النظام يستخدمها بطريقته الخاصة دون ان تشعر وبذلك تحولت وظائفها السلبية (Dysfunction) للحفاظ على ذاتها الى وظائف ايجابية (Eufunction) تجاه نظام الحكم في الاردن وتأميل شرعيته في المجتمع ككل. حتى وحيث حلت الاحزاب رسميا وبقيت تعمل في الخفاء فإن وظائفها الايجابية تجاه تثبيت نظام الحكم بقيت قائمة. لأنها كانت تتحمل مسؤولية الاخلال بالامن على كل الاحوال سواء فعلت من خلال اعضائها ام لم تفعل.

لقد كان الاخرى بهذه الاحزاب ان تجد في الدستور الاردني ما يربطها بالاردن كوطن وكان على قادتها ان يتحققوا من ان تبعيتهم الى انظمة حكم غريبة جعلت منهم اداة لتنفيذ مآرب قيادات تلك الانظمة، كما كان يتوجب عليها ان تستعمل الديمقراطية لتطوير المجال السياسي في الاردن الى مجال حديث يهتم بالفرد - هذا الفرد الذي اقتلعت هذه الاحزاب من ولاءاته ليجد نفسه دون ولاء بعد ان سدّ الطريق في وجهها وقشلت في تحقيق مآربها عندها كان الفرد يجد نفسه مكرها على العودة الى الولاءات الاولية التي كانت تفتح ذراعيها لتحضنه من جديد ويدخل هذا الفرد الى المؤسسات التقليدية - العشائرية او الدولة - كرها لا طوعية ويكون ذا وجهين على كل الاحوال.

#### ٢:٤-١: الاحزاب بين الضفة الغربية والضفة الشرقية:

ليس من الغريب ان نجد الاحزاب العقائدية تنمو في فلسطين اكثر مما استطاعت ان تنمو في الضفة الشرقية للأسباب التي مر ذكرها. وبينما كانت هذه التكتلات الحزبية في الضفة الغربية مشغولة في عملية صراعية نمت حول قضية فلسطين والصهيونية وقيام دولة اسرائيل، اصبحت تتجه نحو الضفة الشرقية بوجهين، الاول مطالب بالديموقراطية التي تتيح لها حرية العمل، والثاني هو التنظيم للاستيلاء على السلطة ولو حتى بشخصيات شرق اردنية تحت ادعاء المفاهيم الكلية مثل القومية العربية، والوطنية، والوحدة العربية، والاشتراكية وغيرها وجميعها مفاهيم مبهمه للانسان في الشارع الاردني والفلسطيني. وبينما كان للشخصيات الحزبية الفلسطينية قضية سياسية وعسكرية خاصة، فلسطينية بحتة، هدفها محاربة اسرائيل والقضاء عليها واقامة الدولة الفلسطينية دون ان يطرح السؤال حول مصير شرق الاردن. في هذا المضمار، كانت الشخصيات الحزبية الشرق اردنية تدور في اكثر من فلك واحد من حيث الفكر العقائدي ورفعت المسألة الفلسطينية الى المقام الاول في تبرير نشاطها السياسي والثوري حيث ان هذه القضية كانت تتكلم لعاطفة الانسان الاردني عامة ويدت للخارج وكأنها ملغفة بثوب المصلحة العامة، لكن الاهداف الحقيقية لهؤلاء الاشخاص كانت تدور في المصلحة الفردية والطموح نحو السلطة. ولا شك ان الانقلابات الكثيرة التي شهدتها سورية قد اثرت على رؤية الشخصيات الحزبية الاردنية وتعمشت الى نوع العظمة التي كانت تتراعى في هذه الانقلابات. ففي خلايا حزب البعث والحزب الشيوعي، وحتى القومي

السوري كان التصور المثالي انه اذا ما حدثت الثورة، (وقد كانت كل من هذه القوى الحزبية تعتبر نفسها ممثلة للوطنية دون منازع وان الاخرى في عداد القوى المناوئة للوطنية)، واستلمت القوى «الوطنية» زمام الامور، فإن التحول السحري سيحصل مرة واحدة.

وليس من الغريب ايضا ان نجد هذه الاحزاب العقائدية تتعاون مع كل قوة تظهر في المنطقة وتبدي لها الرغبة بمساعدتها في الوصول الى غاياتها، وان كل تحول في احدى السياسات العربية كان يجلب معه تحول في نشاط هذه الاحزاب. فبينما نشطت حركة القوميين العرب قبل عام ١٩٥٦، وجدنا حركة الحزب الشيوعي تنشط بعد ذلك بسبب حرب السويس وتحول مصر الى المعسكر الاشتراكي من اجل تسليحها. ففي انتخابات ١٩٥٦، نجح عدد من اعضاء الحزب الشيوعي وادخل سليمان النابلسي شخصيتين منهم في الوزارة، وبذلك يقول حازم نسبية (١٩٩٠: ٥٠).

«كان الحزب الوطني الاشتراكي بقيادة سليمان النابلسي قد تولى الحكم بعد الانتخابات التي جرت في نهاية ١٩٥٦، وكانت الحركة الناصرية في اوج مداهم الثوري على امتداد الساحة العربية، كما كانت الاحزاب اليسارية الثورية الاخرى - وخاصة الحزب الشيوعي - في نشاط دائم منظم يهدف الى زعزعة نظام الحكم في ربوع الاردن. مستخدمين في ذلك الدعاية الكثيفة والمال الوفير والتنظيم المحكم».

هذه الحركة لم تبق على المستوى السياسي فحسب بل تبعتها محاولات انقلاب عسكري (نيسان ١٩٥٧ وتموز ١٩٥٨) وبذلك اضطر النظام الاردني الى فرض الاحكام العرفية علما بان الحياة النيابية لم تتوقف وبقي مجلس الامة المنتخب عام ١٩٥٦ كامل مدته على الرغم من بعض التغيرات في شخصيات النواب (الوثائق الوطنية ١٩٨٤: ٢٤ - ٢٨).

لقد عادت الاحزاب الى العمل السري ولم تفلح بمأسسة ذاتها بين صفوف الشعب بينما كان النظام قادرا على مأسسة شرعيته بين صفوف الجماعات الوطنية وكانت قيادات هذه الجماعات تتبارى في الوصول الى علاقات مع القصر على شكل فردي، وكانت سياسة العرش المرنة عاملا مساعدا في اعادة الهدوء والامن بعد ان عرف كيف يقضي الكتل العقائدية - اذا وجدت - عن الساحة. هذه الكتل وجدت متنفسا لها في حركة التحرير الفلسطينية وجبهاتها المتنوعة. ويبدون ان هذه التوجهات العقائدية سوف تعود الى الساحة السياسية الاردنية من جديد تحت اسماء كثيرة في الحياة الحزبية القادمة بعد ان فقدت الامل بالاستمرار من اجل ما قامت تهدف اليه ومسألة حل قضية الصراع العربي الاسرائيلي، وبخاصة تلك الاحزاب العقائدية الدينية التي تجد في حالة الاستفزاز متنفسا لها للتوجه الى عواطف الانسان الدينية في حالة استئصال العقلائية.

جميع هذه الاحزاب قامت على نوع من العقائدية السياسية الغربية على الوطن

والمواطن ولم تتضمن في برامجها ما يدعو الانسان الفرد الى التعلق بها، ولذلك كانت علاقات الافراد فيها - كما قال احدهم - سطحية:

ولقد اكتشفنا فيما بعد ان الواحد منا كان يلبس ثوبين في مكانين مختلفين، الاول للسياسة، والثاني للزعامة القبلية، ولم تفكر مليا في كيف نخرج الفرد من تبعيته القبلية التي احتوت ايضا على تبعيته الاقتصادية والامنية» (مقابلة شخصية).

٢:٤:٢ - تشكل العلاقات القيمية في عهد الاحزاب حتى ١٩٥٦:

كانت العلاقات بين الدولة والجزء الجديد من المجتمع المتكون تقوم على مصلحة عربية مشتركة تبنتها الثورة العربية الكبرى بقيادة الحسين بن علي الذي كان قد اكد على قيام الدولة العربية لتضم سوريا (بما فيه الاسكندرونة) وسورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين.

١:٢:٤:٢ - علاقات النظام ببريطانيا : وهي علاقة اعتمادية رقابية وتوجيهية (كانت بريطانيا ممولة للكيان السياسي الاردني وتتأرجح بين التشكك والتوكيدية من عدة جهات، ولكنها وعلى الرغم من نقائصيتها كانت علاقة داعمة لشرعية النظام والكيان السياسي سواء للخارج او للداخل. فالجيش كان تحت القيادة البريطانية، والرقابة التنظيمية كانت في ايدي البريطانيين (سلطة المياه والري والتنظيم الاقتصادي، والجهاز الاستشاري السياسي). وقد تشكل في هذه العلاقات بناء ثقة من نوع خاص: العلاقات السياسية من ناحية حيث تمسك النظام بالمعاهدة مع بريطانيا في حين انهى خدمات البريطانيين في الجيش وغيرها في آذار ١٩٥٦ - وبقيت بريطانيا صديقة تدعم النظام والكيان السياسي الاردني في ساعات ضيقة كما حدث عام ١٩٥٨ (عاروري ١٩٧٢: ١٢٨ و ١٥٩) هذه العلاقة مع بريطانيا اسهمت ايضا في تكوين العلاقات بين النظام والمؤسسات في الدولة - الوزارات (السلطة التنفيذية) والسلطتين التشريعية والقضائية من ناحية اخرى ثم العلاقات مع المؤسسات غير الرسمية - او الخاضعة للقانون مثل الاحزاب والنقابات، لكن بعد الخمسينات اختلفت هذه عما كانت عليه قبل الخمسينات.

٢:٢:٤:٢ - العلاقات بين العرش والسلطة التنفيذية (رئيس الوزراء والوزراء) والذين يعينهم الملك. الافراد الذين يملأون او يشغلون هذه المكانات السياسية بحد ذاتهم شخصيات قيادية في:

١ - البنية العشائرية الاردنية (شرق اردنية).

٢ - في البنية العشائرية الفلسطينية (في الضفة الغربية وشرق الاردن).

والى جانب كونهم جزءاً من الكيان السياسي، فانهم ايضا وفي نفس الوقت جزء من البنيات الاجتماعية التحتية ولذلك فهم يلعبون، في كثير من الاحيان، ادوارا متناقضة في

بنائين من الثقة كل منها ناتج عن علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. لذلك كنا نجد ان شاغلي هذه المكانات الاجتماعية يشكلون جسورا مع القصر بناء على مكاناتهم الاجتماعية والسياسية في البناءات الاخرى وبذلك اتسمت علاقاتهم مع النظام بنوعين من المواقف: الاولى داعمة معتمدة ونفعية والثانية تمثيلية، بمعنى انهم يمثلون تيارات معينة في القاعدة الشعبية او هكذا يعتبرون. لذلك كنا نجدهم في المعارضة او الحيادية التشككية حتى يقع عليهم اختيار القيادة، وعندما يتركبن المكانات المعنية كانوا يعودون الى مكاناتهم الاجتماعية الاخرى. فهذه العلاقات مع النظام كانت علاقات (١) توليفية،

(٢) نفعية (سياسيا واقتصاديا) و (٣) داعمة باتجاهين الاول هو ان دعم النظام لهم يعزز من مكاناتهم الاجتماعية - قياديا على مستوى البنية التحتية وهي داعمة للنظام من خلال ادوارها التوليفية واداة لتماسك النظام في كل من شقي المجتمع الجديد - الفلسطيني والاردني. واذا كان الشق الفلسطيني صاحب قضية مصيرية على المستوى القومي والوطني (ضياح الوطن) فقد كانت اهداف المشاركين في بناء الثقة في البنية السياسية الفوقية قد وضع لذاته الهدف بخلق السبل التي سوف يعيد من خلالها حقوقا وطنية، لان المصلحة الوطنية المكتسبة من خلال الوحدة مع شرقي الاردن تتعلق بمستوى اعل في العلاقات العربية العربية وهو المستوى القومي. وعلى مستوى المشاركين عن شرق الاردن، كانوا يجدون بين عشية وضحاها سكان شرق الاردن يتضاعفون ويزداد العبء على الدولة والشعب في مجابهة الامور. كذلك كان مليء الشواغر الادارية بالمواطنين الجدد وكان قد شكل حساسية اقليمية لكل من الجانبين، واخذ النظام مركزا وسطا في هذا كله.

فنظام العلاقات في البنية الفوقية كان يحتوي على علاقات تقاربية تعاونية من حيث التفاعل مع نظام الحكم، وعلاقات توليفية تقاربية وتنافسية فيما بين شاغلي المكانات الاجتماعية السياسية. ولذلك كنا نجد طبيعة البناء السياسي الفوقي طبيعة تكتلية متفتحة حينما ومنغلقة استثنائية حينما آخروا هذه الانفتاحية والانغلاقية كانت تعتمد على توجهات السياسة العليا والاهداف التي تريد الوصول اليها كما تمل ذلك طبيعة المناخ السياسي المتقلبة بين حروقر من ناحية. من ناحية اخرى خلقت هذه التركيبة على المدى الطويل تفاعلات جديدة بين شاغلي المناصب ادت الى ايجاد مجالات اوسع لاختيار شاغلي المكانات والى تلاحمات وتكتلات اثرت التجربة السياسية الاردنية سلبا او ايجابا في الحالات المختلفة. هذه العلاقات كانت تدور جميعا في فلك الكليات من المفاهيم، قومية، وطنية، وحدة عربية، نظام، عدالة وغيرها بحيث انها اذا ما قورنت مع الاحتياجات الفعلية والحقيقية للانسان العربي في الاردن يتهيأ للناظر انها تحدث وتأخذ مجراها في مجتمع غير المجتمع الاردني.



٢:٤:٣ - علاقات العرش بالشعب ، وهي علاقات لا مباشرة من ناحية ولكنها كانت علاقات متبادلة الدعم، فسياسة العرش كانت تترجم الى برامج تعليمية وبنائية اي انها كانت علاقات وظيفية واعتمادية في نفس الوقت. ولا شك في ان القارئ لتاريخ شرق الاردن من زاوية علم الاجتماع سوف يجد ان دعم الشعب كان للقصر حتى في حالات نشوب نزاعات بين العرش والمؤسسات السياسية الاخرى حيث ان قيادات هذه المؤسسات لم تكن قادرة في كثير من الاحيان على تحريك الناس ليخرجوا الى الشارع وحيث كانوا يخرجون، كما في بعض سنوات الخمسينات والستينات فإن الذين كانوا يخرجون هم طلبة المدارس الذين يحركهم المعلمون - وتكون الرعاية هي سمة هذه السيارات من تدمير وهدم ورجم وتكسير زجاج وتخريب سيارات ومبان.

من ناحية اخرى كانت هذه العلاقة مع شقين من الشعب، قبل احدهما الشرعية خلال عملية تأسس دامت اربعة عقود، اما الشق الثاني فقد خرج لتوه من حرب شعواء جردته من هويته الوطنية الاولى التي كان يطمح لتأسيسها د الحرب العالمية الاولى فخضع للانتداب البريطاني الذي قوى ولاءه لتلك الهوية وعمقها في نفسه وروحه، واصبح المتوقع منه الآن ان يوالي مباشرة الى هوية وطنية جديدة، الهوية الاردنية. مثل هذه العملية كان يجب ان تتم من خلال الجماعات المؤسسية التي اعتبرها النظام نفسه كفيلة بتحقيق هذه العملية. ولذلك فقد بقيت هذه العلاقات فوقية موجهة اودونية وسائلية. للحفاظ على الحالة كما هي ان لم يكن بالمستطاع ايجاد مجموعة من القيم ينبثق عنها بناء ثقة رابط ومقرب بين طرفي هذه العلاقات.

٢:٤:٤ - العلاقات بين الحكومة والمجلس النيابي : أي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي لم تكن قائمة على علاقات تنافرية كان يجب ان تقوم عليها. هذه العلاقات حددتها طبيعة التطورات في الدولة بعد وحدة الصفقتين. فالبرلمان الاردني كان قد دخل في مرحلة الستينات (العقد السادس) الى مرحلة تناحر العقائد السياسية القطبية والتي تفاوتت بين التطرف الديني والتطرف القومي والتطرف العلماني، وسادها حالة من التوتر كانت سيفلت زمامها لولا دور العرش المنسق المصالح في كثير من الاحيان سواء بين مكونات المجلس نفسه او بين المجلس ككل او بعض مكوناته والسلطة التنفيذية. ولذلك فإن بناء الثقة في العلاقات بين مكونات المجلس كانت علاقات تنافسية. على اهداف املتها العلاقات على مستوى الحكومة والنظام. وبما ان المجلس النيابي كان الطريق الى الوصول للمشاركة في البنية السياسية الفوقية، فقد كان يمثل محطة نفوذ من البنية التحتية الى البنية السياسية العليا، ومن هنا نبعت مجموعة القيم التي اقيمت عليها العلاقات بين شاغلي المكانات النيابية من جهة، وبين هؤلاء وشاغلي مكانات السلطة التنفيذية وكذلك عوامل الثقة والرمزية.

مثلهم مثل شاغلي مكانات بنية السلطة التنفيذية، كان اعضاء مجلس النواب يلعبون ادواراً متضاربة، يتعلق احدهما بكونهم ممثلين عن الشعب وعليهم ان يوصلوا صوته الى صانعي القرار كونهم اصحاب نفوذ في الزعامات الشعبية، سواء على المستوى القبلي او على المستوى الحزبي - سواء العقائدي او غير العقائدي، ويتعلق الثاني بوصولهم الى امكانية المشاركة في البنية السياسية الفوقية والتسرب اليها ذلك ان المجلس النيابي كان الحقل المفتوح لاختيار شاغلي المكانات في السلطة التنفيذية، والمفاتيح في ذلك في يد النظام ورئيس السلطة التنفيذية ضمن بناء ثقة املتها علاقات السلطة والتبعية. اما العلاقات مع الشعب فقد كانت تشككية في اول الامر ولكنها مبنية على اهداف طموحية على المستوى الفردي والمستوى الجماعي.

٢:٤:٥ - علاقات الاحزاب السياسية العقائدية بالقصر : كانت تشككية بطبيعة الحال نتيجة لايدولوجيات اتبعت خط الثورة والتضاد مع الملكية، فلا هي كانت تتوقع من العرش ثقة ولا العرش كان لياًمن جانبها في عملية تماس ذاتها بين صفوف الشعب وعندما سمح لها بمزاولة نشاطها، كان يعلم ان مجال هذه الاحزاب لن يتعدى الجماعات المنقطة في عمان والمدن الاردنية مثل القدس ونابلس والخليل وان مجال عمل هذه الاحزاب حتى في المدن لن يتسع الى متوسط الفرد في الشارع الاردني الذي لم يكن قادراً على فهم هذه الايدولوجيات لاسباب عديدة اهمها تدني مستوى التعليم، وطبيعة البناءات الاجتماعية في البنية التحتية، وتناقض هذه العقائد مع المعتقدات الروحية لم توسط انسان الشارع، هذه جميعها من ناحية ومن ناحية اخرى كان هنالك الوعي عند العرش بالحاجة التي يشيعها وجوده بين صفوف الشعب، وتمزق علاقات الثقة بين الجماهير وقياداتها المحلية. كذلك فلم تكن الحالة الاقتصادية تسمح للأفراد بذلك الرغد او الكمال في الانتساب الى اتجاه فكري، وتدني ثقافة الفرد ومستوى اطلاعه المعرفي. لقد كان جلالة الملك صغير السن ولكن اطلاعه السياسي والفلسفي والميداني ومعرفته العميقة بتركيبية الشخصية العربية في ذلك الوقت (وربما الى هذا الوقت) جعله يعي ان محاولة هؤلاء الحزبيين صفقة في الهواء مقابل الحاجة التي تعطي وجود العرش شرعيته الاولى الى جانب العوامل المساعدة الاساسية الاخرى.

وقد يقول قائل بأن تسامح العرش مع القيادات الحزبية كان مبرمجاً حتى جعل لهم حرية الحركة. على ذلك يكون الجواب نفياً، ربما ان التجربة كانت معنية بحسن نية، فجلالة الملك الذي كان قادماً لقوه من بريطانيا حيث تتنافس الاحزاب للوصول الى الحكم وتتنافس على احسن برنامج اداري للحكم قد اقنعه بالتوجه الليبرالي - مثل هذا الجانب في العرش الهاشمي لم يكن مكتسباً من خلال التعليم الغربي فقط، بل ان الوسطية والتعقل كانت تشكل سياسة مستمرة خلال الحقب الست التي قضوها في الحكم في الاردن. غير ان طبيعة تكوين الشخصية القيادية الحزبية قد اتخذت نوعاً من الاستراتيجية الهجومية مستوحاة من العقيدة الحزبية ذاتها سواء كانت هذه شيوعية او

بعثية او حتى دينية (ايديولوجية حزب التحرير في اصلاح القائد ومبدأ الاخوان المسلمين في اصلاح الافراد الذين سوف يصلحون بالقيادة).

٢:٤:٦ - علاقات السلطة النيابية والتنفيذية مع الشعب:

هذه العلاقات التي كان الشعب يأمل منها كل خير وكانت علاقات ثقة واتصال روحي بسبب انبثاق شاغلي المكانات في السلطة التنفيذية والمكونات الاجتماعية الاولى (الحمائل، والعشائر) انقلبت الى علاقات شكوكية او متشككة بسبب عملية التفرد (Individualisation) التي مر بها افراد هذه النخب بحيث انسلخوا في لحظة ما عن وحداتهم الاجتماعية في البنية التحتية واخذوا يلعبون ادوار متناقضة: دور قيادي تجاه الوحدات الاجتماعية التي جاءوا منها وهو دور تعبوي، ودور استخدائي وسائلي للوصول الى البنية السياسية الفوقية (الدولة) بحيث اصبحت المصالح المتضاربة فيبينما كانوا يجتذبون الافراد من خلال بعض الخدمات التي يقدمونها (توظيف الاشخاص في الادارة او الجيش او اية خدمات اخرى مثل توصيل طريق معبد الى قرية او فتح شارع ينسبون الى ذاتهم في حين كان ذلك مبرمجا في خطة التنمية) كان هؤلاء يعزلون انفسهم من مكانات الزعامات المحلية ويبقون بعيدين مسافة وانتماء الى هذه الوحدات.

من ناحية اخرى كان هؤلاء من خلال المناصب التي يحتلونها هم الذين يصدرون القرارات التي يجدها الناس جائرة في كثير من الأحيان، واخذت فئات الشعب تنتظر اليهم بمزيج من الشعور المتأرجح بين النفور والجاذبية. شعور النفور هذا متاصل في الموقف من السلطة وهو موقف تباعدي مبني على الخوف والرغبة بحيث ان المفاهيم التركية القديمة (يا بيك ويا باشا، ويا افندي) بقيت مستخدمة وربما لا تزال مستخدمة الى وقتنا الحاضر، فقد ورثه انساننا من الفترة التركية وعززته سلوكات الافراد تجاه الناس عندما يعتلون مناصب الدولة ووظائفها لأن هؤلاء لم يتعاملوا مع هذه المناصب حسب الاسس التي قامت عليها المناصب من نشر العدل واعطاء كل ذي حق حقه بموجب القانون، بل كان صاحب المنصب يتعصب لجماعته سواء كان ذلك حمائليا او عشائريا او اقليميا حتى ان عدائيتها اكبر من ناحية الصديق فيها.

لقد اخذ الافراد الذين ارتقوا الى السلطة التنفيذية يشكون طبقة مترفعة بالمشاركة مع اولئك الذين وصلوا الى السلطة التشريعية والقضائية وكبار الضباط من الجيش ووجدوا حاجزا بينهم وبين الاتباع وانقلبت علاقاتهم مع الشعب الى علاقات تنافرية وتضارب مصالح على وجه العموم، وبخاصة الضفة الشرقية.

اما بالنسبة الى الشق الغربي من المملكة فالحالة لم تختلف سوى ما يخص العلاقة مع الهوية المفقودة والتي ميز العمل من اجل اعادة تشكيلها واسترجاعها الهدف الكامن وراء العمليات والعلاقات المؤسسية، حيث ارتبطت هذه بالتحركات الفلسطينية على اكثر من ساحة عربية.

#### ٢:٤:٧ - علاقات المؤسسة العسكرية بالشعب:

لقد تماشت هذه العلاقات مع علاقات النظام والسلطة التنفيذية بالجيش، حيث كانت هذه من ناحية المؤسسة العسكرية علاقات ولاء لا متناه سوى في تلك الفترة الحرجة (١٩٥٧ - ٥٨) على أيدي بعض الضباط. فالمؤسسة العسكرية كانت دائما أكبر مستخدم للقوة العاملة الاردنية، وبخاصة الشق الشرقي من المملكة فقد كاد ان يخلو بيت من احد الافراد المستخدمين في الجيش. لذلك كانت المؤسسة العسكرية اكثر مأسسة الدولة تماشيا لنظام الحكم.

#### ٢:٤:٨ - علاقات شقي الشعب ببعضهما بعضا:

هذه العلاقات مرت بعدة مراحل، من مرحلة هيمنة ابناء غرب الاردن على الوظائف الادارية والاقتصادية في الدولة الى علاقات تنافسية صراعية وتنافرية على المستوى السياسي وعلاقات محاكاة وتبني من حيث التعليم والوعي، الى علاقات مصاهرة ولكن التوجهات كانت مختلفة من حيث ارتباطات الشق الفلسطيني بقضية رئيسية. غير ان الشق الفلسطيني في الضفة وبين اللاجئين عاد ليتشكل من جديد حسب البنية الاجتماعية السائدة في شرق الاردن، القبلية والعائلية.

#### ٢:٥ - الدولة والمؤسسة، والفرد:

لقد برزت الدولة في الشرق العربي عامة، وفي الاردن خاصة متمحورة حول القيادة، كما هي في التقليد العربي، حيث ان الدولة خلال تاريخ الامة العربية الطويل لم تقم الا اذا وجد القائد كما يقول لنا ابن خلدون (طبعة بغداد ١٢٢ - ١٤٠). ومن القائد يتوقع الاتباع فعل الاشياء التي يفرض هو حدوثها دون مبادرات جادة منهم. فعلى الرغم من ان القيادة قد اوجدت المؤسسات التي يمكن لشاغلي مكاناتها تقديم المبادرات واقرارها ومن ثم تنفيذها الا انها بقيت تنفيذية للسياسات التي ترسمها القيادة. وعلى عكس المؤسسات الحكومية في البلدان المتطورة من حيث توجهها نحو تكوين الافراد ليناط اليهم واجب اخذ المبادرة والتفكير الذاتي، ذهبت المؤسسات الحكومية في الدولة البارزة مذهب تنظيم الزعامات القبلية، والانتظار لما تريد القيادة منها، تخطيطه وتنظيمه وفعله.

غير ان هذا التوجه والنتائج عن التجربة المرجعية في مجتمع عربي مثل الاردن الذي لم يكن قد رقي بعد (ولا يزال لم يرق) الى القناعة بأن قوة الدولة هي من قوة الفرد صاحب الارادة الحرة التي لا تتأتى الا من خلال اشباع حاجاته الاولى في استقلاليته الذاتية بحيث يرتبط من خلال هذه الاستقلالية مباشرة بالدولة ويتبادل مع الدولة حقوقا وبواجبات. هذا التوجه كان رهنا بثلاث امور: واقع الحرب حيث قدمت الدولة اولوية الدفاع والحرب على اولوية صنع الفرد. وواقع الاقتصاد حيث بقيت الموارد الاقتصادية ضيقة المحدودية معتمدة على مصادر خارجية وبذلك تحددت مجالات حريات الدولة

السلوكية والبنائية، وواقع الاعتمادية القومية حيث ربطت الدولة مصيرها بمصير الدول العربية الأخرى من حيث الطموح نحو تحقيق الوحدة العربية دون أن يكون هناك برنامج خاص للوصول إلى هذا الهدف، وتفاوتت هذه الدول بالاستقلالية وبتبعية السيادة، ثم أخيراً واقع التماسك الذي فرض على كل أنظمة الحكم في البلاد العربية والذي اقترن في كثير من الأحيان بطابع العنف والقمع حيث كان أخفهما في الأردن إذا ما تفاضينا عن حالة ١٩٧٠. هذه الأمور الثلاثة شغلت بال القيادة العليا. لأنها هي ذاتها كانت قد وقعت بين فكي رحى، يشكل الفك الأول العلاقات الدولية التي ترتبط بها وتحدد مصيرها شريطة أن تتعامل مع الفك الثاني المكون من القوى الداخلية والتي تقف منها الدولة موقفاً ثنائياً متضارباً داخلياً، فنظام الحكم كان يطمح إلى صنع شعب أو أمة تتبادل معه الوعي المصري، كهدف مثالي، وكانت تتعامل معه وفق مقاييم لا تقي بالغرض الذي يؤدي إلى الطموح المثالي. بذلك ودون تخطيط مسبق من الأشخاص في قيادة النظام تتكون قوى في الكيان السياسي (المكونات الأخرى للبنية الفوقية والتي تستأثر أيضاً بمكانات الزعامة المحلية) لتعمل على منوالين، منوال يرضي القيادة العليا ويوهمه أن الأمور تسير على ما يرام، وآخر تجاه الجماعات المحلية واضعاً أفرادها بين شعورين من الموالاة والتمرد حسب حاجاتها في الوقت المناسب. وبينما ينادي الدستور بحرية الفرد،

تنادي هذه القوى بالطاعة للزعامة المحلية وتترك القواعد الحضارية التقليدية تسد مكان القانون وهي نقيضته. وبينما تحاول المؤسسات تثبيت روح الدستور ونشر الحريات العامة يترك الفرد في المجتمع إلى تنشئة اجتماعية لا تعرف عن شيء يدعى دستور - فالأب يسلط، والأم تطلب الطاعة العمياء، والحمولة تقدم الفئجان المعنوي على أحد أفرادها ليتقدم أحد أبنائها ويشربه ويتعهد بقتل الجاني، دون اعتبار للقانون وتطبيقه، والمعلم يحمل عصاه ويضرب الطالب، أو الطالبة ضرباً مبرحاً بدلاً من أن يعلمه الدفاع عن نفسه وعن حريته، والوالد يذهب إلى المدرسة ليقول إلى المعلم كيف يؤدب ابنه: «اللعن لك والعظم لي»، والوالد يزوج ابنته دون إرادتها ل يتمتع بمهرها بضع شهور، ويتدخل القانون العشائري ليحل المشاكل التي تنتج عن نظام السير، وتتقش الوساطة التي تربط مجموعات الناس بأفراد يمتون عليها بأنهم عملوا على توظيف ابنهم، بدلاً من أن يعرف الفرد أو يتعلم أن العمل حق مشروع له، وبروز أحد الأخوة ليقول لأخته التي تزوجت الشخص الذي تحبه دون إرادة أهلها لأنها جلبت العار إلى العشيرة والحمولة، وهكذا أبقى على الفرد في سلطة الجماعة. كذلك فإن النظام الاقتصادي لم يسمح بخروج الفرد عن الحياة الجماعية أو الجماعية لأن مصيره الحتمي ارتبط بها وإذا خرج عنها فإنه يفقد الدجاجة التي تبيض بيضاً من ذهب، وعملت العائلة على الزيادة من اتكالية الفرد حيث أنها فتحت أمامه المجال ليعتمد عليها حتى سن متأخرة، فالأشخاص من سن السادسة والعشرين لا يزالون يمدون أيديهم ليستجدوا ثمن علية السجائر من والديهم، ولا زالت الفتاة العانس ابنة الأربعين عاماً تعتمد على إرادة أمها لتقوم بزيارة صديقتها في

قرنة الشارع علما بأنها تعمل ومستقلة عن أهلها على المستوى الاقتصادي. كذلك فلا تزال الزوجة العاملة لا تملك حرية التصرف براتبها بل إن أكثرية هؤلاء النسوة لا ترى من النقد إلا ما يتكرم به عليها زوجها.

بين عملية التماسك واستمرارية الحياة التقليدية بقي الفرد خارج اللعبة وقد تعلم الانتظار حتى يسوي له الآخرون الأمر ويفتحون له الطريق، هذا الفرد يبحث عن الوسيط قبل أن يبحث عن العمل لأنه وفي كثير من الأحيان يتوقع أن يقول له الوسيط وجدت لك عملاً في كيت وكيت. مثل هذا الفرد المفتقد إلى روح المبادرة نجده النموذج السادس - وحتى في الدراسة في مرحلة ما بعد الثانوية فهو لا يختار ماذا يدرس بل يقبل برغبة الأهل - ويبقى في التبعية.

## الفصل الثالث

### الدولة والشعب في الأردن: تفاعل السيطرة والأذعان نحو التكامل في المرحلة التأسيسية الأخيرة

٣ : ١ - القوة الأمنية بين النظام والشعب.

على الرغم من وضع الجيش العربي تحت قيادة الأمير عبد الله بن الحسين منذ نشوئها عام ١٩٢١ تم تعيين فردريك بيك قائد له مع ترفيعه الى رتبة لواء، إلا ان الجيش كان يتكون من أفراد كان لهم انتماءاتهم الاجتماعية في اول الامر بينما كانت المؤسسة العسكرية مصدر رزقهم. ولذلك كان أفراد الجيش في موقع لا يحسدون عليه بين ولائهم للنظام ولولا انهم للانظمة القبلية التي انتجتهم. وبذلك أصبحت المؤسسة العسكرية بحد ذاتها آلية تأسس بل أهم آليات تأسس النظام في المجتمع الاردني.

وكما يقول فاتيكيوتس (P. J. Vatikiotis : ١٩٦٩ : ٦٨):

«وبينما كان الجيش يلعب دوره المهم كصانع للسلم، كان أيضاً يمحور الفكرة من ذهن أفراد القبائل وباقي السكان بأن الدولة ضعيفة، وأن محاولة خلق المشاكل لا تقود إلى الحصول على الاموال من الدولة بتلك السهولة التي كانت تحدث أيام الحكم العثماني. وقد اثبت الجيش، كما في ربيع ١٩٢٦، ان الحكومة قادرة على فرض الضرائب وجبايتها وانها ستفعل ذلك، وانها قادرة على فتح الطرق وتطبيق قوانين وأنظمة البلديات. وهكذا حدثت الاصلاحات التي ادت إلى قيام أنظمة وأجهزة البلديات في نفس الوقت الذي لعب فيه الجيش دوره في تسجيل المواطنين لأول مرة مع قيام الرقابة البريطانية على الحسابات المالية. وباختصار، فإن الجيش قد قام في مرحلة تطوره الأولى من خلال استخدامه الملزم للقوة بتوعية الانسان القبلي والبدوي غير المستقر وانسان المدينة على السواء لضبط النفس وقبول النظام الذي تفرضه السلطة الادارية المركزية».

هذه هي التوعية التي عملت على تحول الانسان الأردني من رفض اية سلطة مركزية غير السلطة العشائرية الى قبولها والسلوك بموجب تعليماتها فيما يخص السلوكات العامة. وكما يقول جارفيث (C. S. Jarvis : ١٩٤٣ : ٦١):

«قال بيك مرة، ان سياستي كانت تهدف إلى تكوين جيش من المستوطنين العرب، او القرى لتكون قادرة على ضبط البدو وتجعل من الممكن للحكومة القيام بالحكم في البلد بعيداً عن تدخل رؤساء العشائر البدوية».

ويضيف فاتيكيوتس (ص ٦٩) بأن البدولم يرغبوا بالدخول في الخدمة العسكرية، وانهم، في الواقع، وقفوا من الجيش موقفاً عدائياً لأنهم وجدوا ان الجيش يزيد من سلطة

الحاكم المركزي، ويقولوا كذلك حتى عام ١٩٢٠ عندما بدأوا ينخرطون في سلك الجندية وبخاصة في قوة البادية التي أسسها جون باجوت جلوب. ويذهب فاتيكوتس (١٩٦٩: ٧٠) «على أية حال فقد أثبتت هذه القوة العسكرية أنها قد كانت أهم وسيلة لتدعيم الامارة وسط ظروف سياسية تميزت بسكان لم يعرفوا الولاء لأية سلطة مركزية قبل ذلك الوقت».

لقد ازدادت قوة الجيش فاعلية على المستوى الداخلي عندما تحولت إلى نوع من القوة للحفاظ على الأمن الداخلي بعد أن قررت حكومة الانتداب تشكيل قوة حدود شرق الأردن (بقرار من المندوب السامي) بتاريخ ١ نيسان ١٩٢٦. وقد أصبح واضحاً في الفترة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ أن قوة الجيش العربي لم تكن قادرة على التعامل مع الأحوال وحفظ الأمن، خاصة وأن هذه الفترة كانت حافلة بالأحداث السياسية والمعارضة للمعاهدة البريطانية. وفي عام ١٩٣٠ أعيد تنظيم الجيش على يد جلوب وتكوين فرق خاصة من البدو، وبذلك اتسع مجال الدور الذي كان على الجيش أن يلعبه في عمله، التماسس إلى البادية وضبط عملية الغارات القبلية المتبادلة بين العربان، إضافة إلى تعريف البدو بمفهوم الاستيطان من خلال ابنائهم في الجيش.

مع الاستقلال عام ١٩٤٦ تحولت هذه القوة العسكرية إلى جيش نظامي ودخل المرحلة التماسسية الثانية للدولة في الأردن والأكثر تعقيداً، حيث أخذ الجيش يستقطب افراده من كل من الضفة الشرقية والضفة الغربية. آملاً بالوصول إلى نوع من التكامل بين أبناء الضفتين وأيضاً بوضع جسر بين النظام وبين سكان الضفة الغربية حيث ابنائهم الآن قد أصبحوا يكونون جزءاً من القوة العسكرية والقوات الأمنية في المؤسسة العسكرية بحيث أن هؤلاء يشاركون في حماية وطنهم (Vatikiotis ١٩٦٩: ٨٠) لم تكن السنوات العشرين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ كافية إلى خلق روح من الألفة من ناحية وإمكانية التكامل المؤسسي من ناحية أخرى لخلق بناءات ثقة جديدة في كل من المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاجتماعية. وأنا كانت طروحات المحللين لتلك الفترة إلا أنها جميعاً قد تناقضت عن عاملين مهمين في تشكيل هذه البناءات بحيث أنها أخذت يلعبان أدواراً مهمة في عملية التماسس للمرحلة الثانية من الكيان السياسي الأردني.

٣ : ١ : ١ - بناء الشخصية العربية الأردنية في فترة ما بعد الخمسينات.

حيث أخذت البطولية الفردية تلعب الدور الهام في صنع القيادة البيروقراطية من ناحية، وأخذ التقليد في وضع تصورات التغير يتحول إلى مركزية القيادة من ناحية أخرى. هذه البطولية الفردية لم تكن من صنع الأحداث فقط بل كانت مزيجاً من الشعور بالقهر والهزيمة والبحث عن حلول ناجحة من ناحية، وتمثل القيادة العربية التاريخية من ناحية أخرى، بحيث ظهرت بعض الأصناف البطولية (صنف اجتماعي برأي جورج سمل) من خلال العودة إلى التاريخ العربي ما قبل ظهور المماليك وأخذ الفكر الفردي



والجمعي العربي يبحث عن القائد - البطل - المخلص الذي يعيد للأمة كرامتها بعيداً عن الولاء للقوى الأجنبية. لقد كان البحث عن تجسيد الأسطورة التاريخية أحد السمات المميزة في هذه الفترة - الكل يريد أن يكون صلاح الدين الأيوبي أو خالد بن الوليد، أو حتى جعفر الطيار. ولم يكن هذا البحث نتيجة اجتهدات شخصية بقدر ما كان نتيجة للتعليم المدرسي للتاريخ والذي رفع بعض البطولات القديمة إلى أعلى مراتب الشرف والمثالية وهذا ما كانت تحتاجه الأمة في هذه الفترة. لقد كانت الجموع العربية بحاجة أن ترى الفارس المغوار الذي يوحداه ويقود الجيوش ويكسر اليهود ويستولي على فلسطين من جديد، وهذه المثالية هي التي أصبحت آلية ترويج القيادات للشورة الجديدة (في مصر وسورية والعراق).

هذه المثالية مثالية عسكرية في أول الأمر وتصورها الكثيرون غير قادرة على التشكل دون الاطاحة بنقائضها الموجودة على حد تصور أصحابها. لقد قام بجميع الانقلابات في البلدان المجاورة لفلسطين رجال عسكريون ملأوا البلاد العربية بخطاباتهم حول ما تنجزه ثورتهم في بلدانهم وأنهم على أهبة الانقضاض على الصهيونية لإعادة القدس - وكانوا بذلك يدغدغون الأوتار الشديدة الحس عند الإنسان العربي عامة والإنسان الأردني والفلسطيني خاصة. وكون هذه الانقلابات العسكرية كانت تلتقي مع الفكر الحزبي العقائدي في الأردن إلى حد بعيد فقد كان من الصعب إقصائها عن أفراد الجيش الأردني سواء الفلسطينيين منهم أو الشرق أردنيين للانخراط في مثل هذا التقليد من الطموح، وأخذت الشخصيات العسكرية الانقلابية (الثورية) تلعب دور القدوة لأصحاب المراكز العسكرية، يحاولون تقليدها بأية ثمن وقاموا بتقليدها حيث تمكنوا من ذلك لولا أن النظام كان أسرع منهم وأحبط محاولاتهم.

٣ : ١ : ٢ - الرغبة في إعادة النظر في تشكيل العلاقات الاجتماعية المؤسسية، القبلية منها وغير القبلية:

ذلك أن العلاقات القائمة بين المؤسسة البيروقراطية والمؤسسية القبلية قد بقيت في تشكيلاتها رهناً بتشكيل قواعد اللعبة بين الزعامات المحلية وابهامات ولائها (فهي في الواقع زعامات ثنائية - قبلية ومؤسسية - يعتمد ولائها على الجهة التي تبحث فيها عن مصالحها الموقّعة) والسلطة المركزية في حين بقيت القيادات العسكرية تنظر من بعيد وكان عليها أن تتبع نوعاً من الحيادية ما هامت لم تستلم الأوامر من السلطة المركزية للقيام بفعل ما بينما لم تكن قادرة بعد على اتخاذ مثل هذه المواقف والثبات عليها بسبب ارتباطها بالولاء للعلاقات الأولية. وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية التي كانت تربطها بالنظام ظهرت وكأنها قد رجحت كفة ولائها إلى النظام لكن المسألة أكثر تعقيداً من ذلك. لقد برزت التنشئة العسكرية في هذه الحالة لتلعب دوراً كبيراً في صنع انتماء الأفراد إلى المهنة من ناحية وتوعيتهم بضرورة استمرارية النظام بناء على الشرعية الوظيفية من ناحية ثانية، ومقارنة أوضاعهم مع قرنائهم في الأنظمة الانقلابية الأخرى

ليجدوا انفسهم كأفراد وجماعات في حالة افضل بكثير من احوال زملائهم من ناحية الثالثة. مثل هذه المقارنة ذهبت إلى أبعد من ذلك للمقارنة بين احوال اهاليهم الذين يرتبطون معهم بولاءات اولية - قرابية ودموية - مع اهالي العسكريين في الأنظمة الانقلابية ليجدوا ان آليات القهر العسكري والاجتماعي فيها ليس فقط غير مقبول انما يتخطى كل انواع الشرعية. ولذلك فقد كان التفضيل لديهم لاستمرارية المؤسسة على الرغم من تزمت بعض المسؤولين وانتشار الفساد بين فئة قليلة من ذوي السلطة في كل من المؤسسات السياسية الادارية والعسكرية.

من هنا فإن تكرار عملية تفتيت وإعادة بناء الثقة، كما يقدم لنا ذلك آيزنستاد (Eisenstadt : ١٩٨٤ : ٨٢) في المؤسسات قد احتوت على جوانب اربعة في تشكيل النظام المؤسسي زادت من حدة المشكلات في هذه العملية.

الجانب الأول هو التوجه نحو تشكيل التمايزات والاختلافات المتعلقة بالعمل الاجتماعي. فالفصل بين الجانب السياسي والاداري والتشريعي والعسكري لم يتم بين عشية وضحاها، وعلى الرغم من نص الدستور على هذا الفصل إلا ان عملية التشكل قد مرت بمراحل عدة وبقيت العلاقات بين شاغلي المناصب المهمة في هذه المؤسسات خاضعة للسلوك القبلي التقليدي من أخذ الخواطر، والخجل، ومزج العلاقات الشخصية بالعلاقات الرسمية، بحيث ان عملية التشكل لا تزال غير مكتملة.

الجانب الثاني، هو التوجه نحو التمايز الرمزي بين المجالات المؤسسية ونشاطاتها وهذا يعني مدى الاعتراف بهذا التمايز في المجال الرمزي، اي في استقلالية مجموعة القيم والرموز التي تقوم عليها العلاقات في كل من هذه المجالات. ففي هذه العملية تطورت مجموعة القيم والمثاليات التي تقوم عليها السلطات الثلاث نحو الاستقلالية لكل منها بينما تطورت اخرى للمؤسسة العسكرية وتطورت غيرها للمؤسسات ثانوية وتغيرت حتى مجموعة القيم والمثاليات العليا للمؤسسات العشائرية او تقلصت في شموليتها من حيث سلطتها وتقلص هذه السلطة على الفرد، فبينما كان الفرد يوالي للدولة عن طريق جماعة القري ومراكز القيادة القبلية، تطورت عند الفرد او الافراد كمجاميع من حيث الدولة والقبلية، واصبحت مفاهيم الخضوع والاستقلالية مفاهيم ارادية احياناً وقسرية احياناً اخرى بينما كانت هذه المفاهيم بالنسبة للفرد في الماضي قسرية. هذا التذبذب بين ارادية الموقف وقسريته جعلت الفرد في موقع لا يحسد عليه فهو بين كفتي الرضى والطريق امامه تحدده المصالح التي يرسمها لذاته والاستراتيجية التي يتبعها في الوصول إليها.

وهنا يأتي دور الجانب الثالث وهو تشكل المجال المؤسسي بناء على مبادئ غير متماثلة (عالمية مقابل الخصوصية، والمساواة مقابل الهرمية) والحقيقة التي لا تقدر التفاضل عنها في عملية تأسس نظام الدولة في المجتمع الاردني هو تأثيره من خلال

عمليات التغيير، والتعليم، والتحول إلى الدخل النقدي بدلاً من الدخل الزراعي البدائي الذي كان سائداً في العشرينات على تطور العلاقات بين الزعامات المحلية والاتباع من التبعية القسرية المبنية على علاقات القرى وحق الكبير على الصغير والشيخ على الاتباع الى علاقة مبنية على الارادة الذاتية، والانتقال من الحياة في العائلة (الاسرة الممتدة) الى الاستقلالية في الاسرة النواة، وحلول مبدأ المشاركة المتساوية بدلاً من الفعل التابع والعاطفي (فبير) إلى الفعل العقلاني الهادف. كذلك فإن عملية التماسك هذه قد قادت إلى دخول مجموعات من القيم العالمية الانسانية لتحل محل قيم الحياة القبلية من ناحية وقيم المصلحة الفردية بديل القيم المنتجة إلى المصالح الجمعية. فمباديء الانتماء للدولة غير مباديء الولاء الضيق لجماعات القرى.

غير ان هذه التغييرات لم تكن واضحة وجلبت معها كثيراً من الابهامات حول مدلول المفاهيم الجديدة حيث ان هذه الابهامات في المباديء لم تكن جميعها على درجة واحدة من الوضوح. كذلك فإن درجة الاستقلالية في السلوك المؤسسي لم تكن في نفس الوضوح دائماً. فبينما كان الوسيط يذهب إلى مؤسسة حكومية ويطلب بتوظيف شخص كحق قانوني لهذا الشخص كان يعود إلى جماعته ويقول لهم انا الذي حصلت له على وظيفة ويقع صاحب الوظيفة تحت مته هذا الوسيط، ويحتفظ الوسيط ببعض الحق ليطالب من هذا الشخص في حالة معينة (الانتخابات مثلاً) الوقوف إلى جانبه فقط لأنه توسط له في الحصول على وظيفة رغم أن مثل هذا الشخص قد لا يؤازر الوسيط. مثل هذه الابهامات تشكل الجانب الرابع في تشكيل النظام المؤسسي، بحيث ان الوساطة مثلاً، أصبحت سلوكاً مؤسسياً عند الجماعات والافراد في المجتمع. ولا شك في ان هذه الابهامات قد لعبت دوراً هاماً في بناء شخصية الانسان الأردني وابعاده عن المبادرة الذاتية للحصول على حقوقه قناعة منه ان الوساطة جانب تكويني من النظام الاجتماعي والسياسي والاداري في البلد.

هذه الجوانب الأربعة ودون شك سهلة الاكتشاف في المؤسسات الرسمية والشعبية في المجتمع الجديد بما في ذلك المؤسسة العسكرية. ونتيجة للتفاعل غير الرسمي بين اصحاب المكانات العليا في المؤسسات السياسية (الادارية) والعسكرية، فقد برزت التأثيرات المتبادلة على المستوى الفكري والعقائدي بين القيادات الفرعية حتى دون معرفة البنية السلطوية الفوقية.

لقد عملت المؤسسة الامنية في المجتمع الجديد على تأسس النظام وتكيف المجتمع على كل من المستويين الكلي الاعلى والفرعي الأدنى من ناحية، كما عملت على الحفاظ على النظام وعدم السماح بقيام القيادات المحلية بمحاولة اغتيال وجود البنية السياسية الفوقية بما في ذلك تنفيذ الاحكام العرفية يعد الستينات خاصة. ومع ظهور الاحزاب العقائدية التي كانت تعمل تحت غطاء العشائرية، ظهرت المؤسسة الامنية كي تقي الدولة شر الوقوع في شرك المؤامرات الخارجية والتي كانت تنفذ برامجها من خلال اتباعها

الايديولوجيين داخل المجتمع، كما قامت البنية العشائرية بدورها في احباط محاولات الايديولوجيين في الحصول على اتباع على مستوى الجماهير على الرغم من التدرج السريع في تضاول نفوذها من خلال التوسع في التعليم. وقد كان غياب آلية ربط الفرد بالدولة مباشرة او ميكانيكية التبادل بين الفرد والدولة حقوقاً بواجبات دوراً هاماً في الأبقاء على الروح العشائرية واستمرارية بناء الثقة التقليدي ولو على اسس تختلف عما كانت عليه في السابق. هذه الظاهرة التقاطبية بين الدولة والعشائرية لم تدع مجالاً للأحزاب العقائدية في استقطاب الفرد الأردني الذي اصبح بحاجة ماسة إلى نوع التوسطات التي كانت سائدة أيام الزعامات المحلية من أجل تحقيق اهدافه الخاصة، كما سهلت ايضاً عملية سيطرة الأجهزة الأمنية على الموقف من خلال وظيفتها الجامعة لولاءات الافراد في البنيات المؤسسية المختلفة في المجتمع: الجيش والشرطة، والمخابرات، والتعقيب والتعليم والوظائف الادارية في الوزارات المختلفة. ومن هنا فقد كان غياب التلاقي بين البنية العشائرية ومؤسسات الاحزاب. لقد سهلت المؤسسة العشائرية انتقال المعلومات إلى الجهات الأمنية بطريقة لا شعورية حتى انها بحق كانت تعتبر عماد استمرارية النظام في الأردن اذ من خلال هذا الاسهام المعلوماتي كانت أجهزة الدولة قادرة على جمع المعلومات عن الافراد بطريقة او بأخرى وكانت المنافسات بين الافراد سواء داخل العشيرة الواحدة او بين أفراد العشائر المختلفة تقود إلى تسرب المعلومات حول الافراد إلى الجهات الأمنية وتزود هذه الجهات بالمقدرة على مراقبة هؤلاء الافراد في نشاطاتهم الحزبية.

كانت المؤسسات الأمنية في المجتمع ولا تزال غير مقتصرة على قنواتها المؤسسية بل كان لها قنواتها الشعبية من خلال منظومة القبلية والعشائرية في الضبط الاجتماعي والسياسي. وقد عملت المؤسسة القبلية اداة ضبط اجتماعي في كل من شقيه الوقائي والعلاجي. ومن حيث الشق العلاجي فقد برزت العشائرية لتشعر الافراد المنتمين إلى آيديولوجيات سياسية بأنها هي في النهاية القادرة على ابرازهم ورفعهم او على استثنائهم وخفضهم حتى في الحالات التي يكون فيها هؤلاء الافراد قادرين على النجاح خارج منظومتها، ففي النهاية كان على هؤلاء الافراد اللجوء اليها من أجل الأصوات كما في الانتخابات النيابية مثلاً حيث لم يكن هؤلاء قادرين على ترويج شعبيتهم بناء على أسس حزبية تتعارض في جوهرها مع الكينونة القبلية وتقسيم الكراسي البرلمانية، او في الحالات التي تقوم إلى اعتقال هؤلاء الافراد ويكثرون بحاجة لمن يتوسط لهم عند المسؤولين سواء للأعفاء عنهم، أو لتخفيف الأحكام عليهم، او في حالة البحث عن عمل حيث اخذت الوساطة تلعب الدور الكبير في حصول الفرد على مركزاً بما في ذلك المراكز الأمنية.

٢:٣ - الفرد بين المشاركة السياسية والتحييد :

كثيرون هم الذين يذهبون إلى أن حكومة النابلسي ١٩٥٦/١١/٢٩ - ١٩٥٧/٤/١٠ كانت حكومة وطنية، بمعنى انها كانت تمثل الشعب بفئاته الايديولوجية

او انها جاءت نتيجة انتخابات نيابية افرزت حكومة تمثل الاحزاب الفائزة في هذه الانتخابات، نحن نذكر تلك الانتخابات جيداً في قرى الشمال ولا نذكر قط بأن يافطة قد رفعت بإسم حزب البعث او الحزب الشيوعي او حزب التحرير او اي حزب اخر. هذا يعني خطأ ما جاء في كتاب سليمان موسى (١٩٥٩: ٦٣٧) من ان المعركة الانتخابية (٢١ ايلول - ٢١ تشرين اول ١٩٥٦) في المملكة كانت قد جرت على اساس التكتلات الحزبية، ولذلك عهد جلالة الملك الى سليمان النابلسي العضو في الحزب الوطني الاشتراكي بتأسيس الوزارة علي الرغم من فشله في الانتخابات النيابية. كان هذا الحزب قد حصل على احد عشر مقعداً من مقاعد البرلمان الذي اصبح يعد بعد وحدة الضفتين اربعين مقعداً، من ناحية، وكانت الاحزاب في الاصل غير قادرة على الوصول إلى التوافق جماهيري حولها بحيث ان الدعاية الانتخابية كانت عشائرية في اول الامر. جميعنا يعرف ان نواب المناطق كانوا يجوبون قرى مقاطعاتهم يعدون الناس بتعبيد الطرق، وإيصال الماء، وبناء المدارس والتوسط للأفراد من أجل الحصول على وظيفة في الدولة مقابل اجتذاب المواطنين للتصويت لصالحهم. وجميعنا يعرف ان هذا المجتمع الأردني في الستينات لم يكن يفقه الفكر الاشتراكي او الشيوعي ولا حتى البعثي، وان الانتماء إلى الاحزاب لم يتعدى مجموعة قليلة من الناس الذين نالوا قسماً من التعليم من ناحية والذين تركوا القرية للحياة في المدينة من ناحية اخرى. اصف الى ذلك ان كلمة شيوعي او اشتراكي كانت تطلق على الفرد تحقيراً أكثر منها وصفاً لاعتناق مبدأ سياسي (كانت كلمة شيوعي وحتى اشتراكي تعني بكل صراحة كافراً، قليل دين، كما انها لا تزال تحمل هذا المعنى في كثير من الأوساط). والغريب في رأي من ذهبوا هذا المذهب هو انهم تجاهلوا حقيقة مهمة في إضفاء هذه الخاصية الوطنية بناء على التمثيل الحزبي تمثلت في استمرارية البرلمان الذي افرز هذه الحكومة بعد اقالمتها في ١٠ نيسان ١٩٥٧. لو كان البرلمان حقاً قد افرز تلك الحكومة من خلفية حزبية ارتكز اعضاؤه عليها، لكان اعضاء هذا البرلمان قد استقالوا من مناصبهم مؤازرة للحكومة المقالة. اما الواقع فيبدو غير ذلك فلم يستقل من البرلمانيين الاربعين أكثر من خمسة اعضاء وفصل فصلاً ستة اعضاء بسبب احكام اصدرت ضدهم بموجب القانون على الرغم من حصانتهم البرلمانية. لقد كان هذا البرلمان هو الذي وضع القانون الجديد للانتخابات النيابية فاصبح عدد المقاعد بموجبه ستين مقعداً بدلاً من خمسين واصبح عدد اعضاء مجلس الاعيان ثلاثين بدلاً من خمسة وعشرين. (الوثائق الأردنية ١٩٨٤: ٢٥٠ - ٢٨).

بين ١٩٦١ و ١٩٦٧ جرت في الاردن اربع انتخابات نيابية على نفس النمط العشائري كان اخرها انتخابات حزيران ١٩٦٧ قبيل الحرب، وبعدها تعطلت الانتخابات بل والحياة النيابية، ومر النظام والشعب الأردنيين بفترة عصيبة دامت ثلاثة وعشرين عاماً أوكل فيها الحكم الى السلطة التنفيذية في حين بقي البرلمان حتى حله عام ١٩٧٦ صورياً. وإذا ما نظرنا نظرة استرجاعية الى فترة ما قبل ١٩٦٧ يمكننا ملاحظة تحول

لملوس فيها بدأ بانشاء منظمة التحرير الفلسطينية والتي اخذت تستقطب القوى الفلسطينية بطريقة او بأخرى من ناحية واخذت تستقطب القوى الحزبية من ناحية أخرى. فقد نشطت المنظمات الفلسطينية على اسس مختلفة منها عقائدية حزبية وأخرى دينية وثالثها قومية، وأصبحت بمجملها تكون بوتقة سياسية جديدة موالية لأنظمة الحكم الثورية (مصر، سورية والعراق) ومعادية لأنظمة الحكم الملكية في البلاد العربية وبخاصة الأردن. ومع نشوء هذه الحركة بدأت أيضاً عملية إعادة او محاولة إعادة التبعاد بين شقي الشعب في المملكة، وقد وصلت هذه المحاولة إلى أوجها بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ حتى انتهت هذه المصادمة بما انتهت إليه من حرب أهلية أكلت الأخضر واليابس على السواء وعملت على اختيار النظام للحزم والملاحقة لكل من ينتمي الى عقيدة او أيديولوجية سياسية يمكن ان تؤثر مستقبلاً على استمرارية النظام في المملكة. وفي هذه المرحلة بالذات برزت الجهات الأمنية لتلعب الدور الأكبر في عملية إعادة بناء الثقة بين جزء كبير من الشعب والنظام، وخلق مجموعة جديدة من القيم التي يقوم عليها بناء ثقة جديد يحول دون حصول قلاقل جديدة في البلد. وسواء ما قبل ١٩٦٧ او ما بعد ١٩٧٦ فقد بقي امر مشاركة الفرد السياسية محور السؤال.

لقد أدى التطرف الى ابتعاد الفرد عن الساحة السياسية، وبرزت المؤسسة الاجتماعية الأولى الأسرة (الأسرة النووية) والعائلة (الأسرة الممتدة) لتلعب الدور الرئيسي في عملية ابتعاد الفرد عن الساحة السياسية وتحييده - وظهرت مقولة «السياسة لأصحابها». لقد صورت الدولة ومعها النظام بطريقة غير لائقة بحيث ان الفرد أصبح يخاف الكلام في المجال السياسي امام الآخرين، وسادت الفكرة بأن الكلام يؤدي بطريقة او بأخرى الى نهاية غير سليمة. حتى وحيث طلب من الفرد ان يتكلم فإنه كان يبقى صامتاً وظهرت المقولة التي راجت في تلك السنوات (والتي لا تزال رائجة حتى اليوم) «وانا مالي؟»، أي ما شأني بذلك، ما دمت قادراً على العمل والحصول على لقمة عيشي وعيش اطفالي؟ هذه الحيادية، وكما يبدو أصبحت مع الزمن إحدى مكونات الشخصية عند الانسان الأردني خاصة والانسان العربي عامة. حتى وحيث ارتقى الفكر إلى مستوى النقد فإنه لم يشمل الفرد وبقي عائماً في العموميات والكليات العليا، وبقيت أنظمة الحكم هي المحور الذي تدور حوله المناقشات، كما عند محمد عابد الجابري والطبيب تيزيني وغيرهما. وبينما ذهبت السياسات التعليمية الى تغيير المنطلقات التربوية المدرسية الى تطوير العملية التعليمية بحيث يصبح التركيز على التفكير الذاتي، والابداع والمناقشة كان القائمون عليها من معلمين وتربويين انفسهم غير قادرين على ممارسة هذه العملية وفائق الشيء لا يعطيه، وبقيت شخصية المعلم الدكتاتورية - كما يقول هشام شرابي هي السائدة - وهذه هي الحيادية التي قال عنها د. عاطف عصبيا (١٩٨٩) بأنها ظاهرة التقرب عند الشباب. هذا الشباب الذي تكلم عنه الأخير هو الذكور من الشباب وليس الاناث، لأن مشكلة الاناث - المرأة - في المجتمع الأردني خاصة والعالم العربي عامة جزء

من مشكلة المرأة العالمية على وجه العموم، ومشكلتها على مستوى العالم الثاني. وعلى مستوى العالم العربي ثالثاً.

### ٣ : ٢ : ١ - بين المشاركة السياسية الوطنية والمشاركة السياسية المحلية:

توقفت الحياة النيابية في الأردن في سنوات التحول نحو السبعينات تحت ظروف قاهرة فقدت فيه المملكة السيطرة على أكثر من ٣٠٪ من سكانها بسبب احتلال الضفة الغربية في حرب ١٩٦٧، وسادت المنطقة حالة الحرب الدائمة والخوف من التهديد الخارجي الذي كان قد ينفجر في أية لحظة من ناحية، لكن المؤسسة التشريعية الأردنية في الواقع كانت قد فقدت المجموعة السكانية التي تنتخب نصف اعضائها من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد بقي نواب الضفة الغربية يعتبرون حاضرين حتى عام ١٩٧٦ عندما حل البرلمان بموجب مادة دستورية خولت العرش بفعل ذلك. مقابل ذلك فتحت الحدود أمام المواطنين الأردنيين للعمل خارج المملكة في المجتمعات الخليجية، مما أدى إلى انفراج اقتصادي للأفراد خاصة والدولة عامة. في هذه الفترة ظهرت في الأردن ظاهرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في الستينات، وبخاصة التخطيط الاقليمي للتنمية الذي سمح بتوسيع الادارة المحلية، وبناء على قانون البلديات لعام ١٩٥٢ توسعت الدولة بإنشاء المجالس القروية والبلدية. وهنا ظهرت المشاركة السياسية المحلية في القرى الأردنية وبخاصة لانتخاب اعضاء المجالس البلدية والقروية. لقد لعبت ظاهرة الانتخابات المحلية دوراً كبيراً في تقسيم وتفكك العشائر الى جزئيات عشائرية دعاها لنا فريدريك بارث (F. Barth ١٩٦٢ : ٥٢) (Segmentary) او انقسامية ادت إلى انقسامية تعارضية، بحيث ان الجزء الواحد في العشيرة جاء ليعارض الجزء الثاني منافساً أياه على الزعامة في اشغال المكانات الادارية المنشأة من خلال التطوير الاداري والتي وضع على عاتقها واجب القيام بالتنمية المحلية وتحقيق بناء البنية التقنية التحتية (طرق، كهرباء، مياه وشوارع).

هذه العملية قسمت التجمعات السكانية في القرية او المستوطنة الأردنية الى جماعات فرعية متنافرة تحالفت احدها مع الأخرى بناء على اسس غير تلك التي اعتادت عليها (المصلحة الاقتصادية والاجتماعية) مما اضعف الزعامات العشائرية وبرزت زعامات جديدة بناء على انتخابات فردية. لقد كانت هذه العملية ودون تخطيط مسبق عملية توعية للفرد بطبيعة الزعامات القبلية، واكتشف الفرد ان العلاقات الاولى (علاقات القرى، والعلاقات الدموية) لا تشكل آلية بقاء واستمراره بقدر ما هي العلاقات التبادلية بناء على التحقق من المصالح المشتركة، وان هذه المصالح المشتركة هي الأساس الصحيح لتحالفاته وتنافراته في المجتمع المحلي خاصة، والمجتمع الكلي عامة. وإذا كانت التكتلات السابقة المبنية على العلاقات الدموية تؤدي إلى مكاسب لعدد محدود من الأفراد في العشيرة، فإن التكتلات الجديدة تساعد الأفراد الذين لم يكونوا يحلمون

بمنافسة الزعامات القبلية، على التصدي لهذه الزعامات في النظام الجديد ويكون الفرد فيها قادراً على تحقيق ذاته ان هو نجح في اقناع الآخرين بمقدراته. اسطورة المكانة الموروثة الآن اصبحت مكشوفة، او خرافة لم يعد احد يجهل مصدرها ومقاصدها وانها استخدمت جهل الافراد بطرق مختلفة وخصيصاً في كثير من الاحيان مفتنمة جهل الافراد وضيق افق المعرفة لديهم. ومن هنا ميز جوبزر (P. Gubser 1973 : 102 - 100) بين ثمانية انواع من القيادة او الزعامة المحلية.

فبينما كانت هذه المكانة في كثير من الاحيان موروثة اصبحت الآن تتحول نحو الزعامة المفترضة - المنوطة (Ascriptive) والمكانة المحصلة او المكتسبة والتي ظهرت نتيجة للتغيرات في انماط الاقتصاد والمعيشة، والتعليم وغيره وكذلك من خلال تغير الاتجاهات والمواقف الشعبية. ويسمى لنا جوبزر هذه المكانات الهرمية من اعلى الى ادنى: الموظفين، متوسطي الملكية، ضباط الجيش، المعلمون، الموظفون الصغار، التجار التقليديون والملاك الصغار. مهم جداً عند جوبزر بين الكريكين هو خروج الانسان الفرد عن المكانة الموروثة الى المكانة المكتسبة وتنوع هذا الاكتساب من خلال التعليم وتوسع مكانات الدولة افقياً وعمودياً اصبحت مرتبة الفرد في علاقته مع الآخرين اكثر ابعاماً ولو انها اصبحت اكثر توازناً، لأنه اصبحت خارج المكانة المكتسبة اكثر قدرة على ادارة مستقبلية وتسهلت عليه عملية الحراك الاجتماعي واصبح قادراً على تخطي المعطيات التقليدية في تحديد مجالات سلوكه. ما لم يكن الباحث جوبزر قادراً على ملاحظته هو ان الانسان الفرد في هذه العملية قد اخذ يعتبر ذاته فوق الجميع، وكذلك يعتبر نفسه اكثر قدرة من غيره ومن هنا برزت اهمية أزمة الاعتراف بمكانة الآخر. في مثل هذا التنافس على المكانات يبرز الفرد ليجد انه هو صاحب الحق في شغل المكانة العليا على الرغم من وجود آخرين. وكما قالت ذلك احدى مساعدات البحث والتدريس في جامعة اليرموك للباحث: «ماذا يفعل حامل الدكتوراة للطلاب اكثر مما يفعله مساعد البحث والتدريس؟» وفي رأيها ان هذا الأخير قد يقوم بعمله افضل من الدكتور: الاستاذ المساعد، المشارك او الاستاذ. مثل هذا التنافس نجده في جميع مجالات الوظائف في الدولة. الازمة الجديدة في المجتمع تتمثل في الصراع على الزعامة والقيادة اي على المكانات العليا والتي تجلب معها غياب اعتراف الفرد بقدرات الآخرين ما دام هولم يوزع تلك المكانات، او يكون في مكانه قيادة تؤهله لتوزيع هذه المكانات. وبذلك اصبحت الفرد يجعل نفسه مركز الكون وان هذا الكون لا يصلح إلا به، (الكلمات للدكتور أحمد ظاهر)، هذا الموقف الرافض للواقع الامبيرقي هو موقف عام وليس خاصاً، وعلى الرغم من المجاملات بين الافراد إلا ان حقيقة هذا الموقف تبرز في اكثر من مجال واحد. المكانة المعترف بها فعلاً هي المكانة المقدرة والمنوطة للفرد من خلال القنوات المؤسسية والتي تقرضها على الآخرين بحيث يكونوا غير قادرين على تغييرها ارادياً، ثم يصبح صاحب هذه المكانة محوراً لمجموعات من العلاقات الاجتماعية طمعاً بنيل حظوة صاحب هذه المكانة.



على المستوى المحلي أصبحت هذه المكانة هي موضوع المنافسة، وأصبحت عملية المشاركة ظاهرة تلزم الفرد على المشاركة بسبب الاحتكاك المباشر بين الفرد والأفراد الآخرين وعملية الرقابة القوية. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة المشاركة بقيت منخفضة حيث لم تتعدى هذه في أربد عام ١٩٨٨ أكثر من ٤٠٪ ولم تصل في الحصن لانتخابات البلدية أكثر من ٤٥٪ (بتاريخ ١١/٢٦/١٩٩١) مقابل ٣٥٪ للانتخابات النيابية التي جرت في ١١/٨/١٩٨٩. هذا يعني أن هنالك عملية أدت إلى تحييد الفرد في المجتمع، وغياب الشعور بالمسؤولية عند الفرد للمبادرة في إنتاج القيادات المحلية. النسبة المئوية المتدنية التي تشارك في مثل هذه المناسبات تتكون من فئات اجتماعية لا تزال تحركها القوى العقائدية التقليدية وبخاصة الحركات الدينية والقبلية. أما غير ذلك فإن الأفراد قد وصلوا إلى نوع من التحييد لسبب أو لآخر. عملية التحييد هذه وصلت إلى أوجها في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٧.

هنالك عامل آخر لعب دوره في تحييد الفرد بل وفي ظهور الفردية الانانية عند الإنسان الأردني، ويمثل هذا العامل في الثنائية الوطنية التي ظهرت بعد ١٩٧٠. لقد انقسم الشعب بعد أحداث أيلول بشكل واضح في كتلتان كادت أن تنقش في السلوك الفردي لولا تدخل القوات الأمنية التي وجدت أن العمل على الوحدة الوطنية ضرورة، وبقيت تعمل على هذا المنوال حتى فك الارتباط القانوني والإداري في آب ١٩٨٨. لقد برزت القوات الأمنية بعد ١٩٧٠ تحارب نفوذ كل من المنظمات الفلسطينية بين أفراد الشعب الأردني بما في ذلك نفوذ الأحزاب التي كانت قد حضر عليها النشاط منذ عام ١٩٥٧، ثم توجهت بعد قيام حركات التحرير الفلسطينية إلى العمل القذافي، وبذلك أخذت تحاول استغلال القوى الوطنية للعمل على الإطاحة بالنظام حتى وصلت هذه المحاولات أوجها عام ١٩٧٠ في أيلول. وعلى الرغم من وجود المعارضين لمثل هذه السياسة والنشاط بين أفراد المنظمات الفلسطينية إلا أن القيادات هي التي دعت ممارسات التصادم مع النظام الأردني. لقد أدت وسائل القمع المستعملة في هذا الصراع بالفرد الأردني إلى خيار الحياد لأسباب كثيرة، أهمها الابتعاد عن المشكلات حفاظاً على الذات، عدم التطرق إلى الأمور السياسية تفادياً لملاحقة الجهات الأمنية، وثالثها هو الحصول على عمل وهو المجال الذي أخذت تتحكم به جهتان، التكتلات الفلسطينية والأردنية من ناحية والجهات الأمنية من ناحية أخرى. لقد وصل الأمر بتمييز الفرد حسب هوية ميلاده، وأصله الوطني إلى درجة جعلت الفرد يلجأ إلى أي سبيل للحصول على عمل يأكل منه عيشه. وعلى الرغم من المواقف الجماعية السلبية إلا أن الفرد بقي خارج اللعبة وكان عليه كما يقال «أن يلعب على الحبلين».

عمليات الهدم والبناء هذه تمخضت عن حالة رثية على المستوى الشعبي وغيرت كثيراً من المفاهيم القمية على فترات بحيث أن تطبيق ما جاء به تركهايم في تقسيم العمل من انتشار اللامعيارية قد أصبح ممكناً. لقد انتقل المجتمع وبطريقة سلسلة من التعاضد

الآلي الى التعاضد العضوي من حيث هو مجتمع رجال... اما الفرد المرأة فقد مرت بظروف مزيج بين الاحوال الطارئة والتقليدية.

### ٣ : ٢ - المرأة وعملية التماسس المتبادل بين النظام والشعب:

ما تقدم في الفقرات السابقة يخص الذكور من المجتمع الاردني إذ ان المجال لم يكن مفتوحاً أمام المرأة للمشاركة على الرغم من ان الدستور اعطى المرأة نفس الحرية التي اعطاها للرجل، غير ان النظرية بقيت المثال واختلفت الممارسات. ولا عجب في ذلك فإن الحياة القبلية التي سادت الأردن طيلة القرون السالفة لم تترك أمام المرأة الا ان تكون في ادنى درجات السلم الاجتماعي. وعندما قدم النظام إلى الأردن بقيادة الأمير لم يكن بالمستطاع اصلاح ذات البين بين عشية وضحاها. غير ان الدولة بدأت تعمل شيئاً في هذا الاتجاه إذ فتحت بعض المدارس الابتدائية وحاولت الدولة ان تستمر في هذه المسيرة على الرغم من تردي الحالة الاقتصادية. لكن التطور لم يقتصر على المدارس اذ ان تطور المرأة قد سار جنباً إلى جنب مع التطور الذي شهده الأردن طوال هذه العقود.

في العشرينات كانت اغلبية سكان الأردن يعيشون على الزراعة او تربية الماشية سواء في الريف او البادية. مع تأسيس الدولة وتوسع مؤسساتها اخذت المدن تستقطب الناس من الريف واخذ هؤلاء بالهجرة من الريف والبادية اليها. احد آثار هذه الهجرة الداخلية هو اقتلاع الافراد والاسر من البيئة الريفية والبدوية من اوساطهم القبلية ووضعهم في حالة جديدة. وبينما كانت المرأة تترك على حريتها في اوساطها القبلية وعوامل الضبط الاجتماعي في الجماعات الأولية، أصبحت المرأة في البيئة الجديدة بعيدة عن هذه الضوابط. فقد اخذ الرجل يذهب الى عمله وتبقى المرأة في البيت. ولكي يامن الرجل شر العواقب في البيئة الجديدة ظهر الحجاب واصبحت المرأة ممنوعة من الحركة سوى داخل البيت، اذ ان سكان المدن وحتى الستينات كانوا من الموظفين والعاملين في الجيش والتجارة واخذت عزلة المرأة تزداد بدلاً من ان تطلق لها الحرية. لقد دخلت المرأة بذلك مرحلة تكيف جديدة على حالة سكنية جديدة لم يكن لها بها خبرة. وعلى الرغم من فتح بعض المدارس إلا ان الاقبال عليها بقي قليلاً من ناحية ولم تصل عدد الصفوف في هذه المدارس اكثر من الابتدائية والاعدادية. ففي ١٩٥٢ عندما فتحت اول مدرسة للتعليم في عمان لتأهيل الممرضات لم تكن هذه المدرسة قادرة على إيجاد المرشحات من ذوات التأهيل الثانوي لينخرطن في التأهيل لمهنة التمريض من درجة Staff Nurse. وعندما فتحت المدرسة المعدانية للتمريض في عجلون ١٩٤٦، كانت امامها خيار واحد وهو قبول الذكور لتأهيلهم في مهنة التمريض من نوع العملي Practical Nurse (مهنًا حداد ١٩٨٧ : فصل ١١).

في مرحلة التماسس الأولى، على هذا، لم يكن هنالك اية ادوار للمرأة الاردنية وبقي الامر كذلك حتى الوحدة مع الضفة الغربية عندما اخذت المنظمة العالمية للعناية

باللاجئين تؤسس المدارس وتستقطب المعلمات من الضفة الغربية. وفي هذه الاثناء كانت الدولة في الأردن قد دخلت مرحلة التماسس الثانية، وكان لا بد من إزالة الهوة بين مستوى المرأة في شرق الأردن وغربه. كانت هذه الفترة - فترة حكم الملك حسين بن طلال - قد اعلنت عهداً جديداً لتعليم الاناث في الأردن وظهر قانون التعليم لعام ١٩٥٢ يحض على تعليم الانثى ملتما يحض على تعليم الذكر وتركت الدولة الفكرة القديمة في الفصل بين الجنسين في التعليم ومارست عملية التعليم المختلط. الا ان المرأة وعلى الرغم من ذلك بقيت خاضعة للأنظمة الاجتماعية التقليدية ولم تكن قادرة على تعميق الوعي بحرياتهما القانونية إلا ما كان يخص بعض القطاعات النسوية في الطبقة العليا. وسواء في الريف أو المدن فقد بقيت المرأة تعاني من الاغتراب عن الحركة الوطنية والمشاركة السياسية حتى اتيح لها حق الاقتراع، واخذت تمارس هذا الحق مع تقدم الوعي لديها من خلال التعليم.

كان للتغير الاجتماعي والاقتصادي الأثر الكبير على المرأة. فمع توسع اجهزة الدولة في الستينات وحصول المرأة على التعليم اخذت المرأة بالخروج للعمل وبخاصة في فترة التحول نحو الثمانينات. ومما شجع المرأة على ذلك هو ارتفاع مستوى المعيشة بحيث ان الرجل لوحده لم يعد قادراً على اشباع حاجات الاسرة المادية وكان لزاماً على المرأة الخروج للعمل، ووصل الأمر الى درجة ان كثيراً من الشباب اخذوا ييحثون عن المرأة العاملة كشريكة حياة. غير ان المرأة لم تأخذ حريتها، ولا بأية قياس في الحياة العامة، كما منحها الدستور من حرية، وبقيت القوى التقليدية تعمل ضد الحركة النسوية، وبخاصة الاتجاهات الدينية، مسلمة كانت ام مسيحية. العامل المهم الذي ساعد على بقاء المرأة في قبضة السيطرة الذكورية هو اناطة قوانين الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والأرث والتبني) إلى المحاكم الدينية (الشرعية والكنسية) بحيث ابقت امر الانثى بيد الذكر. والحقيقة هي ان المرأة بقيت في قبضة الحياة القبلية والعائلية واستمرت القواعد الحضارية من عادات وتقاليد تلعب الدور الأول في توجيه سلوكها، ولم يتطور لديها الوعي بحقوقها القانونية والدستورية، بحيث ان الأسس الاجتماعية للسلوك بقيت اقوى من الدوافع القانونية ولا تزال.

ومن حيث المشاركة السياسية فإن المرأة بقيت خارج اللعبة، على الرغم من ظهور بعض النسوة اللواتي تقلدن المناصب العليا ومنها الوزارة، إلا انها لم تفلح إلى هذا الوقت بارتياح المجلس النيابي مثلاً. وعلى الرغم من ان بعض النسوة خضن المعركة الانتخابية في الانتخابات العامة الأخيرة الا انهن لم ينجحن بتوصيل رسالتهن الى ادراك المرأة الأردنية والتي لا تزال - كما تبين نتائج الاستفتاءات (انظر الفصول القادمة) - تعتقد ان الحياة السياسية للرجل وليس للمرأة.

على الرغم مما وصلت إليه المرأة الأردنية من تعليم إلا انها لا تزال خاضعة لسلطة الأهل. وعلى الرغم من مشاركتها في التعليم الجامعي حيث وصلت نسبة قبول الاناث إلى

الذكور ٦٠٤، إلا أن التعليم الجامعي كما يبدو قد حصل على معنى خاص لدى كل من الرجل والمرأة. فلا تزال المرأة تحتل مكانات اجتماعية في بعض قطاعات العمل مثل التعليم، والتدريب والسكرتاريا، والأعمال الإدارية الدنيا، وفي الريف لا تزال المرأة تعمل في القطاع الزراعي بشكل واسع، واحتلت المرأة على نطاق ضيق جداً مكانات في الطب والصيدلة والتعليم الجامعي والادارات العليا، والتجارة والصناعة. اما على الصعيد السياسي فقد بقيت المرأة خارج هذا الاهتمام، على الرغم من نشاط بعض المنظمات النسائية - كالاتحاد النسائي الأردني - وجمعية الشابات المسيحيات - في نشر الوعي بهذا الخصوص.

وإذا كان تحييد الفرد الأردني قد جاء من كل من المؤسسات العليا والمؤسسات الاجتماعية العائلية والقبلية، فإن تحييد الأنثى في المجال السياسي كان نتيجة لفعل مؤسسة ثالثة - المؤسسة الدينية وتلاحمها مع القوى التقليدية في البلد.

### ٣ : ٣ - الدستور والديموقراطية:

على الرغم من إجماع الرأي العام في المملكة الأردنية الهاشمية بعد هذه التجربة الطويلة في عملية التماسس بين النظام والمجتمع على ضرورة ووجوب تأسيس الديموقراطية في الأردن إلا أن جميع من كتبوا في هذا المجال قد تركوا فراغاً هائلاً في التعرض إلى السؤال: هل يحتوي الدستور الأردني القاعدة الملائمة والدافعة لممارسة العملية الديموقراطية؟ جميع الكتب التي رجعنا إليها في هذا الصدد، تتم وبطريقة غريبة جداً عن التساؤل حول هذا الموضوع، ولا تحمل في طياتها إلا الاعادة والتكرار لما كتب من قبل. حتى الكتب الأكاديمية منها فإنها أحجمت عن الخوض في هذا الموضوع (انظر على سبيل المثال لا الحصر أمين بني حسن ١٩٩٠ و١٩٨٨، طارق خوري ١٩٩٠، حازم نسييه ١٩٩٠، عبد الله نقرش ١٩٩١، عيسى الريموني ١٩٩٠، ورناد عياد ١٩٩١).

الدستور الأردني بحد ذاته من أحدث الدساتير في العالم العربي ولم يرق إلى صفة أي منها. العقبة التي لا يقدر المرء على تجاوزها في الدستور الأردني هي العلاقة بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومكانة العرش من كل منها من ناحية، والصفة الدينية التي اضيفت على الدولة في المادة الثانية من الفصل الأول، والناصة على أن الاسلام دين الدولة. فلو افترضنا مبدأ على أن هذه المادة تشير إلى مؤسسة لها دين فإننا نصطدم بعدة عقبات تحليلية. الأولى هي أن الصفة الدينية تضيف على العامل البشري في المؤسسة. وعلى الرغم من أن العامل البشري هو فقط أحد (ولو أنه أهم عامل من) عوامل مكونات المؤسسة إلا أنه في الحقيقة لا يشير قطعاً إلى جميع مكونات هذه المؤسسة وبخاصة الهدف الموضوع للمؤسسة، والمكانات التي يشغلها الأفراد، والتجهيزات، ثم التفاعلات بين هذه العناصر والتي لا داعي أن تقوم بناء على أسس دينية. ومن حيث الأشخاص نجد أن هذه الصفة لا تنطبق دائماً أيضاً، فهي

تنطبق على الأشخاص الأردنيين بناء على وراثة اجتماعية على وجه العموم ويستثنى من هذه القاعدة الأشخاص الذين تنطبق عليهم الوراثة الاجتماعية الدينية المسيحية، بغض النظر حتى عن أن هذه القاعدة لها جوانبها المعارضة لقاعدة التعددية من الناحية الفلسفية السياسية. هنالك أنظمة حكم كثيرة في العالم الديمقراطي تمثل العائلة المالكة فيها رمزاً لمعتقد ديني سائد في كل منها، ولكن دساتير هذه الدول لم تذكر دين الدولة. ففي إسبانيا على سبيل المثال، العائلة المالكة كاثوليكية ويجب أن تكون كذلك غير أن الدستور الأسباني لم يضع الكاثوليكية ديناً للدولة. نفس هذه الحالة نجدها في بلجيكا. أما في بريطانيا وهولندا فهناك حالة مماثلة مع الاختلاف بأن العائلة المالكة بروتستانتية. الدولة الوحيدة التي بقيت دون دستور وبنيت على أساس العقيدة الدينية هي دولة إسرائيل المرتكزة على أسس التناخ أو الكتب الدينية اليهودية وبخاصة الوعود الإلهية منها وبذلك جاءت حتى ديمقراطيتها استثنائية. (حامد ربيع ١٩٧٥). بناء على هذه المادة جاء عندنا الفصل بين المحاكم النظامية والشرعية حيث انيط إلى المحاكم الدينية القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية (الدستور، الفصل السادس، المادة ٩٩ - ١٠٩) لكن هذا التمييز بناء على الهوية الدينية ووضع محاكم خاصة بالمسلمين وأخرى خاصة بالمسيحيين تأخذ بعين الاعتبار بأن الهوية الدينية هي هوية مكتسبة بالوراثة الاجتماعية في حين وضعت مواد الدستور في الفصل الثاني موجهة نحو الفرد نفسه وليس نحو الهوية الجمعية داخل الهوية الوطنية كما في المادة ٦ - ١ والنص على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق واللغة والدين، والمادة ٧ - النص على أن الحرية الشخصية مصونة، والمادة ١٥ - ١ النص على أن الدولة تكفل حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون. وهكذا نجد أن الدستور الأردني اعتبر أكثر من قاعدة واحدة في تشريعه مما يقف عائقاً ضد الفرد في كثير من الأحيان لأن الحرية الفردية لا تتوافق في كثير من الأحيان مع الهوية الجمعية - دينية كانت هذه أم اجتماعية (قبلية) مثل حرية اختيار شريك الحياة دون أن يتعرض الفرد إلى الإكراه (بطريقة أو بأخرى) على القيام بخيارات قد لا يريدها هو ولكن يستخدمها من أجل الوصول إلى أهدافه الخاصة. مثال ١ : س رجل متزوج أو امرأة متزوجة حسب قانون المحكمة الكنسية لأي من الطوائف المسيحية. إذا أراد هذا الشخص أن يحل مشاكله الزوجية عن طريق الطلاق فالطلاق ممنوع حسب القانون الكنسي، ولذلك يجد نفسه مكروهاً على اعتناق الإسلام للوصول إلى هدفه. مثال ٢ : س شاب مسلم في الجامعة يتعرف على فتاة ويتفق معها على الزواج، بما أن هذا الشاب لا يعي حريته القانونية باختيار ديانته ويخاف أن تطبق بحقه القوانين الخاصة بالردة (هي القتل) تجد الفتاة نفسها مكروهاً على اعتناق الإسلام للوصول إلى الهدف، ويقوم الأهل بكل المحاولات لمنعها من ذلك أو يقود هذا العمل إلى استنزاف أهلها للقيام بقتلها (وقد حصل هذا أكثر من مرة واحدة). عكس ذلك نجد الحالات التي يكون فيها الشاب مسيحياً، فعليه أن يترأس باعتناق الإسلام حتى

يتمكن من الزواج بمن يحب).

هنالك من يقدمون الحجة بأن على الفرد ان يتفاعل مع المجتمع حسبما تمليه الحياة الاجتماعية من قواعد وعادات وأعراف. مثل هذه الحجة ضعيفة جداً لأن القاعدة في المجتمع هي الحركية والتغير وليس الثبات والجمود. وهذا التغير نحو فردية الانسان في المجتمع واضحة جداً على كل الظواهر الاجتماعية، والفرد لم يعد حبسب العادة والتقليد وحتى سلطة الوالدين في هذه الحالة تقود إلى مجموعة من التغيرات وبخاصة من السلطة الأبوية الدكتاتورية إلى السلطة الديمقراطية والتفاهم. وإذا كان أفراد المجتمع امام القانون متساوين ولا تمييز بينهم فليس من العدل ان تكون هنالك قاعدتان: الطلاق للمسلمين وتحريمها على المسيحيين. وإذا كانت الحرية الشخصية مصونة فعلى القانون ان يقدم للفرد ما يمكنه من ممارسة هذه الحرية. فماذا ندعو الظاهرة بأن على الفرد ان يتزوج في الكنيسة؟ في حين ان الفرد يقول لنا بصراحة تامة انه لا يريد ان يدخل إلى الكنيسة ولا يريد ان يكون امام القاضي الشرعي؟ بالأحرى، إذا كانت حرية الفرد مصونة فيجب ان يترك القانون لهذا الفرد حرية الاختيار.

وعلى الرغم من كل الانتقادات لهذا الجزء الا انه قاعدة من قواعد ضمان الحريات الفردية. مقابل ذلك نجد فقرات الدستور التي تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث التي تجعل الممارسة الديمقراطية ممكناً الفصل الثالث من الدستور يحتوي على المواد ٢٤ - ٢٧ من الدستور وهذه هي المواد التي تكون القاعدة للديمقراطية الأردنية بإعطائها صفة المصدر للسلطات (المادة ٢٤ بند ١) في حين اناطت المادة ٢٥ السلطة التشريعية بمجلس الأمة والمملك، واناطت المادة ٢٦ السلطة التنفيذية بالمملك يتولاها وزرائه، ولم تستقل إلا السلطة القضائية بموجب المادة ٢٧، علماً بأن الدستور قد اناط للمملك الحق الاعلى في توقيف الأحكام وتعديلها وتخفيضها، وأعطاه حق العفو بموجب المادة ٢٨ (الفصل الرابع من الدستور). ففي الفصل الرابع والخامس الى اخر مواد الدستور فهي ليست أكثر من تفعيل لهذه المواد العامة. ربط السلطة التنفيذية واناطتها إلى المملك يتولاها عن طريق رئيس وزراءه ووزرائه). والمواد ٣٥ - (المملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنذ. يب رئيس الوزراء). والمواد ٣٠ - ٣٦ و ٤٠ لا تترك لغير المملك اية صلاحيات إلا من خلال الإرادة الملكية. النظرة الفاحصة في هذا الموضوع لا تصل إلى ان هنالك استقلالية للسلطة التنفيذية عن السلطات الأخرى لأنها في النهاية تعود إلى المملك واستقلاليتها في ربط وحل وتعيين وإقالة شاغلي المكانات السياسية في هذه السلطة.

كذلك نجد ان مادة الدستور ٢٥ قد اناطت السلطة التشريعية بمجلس الأمة والمملك وأعطت المملك الحق في إصدار الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب (المادة ٣٤ - ١) والدعوة إلى اجتماعه وافتتاحه وتأجيله وفوضه (المادة ٣٤ - ٢) والحق في حل مجلس

النواب (المادة ٣٤ - ٣). كذلك فإن التعديلات التي جرت على مواد الدستور جاء لتوسيع صلاحيات الملك في التعامل مع المجلس النيابي كما في المواد ٦٨ - ١ و ٧٣ - ٣ و ٧٤ و ٧٥، والمادة ٧٤.

كذلك انطد الدستور حق تعيين مجلس الاعيان ورئيسه وقبول استقالة اعضائه (المادة ٣٦) وربط جلسات مجلس الاعيان بمجلس النواب (المادة ٦٦ : ٢١). ولواردنا بطريقة أو بأخرى قياس مدى استقلالية مجلس النواب في مناقشة الأمور فلا يوجد لدينا الا اعتبار المواد الدستورية التي تتحدث عن عقد اجتماع مجلس الأمة (النواب والاعيان) المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨١ : ٨٢ و ٨١ - ٢ و ٢١.

ما هو اهم من ذلك كله هو ان الدستور الاردني لا يذكر اية مادة تبحث في صلاحيات مجلس الأمة لاعادة النظر في مادة دستورية، تغييرها او استبدالها او البحث فيها الا ما جاء في نص ٩٣ - ٤ : اذا رد مشروع اي قانون (ما عدا الدستور) خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة واقره مجلس الاعيان والنواب مرة ثانية بموافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين وجب عندئذ اصداره وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقا في المدة المعينة في الفقرة الثالثة من هذه المادة يعتبر نافذ المفعول وبحكم المصدق. ولا فرق في الحقيقة اذا ما كان هذا النص يتضمن صلاحية مجلس الأمة في التعامل مع المواد الدستورية.

ما علينا ان نشير اليه هنا هو ان مواد الدستور قد وضعت في ظروف لم تكن الدولة ولا العرش قد نفذت الى قبول الناس او بالاحرى قد وصلت الى حالة من التماسس السلوكي كما هي الحال عليه الآن، ويكفيها العودة الى احداث الفترة التي ادعي بأنها فترة العمل الديموقراطي ١٩٥٤ - ١٩٥٧ - لتناكك من صعوبة الظروف التي مر بها البلد وكل من العرش والشعب في عملية التماسس، هذه الفترة التي شهدت عنفوان مراهقة التطور الاجتماعي الحاملة، حيث تغلب المثال على الواقع، وكذلك المراحل التي تلتها في الستينات وحتى مر المجتمع بأزمته ١٩٦٧ و ١٩٧٠، لم تكن لتسمع بتطور ديموقراطية حقة، لا من حيث التعليم ولا من حيث الوعي، فقد كان مفهوم الثورة هو المفهوم السائد، وبينما كانت القيادة على دراية بالواقع وتتعامل مع احداث السنين في واقعيتها من حيث تناسبها مع تطور الوعي العام بدرجاته المختلفة كان الفكر الفخيري يعود الى الشعب بين حين وآخر ويوجه سلوكه الغوغائي وحتى تطبيق الاحكام العرفية في البلاد.

#### ٤:٣ - مرحلة التماسس الأخيرة والبلوغ الى الديموقراطية:

مرت السبعينات من هذا القرن مرحلة انتقالية صعبة على الاردن بين الاحكام القاسية على الافراد والطموح نحو بناء البنية الاقتصادية التحتية (طرق، كهرباء وماء)

وسادت فكرة التخطيط للتنمية على الرغم من التراجع بين نجاح وفشل جزئي. غير أن الأحوال الاقتصادية للأفراد قد تحسنت في هذه الفترة أكثر من أية فترة مضت. وهكذا مر الأردن في عقدين من الزمن في فترة استقرار متواصلة تعرف فيها الفرد والجماعات على معنى الاستقرار السياسي في المنطقة وارتفع كذلك مستوى التكامل بين المجتمع والنظام. لقد تعلم الشعب أيضا بعد حربين مع دولة إسرائيل، وفي كل مرة تنقلص فيها مطالب العرب وتتسع معها رقعة إسرائيل بأن الأمة العربية المنشودة للوحدة وتكوين القوة لا تزال في عالم المثال وأن الطريق إليها لا يكمن في الفكر الثوري بل في الاستقرار السياسي والبناء الاستراتيجي وأن حالة اللاحرب واللاسلم تهدد في خراب ما بنته الدولة وما قد تبنيه. أهم من ذلك كله هو أن المجال قد فتح أمام الأفراد للمقارنة بين إنجازات الدولة في حالة الاستقرار والاقتصاد المفتوح، ومنجزات الدول المجاورة ذات النظام والاقتصاد المغلقين، وأن النظام الحاكم في الأردن حتى في حالة الأحكام العرفية قد أعطى الفرد الأردني أكثر مما كانت أنظمة الحكم العربية الأخرى ذات الفكر الثوري قد أعطت مواطنيها على كل من الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحرية الشخصية. فكيف بالأحرى لو ألغيت الأحكام العرفية وأعيدت الحياة النيابية.

لقد ذهب الكثيرون من المتكهنين إلى أن التضخم الاقتصادي في الأردن، وزيادة البطالة هي التي أدت إلى أحداث معان عام ١٩٨٩ وبالتالي إكراه النظام في إعادة الحياة البرلمانية إلى الأردن وإطلاق الحريات العامة. هذا المذهب في نظرنا قصير المدى لأن تاريخ الدولة وتحليل هذا التاريخ اجتماعيا لا يقودنا إلى مثل هذه النتيجة. فعملية تأسس النظام في المجتمع وتكيف المجتمع مع النظام عملت على تبيان أشياء كثيرة وعوامل متعددة قادت النظام والشعب إلى إعادة النظر في الأحوال السائدة.

هذه العوامل هي التي أدت بالعرش إلى فك الارتباط مع الضفة الغربية أداريا وسياسيا ومهدت الطريق بالتالي إلى إمكانية استمرار الحياة النيابية في الأردن وجاء هذا القرار أخيرا في شهر أيلول عام ١٩٨٩ لكن المقدمات لهذه الاستعادة كانت قد حصلت في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨. في هذه الفترة وصل توق الأردنيين لاستعادة الحياة النيابية أوجه.

في هذه الفترة قمنا بقياس اتجاهات الأردنيين نحو الانتخابات البرلمانية كما في الفصل القادم.



## الفصل الرابع

### الانتخابات في الماضي والحاضر: الاتجاهات والرغبة بالمشاركة السياسية

١:٤ تمهيد:

تعرضنا في الفصول السابقة الى الحياة النيابية في المملكة باعتبار انها كانت جانبا مهما من عملية تأسس الدولة في المجتمع الأردني، وقوة جذب للشعب تجاه النظام. غير ان هذه المشاركة قد خضعت لظروف كثيرة قاهرة ابتدأت في نهاية العقد السادس واستمرت خلال العقد السابع بسبب التنافر بين الاحزاب الايديولوجية غير الموالية للدولة بل للقوى التي استمدت منها عقائديتها الحزبية التي اعتنقتها، كما ان ظهور حركات التحرير الوطنية الفلسطينية قد لعبت دورا كبيرا في هذا المضمار، وجاءت حرب ١٩٦٧ فانتزعت من المملكة جزءاً هاماً بحيث وقعت الدولة في أزمة دستورية اذ اصبح من المتعذر على سكان الضفة اجراء انتخابات تحت الاحتلال وكان على العرش ان يتصرف. في السنوات الثلاث التي تلت حرب ١٩٦٧ تفاقم الصدام بين الدولة والمنظمات الفلسطينية، واسفر هذا الصدام عن احداث ايلول المؤسفة والتي اوجدت شرخا كبيرا في صفوف الشعب مما ادى الى استمرار حالة الحرب والاحكام العرفية. وعلى الرغم من استمرار الحياة النيابية حتى عام ١٩٧٦ إلا أن تقليد المشاركة السياسية لم يعد كما كان ووجدت الدولة ان تقيم مشاركة من نوع جديد تمثل بالمجلس الوطني الاستشاري، لكن هذا المجلس لم يفرز ما يشبع الحاجة مما ادى الى العودة الى الحياة النيابية في دورات عادية واستثنائية.

أثناء هذه الفترة كان عدد من النواب قد فارق الحياة وبموجب مادة الدستور اجريت انتخابات نيابية تكميلية عام ١٩٨٤ ثم عام ١٩٨٦. ومع عودة الحياة النيابية استبشر الجمهور خيراً في العودة الى الحياة البرلمانية. وحين أعلن عن باب التسجيل للتأخرين في أيار ١٩٨٧، ذهب الكثيرون الى ان الانتخابات سوف تجري في الأردن في خريف تلك السنة ونشط الطامحون لخوض معركة الانتخابات ففتحت المضافات على وسعها، وبدأت الزيارات المتبادلة، وأخذت المنافس تلعب دورها في الحياة الاجتماعية الاردنية من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال. وكانت هذه فرصة ذهبية للقيام ببعض الدراسات في هذا المجال.

السؤال الذي طرح نفسه في هذا المجال كان يدور حول طبيعة الانتخابات القادمة مقارنة بالانتخابات في الماضي، والى أي درجة وصل التغيير بين كل من الناخب والمرشح في المجتمع الأردني؟ بناء على أية أسس كان الناخب في الماضي ينتخب مرشحه، وبناء على أية أسس سوف ينتخب مرشحه عندما تجري الانتخابات؟

من هو المرشح الذي سوف يحظى بصوت الناخب، ما هي سماته وبأي الشروط يجب عليه ان يفي مقابل تلك التي كان يتمتع بها في الماضي.

السؤال الأهم في هذا كله تمحور حول اذا ما كانت الاتجاهات نحو الانتخابات القادمة سوف تفرز مؤشرات لتعميق العلاقة بين النظام والشعب، وهل لا تزال الأيديولوجيات الحزبية في ذات الصراع مع الدولة ام ان تماسس الدولة قد مرّ في مراحل أدت الى اعادة النظر في الأيديولوجيات الحزبية تجاه استمرارية المصلحة الوطنية تحت ذات النظام؟

#### ٢:٤ - الدراسات السابقة حول الانتخابات:

الدراسات الغربية حول السلوك الانتخابي جزء من علم الاجتماع السياسي وهو دراسات متطورة الى حد بعيد، بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عندما بدأ تطبيق مفهوم علم الاجتماع في الدراسة المرتبة للعلاقات الاجتماعية واصبح تحليل العمليات والمؤسسات السياسية من اهم اهتمامات هذا العلم (سيمور م. ليبست، ١٩٥٩:٩).

احد اهم مواضيع هذا العلم المدعو، علم الاجتماع السياسي كما يقول ليبست (ص ١) هو تحليل الشروط الاجتماعية الواجب توافرها لتحقيق الديمقراطية، وأحد هذه الشروط هو الانتخابات، اذ يتصارع الافراد على المكانات والمراكز الاجتماعية والمؤسسات السياسية هي مؤسسات اجتماعية. نحن لسنا بصدد استعراض تفاوت وجهات النظر حول التناقض او التكامل بين المجتمع والدولة بقدر ما نريد ان نبين الدوافع التي تجعل الانسان يرغب في المشاركة السياسية كما في الانتخابات، والاعتبارات التي تدفعه لاختيار مرشح ما. هذا السلوك للناخب هو ما يهمننا في هذا البحث بغض النظر عما اذا كانت المشاركة السياسية بدرجة عالية قد تقود الى الديمقراطية ام لا.

في دراسة حول الانتخابات النيابية في لبنان يذهب ايليا حارك (حارك ١٩٨٠:٥٥) الى ان الدعم الذي يقدمه الناخبون اللبنانيون للمرشح مبني على دوافع متنوعة منها العلاقات العائلية (علاقات القرابة) والتبعية الاقتصادية، والاتجاه الوطني لدى المرشح، الى جانب اتجاه المرشح السياسي والتفضيل الشخصي للناخب. وقد وجدنا في هذه الدوافع ما يفي بالفرض مع بعض التطوير عليها بناء على معلومات جمعناها من تجاربنا الشخصية، ومن مقابلات مع الناخبين، ولذلك وضعنا في الدوافع متغيرات الاختيار الشخصي وتأثير العشيرة وتقليد الأب، والمصلحة الوطنية ثم اعتبارات اخرى، وحاولنا اختبار ذلك بين افراد العينة، ممن سبق لهم ان شاركوا في الانتخابات البرلمانية في الماضي ثم قسنا ذلك بالنسبة لافراد العينة، الذين قالوا انهم يرغبون بالاشتراك في الانتخابات المستقبلية.

إذا كانت هذه الدوافع مجتمعة او مفردة تقود الى المشاركة في الانتخابات فقد ظهر السؤال عن الشروط التي يجب توافرها في المرشح حتى يكون موضع ثقة الناخب كي ينتخبه. لقد استمدت هذه الشروط من ثلاث مجالات:

١ - معرفة الباحث بالانتخابات كما جرت او كانت تجري في الاردن قبل عام ١٩٦٧، حيث انه اردني وعاشها وكانت في أغلب الاحيان تحت تأثير العشائرية وباسم المصلحة الوطنية وكان مفهوما العشائرية والمصلحة الوطنية متداخلين الى حد بعيد.

٢ - من الدراسات حول الانتخابات في بلدان الشرق الاوسط وبخاصة لبنان مثل دراسات جورج سعادة (سعادة ١٩٥٤) ميخائيل سليمان (١٩٦٧) وجلال زاوية (١٩٧٢) وقد طور الباحث هذه الشروط حسبما اعتقد انها ملائمة للحالة الاردنية.

٣ - الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية عن الحالة الاجتماعية في الاردن مثل دراسة محمد اديب العامري (١٩٤٦)، بيتر جويسر (١٩٧٣)، ريتشارد انطون (١٩٧٣) ومهننا حداد (١٩٨٧) وغيرها من المقالات في الصحف اليومية عن الانتخابات والناخبين في الفترة الواقعة بين حزيران وآب ١٩٨٧.

لذلك وضعنا هذه الشروط حسب الاهمية:

- ان يكون المرشح متعلماً.
- ان يكون ابن عشيرة مرموقة.
- ان يكون ملتزماً دينياً.
- ان يكون ذا اتجاه وطني.
- ان يكون ذا فكر سياسي.

والحقيقة التي قادتنا الى وضع هذه الشروط هي اختلاف الانتخابات في الاردن عنها في لبنان او البلاد العربية الاخرى، ذلك ان معظم الذين يخوضون معركة الانتخابات في الاردن مرشحون مستقليون على الرغم من وجود بعض الاتجاهات الحزبية غير الواضحة من ناحية، والتداخل بين الحزبية والعشائرية من ناحية اخرى. وبما ان الانتخابات لم تجرى في الاردن منذ عام ١٩٦٧، فاننا وجهنا السؤال عن مدى وجود مبررات ومعيقات للانتخابات قسناها بناء على متغيرات مختلفة. فقد وضعنا المبررات حسب الاهمية: لا مبرر للانتخابات، الديمقراطية تتطلب ذلك، تجديد تمثيل الشعب، اشترك المرأة ولا رأي لي. ثم وضعنا المعوقات حسب الاهمية من وجهة نظرنا كالتالي: لا توجد معوقات، التكاليف الشخصية، الخوف من التفكك العشائري، والخوف من سيطرة او تحكم السلوك العشائري.

كذلك فأننا قمنا بوضع السؤال حول المكان المفضل للاقتراع وكان السبب في هذا هو ما ظهر في الصحف اليومية الأردنية بين شهري حزيران وآب عام ١٩٨٧ من أخبار عن جمع دفاتر العائلة وانتقالها من مكان السكن الحالي، الى اماكن السكن الاصلية (انظر لتلك الفترة صحف الدستور والرأي وصوت الشعب لتسجيل الناخبين في المنطقة التي يريد المرشح ان يرشح نفسه عنها. هذه الفقرات الخمس قيسست مقترنة بثلاث متغيرات مستقلة: الجنس والفئات العمرية والتعليم.

الاتجاه هو حالة مبنية على تجارب سابقة وتنتج في حالة تعرض الفرد الى غرض ما مواقف سلبية او ايجابية منه قد تؤدي او لا تؤدي الى سلوك. لقد وصلت الى هذا التعريف من خلال مقارنة تعاريف الاتجاه عند كل من ثيرستون (١٩٢٩: ٣٦)، كوك وستلنز (١٩٦٤: ٣٨)، وسمرز (١٩٧٧: ٢) و آش (١٩٥٩: ٥٨٥).

**الانتخابات النيابية:** هي الانتخابات التي تتم بموجب الدستور الاردني وقانون الانتخابات لعام ١٩٥٢ وتعديلاته التي كانت آخرها في عام ١٩٨٦.

شمال الأردن ويضم محافظة اربد قبل ان تنفصل عنها محافظة المفرق عام ١٩٨٨.

#### ٤ : ٣ الخصائص الأولية للعيينة :

لقد شملت العينة (٢٥٢٨) شخصاً، موزعين حسب الجنس كالتالي أي أكثر من ١٠١٪ من مجموع اصحاب حق الانتخاب اريد والويتها موزعين كالتالي :

#### جدول رقم ( ١ ) توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكور	٢٢١١	٨٧.٥٪
اناث	١٣٢٧	٥٢.٥٪
المجموع	٢٥٢٨	١٠٠٪

هذا يعني ان الذكور جاوا ممثلين بما نسبته ٨٧.٥٪ أقل مما هم في الواقع فيما جاءت الاناث أقل من الواقع بـ ١١.٥٪\* كما شملت العينة الفئات العمرية من السن القانونية لاستعمال الحقوق الدستورية المنصوص عنها في القانون وهي سن الثامنة عشرة فما فوق، وكان توزيع العينة كالتالي:-

#### جدول رقم ( ٢ ) توزيع افراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
١٨ - ٢٥	١٦٢٢	٤٦٪
٢٦ - ٣٣	٥٦٠	١٦٪
٣٤ - ٤١	٥٤٣	١٥٪
٤٢ - ٥٠	٤٣٦	١٧٪
٥١ فما فوق	٢٨٧	١١٪
المجموع	٣٤٢٨	١٠٠٪

\* اشارت دائرة الاحصاءات العامة - عمان، ١٩٨٦ ( ٨٤ - ٦٠، الى ان نسبة الذكور الى الاناث قد بلغت ٤٨,٥ : ٥١,٥ .

الحقيقة في هذا هي ان الفئات العمرية بين السن الثامنة عشرة والتاسعة والثلاثين حتى ذلك الحين لم تشارك في أي انتخابات برلمانية، وحيث قدر لها بالمشاركة في انتخابات فيما ان تكون هذه انتخابات فرعية او انتخابات بلدية. وإذا ما عرفنا ان الانتخابات في الأردن قد توقفت منذ عام ١٩٦٧، فإن جميع الذين ولدوا ما عرفنا ان الانتخابات في الأردن قد توقفت منذ عام ١٩٦٧، فإن جميع الذين ولدوا منذ عام ١٩٤٩، لم تسنح لهم الفرصة لممارسة حقوقهم الدستورية حتى شهر تشرين الثاني ١٩٨٩، وكان المثلون في البرلمان ممن انتخبهم مواليد ١٩٤٨ وما قبل. حسب تقديرات السكان لعام ١٩٨٠ كانت نسبة هؤلاء لا تتعدى ٢٠.١٪ من مجموع السكان أي ١٥٪ من مجموع سكان المملكة عام ١٩٨٧. وهذا يعني ان هذه النسبة هي التي حددت ممثلي الشعب حتى حله في ١٩٨٨/٧/٣٠.

أما حسب التعليم فقد أبدت الاستمارة التوزيع التالي:-

### جدول رقم (٣) توزيع افراد العينة حسب درجة التعليم

درجة التعليم	الكرارات	النسبة المئوية
أبي	٣٨٢	١٠.٨٪
ابتدائي	٣١٥	٨.٩٪
اعدادي	٤٢١	١١.٩٪
ثانوي	٧٧٦	٢١.٩٪
جامعي	١٢٢٧	٣٤.٧٪
شهادة جامعية عليا	٤١٧	١١.٨٪
المجموع	٣٥٣٨	١٠٠٪

ربما تعكس هذه الأعداد والنسب درجة التعليم العالية التي وصل إليها أبناء الأردن خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتعكس هذه النسب أيضاً توزيع السكان بعد سن الثامنة عشرة كما هي في الواقع مقارنة بالمعطيات الإحصائية لعام ١٩٨٦ سوى ما يخص مستوى الجامعي، فقد جاءت نسبهم مرتفعة.

#### ٤ : المشاورة في الماضي:

لقد بينت النتائج ان الذين لم يشاركوا في الانتخابات هم اغلبية افراد العينة. ولكن علينا ان نعترف هنا ان السؤال لم يطرح بكل وضوح، بحيث يكون المستجوب قادراً ان يفهم من السؤال فيما إذا كان قد شارك في اي انتخابات وليس في الانتخابات البرلمانية فقط، والسبب في ذلك هو معرفة الرغبة في المشاركة في الانتخابات اي انتخابات كانت. وقد

كان توزيع افراد العينة كالتالي : -

**جدول رقم ( ٤ )**  
**توزيع التكرارات والنسب المئوية لدرجة المشاركة في الانتخابات**

درجة المشاركة في الانتخابات	التكرارات	النسبة المئوية
لم اشترك	١٦٣٥	٪٤٦,٢
شاركت مرة واحدة	١٠٤١	٪٢٩,٤
شاركت أكثر من مرة	٥٣١	٪١٥,٠
واحدة		
اشترك دائماً	٣٣١	٪٩,٤
المجموع	٢٥٣٨	٪ ١٠٠

ويعني هذا ان الاغلبية العظمى من افراد العينة لم تشارك قط في العملية الديمقراطية، في حين جاءت نسبة الذين شاركوا مرة واحدة، هذه المشاركة في الانتخابات النيابية بل قد تكون أيضاً انتخابات فرعية او انتخابات المجلس البلدي في المرتبة الثانية ونسبة الذين شاركوا اكثر من مرة واحدة في الانتخابات في المرتبة الثالثة ونسبة الذين كانوا يشاركون دائماً في الانتخابات في المرتبة الرابعة.

المهم في الامر بالنسبة للباحث كان معرفة الاسس الذاتية والاجتماعية والسياسية التي يبنى عليها الناخبون اختياراتهم، ولذلك طرحت عليهم بعض الاختيارات وكانت اجوبتهم موزعة كالتالي:

**جدول رقم ( ٥ )**  
**توزيع افراد العينة حسب دوافع المشاركة في الانتخابات**

دوافع الانتخاب	التكرارات	النسبة المئوية
اختيار شخصي	٧٤٠	٪٢٠,٩
تحت تأثير العائلة	٤٤٦	٪١٢,٦
تقليد الأب	٢٥٠	٪ ٧,١
المصلحة الوطنية	٦٠١	٪١٧,٠
اعتبارات أخرى	١٥٠	٪ ٤,٢

النسب العالية لدوافع الاختيار كما يرى الجدول نجدها بين الأفراد الذين كانوا يشاركون في الانتخابات بناء على اختيارهم الشخصي، وهي أعلى نسبة وقد يعني هذا أن هناك نوعاً من الوعي بممارسة الحقوق الدستورية. يلي هذه النسبة العالية بين الذين شاركوا تلبية للمصلحة الوطنية وهذا ما يثبت الوعي الوطني والوعي بممارسة الحقوق الدستورية على هذا المستوى، بينما جاءت الدوافع التقليدية للمشاركة بالانتخابات مثل تأثير العشيرة وتقليد الأب بنسب أدى في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

لقد طرحنا أيضاً السؤال حول سبب اختيار مرشح معين للمقارنة بين النسب كما في السؤال السابق وقرينتها في السؤال المطروح وجاءت اجوبة افراد العينة موزعة كالتالي:-

جدول رقم ١  
توزيع افراد العينة حسب سبب انتخاب مرشح ما

النسبة المئوية	التكرارات	سبب انتخاب المرشح
١٥,٨ %	٥٥٩	لأنه متعلم
١٧,٤ %	٦١٤	لأنه ابن عشيرة
١١,٢ %	٣٩٨	لأنه ملتزم دينياً
١٦,٢ %	٥٧٢	لأنه ذو اتجاه وطني
٦,٦ %	٢٣٥	لأنه ذو فكر سياسي

ويبدو للباحث أن هذه النسب تتناسب مع النسب السابقة حيث أن نسبة الناخبين لمرشح ما لأنه ابن عشيرة جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاء الالتزام الديني للمرشح كسبب لانتخابه أقل أهمية من أن المرشح متعلم، أو ذو اتجاه وطني حيث جاءت الاستجابة لهذين العاملين الآخرين في المرتبة الثانية والثالثة والحقيقة هي أن إقران الشخص ما بين صفتي ابن العشيرة والمتعلم يبدو مهماً جداً في شمال الأردن.

الصورة التقليدية للناخب الأردني في مشاركته بالانتخابات السالفة صورة يظل عليها التذبذب بين العشائرية والوطنية آخذين بعين الاعتبار الفروق الناتجة عن الفروق في الجنس والمستويات التعليمية للناخبين كما سنرى فيما بعد. فقد كان توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمشاركة في الانتخابات كالتالي:-



٤ : ٤ : ١ - النتائج حسب الجنس:

جدول رقم ( ٧ )

توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودرجة المشاركة في الانتخابات

المشاركة الجنس	لم اشترك	مرة واحدة	أكثر من مرة	دائماً	المجموع
ذكر	٩٥٨ ٪٤٣,٣	٥٨٥ ٪٢٦,٥	٤٠٣ ٪١٨,٢	٢٦٥ ٪١٢,٠	٢٢١١ ٪١٠٠
أنثى	٦٧٧ ٪٥١,٠	٤٥٦ ٪٣٤,٤	١٢٨ ٪٩,٦	٦٦ ٪٥,٠	١٣٢٧ ٪١٠٠
المجموع	١٦٣٥ ٪٤٦,٢	١٠٤١ ٪٢٩,٢	٥٣١ ٪١٥,٠	٣٣١ ٪٩,٤	٣٥٣٨ ٪١٠٠

جدول رقم ( ٨ )

توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودوافع الانتخاب

دافع الانتخاب الجنس	اختيار شخصي	تأثير العائلة	تقليد الآب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
ذكر	٥١٥ ٪٢٣,٣	١٢١ ٪١٢,٤	١١٢ ٪٦,٥	٤٢٧ ٪١٩,٣	٩٧ ٪٢,٧
أنثى	٢٢٥ ٪١٧	١٧٢ ٪١٣	١٠٧ ٪٨,١	١٧٤ ٪١٣,١	٥٣ ٪١,٥

تبين النتائج كما في جدول رقم (٨) ان اعلی نسبة قد تركزت في دافع الاختيار الشخصي وهذا ليس غريباً اذا ما ربطنا النتيجة بانتشار التعليم علماً بأن المصلحة الوطنية قد جاءت في المرتبة الثانية. ولا يعني هذا ان تأثير العشيرة وتقليد الأب قد تقلص كثيراً فقد تركزت نسبة عالية من الاستجابات في دافع تأثير العشيرة وانخفضت هذه النسبة في دافع تقليد الأب.

جدول رقم (٩)  
توزيع استجابات العينة حسب الجنس وسبب انتخاب  
مرشح ما

الجنس	سبب انتخاب المرشح	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينيا	ذو اتجاه وطني	ذو فكر سياسي
ذكر	٣٦٤ ٪١٦,٥	٣٩٤ ٪١٧,٨	٢٦٢ ٪١١,٨	٤١٦ ٪١٨,٨	١٦٩ ٪٧,٦	
انثى	١٩٥ ٪١٤,٧	٢٢١ ٪٦,٢	١٣٦ ٪١٠,٢	١٥٦ ٪١١,٨	٦٦ ٪٥	

وعلى الرغم من نتائج الجدول السابق فقد جاءت نتائج الجدول رقم (٩) لترينا ان اكثر الاسباب اهمية في انتخاب مرشح ما كان الاتجاه الوطني لدى المرشح ويقترب بذلك كونه ابن عشيرة، ثم متعلم مما يدل على ان العشائرية في الماضي (وربما في الحاضر) كانت تلعب دوراً هاماً في انتخاب المرشح، وان اقران الشخص بين كونه متعلماً وابن عشيرة يزيد من حظه بنيل اعجاب الناخبين. وفي حين توقعنا ان يكون التزام المرشح دينياً مهماً جداً كسبب لانتخابه جاء هذا السبب في المرتبة الرابعة، كذلك فقد اعطت هذه الاحصاءات بأن كون المرشح ذا فكر سياسي لم تكن في تلك الاهمية ليكون سبباً في اجتذاب الناخبين.

#### ٢٠٤:٤ - النتائج حسب العمر:

اما بالنسبة للفئات العمرية فقد كان التوزيع حسب المشاركة وغيابها كالتالي:

#### جدول رقم (١٠) توزيع استجابات افراد العينة حسب الفئة العمرية والمشاركة في الانتخابات

٤٠٠ □	لم اشرك	شاركت
درجة المشاركة الفئات العمرية		
١٨ - ٢٥	١٠٢٦	٥٩٦
	%٦٣,٢	%٣٦,٧
٢٦ - ٣٣	٢١٥	٣٤٥
	%٣٨,٤	%٦١,٦
٣٤ - ٤١	١٨١	٣٦٢
	%٣٣,٣	%٦٦,٧
٤٢ - ٥٠	١١٨	٣٠٨
	%٢٧,٧	%٧٢,٣
٥١ فما فوق	٩٥	٢٩٢
	%٢٤,٥	%٧٥,٥

لا شك في ان هذا الجدول يبين ان نسبة المشاركة في الانتخابات تتناسب طرديا مع ارتفاع العمر، كما تبين الاجوبة ان افراد العينة قد فهموا السؤال على انه يدور حول اي انتخابات، وليس خاصا بالانتخابات البرلمانية العامة. فبينما ارتفعت نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات من افراد الفئة العمرية الصغرى، كانت نسبة من شاركوا في انتخابات ما من الفئة الثانية مرتفعة واخذت عدم المشاركة بالانخفاض مع ارتفاع العمر، وجميعها تعكس الحقيقة بأن الاغلبية العظمى لم تشارك وتشعر انها لم تسهم في انتخاب اعضاء مجلس الشعب.

اما بين الذين شاركوا في احد الانتخابات من افراد الفئتين العمريتين ١ و ٢ كما يبين الجدول رقم (١١) فقد جاءت النتائج متفاوتة. لقد جاء الترتيب لدوافع الانتخاب في

الفئات العمرية متقاربا نسبيا: الاختيار الشخصي اولا ثم المصلحة الوطنية ثانيا عدا في الفئة العمرية الخامسة حيث جاء تأثير العائلة في المرتبة الاولى، في حين كانت هذه في المرتبة الثالثة في الفئات الأخرى.

جدول رقم (١١)  
توزيع الاستجابات حسب فئات العمر ودافع الانتخاب

درجة المشاركة الفئات العمرية	اختيار شخصي	تأثير العائلة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
١٨ - ٢٥	٢٤١ ٪١٤,٩	١٢٢ ٪٧,٥	١٠٩ ٪٦,٧	١٨٦ ٪١١,٥	٥٥ ٪٣,٤
٢٦ - ٢٣	١٣٦ ٪٢٤,٣	٥٨ ٪١٠,٤	٤٢ ٪٧,٥	١٢٠ ٪٢١,٤	٢٥ ٪٤,٥
٣٤ - ٤١	١٣٩ ٪٢٥,٦	٧٥ ٪١٣,٨	٥٧ ٪١٠,٥	١٠٧ ٪١٩,٧	٣٠ ٪٥,٥
٤٢ - ٥٠	١١٦ ٪٢٧,٢	٧٥ ٪١٧,٦	٢٦ ٪٦,١	١٠٦ ٪٢٤,٩	٢٢ ٪٥,٢
٥١ فما فوق	١٨٠ ٪٢٧,٩	١١٦ ٪٣٠,٠	١٦ ٪٤,١	٨٢ ٪٢١,٢	١٨ ٪٤,٢

**جدول رقم (١٢)**  
**توزيع الاستجابات حسب فئات العمر وسبب انتخاب المرشح**

سبب الانتخاب	متعلم	ابن	ملتزم	نوا اتجاه	نوا فكر
الفئات العمرية	عشيرة	دينيا	وطني	سياسي	
١٨ - ٢٥	١٧٤	١٧٦	١١٩	١٩٢	٨٩
	٪١٠,٧	٪١٠,٩	٪٧,٣	٪١١,٨	٪٥,٥
٢٦ - ٣٣	٩٦	٧٩	٧٥	١١٨	٥١
	٪١٧,١	٪١٤,١	٪١٣,٤	٪٢١,١	٪٩,١
٣٤ - ٤١	٩٩	١٠٦	٨٤	١١١	٤٨
	٪١٨,٢	٪١٩,٥	٪١٥,٥	٪٢٠,٤	٪٨,٨
٤٢ - ٥٠	٩٣	١٠٦	٨١	٧٢	٣١
	٪٢١,٨	٪٢٤,٩	٪١٩,٠	٪١٦,٩	٪٧,٣
٥١ فما فوق	٩٧	١٤٧	٣٩	٧٩	١٦
	٪٢٥,١	٪٢٨	٪١٠,١	٪٢٠,٤	٪٤,١

مثل هذا التوزيع في الاستجابات نجده في الجدول رقم (١٢) حيث صنفت هذه الاستجابات حسب الفئات العمرية واسباب انتخاب مرشح ما، فقد كان الاتجاه الوطني السبب الاول لانتخاب مرشح ما بين افراد الفئات العمرية الثلاثة الاولى يتبعها كون المرشح ابن عشيرة ثم كونه متعلما، بينما جاء التزام المرشح دينيا في المرتبة الرابعة. وكلما تقدم الافراد في العمر، نجد ان الترتيب يختلف حيث تأخذ العشائرية بلعب الدور الالهم كسبب لانتخاب مرشح ما بين افراد العينة. ففي الفئة الرابعة والخامسة مثلا نجد ان كون المرشح ابن عشيرة يحتل مكان الصدارة، يتبعه في ذلك كون المرشح متعلما ثم التزام المرشح دينيا ويأتي في المرتبتين الاخيرتين الاتجاه الوطني ثم السياسي للمرشح.

**٤:٤ - النتائج حسب التعليم:**

جاءت نتائج استجابات افراد العينة في توزيعها حسب المرحلة التعليمية متفاوتة في متغيرات المشاركة في الانتخابات، دوافع الانتخابات واسباب انتخاب مرشح ما.

**جدول رقم (١٣)**  
**توزيع استجابات العينة حسب المرحلة التعليمية**  
**والمشاركة في الانتخابات**

المستوى التعليمي	المشاركة في الانتخابات	لم تشارك	شاركت
أسي	١٤٩ ٪٣٩,٠	٢٢٣ ٪٦١,٠	
ابتدائي	١١٣ ٪٣٥,٩	٢٠٢ ٪٦٤,١	
اعدادي	١٧٢ ٪٤٠,٩	٢٤٩ ٪٥٩,١	
ثانوي	٣٧٠ ٪٤٧,٧	٤٠٦ ٪٥٢,٣	
جامعي	٦٥٩ ٪٥٣,٧	٥٦٨ ٪٤٦,٣	
دراسات عليا	١٧٢ ٪٤١,٢	٢٤٥ ٪٥٨,٨	

تظهر هذه النتائج بأن أقل نسبة لم تشارك في الانتخابات هي من افراد فئة المرحلة الابتدائية والامية، وهذا شيء طبيعي إذ ان افراد هذه الفئة هم من الفئات العمرية ٤٢ سنة فما فوق، وهم ممن ولدوا قبل عام ١٩٤٩ حيث كان التعليم اقل انتشارا، بينما تراوحت نسب الذين لم يشاركوا في الانتخابات في المراحل التعليمية المختلفة ما بين ٤٠٪ - ٥٠٪. وهذا التفاوت بين افراد مراحل التعليم المختلفة واضح جدا في التوزيع حسب دوافع الانتخابات كما في الجدول رقم (١٤). لقد جاء ترتيب هذه الدوافع لافراد العينة من المستويين الامي والابتدائي على التوالي: تأثير العشيرة، الاختيار الشخصي،

المصلحة الوطنية، ثم تقليد الأب واعتبارات أخرى، بينما جاء ترتيبها للمستويات التعليمية الباقية على التوالي: الاختيار الشخصي، ثم المصلحة الوطنية، ومن ثم تقليد الأب واعتبارات أخرى مع بعض الاختلافات في الدافعين الآخرين.

#### جدول رقم (١٤)

#### توزيع استجابات العينة موزعة حسب المستوى التعليمي ودافع الانتخاب

المستوى التعليمي	دافع الانتخاب	اختيار شخصي	تأثير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
أسي	٦٥ ٪١٧,٠	١١٩ ٪٣١,٢	١٧ ٪٤,٥	٥٩ ٪١٥,٤	٩ ٪٢,٤	
ابتدائي	٧٤ ٪٢٣,٥	٥٩ ٪١٨,٧	٢٤ ٪٧,٦	٥٧ ٪١٨,١	١١ ٪٣,٥	
اعدادي	٨١ ٪١٩,٢	٦٤ ٪١٥,٢	٥٠ ٪١١,٩	٦٢ ٪١٤,٧	٢٢ ٪٥,٢	
ثانوي	١٥٨ ٪٢٠,٤	٨٥ ٪١١,٠	٧١ ٪٩,١	١٣٦ ٪١٧,٥	٣٣ ٪٤,٣	
جامعي	٢٤٨ ٪٢٠,٢	٩٣ ٪٧,٦	٧٠ ٪٥,٧	١٩٢ ٪١٥,٦	٤٨ ٪٣,٩	
دراسات عليا	١١٤ ٪٢٧,٣	٢٦ ٪٦,٢	١٨ ٪٤,٣	٩٥ ٪٢٢,٨	٢٧ ٪٦,٥	

يبدو لنا جلياً من هذا الجدول ان تأثير العشائرية على الناخب يتناسب تناسباً عكسياً مع المستوى التعليمي فهي ذات تأثير قوي حيث تسود الامية ثم يتنازل تأثيرها تدريجياً كلما ارتفع مستوى التعليم. اما تقليد الأب في الانتخابات او تأثير الأب على الابن من حيث السلوك الانتخابي فقد ابدى صورة مختلفة وغريبة حيث كان تقليد الأب ادنى ما يكون في الفئتين الطرفين الامية والدراسات العليا على التوالي وكان هذا التقليد عالياً في المستوى الاعدادي والثانوي والابتدائي على التوالي. اما الذين انتخبوا تحت تأثير

المصلحة الوطنية فقد كانت اعلی نسبة فيهم في مستوى الدراسات العليا ثم في الابتدائي وبعد ذلك في الثانوي ومن ثم في المستوى الجامعي وفي المستوى الاعدادی. ومثل تأثير العشوائية فإن دافع الاختيار قد ظهر متفاوتا طفيفا بين المستويات التعليمية. وإذا ما نظرنا الى نتائج توزيع استجابات الناخبين حسب المستوى التعليمي وسبب انتخاب مرشح ما كما في الجدول رقم (١٥) فإن الصورة تصبح اكثر وضوحا.

جدول رقم (١٥)  
توزيع استجابات الناخبين حسب المستوى التعليمي  
وسبب انتخاب مرشح ما

المستوى التعليمي	سبب انتخاب مرشح ما	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينيا	ذو اتجاه وطني	ذو اتجاه سياسي
اممي	٦٦ ٪١٧,٣	١٣٨ ٪٣٦,١	٤٥ ٪١١,٨	٣٩ ٪١,١	٧ ٪١,٨	
ابتدائي	٦٣ ٪٢٠,٠	٧٦ ٪٢٤,١	٥٥ ٪١٧,٥	٤٨ ٪١٥,٢	١١ ٪٣,٥	
اعدادي	٦٢ ٪١٤,٧	٩٤ ٪٢٢,٣	٥٣ ٪١٢,٦	٥٣ ٪١٢,٦	٢٣ ٪٥,٥	
ثانوي	١٢٠ ٪١٥,٥	١٣٧ ٪١٧,٧	٧٦ ٪٩,٨	١٣٤ ٪١٧,٣	٤٥ ٪٥,٨	
جامعي	١٦٨ ٪١٣,٧	١٢٥ ٪١٠,٢	١١٣ ٪٩,٢	٢٠٠ ٪١٦,٣	٩٤ ٪٧,٧	
دراسات عليا	٨٠ ٪١٩,٢	٤٤ ٪١٠,٦	٥٦ ٪١٢,٤	٩٨ ٪٢٣,٥	٥٥ ٪١٣,٢	

كانت نسبة الذين اجابوا بأنهم ينتخبون مرشحا ما لانه متعلم ٪١٧,٣ وهي تشبه نسبة الذين ممن انتخبوا بدافع الاختيار الشخصي. الغريب في هذه النتائج هو ان نسبة الذين كانوا ينتخبون مرشحا لانه متعلم بين افراد العينة من المستويين الابتدائي والاممي اعلی من نسبة الذين كانوا ينتخبون الشخص لنفس السبب بين افراد العينة من



المستويات الثانوي والجامعي والدراسات العليا. وقد يرجع السبب في ذلك الى ان الافراد من هذه المستويات التعليمية العالية ينتخبون شخصا ما لأكثر من سبب واحد بجانب كونه متعلما في حين قد يكون تعليم المرشح العامل المحدد لانتخابه. ويبين هذا الجدول ايضا ان انتخاب شخص ما لأنه ابن عشيرة يتناسب تناسبا عكسيا مع المستوى التعليمي بحيث انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما تدني اثر هذا السبب بين الناخبين. اما الاتجاه الوطني للمرشح فانه يتناسب تناسبا طرديا مع ارتفاع مستوى التعليم مثله مثل الاتجاه السياسي كسبب لانتخاب مرشح ما. واذا ما نظرنا الى ترتيب الاسباب حسب الاهمية في انتخاب مرشح ما لوجدنا بين افراد العينة من المستويات الامي والابتدائي والاعدادي على التوالي: ابن عشيرة ومن ثم متعلم وملتزم دينيا وذو اتجاه وطني، وذو اتجاه سياسي، في حين كان هذا الترتيب لافراد العينة من المستويات الاخرى على التوالي: الاتجاه الوطني ثم التعليم وكون المرشح ابن عشيرة، ومن ثم التزامه الديني واتجاهه السياسي، مع بعض التغيرات في المستويات حيث جاءت نسبة الالتزام الديني كسبب في انتخاب مرشح ما بين حملة الدراسات العليا اعلى من كون المرشح ابن عشيرة، كما ان اتجاه المرشح السياسي جاء بنسبة اعلى من نسبة كونه ابن عشيرة.

#### ٥:٤ - المشاركة المستقبلية في الانتخابات:

اذا جسد ما تقدمنا به نتائج الذين شاركوا في الانتخابات في الماضي فهل تتطابق هذه الصورة مع صورة الانتخابات في المستقبل؟ لقد طرحنا نفس الاسئلة على افراد العينة مع اسئلة حول اتجاهاتهم نحو معوقات الانتخابات في البلد او مبررات الانتخاب اضافة الى اتجاههم نحو المكان المفضل للانتخابات. وتعرض في الصفحات القادمة لهذه المتغيرات وتأثيرها بثلاث متغيرات مستقلة: الجنس والعمر والمرحلة التعليمية.

#### ٥:٤ - النتائج حسب الجنس:

لقد اجاب ما نسبته ٨١,٩% من مجموع افراد العينة بأنهم سوف ينتخبون اذا ما تقررت انتخابات في المملكة الاردنية الهاشمية حيث جاءت النتائج موزعة كما في الجدول رقم (١٦).

**جدول رقم (١٦)**  
**توزيع استجابات الناخبين حسب الجنس والرغبة**  
**في الانتخاب**

الرغبة في الانتخاب الجنس	نعم	لا	المجموع
ذكر	١٨٦٤ ٪٨٤,٣	٣٤٧ ٪١٥,٧	٢٢١١ ٪١٠٠
انثى	١٠٣٥ ٪٧٨,٥	٢٩٢ ٪٢٢,٥	١٣٢٧ ٪١٠٠
المجموع	٢٨٩٩ ٪٨١,٩	٦٣٩ ٪١٨,١	٣٥٣٨ ٪١٠٠

بينما كانت نسبة الذين يرغبون بالمشاركة من الذكور ٨٤,٣٪ كانت هذه النسبة للإناث ٧٨٪ وهي اقل من نسبة الذكور ولكنها تبقى عالية. وعلى كل الأحوال فإن النتائج توضح جلياً رغبة أفراد العينة وربما ايضاً أفراد المجتمع ككل في اجراء انتخابات في الأردن. هذا التوجه نحو الرغبة في إجراء الانتخابات البرلمانية في الأردن جاء ليرينا تحت تأثير متغير الجنس كما في الجدول رقم (١٧) ان الاختيار الشخصي للمشاركة في الانتخابات قد بقي الدافع الأول للمشاركة وبقيت المصلحة الوطنية الدافع الثاني في هذا الترتيب لكل من الذكور والإناث في حين بقي تأثير العشيرة كدافع للانتخابات في المرتبة الثالثة، ومن ثم تقليد الأب واعتبارات أخرى. هذه الصورة تختلف عن الصورة التي جاءت في الجدول رقم (٨). لقد زادت نسبة كل من الاختيار الشخصي والمصلحة الوطنية والاعتبارات الأخرى والالتزام الديني.

**جدول رقم (١٧)**  
**توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودوافع الانتخاب**  
**في المستقبل**

دوافع الانتخاب المستقبلي	اختيار شخصي	تأثير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
ذكر تكرارات	٦٧١	٢٨٣	٢٠٨	٥٨٥	٢٠٨
%	٣٠,٣	١٢,٨	٩,٤	٢٦,٥	٩,٤
أنثى تكرارات	٣٤٣	١٩٤	١٤٩	٢٧٣	١٢٩
%	٢٥,٨	١٤,٦	١١,٢	٢٠,٦	٩,٧

ولو نظرنا إلى ترتيب الأسباب لانتخاب مرشح ما حسب الأهمية، لوجدنا ان الاتجاه الوطني للمرشح قد حظي بأعلى نسبة بين الذكور فيما حظي المرشح المتعلم بأعلى نسبة بين الاناث، وجاء الاتجاه الوطني للمرشح في المرتبة الأولى في حين جاء تعليم المرشح في المرتبة الثانية، كسبب لانتخابه عند الذكور، كما في الجدول رقم (١٨). كذلك فقد حاز الالتزام الديني على المرتبة الثالثة، كسبب لانتخاب المرشح عند الذكور، في حين اعطت الاناث هذه المرتبة الثالثة لكون المرشح ابن عشيرة، وجاء الالتزام الديني في المرتبة الرابعة، وارتفع الاتجاه السياسي للمرتبة الرابعة بين الذكور لتبقى الصفة العشائرية للمرشح في المرتبة الخامسة كسبب يؤدي إلى انتخابه، في حين جاء الفكر السياسي في اخر مرتبة كسبب الانتخاب المرشح عند الاناث. بهذا يكون ترتيب اسباب انتخاب المرشح عند الذكور من افران العينة كالتالي: الاتجاه الوطني، التعليم، الالتزام الديني، فكر سياسي والانتماء العشائري، فيما كان هذا الترتيب عند الاناث: التعليم (ان يكون المرشح متعلماً). الاتجاه الوطني، ثم ابن عشيرة، ومن ثم الالتزام الديني وأصحاب فكر سياسي.

جدول رقم (١٨)  
توزيع استجابات افراد العينة حسب الجنس وسبب  
انتخاب المرشح

سبب انتخاب	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينيًا	اتجاه وطني	فكر سياسي	الجنس
ذكر	٤٢٨ ٪١٩,٤٠	٢٨٤ ٪١٢,٨	٣١٠ ٪١٤,٠	٥٥٠ ٪٢٤,٩	٢٨٧ ٪١٣,٠	
انثى	٢٧٢ ٪٢٠,٥	٢١٤ ٪١٦,١	١٤٦ ٪١١,٠	٢٥٨ ٪١٩,٤	١٢٥ ٪٩,٤	

هذا الاتجاه نحو الرغبة بالمشاركة في الانتخابات إذا اجريت اظهرت ذاتها في استجابات افراد العينة للمبررات المقترحة لاجراء الانتخابات، وكانت هذه الاستجابات كما في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)  
توزيع استجابات عينة البحث حسب الجنس ومبررات  
الانتخابات

مبررات الانتخابات	الديموقراطية تتطلب ذلك	تجديد تمثيل الشعب	اشترك المرأة	لا رأي لي	الجنس
ذكر	٢٤٩ ٪١١,٣	٧٧١ ٪٣٤,٩	٨٩٤ ٪٤٠,٤	١٢٦ ٪٥,٧	٣٠١ ٪١٣,٦
انثى	١٦٨ ٪١٢,٧	٣١٦ ٪٢٣,٨	٣٨٨ ٪٢٩,٢	٣٤٤ ٪٢٥,٩	٢٠٢ ٪١٥,٢

فالذين قالوا بأنه لا يوجد مبرر للانتخابات بين الذكور لم يشكلوا سوى ما نسبته ١١,٢٪ فيما كانت هذه النسبة بين الاناث ١٢,٧٪ وجميعهم يشكلون ما نسبته ١١,٧٪ من مجموع العينة.

ان مبرر إجراء الانتخابات الذي تصدر جميع المبررات الأخرى عند الذكور والاناث هو تجديد مجلس الشعب حيث أنهم يرون أن تجديد مجلس الشعب ضروري.

أما المرتبة الثانية بين المبررات عند الذكور فقد احتلها مطلب الديمقراطية فيما احتل مرتبة المبرر الثاني عند الاناث اشتراك المرأة في الانتخابات، واحتل مطلب الديمقراطية عندهن المرتبة الثالثة، في حين أعطى الذكور هذه المرتبة الثالثة الى اشتراك المرأة في الانتخابات وينسبة ضئيلة جداً.

لقد افصح افراد العينة عن ضرورة اجراء الانتخابات في استجاباتهم على المعوقات المحتملة في إجراء الانتخابات كما في الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم ( ٢٠ )  
توزيع استجابات العينة حسب الجنس ومعوقات الانتخابات

معوقات الانتخابات الجنس	لا توجد معوقات	تكاليف الانتخابات	الخوف من التفكك العشائري	تحكم السلوك العشائري
ذكر	١٠٤٦ ٪٤٧,٣	٤١٥ ٪١٨,٨	٢٩٩ ٪١٨,٠	٢٥٥ ٪١٦,١
انثى	٦٠٨ ٪٤٥,٨	٢٤٤ ٪١٨,٤	٢٦٠ ٪١٩,٦	٢٧٧ ٪١٧,١

الغالبية العظمى من هذه الاستجابات تقول انه لا توجد معوقات لاجراء الانتخابات وانحصرت المعوقات في تكاليف الانتخابات، والخوف من التفكك العشائري وكذلك الخوف من تحكم السلوك العشائري بالانتخابات.

بناء على مشاكل التسجيل للانتخابات وتحديد الدوائر الانتخابية للناخبين ادخلنا متغير مكان الانتخابات المفضل لدى الناخب او الناحية وكانت أعلى نسبة اعطاها افراد العينة هي للاختيار الشخصي وحرية الفرد في الانتخاب حيث شاء وبلي ذلك الاختيار لمكان السكن عند كل من الذكور والاناث كما في الجدول رقم (٢١).

### جدول رقم ( ٢١ )

#### توزيع استجابات العينة حسب الجنس واختيار مكان الانتخاب

مكان الانتخاب المفضل الجنس	مكان السكن	مكان الولادة	الاختيار الشخصي	المجموع
ذكر	٧٨٠ ٪٣٥,٣	٣٩٤ ٪١٧,٨	١٠٣٦ ٪٤٦,٩	٢٢١٠ ٪١٠٠
انثى	٥٢٢ ٪٣٩,٣	٢٣٨ ٪١٧,٩	٥٦٧ ٪٤٢,٧	١٣٢٧ ٪١٠٠
				٪٣٥٣٧

#### ٤ : ٥ : ١ - النتائج حسب العمر:

كانت أكبر نسبة ممن قالوا أنهم سوف ينتخبون عند إجراء انتخابات برلمانية بين أفراد الفئة العمرية (٥٠ سنة فما فوق) (الخامسة) يتبعهم في ذلك أفراد الفئة العمرية الرابعة، ثم الفئات العمرية الثانية والثالثة والأولى كما في الجدول رقم (٢٢).

#### جدول رقم ( ٢٢ )

توزيع استجابات العينة حسب فئات العمر والرغبة  
بالانتخاب في المستقبل

الانتخاب في المستقبل	نعم	لا	المجموع
الفئات العمرية			
١٨ - ٢٥	١٣٠٨	٣١٤	١٦٢٢
	%٨٠,٦	%١٩,٤	%١٠٠
٢٦ - ٣٣	٤٦١	٩٩	٥٦٠
	%٨٢,٣	%١٧,٧	%١٠٠
٣٤ - ٤١	٤٤١	١٠٣	٥٤٣
	%٨١,٨	%١٨,٨	%١٠٠
٤٢ - ٥٠	٣٥٩	٦٧	٤٢٦
	%٨٤,٣	%١٥,٧	%١٠٠
٥٠ سنة فما فوق	٣٣٠	٥٧	٣٨٧
	%٨٥,٣	%١٤,٧	%١٠٠
المجموع	٢٨٩٩	٦٣٩	٣٥٣٨
	%٨١,٩	%١٨,١	%١٠٠

بين أفراد الفئة العمرية الأولى كانت المصلحة الوطنية هي الدافع الأول لرغبتهم بالمشاركة في الانتخابات وهي المرتبة الثانية بين الدوافع في حين أخذ المرتبة الأولى دافع

الاختبار الشخصي وجاء في المرتبة الثالثة دافع تأثير الحمولة وفي الرابعة دافع تقليد الأب ثم دوافع تكمن في اعتبارات أخرى. أما في الفئة العمرية الثانية فقد جاء ترتيب الدوافع كالآتي: الاختيار الشخصي، المصلحة الوطنية، تأثير الحمولة، تقليد الأب ثم اعتبارات أخرى مثلها مثل الفئة العمرية الأولى، والفئات العمرية الأخرى عدا ما يخص الفئة العمرية الرابعة حيث جاء في المرتبة الثانية تأثير العشيرة وفي المرتبة الثالثة المصلحة الوطنية وكذلك هي الحال في الفئة العمرية الخامسة كما في الجدول رقم (٢٣).

### جدول رقم ( ٢٣ )

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية ودوافع المشاركة في الانتخابات

دوافع الانتخابات	الاختبار الشخصي	تأثير الحمولة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
١٨ - ٢٥	٤٥٦ ٪٢٨,١	١٧٨ ٪١١,٠	١٧٥ ٪١٠,٨	٢٨٥ ٪٢٥,٣	١٥٥ ٪٩,٦
٢٦ - ٣٣	١٧٤ ٪٣١,١	٦٥ ٪١١,٦	٥٥ ٪٩,٨	١٣٤ ٪٢٥,٤	٤٧ ٪٨,٤
٣٤ - ٤١	١٥٠ ٪٢٧,٦	٦٩ ٪١٢,٧	٧٣ ٪١٣,٤	١٣٣ ٪٢٤,٥	٥٧ ٪١٠,٥
٤٢ - ٥٠	١٢٢ ٪٢٨,٦	٦٨ ٪١٦,٠	٣٤ ٪٨,٠	١٠٨ ٪١٣,٩	٤٢ ٪٩,٩
٥١ سنة فما فوق	١١٢ ٪٢٨,٩	٩٧ ٪٢٠,٣	٢٠ ٪٥,٢	٩٨ ٪٢٣,٧	٣٦ ٪٩,٣



لا يفوتنا في هذا المجال موضوع الأسباب التي من أجلها سوف ينتخب افراد العينة مرشحاً ما وقد جاءت هذه موزعة حسب الفئات العمرية كما في الجدول رقم (٢٤).

#### جدول رقم (٢٤)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية وأسباب اختيار المرشح

أسباب اختيار المرشح	متعلم عشيرة	ابن دينياً	ملتزم وطني	ذو فكر سياسي	ذو فكر
١٨ - ٢٥	٣١٢ ٪١٩,٢	١٨٦ ٪١١,٥	١٨٤ ٪١١,٣	٣٨٠ ٪٢٢,٤	٢٠٠ ٪١٢,٣
٢٦ - ٣٣	١٠٩ ٪١٩,٥	٧٣ ٪١٢,٧	٦٨ ٪١٢,١	١٣٦ ٪٢٤,٣	٧٥ ٪١٣,٤
٣٤ - ٤١	١١٩ ٪٢١,٩	٨٢ ٪١٥,١	٨٠ ٪١٤,٧	١١٤ ٪٢١,٠	٦١ ٪١١,٢
٤٢ - ٥٠	٨٢ ٪١٩,٢	٧٢ ٪١٦,٩	٦٦ ٪١٥,٥	٨٣ ٪١٩,٥	٤٣ ٪١٠,١
٥١ سنة فما فوق	٧٨ ٪٢٠,٢	٨٧ ٪٢٢,٥	٥٨ ٪١٥,٠	٩٥ ٪٢٤,٥	٣٣ ٪٨,٥

ففي الفئة العمرية الأولى (١٨ - ٢٥) جاء الاتجاه الوطني في المرتبة الأولى لأسباب انتخاب المرشح وكذلك في الفئات العمرية الأخرى عدا في الفئات العمرية ٤٣ و ٤٤. أما في المرتبة الثانية فقد جاء تعليم المرشح كسبب لانتخابه وفي الفئة العمرية الخامسة جاء في المرتبة الثانية سبب انتخاب المرشح كونه ابن عشيرة. أما في باقي الفئات العمرية فقد جاء الانتماء العشائري كسبب لانتخاب المرشح في المرتبة الثالثة، ومن ثم تواترت الأسباب على المرتبة الرابعة والخامسة بين التزام المرشح دينياً وكونه ذا فكر سياسي.

**جدول رقم (٢٥)**  
**توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية**  
**ومبررات الانتخابات**

مبررات الانتخابات	لامبررات	الديموقراطية تتطلب ذلك	الديموقراطية تتطلب ذلك	اشترك المرأة	لا رأي لي	الفئات العمرية
١٨ - ٣٥	١٩٠	٥٢٢	٥٧٢	٢١١	٢٣٤	
	%١١,٧	%٣٢,٢	%٣٥,٢	%١٢,٠	%١٤,٤	
٢٦ - ٣٣	٦١	١٨٥	٢٠٣	٦٠	٧٣	
	%١٠,٩	%٣٣,٠		%١٠,٧	%١٣,٠	
٣٤ - ٤١	٦٠	١٧١	١٨٤	١٠٠	٧٠	
	%١١,٠	%٣١,٥	%٣٣,٩	%١٨,٤	%١٢,٩	
٤٢ - ٥٠	٥٤	١٢٧	١٦١	٥٦	٥٦	
	%١٢,٧	%٢٩,٨	%٣٧,٨	%١٣,١	%١٣,١	
٥١ سنة فما فوق	٥٢	٨٢	١٦٢	٤٣	٧٠	
	%١٣,٤	%٢١,٢	%٤١,٩	%١١,١	%١٨,١	

وكما هي الحال في توزيع الاستجابات حسب الجنس ومبررات الانتخابات فقد جاء توزيع الاستجابات حسب الفئات العمرية (جدول ٢٥) ومبررات الانتخابات حيث كانت نسبة من قالوا بأن لامبررات لاجراء الانتخابات في الاردن قليلة في جميع الفئات العمرية. أما المبرر صاحب المرتبة الاولى لاجراء الانتخابات في الاردن، فقد كان تجديد مجلس الشعب عند جميع الفئات وفي المرتبة الثانية متطلب الديمقراطية. وقد جاء في المرتبة الثالثة سبب اشترك المرأة في الانتخابات.

أيضاً وكما حصل في التوزيع حسب الجنس واستجابات الناخبين لمعوقات الانتخابات فقد جاءت هذه في الجدول رقم (٢٦) تشجب الفكرة بأن هنالك معوقات اجتماعية لاجراء انتخابات في الاردن.

### جدول رقم (٢٦)

#### توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية ومعوقات الانتخابات

معوقات الانتخابات	لا	التكاليف الشخصية	الخوف من تحكم السلوك العشائري	الخوف من تفكك العشائر
٢٥ - ١٨	٧٥٢ ٪٤٦,٤	٢٦٩ ٪١٦,٦	٢٩٤ ٪١٨,١	٣١٣ ٪١٩,٢
٢٦ - ٣٣	٣٦٧ ٪٤٧,٤	١١٠ ٪١٩,٦	٩٧ ٪١٧,٣	٧٥ ٪١٣,٤
٣٤ - ٤١	٢٦٠ ٪٤٧,٩	١٠٢ ٪١٨,٨	١٠٢ ٪١٨,٨	٩٠ ٪١٦,٦
٤٢ - ٥٠	١٩٧ ٪٤٦,٢	٩٠ ٪٢١,١	٨٧ ٪٢٠,٤	٥٦ ٪١٣,١
٥١ سنة فما فوق	١٧٨ ٪٤٦,٠	٨٨ ٪٢٢,٧	٧٩ ٪٢٠,٤	٤٨ ٪١٢,٤

تظهر النسب الموجودة لدينا بأن الأغلبية العظمى من الذين يريدون المشاركة في الانتخابات عند إجرائها يقولون أن لا معوقات لهذه الانتخابات. وحيث وجدت هذه المعوقات فقد جاء ترتيبها حسب الأهمية كالتالي: الخوف من تحكم السلوك العشائري،

التكاليف المترتبة على الفرد للمشاركة في الانتخابات (الهوية والصورة الشخصية والتقلات) ثم الخوف من التفكك العشائري.

أما مكان الانتخاب فقد أعطى أفراد العينة التفضيل الأول في الفئات العمرية الثلاث الأولى لحرية اختيار الفرد أن ينتخب حيث أراد هو، بينما جاء مكان السكن في المرتبة الأولى بين أفراد الفئتين العمريتين الرابعة والخامسة، وأخذ مكان السكن المرتبة الثانية في التفضيل للفئات العمرية الثلاثة الأولى كما في الجدول رقم (٢٧)، وجاء اختيار مكان الولادة في المرتبة الأخيرة.

### جدول رقم (٢٧)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية واختيار مكان الانتخاب

اختيار مكان الانتخاب	مكان السكن	مكان الولادة	حرية الاختيار	المجموع
الفئات العمرية				
٢٥ - ١٦	٤٨٨ ٪٣٠,٧	٢٥١ ٪١٥,٦	٨٧٢ ٪٥٣,٨	١٦٢١ ٪١٠٠
٢٦ - ٣٣	٢٠٢ ٪٣٦,١	٩٧ ٪١٧,٣	٢٦١ ٪٤٦,٦	٥٦٠ ٪١٠٠
٣٤ - ٤١	٢١١ ٪٣٨,٩	١١٥ ٪٢١,٢	٢١٧ ٪٤٠,٠	٥٤٣ ٪١٠٠
٤٢ - ٥٠	١٩٥ ٪٤٥,٨	٨٥ ٪٢٠,٠	١٤٦ ٪٣٤,٢	٤٢٦ ٪١٠٠
٥١ سنة فما فوق	١٩٦ ٪٥٠,٦	٨٤ ٪٢١,٧	١٠٧ ٪٢٧,٦	٣٨٧ ٪١٠٠
المجموع	١٣٠٢ ٪٣٦,٨	٦٣٢ ٪١٧,٩	١٦٠٣ ٪٤٥,٣	٣٥٣٧ ٪١٠٠

#### ٤ : ٥ : ٢ - النتائج حسب المستوى التعليمي :-

جاء توزيع الاستجابات للرغبة في المشاركة في الانتخابات حسب المراحل التعليمية كما في الجدول رقم (٢٨).

#### جدول رقم ( ٢٨ )

توزيع استجابات افراد العينة حسب المستوى التعليمي  
والرغبة في المشاركة في الانتخابات

المستوى التعليمي	درجة المشاركة		المجموع
	نعم	لا	
أمي	٢٩٤ ٪٧٧,٠	٨٨ ٪٢٣,٠	٣٨٢ ٪١٠,٨
ابتدائي	٢٦٢ ٪٨٣,٢	٥٣ ٪١٦,٨	٣١٥ ٪٨,٩
اعدادي	٣٤١ ٪٨١,٠	٨٠ ٪١٩,٠	٤٢١ ٪١١,٩
ثانوي	٦٥٣ ٪٨٤,١	١٢٣ ٪١٥,٩	٧٧٦ ٪٢١,٩
جامعي	١٠٠١ ٪٨١,٦	٢٢٦ ٪١٨,٤	١٢٢٧ ٪٣٤,٧
دراسات عليا	٣٤٨ ٪٨٣,٥	٦٩ ٪١٦,٥	٤١٧ ٪١١,٨
المجموع	٢٨٩٩ ٪٨١,٩	٦٣٩ ٪١٨,١	٣٥٣٨ ٪١٠٠

لقد تشابهت الاستجابات تحت تأثير جميع المتغيرات، وجاءت نسب الراغبين بالمشاركة في الانتخابات عالية لجميع المستويات التعليمية. على الاثر الايجابي للصحافة في الأردن فالقاريء للصحف الأردنية ما بين ١٥ ايار ١٩٨٧ و ٢٠ آب ١٩٨٧ يعرف مدى تركيز الصحف على نوعية الناس لاستخدام حقوقهم الدستورية في الانتخابات.

وإذا ما نظرنا إلى توزيع الدوافع التي يبني عليها الناخب رغبته في الانتخابات، حسب المستويات التعليمية لوجدنا ان توزيع الاستجابات التأثير العشائري متناسب.

تناسباً عكسياً مع المستوى التعليمي، فهو أعلى الدوافع في مستوى الأمية حسب الأهمية، التأثير العشائري ثم الاختيار الشخصي والمصلحة الوطنية وتقليد الأب جاء هذا الترتيب بين أفراد المستوى الابتدائي: الاختيار الشخصي ثم المصلحة الوطنية والتأثير العشائري ثم تقليد الأب والاعتبارات الأخرى كما في الجدول (٢٩).

### جدول رقم ( ٢٩ )

توزيع استجابات العينة حسب التعليم ودوافع الانتخابات

دوافع الانتخابات	اختيار شخصي	تأثير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
أمي	٧٨ ٪٢٠،٤	١٠٣ ٪٢٧،٠	٣١ ٪٨،١	٧٢ ٪١٨،٨	٢٨ ٪٧،٣
ابتدائي	٧٥ ٪٢٣،٨	٦٤ ٪٢٠،٣	٤١ ٪١٢،٠	٧٣ ٪٢٣،٢	٢٦ ٪٨،٣
اعدادي	١٠٦ ٪٢٥،٢	٧٩ ٪١٨،٨	٥٤ ٪١٢،٨	٨٥ ٪٢٠،٢	٢٦ ٪٦،٠
ثانوي	٢٥١ ٪٣٢،٣	٨٩ ٪١٨،٧	٨٤ ٪١٠،٨	٢٠١ ٪٢٥،٩	٧٠ ٪٩،٠
جامعي	٢٨٢ ٪٣١،٣	١١٥ ٪٩،٤	١٠٤ ٪٨،٥	٣٠٨ ٪٢٥،١	١٢٤ ٪١٠،٩
دراسات عليا	١٢٢ ٪٢٩،٣	٢٧ ٪٦،٥	٤٣ ٪١٠،٣	١١٩ ٪٢٨،٥	٥٣ ٪١٢،٧

أما في المستويات الأخرى فقد جاء في المرتبة الأولى دافع الاختيار الشخصي تتبعه المصلحة الوطنية، ثم التأثير العشائري وبعدها اعتبارات أخرى وتقليد الأب ما عدا في مستوى الدراسات العليا حيث جاء دافع تقليد الأب أهم من دافع تأثير العشيرة.

لقد جاءت الصورة من حيث توزيع أسباب انتخاب مرشح ما حسب المستويات التعليمية متشابهة إلى حد ما مع صورة الدوافع السابقة.

**جدول رقم ( ٣٠ )**  
**توزيع استجابات العينة حسب التعليم وسبب اختيار المرشح**

سبب اختيار المرشح	ابن عشيرة	ملتزم دينيًا	ذو اتجاه وطني	ذو فكر سياسي
التعليم				
أمي	٥٣ ٪١٣,٩	٩٦ ٪٢٥,١	٦٤ ٪١٦,٨	٦٢ ٪١٦,٢
ابتدائي	٦١ ٪١٩,٤	٥٦ ٪١٧,٨	٦٤ ٪٢٠,٢	٥٩ ٪١٨,٧
اعدادي	٧٤ ٪١٧,٦	٧٢ ٪١٧,١	٦٢ ٪١٤,٧	٧٧ ٪١٨,٣
ثانوي	١٦٦ ٪٢١,٤	٩٢ ٪١١,٩	٩٨ ٪١٢,٦	١٩٥ ٪٢٥,١
جامعي	٢٧٢ ٪٢٢,٢	١٤٠ ٪١١,٤	١١١ ٪٩,٠	٣٠٨ ٪٢٥,١
دراسات عليا	٧٤ ٪١٧,٧	٤٢ ٪١٠,١	٥٧ ٪١٣,٧	١٠٧ ٪٢٥,٧

فالسبب الأول في الأهمية لانتخاب مرشح ما بين أفراد مستوى الأمية هو كون المرشح ابن عشيرة يتبعه الالتزام الديني، ثم الاتجاه الوطني للمرشح وبعد ذلك كون المرشح متعلماً، ويأتي في المرتبة الأخيرة كونه ذا فكر سياسي. أما بين أفراد المستوى الابتدائي، فقد جاء الالتزام الديني في المرتبة الأولى، يتبعه كون المرشح متعلماً ثم اتجاهه الوطني وبعد ذلك كونه ابن عشيرة ومن ثم كونه ذا فكر سياسي. وجاء هذا الترتيب في المستوى اعدادي تنازلياً من الاتجاه الوطني للمرشح، ثم كونه متعلماً ثم ابن عشيرة وملتزماً دينياً، في حين كان الاتجاه الوطني أهم سبب لانتخابه في المستويات التعليمية العليا، ثم كون المرشح متعلماً. وبينما جاء الالتزام الديني سابقاً على كون المرشح ابن عشيرة في كل من المرحلة الثانوية والدراسات العليا، جاء الفكر السياسي للمرشح أهم من الالتزام الديني في المستوى الجامعي، حيث جاء الالتزام الديني في اخر سلم الاسباب.

### جدول رقم ( ٣١ )

#### توزيع استجابات العينة حسب التعليم ومبررات الانتخابات

التعليم	تنسيق مبررات الانتخابات	الديمقراطية تجديد تلك لا مبررات	اشترك تمثيل الشعب	المراة	لا راي
أمي	٦٢ ٪١٦,٢	٥٨ ٪١٥,٢	١٢٣ ٪٣٢,٢	٦٩ ٪١٨,١	٨٢ ٪٢١,٠
ابتدائي	٤٣ ٪١٣,٧	٧٤ ٪٢٣,٥	١٢١ ٪٣٨,٤	٣٥ ٪١١,١	٥٧ ٪١٨,١
اعدادي	٤٦ ٪١٠,٩	١٢٣ ٪٢٩,٢	١٦٥ ٪٣٩,٢	٤٥ ٪١٠,٧	٥٨ ٪١٣,٨
ثانوي	٧٢ ٪٩,٣	٢٧٣ ٪٣٥,١	٢٧٨ ٪٣٥,٨	١٠٦ ٪١٢,٧	٩٣ ٪١٢,٠
جامعي	١٥٢ ٪١٢,٤	٤٠٥ ٪٣٣,٠	٤٥٤ ٪٣٧,٠	١٤٩ ٪١٢,١	١٥٧ ٪١٢,٨
دراسات عليا	٤٢ ٪١٠,١	١٥٥ ٪٣٧,٢	١٤١ ٪٣٣,٨	٦٦ ٪١٥,٨	٥٦ ٪١٣,٤

كانت نسبة من قالوا بأن لا مبرر للانتخابات في جميع الفئات التعليمية متدنية (جدول ٣١).

أما ترتيب مبررات الانتخابات في مستويات التعليمية المختلفة، فقد جاء اولها في تجديد مجلس الشعب عدا في مستوى الدراسات العليا إذ كان هذا المبرر في متطلبات الديمقراطية وهو المبرر الذي احتل المرتبة الثانية عند افراد المستويات التعليمية الأخرى، في حين جاء اشترك المرأة في الانتخابات على قاعدة السلم.

حتى ومن حيث معوقات الانتخابات كما في الجدول رقم (٢٢) فقد وجد اغلبية افراد العينة ان لا معوقات لاجراء الانتخابات. حيث وجدت هذه المعوقات فقد .



جدول رقم ( ٣٢ )

توزيع استجابات أفراد العينة حسب التعليم ومعوقات الانتخابات

التعليم	التكاليف لا توجد معوقات	الخوف من الفردية تحكم للناخب العشائرية	الخوف من الخوف من التفكك العشائري	ما ١١ معوقات
أمي	١٦٧ ٪٤٣,٧	٩٨ ٪٢٥,٧	٧٩ ٪٢٠,٧	٤٨ ٪١٢,٦
ابتدائي	١٥٠ ٪٤٧,٦	٦٦ ٪٢١,٠	٥٧ ٪١٨,١	٣٩ ٪١٢,٤
اعدادي	١٨٢ ٪٤٣,٢	١٠٩ ٪٢٥,٩	٨٥ ٪٢٠,٢	٤٥ ٪١٠,٧
ثانوي	٣٨٧ ٪٤٩,٩	١٤٠ ٪١٨,٠	١٤٢ ٪١٨,٣	١١٤
جامعي	٥٦١ ٪٤٥,٧	١٩٠ ٪١٥,٥	٢٢٢ ٪١٨,١	٢٥٩ ٪٢١,١
دراسات عليا	٢٠٧ ٪٤٩,٦	٥٦ ٪١٣,٤	٧٤ ٪١٧,٧	٧٧ ٪١٨,٥

حسب الترتيب التالي: الخوف من التكاليف الفردية (تكاليف بطاقة الانتخاب، والصورة الشخصية والتنقل) ثم تحكم السلوك العشائري، والخوف من التفكك العشائري على التوالي في المستويات الثلاثة الأولى (الأمية والابتدائي والاعدادي). أما في مستوى الثانوية فقد جاء هذا الترتيب مخالفاً نسبياً، حيث كان الخوف من تحكم السلوك العشائري المبعث الأهم ثم التكاليف الشخصية وبعدها الخوف من التفكك العشائري. لقد بينت استجابات أفراد المستويين الجامعيين حيث الخوف من التفكك العشائري هو المبعث الأهم يتبعه الخوف من تحكم السلوك العشائري بالانتخابات ثم التكاليف الشخصية.

المكان المفضل للاقتراع عند أفراد العينة هو المكان الذي يختاره الناخب دون تحديد كما في الجدول رقم (٣٣)

**جدول رقم ( ٣٣ )**  
**توزيع استجابات العينة حسب التعليم ومكان الانتخاب**

التعليم	مكان الانتخاب المكان السكن	مكان الولاية	حرية الاختيار
أمي	١٩٧ ٪٥١,٦	٩١ ٪٢٣,٨	٩٤ ٪٢٤,٦
ابتدائي	١٤٨ ٪٤٧,٠	٦٤ ٪٢٠,٣	١٠٣ ٪٣٢,٧
اعدادي	١٨٣ ٪٤٣,٥	٩٤ ٪٢٢,٣	١٤٤ ٪٣٤,٢
ثانوي	٣٧٤ ٪٣٥,٣	١٤١ ٪١٨,٢	٣٦١ ٪٤٦,٥
جامعي	٣٦٩ ٪٣٠,١	١٧٩ ٪١٤,٦	٦٧٨ ٪٥٥,٣
دراسات عليا	١٣١ ٪٣١,٤	٦٣ ٪١٥,١	٢٢٣ ٪٥٣,٥

عدا النسب العالية التي جاءت في المستويين الأمي والابتدائي في تفضيل مكان السكن كمكان للاقتراع فقد جاء هذا التفضيل لحرية الناخب في اختيار مكان السكن بين افراد المستويات التعليمية الأخرى في حين جاء مكان الولادة اخر التفضيلات.

٤ : ٦ - الاستنتاجات :

ليس لدينا بعد هذا العرض إلا الخروج بالنتيجة الرئيسة ان اغلبية افراد العينة كانت تنتظر الانتخابات في الاردن لتجديد مجلس الشعب، ولكي تسهم ايجابياً في اختياره من خلال ممارستها لحقوقها الدستورية والديمقراطية كما هو واضح في الجداول الاحصائية رقم ١٦، وما بعده حيث وصلت نسبة الراغبين في الانتخابات حين إجرائها الى ٨٢٪ وكانت هذه النسبة في الواقع ٨٢٪ (الرأي عدد ٦١٦٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٩، ص ٦)، كذلك فإن الأغلبية العظمى من افراد العينة قد افادت بأن هنالك مبررات عدة لاجراء الانتخابات كما قال معظم الباحثين بأنه لا توجد معوقات للانتخابات.

يبين لنا توزيع الاستجابات ان الناضحين يبنون اختياراتهم لمرشح ما على اكثر من اساس واحد. وعلى الرغم من ان التعليم اصبح دافعاً مهماً من دوافع انتخاب مرشح ما، الا ان هنالك دوافع اخرى متمثلة في المتغيرات الالتزام الوطني، والنسب، وكون المرشح ابن عشيرة واخيراً صاحب فكر سياسي. لكن تفسير هذه المصلحة الوطنية قد يتغير مع تغير المجموعات في البلد. ومن الممكن تصنيف هذه المجموعات إلى مجموعات عمرية وتعليمية وحسب الجنس. لقد اوجدت الدراسة انه كلما كان الافراد متقدمين بالعمر مالوا إلى اعتبار المصلحة الوطنية متوازنة مع المصلحة العشائرية وكلما وجدوا ان الحفاظ على طابع المجتمع التقليدي هو الذي يحافظ على المجتمع. لقد كانت نسب من يرغبون في الانتخابات ويريدون انتخاب مرشح ما لانه ابن عشيرة تتناسب طردياً مع ارتفاع العمر او التقدم في السن. كذلك كان دافع الانتخاب عند هؤلاء الذين يرغبون في انتخاب مرشح تحت تأثير العشيرة فقد تناسبت نسبهم تناسباً طردياً مع ارتفاع العمر، اي كلما تقدم الفرد في السن كلما زاد تأثير العشيرة عليه.

كانت الرغبة في انتخاب مرشح ما لانه ذو فكر سياسي تتناسب عكسياً مع العمر، اي كلما كان السن اصغر كانت الرغبة في اختيار مرشح ذي فكر سياسي اكبر، ونحن نعرى ذلك الى انتشار الوعي والتعليم والاطلاع وتنمية الحس القومي او الوطني متمثلاً في المصلحة الوطنية التي تسمح فوق جميع المصالح وتصب فيها جميع التيارات الفكرية. ولا شك في ان السياسة الوسطية التي تبشر بها السلطات في الاردن والتعددية والتسامح تلعب دوراً كبيراً في توجيه الافراد.

ما يتناقض مع هذه النتائج هو توزيع أجوبة الراغبين في الانتخابات حسب العمر وبخاصة فيما يتعلق بالخوف من التفكك العشائري كمعوق للانتخابات فقد تناسبت تناسباً عكسياً مع التقدم في السن. ويقدم لنا توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية الخوف من تحكم السلوك العشائري في الانتخابات اذا ما اجريت مؤشراً الى الفهم السابق فقد كانت اكبر نسبة تخوفت من تحكم السلوك العشائري في الفئة العمرية الخامسة (٥١ سنة فما فوق) حيث بلغت ٢٠,٤٪ في حين كانت هذه النسبة ١٨,١٪ في الفئة العمرية الاولى (١٨ - ٢٥ سنة).

كان تأثير التعليم واضحاً على جميع المتغيرات سواء دوافع المشاركة في الانتخابات او اسباب انتخاب مرشح ما او مبررات الانتخابات او معوقاتا في الاردن، بغض النظر عن ان الباحث تقادى طرح قضايا سياسية كمتغيرات بين مبررات الانتخابات ومعوقاتا. لقد اظهرت النتائج ان تأثير العشيرة كدافع للمشاركة في الانتخابات تتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التعليم (جدول رقم ٢٠) في حين تناسب دافعا المصلحة الوطنية والاختيار الشخصي تناسباً طردياً مع درجة التعليم، وكذلك تناسب كون المرشح ابن عشيرة كسبب لانتخابه تناسباً عكسياً مع درجة التعليم في حين تناسبت الاسباب الاخرى تناسباً طردياً مع درجة التعليم وبخاصة سببا الاتجاه الوطني وكون المرشح ذا

فكر سياسي. صورة مشابهة لهذه نجدها في مبررات اجراء الانتخابات مع درجة التعليم فقد تناسبت نسب من لم يجدوا مبررات للانتخابات تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم. مثير أيضاً هو تناسب مبرر اشتراك المرأة كمبرر للانتخابات تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم عدا في مرحلة الدراسات العليا حيث جاءت النسبة عالية.

غير ان الطابع التقليدي لا يزال واضحاً في الاختلافات بين الجنسين في الأردن.. على الرغم من انتشار التعليم بين الاناث ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والوظيفية الا ان نسبة من وجدن اشتراك المرأة بين مبررات الانتخابات لم تصل إلا إلى ٢٥,٩٪ في حين كانت هذه النسبة للذكور ٥,٧٪ وعدا ذلك فقد تماشت النتائج بين الذكور والاناث متوازية او شبه متوازية.

## الفصل الخامس

### اتجاهات الأردنيين نحو الانتخابات البرلمانية

لعام ١٩٨٩

٥ : ١ - عودة الديمقراطية :-

كان أحد العوامل الأساسية في غياب الحياة البرلمانية يتمثل في الاحتلال الاسرائيلي لجزء من اراضي الدولة والمتضمنة في مفهوم الدولة في مادة الدستور، فقد ادى هذا الاحتلال الغاشم الى غياب امكانية القيام بانتخابات حرة، مما ادى في ذلك الوقت الى استخدام البرلمان لحقه الدستوري في انتخاب اعضاء له يمثلون ذلك الجزء كما هو مشرع في المادة (٦٠:٧٣) من فصل السلطة التشريعية. غير ان الحاح المجتمعات العربية وبالدات منظمة التحرير الفلسطينية على الانفراد بتمثيل شعب فلسطين واعتراف الأردن بذلك الحق في مؤتمر القمة الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٧٤، كل هذا قد مهد السبيل امام جلالة الملك للقيام باتخاذ قرار فك الارتباط الاداري والسياسي بين المملكة وال الضفة الغربية في آب ١٩٨٨ وي بعدها بعام واحد امر جلالتة بإجراء الانتخابات النيابية العامة في ١١/٨/١٩٨٩، وفجأة ظهر الانفراج في المجتمع الأردني وسمح للجميع بالعودة إلى الوطن دون ملاحقة لأي من الجرائم السياسية المتعلقة بالانتماء إلى احزاب كانت تعتبر خطراً على أمن الدولة. عاد الكثيرون وبدأت حركة الراغبين في ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية. فعماذا كانت اتجاهات الأردنيين بعد عقدين نحو هذه الانتخابات؟

قام الباحث بتوزيع ثلاثة آلاف استمارة على عينة غرضية في الأردن ونشرت نتائجها فيما بعد في جريدة الشعب (الأعداد ٢٢، ١٦، و ٣٠/٩/١٩٨٩).

٥ : ٢ - استجابات الناخبين للأسس التي تحكم اختيارهم للمرشح :

قال ٩٤,٥٪ من مجموع افراد العينة بأنهم سوف ينتخبون بناء على قناعتهم الشخصية في حين قال ٣٪ فقط بأنهم لا يدرون، وكانت هذه النسبة للذكور

**خصائص العينة لاتجاهات الأردنيين  
نحو الانتخابات النيابية ١٩٨٩**

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
<b>الجنس</b>		
ذكر	١٠١٤	٦٢,١
أنثى	٦١٩	٣٧,٩
المجموع	١٧٣٣	١٠٠
<b>العمر</b>		
٢٠ سنة فما دون	٣٢٤	١٩,٦
٢١ - ٢٥	٦٧٩	٤١,١
٢٦ - ٣٠	٢٢٢	١٢,٤
٣١ - ٣٥	١٣٠	٧,٩
٣٦ - ٤٠	١٠٦	٦,٤
٤١ - ٤٥	٧٩	٤,٨
٤٦ - ٥٠	٩٣	٥,٢
٥٠ فما فوق	٦١	٣,٦
المجموع	١٦٥٤	١٠٠
<b>التعليم</b>		
أولي	٤٨	٢,٩
محو أمية	٢٤	١,٤
ابتدائي	٦٨	٤,١
إعدادي	١٣٦	٨,٢
توجيهي	٤٢٢	٢٥,٥
يكالوريوس	٨٧٠	٥١,٨
ماجستير	٥٧	٣,٤
دكتوراه	٣٢	١,٩
المجموع	١٦٥٧	١٠٠
<b>الديانة</b>		
مسلم	١٤٦٣	٨٩,٦
مسيحي	١٦٩	١٠,٤
المجموع	١٦٣٢	١٠٠

٩٥,١٪ بينما كانت للاناث ٩١,١٪ والفروق طفيفة جداً. اما ان يتفق المبحوث مع زملاءه على اختيار مرشح فقد استجاب لذلك بالموافقة بين الذكور ٣٥,٨٪ وبين الاناث ٣٥٪. نسبة كبيرة من المبحوثين ٥١,٥٪ رفضت اختيار مرشح بالاتفاق مع الاب ومن بين هؤلاء ٥٤٪ ذكور و ٤٦,٨٪ اناث، في حين قبلت ان تختار المرشح مع والدها ما نسبتهن ٤٢,٦٪، وكانت هذه النسبة للذكور ٢٩,٢٪. كذلك رفضت النساء انتخاب مرشح يفرضه أزواجهن بنسبة ٥٢,٨٪ في حين رفض الأزواج اختيار مرشح تفرضه نساؤهم بنسبة ٦٨,٤٪. كذلك فقد رفض الاتفاق مع العشيرة على انتخاب مرشح ما نسبتهم ٥٤,٩٪ من الذكور و ٤٩,٥٪ من الاناث، في حين اجاب ٧٠,٧٪ من الذكور و ٦٠,٢٪ من الاناث انهم سينتخبون. وبينما وجدنا الأزواج والزوجات لا يقبلون الخضوع لبعضهم بعضاً من حيث اختيار المرشح وجدنا المرأة اكثر قابلية من الرجل لتلبية رغبات الاولاد في انتخاب المرشح الذي يفضلونه (٢٣,٧٪ : ١٩,٥٪). وعلى وجه العموم كان التوجه نحو استقلالية الفرد في اختيار المرشح المناسب وإن هذه الاستقلالية هي السائدة في المجتمع.

جاءت استجابات الاردنيين للأسس التي تحكم اختيارهم للمرشح حسب الديانة متماثلة بين المسلمين والمسيحيين. فقد جاءت القناعة الشخصية كأساس لانتخاب مرشح ما تقدم جميع الأسس التقليدية الاخرى حيث كانت هذه بنسبة ٩٦,٢٪ للمسلمين و ٩٢,٥٪ للمسيحيين. كذلك فقد رفضت اغلبيية المبحوثين انتخاب مرشح ما بناءً على اتفاق بين ناحب وزملاءه وكانت هذه بنسبة ٥٩,١٪ للمسلمين و ٥٧,٤٪ للمسيحيين. حتى الاتفاق بين الاب وابيه لم يعد أساساً للاقتراع على مرشح ما، فقد رفض الفكرة ما نسبتهم ٥٤,٢٪ من المسلمين و ٤٦,٨٪ من المسيحيين في حين كانت نسبة الموافقة على هذا الاساس ٢٩,٢٪ بين المسلمين و ٤٢,٦٪ بين المسيحيين. كما ان الاتفاق مع العشيرة على دعم مرشح ما جاء ضعيفاً اذ لم يستجب له ايجاباً بين المسلمين اكثر من ٣٦,٢٪، ولا اكثر من ٤٠,٤٪ بين المسيحيين. حتى الاتفاق بين الزوج والزوجة على انتخاب مرشح ما جاء ضعيفاً فلم يستجب لذلك ايجاباً اكثر من ٢١,٤٪ بين المسلمين و ٢٥,٩٪ بين المسيحيين.

لم تكن الاستجابات حسب الفئات العمرية غير ما سبق سوى ان التوزيع مختلف لكن القناعة الشخصية بصلاحيه مرشح ما جاءت في جميع الفئات العمرية عالية فقد كان متوسطها ٩٤,٦٪، وتناسبت عكسياً مع ارتفاع العمر، وجاءت في ادناها ٨٨,٦٪ للفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وفي اعلاها ٩٧,٣٪ للفئة العمرية ٣٦ - ٤٠ سنة. وفي حين جاءت نسبة الذين قالوا بالرغبة في انتخاب مرشح بالاتفاق مع زملائهم ٣٥,٨٪، كانت نسبة رفض هذه الفكرة ٥٨,٦٪، حيث جاءت اعلى نسبة رافضة للفكرة في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وادناها ٥٥,٨٪ في الفئة العمرية دون ٢٠ سنة.

جاء متوسط رفض فكرة انتخاب مرشح بالاتفاق مع الاب بنسبة ٥١,٤٪ والقبول

بنسبة ٤٠,٤٪. وكانت النسب متقاربة في جميع الفئات العمرية حيث جاء ادناها للفئة العمرية ٢٠ سنة فما دون واعلاها في الفئة العمرية ٢٦ - ٣٠ سنة. وعلى العموم فقد جاء الرفض عاليا في الفئات العمرية المتقدمة بالعمر ومتوسطه. مثل هذا الرفض نجده ايضا لفكرة انتخاب مرشح بالاتفاق مع العشيرة حيث كان المتوسط ٢٥,٩٪ وجاءت الفروق بين القبول والرفض ذات دلالة احصائية (دلالة كاي  $\chi^2 < ٠,٠٥$ ) كما في الجدول السابق فالفرق بين الرفض بشدة والموافقة بشدة عالية وكذلك بين الموافقة والرفض. وعلى العموم نجد الفئات الاكبر سنا لصالح الاتفاق مع الاب والعشيرة في حين الفئات الاصغر اقل ميلا لذلك. مثل هذا الرفض نجده ايضا لمقولة انتخاب المرشح الذي يعتبره الزوج او الزوجة صالحا، فقد جاء بنسب مئوية متوسطة ٦٢,٢٪ وهنا ايضا نجد الرفض في الفئات العمرية كبيرة السن بنسب ادنى من قريناتها للفئات العمرية صغيرة السن عدا في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق حيث جاءت بنسبة ٦٤,٦٪ في حين جاء قبول أتباع الزوج او الزوجة في الفئات العمرية بين ٣٦ و ٥٠ سنة اعلى منه في الفئات صغيرة السن كذلك كانت نسب القبول والرفض لمقولة انتخاب المرشح الذي يختاره الاولاد، فقد كان الرفض بنسب عالية في جميع الفئات العمرية والفرق بين قبول ورفض المقولة بشدة عالية ولذلك جاءت هذه الفروق ذات دلالة احصائية حيث كانت الدلالة الاحصائية (دلالة كاي  $\chi^2 < ٠,٠٥$ ) وكان قبول مقاطعة الانتخابات بنسبة متدنية متوسطة ١٤٪ في حين ٦٧,١٪ رأوا انهم سوف يشاركون في الانتخابات.

لم تكن نسبة الايجاب من حيث التعليم في استجابات الناهخين لمقولة الانتخاب بناء على القناعة الشخصية اقل من قريناتها حسب المتغيرات الاخرى فقد جاءت بما نسبته ٩٤,٦٪ فقط ان التوزيع حسب التعليم جاء متفاوتا بين الفئات العمرية وتناسبت نسب الاستجابات طرديا مع ارتفاع درجة التعليم عدا في فئة حملة شهادة الاعدادية فقد جاءت نسبة الموافقة بشدة اقل منها بين فئة الابتدائية لكن القبول جاء فيها اعلى منه في فئة الابتدائية. والفرق بين الموافقة بشدة والرفض بشدة للمقولة كانت عالية بحيث ان قيمة مربع كاي جاءت ذات دلالة احصائية عالية (٠,٠٠٠). وفي حين تناسبت استجابات الموافقة بشدة تناسبا طرديا مع درجة التعليم، جاء هذا التناسب عكسيا في درجة الموافقة (٣٩,٦٪ في فئة الامية مقابل ٢٦٪ في الثانوية و ٦,٥٪ في الدكتوراه). لقد استجاب بالقبول لمقولة الانتخاب بناء على ما يتفق عليه الفرد مع الزملاء ما نسبته ٣٥,٨٪ في حين رفض هذه المقولة ما نسبته ٥٨,٥٪. وكان هذا الرفض أشده بين حملة الشهادات العليا، علما بأنه لم يكن منخفضا في المستويات التعليمية الدنيا، وكانت الفروق بين القبول بشدة والرفض بشدة والموافقة والرفض ذات دلالة احصائية حيث اشارت قيمة مربع كاي الى دلالة احصائية عالية (دلالة كاي  $\chi^2 < ٠,٠٥$ ). اما من حيث انتخاب المرشح بناء على اتفاق مع الاب فقد جاءت نسب الموافقة عالية في الفئات التعليمية المتدنية (ثانوي فما دون) ومتدنية في الفئات التعليمية العالية (بكالوريوس وماجستير



ودكتوراه)، في حين جاء الرفض بشدة عاليا في الفئات التعليمية العليا، وكذلك هو الرفض للمقولة. والفروق بين الموافقة بشدة وعدم الموافقة بشدة وكذلك بين الموافقة وعدم الموافقة دون دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>2</sup> > ٠.٠٥). كذلك فإن الموافقة على انتخاب مرشح ما بناء على اتفاق مع العشيرة قد جاءت عالية لفئات التعليم المتدنية، ومنخفضة لفئات التعليم العليا، وجاء الرفض على عكس ذلك. لكن متوسط نسب الرفض جاء اعلى بكثير من متوسط نسب القبول (٥٢,٩٪ : ٣٧,٨٪) في حين جاءت نسبة الموافقة بشدة على المقولة بين فئتي التعليم العاليتين (ماجستير ودكتوراه = ٠). وحيث جاء الاتفاق بين الزوج والزوجة على اختيار مرشح ما بنسب عالية في الفئات المتدنية التعليم (الاعدادي فما دون)، جاء هذا الاتفاق بنسب منخفضة بين افراد فئات التعليم الاعلى (توجيهي - دكتوراه)، وجاء الرفض للمقولة عكس ذلك. ومثل هذه النسب نجدها في استجابات الافراد لمقولة عدم المشاركة في الانتخابات، حيث ابدت فئات التعليم المتدنية قبولا اكبر لعدم المشاركة من فئات التعليم العالية وعكس ذلك جاءت نسب الرفض لهذه المقولة.

الحقيقة هي ان هذه الاحصاءات تتكلم لذاتها. لقد ادت عملية تأسيس النظام من خلال مؤسسات الدولة الى ازالة بعض الفروق الجوهرية بين الذكور والاناث، واصبحت للاناث من خلال التعليم وادوات الاتصال شخصية اكثر استقلالية عن الذكر في بعض جوانب الحياة، واصبحت تعي استقلالها الفردي بطريقة او بأخرى. غير ان غياب المساواة في المجتمع من حيث التعليم والحريات العامة بين الذكور والاناث قد ادى الى ظهور ذلك في ميل المرأة للتمسك بالعلاقات الاجتماعية التقليدية، فهي اكثر رفضا بشدة واكثر رفضا للمقولات واقل قبولا او قبولا بشدة لها.

الحضارة الواحدة تبدي نتاجا متماثلا ولذلك فالفرق بين الفئات المسلمة والفئات المسيحية في المجتمع الاردني تجاه المقولات المطروحة لم تكن ذوات دلالة احصائية. وحيث جاءت هذه الفروق فان اسبابها تكمن في العوامل المذكورة من حيث كون هذه الفئات المسيحية لا تزال تعمل ضمن نطاق طائفي لتستجيب لمطالب القواعد القانونية ولا يوجد بينها وبين الفئات الاسلامية اي تنافس على كراسي البرلمان فتتنافسها داخلي، والتقاء الافراد مع الآباء وابناء العشيرة تصبح ضرورة ملحة.

أما من حيث العمر فنجد ان الفئات العمرية التي تلعب دور الآباء قد اختلفت في رفضها وقبولها للمقولات مع فئات الانباء، وحيث أراد الآباء الإبقاء على الارتباط مع ابنائهم أراد الابناء الاستقلالية. وحتى فئة الآباء أو الفئات العمرية المتقدمة في السن ٤١ سنة فأكبر فان مساندتها للعشائرية ضحلة اذا ما قورنت بتعارضها معها بما في ذلك كبار السن (٥١ سنة فما فوق). مثل هذه النتائج تنطبق ايضا على الفئات التعليمية حيث ان الميل نحو العشائرية يزداد مع انخفاض درجة التعليم. ويتدرج التقارب بين الافراد من ادناء (الاتفاق مع الزملاء) الى الاتفاق مع الوالد الى الاتفاق مع العشيرة. وتصل الفردية اوجها في الفئات التعليمية العليا ويكون بينهم الاتفاق مع الزملاء اولى بكثير منه

مع افراد العشيرة على المستوى المثالي. في حين نجد ان المقارنة بين توجه الاتفاق وتوجه الرفض لدى الفئات العليا يميل لصالح رفض اسس التفاعلات الاجتماعية التقليدية.

واذا كانت هذه الفردية تتغلغل في المجتمع حتى الى العلاقة بين الزوج والزوجة والآباء والابناء، فالسؤال هو كيف ان افراد المجتمع الاردني سوف يجتمعون على اتفاق حول افراز قيادة من الداخل؟ التعاون إذن في هذه الحالة شكل فريد من نوعه ويجعل المجتمع مجموعات من الافراد لن تكون قادرة على افراز قيادتها المحلية لتأخذ مكانها في البنية السياسية الفوقية بل تتحرك اختيار هذه القيادات بين الافراد المتساوين في الجماعات المتنوعة الى الانظمة المؤسسية.

### ٣:٥ - استجابات الأردنيين لمواصفات المرشح الذي ينتخبونه في السلوك الفعلي:

على الرغم من استجابات الناخبين التي اكدت على ان الناخب سوف يختار المرشح بناء على قناعاته الشخصية إلا ان السلوك الفعلي قد يبين لنا صورة مختلفة حيث وافق ٢٣,٩٪ منهم بشدة على انتخاب المرشح الذي ينتمي الى العشيرة التي ينتمون اليها في حين كانت نسبة الموافقة الاجمالية ٥٣,٥ (٥٣,٩٪ من الذكور و ٥٠,٦٪ من الاناث) ولم تصل نسبة الرفض الاجمالي لمقولة ان الفرد سينتخب المرشح من عشيرته الى ٣٥,١٪. وإذا ما قورنت هذه النتيجة مع الاستجابات على المقولة الرابعة (سأنتخب من اتفق عليه مع العشيرة) لوجدنا ان الحالة قد انعكست تماما في الممارسة. صورة مغايرة جاءت في استجابات الناخبين للمقولة: اذا انتخبت فسوف انتخب مرشحا من عشيرة مرموقة. لقد قولت هذه المقولة بالرفض بنسبة ٦٢,٥٪ (٦٣٪ ذكورا و ٥٧٪ اناث)، في حين حظي المرشح المتعلم باختيار الاغلبية العظمى او ٨٨,٦٪، وحظي المرشح صاحب الفكر الوطني ب ٨٧,٦٪ وحتى المرشح صاحب الفكر السياسي حظي ب ٤٩,٩٪ وجاءت الفروق بين الذكور والاناث طفيفة. كذلك لقي المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوبا بنسبة عالية او ٤٦,٥٪ وإذا ما قارنا نسب الذكور مع نسب الاناث لوجدنا ان نسب الذكور في درجات القبول بشدة والرفض بشدة متفاوتة وان تكوين الرأي الخاص لدى المرأة يتعادل في كثير من الاحيان مع قرينه عند الرجل (قارن جدول ٨:١ - ١٣).

من حيث الديانة جاءت الفروق في السلوكيات بين الناخبين المسلمين والمسيحيين بسيطة التفاوت، فقد كانت نسبة الذين وافقوا بشدة على انتخاب مرشح عشيرتهم بين المسيحيين اعلى منها بين المسلمين وكذلك في حالة الرفض بشدة، لكن هذه الفروق لم تتعدى ١,٥٪ وعلى وجه العموم فقد ابدى المسلمون والمسيحيون بنسب كبيرة رغبتهم في انتخاب المرشح من العشيرة او ٥٣,٤٪ في حين كان رفض التصويت على مرشح من عشيرة مرموقة هو المهيمن وبنسبة اجمالية وصلت ٦٢,٢٪ في حين جاء الرفض بشدة للتصويت على ابن العشيرة المرموقة لدى المسلمين بنسبة اعلى منه عند المسيحيين (٢١,٥٪: ٢٥,٢٪) اما المرشح المتعلم فقد حظي باختيار الاغلبية الساحقة بين كل من المسلمين والمسيحيين (٨٨,١٪ للمسلمين و ٨٩,٣٪ للمسيحيين)، وعلى الرغم من ان

نسبة المسلمين الذين وافقوا بشدة على انتخاب المرشح ذا الفكر الوطني اكبر من نسبة المسيحيين الا ان نسبة التفضيل الاجمالي بين المجموعتين جاءت عالية ٨٧,٦٪. ونصفه مثل هذه النسبة تقريبا قررت التصويت الى جانب المرشح ذي الفكر السياسي ٤٩,٥٪ (٤٨,٨٪ للمسلمين و ٥٠,٦٪ للمسيحيين). اما المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوباً فقد حظي بأصوات ما نسبتهم ٤٧٪ من مجموع الناخبين المسلمين والمسيحيين. والفروق ذوات الدلالة الاحصائية جاءت بين درجتي القبول والرفض المعتدلين حيث كانت هذه عالية (قارن جدول ٨:٢ - ١٢).

تناسبت الاستجابات بالموافقة على قرار الناخبين بانتخاب المرشح من عشيرة الناخب تناسباً طردياً مع العمر، فقد ارتفعت النسب بالتدرج من ٥١,١٪ في فئة العمر (٢٠ سنة فما دون) الى ٧٢,٩٪ في فئة (٥٠ سنة فما فوق). وهذا ليس غريباً اذ يدل وبكل وضوح على الاختلافات بين الاجيال. غير ان الفروق بين الفئات العمرية ليست ذات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥). وعلى وجه العموم فقد جاءت الموافقة على انتخاب المرشح من عشيرة الناخب عالية في متوسطها ٥٣,٤٪. مقابل ذلك جاء الرفض بالتصويت على المرشح من عشيرة مرموقة بنسب عالية في جميع الفئات العمرية وفي متوسط نسبته ايضا اذ وصلت هذه الى ٦٢,٣٪ مقابل ٢٨,٦٪ للقبول. لكن اشد الرفض قد جاء في الفئة العمرية ٢١ - ٢٥ سنة (٦٨,٣٪) ثم في الفئة العمرية ٢٦ - ٣٠ سنة. كذلك فقد حظي المتعلم من المرشحين بأغلبية اصوات الناخبين او بما متوسطه ٨٨,٧٪ جاء ادناها في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وجاء اعلاها في الفئتين العمريتين ٣٦ - ٤٠ سنة و ٤٦ - ٥٠ سنة (٩٠,٦٪ و ٩٢,٦٪) لكن الفروق لم تكن ذات دلالة احصائية (ملحق ٣: جدول ١٠). مثل هذه النتائج نجدها في استجابات الناخبين ايجاباً للتصويت على المرشح ذي الفكر الوطني، اما المرشح ذو الاتجاه السياسي فقد حظي بما متوسطه ٤٩,٦٪ قبولاً لدى الناخبين مقابل ٣٧,٨٪ رفض وجاءت الفروق بين الفئات العمرية ذات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥)، فقد كانت ادنى نسبة قالت بانها ستصوت الى جانب المرشح ذي الاتجاه السياسي في فئة ٥٠ سنة فما فوق اذ كان رفضها له اقوى من قبولها. (٦٠,٧ : ٣٢,٨) (٣٢,٨٪) في حين كان قبول انتخابه في جميع الفئات الاخرى اكبر من الرفض. كذلك فقد يمثل هذه النسب المرشح الذي يقدم برنامجاً انتخابياً مكتوباً. من الواضح ان موقف الناخبين من المرشح ذي الفكر السياسي والذي يقدم برنامجاً مكتوباً، مختلف تماماً، فهناك توجع اغلبية وتتفاوت النسب بين الفئات العمرية سواء الايجابية منها او السلبية وترتفع نسبة الذين يجيبون بلا ادري.

تناسبت الموافقة على انتخاب المرشح الذي ينتمي الى عشيرة الناخب تناسباً طردياً مع تدني مستوى التعليم وعلى الرغم من رفض هذا المرشح لدى الفئات ذوات التعليم العالي الا ان هذا التوجه السلوكي بقي مرتفعاً (ما متوسطه ٥٣,٦٪). ففي حين وصلت نسبة من سوف ينتخبون مثل هذا المرشح بين الاميين الى ٧٨,٢٪ هبطت الى ٢٩,٦٪ بين

حملة الدكتوراه، وتقاربت نسب هذا القبول في الفئات التعليمية بين الثانوي والماجستير مهم جداً أن فئة الذين أجابوا بلا أدري في فئة حملة الدكتوراه قد ارتفع إلى ضعفي ما هو بين أفراد فئة الأمية، وأن نسبة القبول بشدة في هذه الفئة على نفس المقولة كانت أعلى من نسبة الرفض بشدة. أما الفروق بين نسب الفئات التعليمية فقد جاءت عالية الدلالة حيث أن قيمة كاي تربيع قد كانت (٠,٠٠٠) عكس هذه الصورة نجد في الموافقة على انتخاب مرشح من عشيرة مرموقة أن هذه الموافقة جاءت متدنية جداً بنسبة لا تزيد على ٢٨,٥٪ مقابل ٦٢,٣٪ رفض، في حين جاءت الفروق في درجات الرفض والقبول بين الفئات التعليمية ذات دلالة احصائية عالية (دلالة قيمة كاي<sup>٢</sup> = ٠,٠٠٠). وحصل المرشح ذو الفكر الوطني على موافقة مثل هذه النسبة العالية (٨٧,٦٪) جاء ادناها بين حملة الدكتوراه في درجة الموافقة بشدة في حين تناسبت نسب القبول بشدة تناسباً طردياً مع ارتفاع درجة التعليم (٥٢,٧٪ للماجستير و ٢٣,٣٪ للأمية). في حين تناسبت نسب القبول تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم عدا في فئة حملة الدكتوراه حيث جاءت النسبة مرتفعة (٤٣,٣٪)، كما أن الفروق بين الفئات لم تكن عالية. أما المرشح ذو الفكر السياسي فقد حظي بموافقة ما نسبته ٤٩,٧٪ وأغرب ما في توزيع النسب على درجات التعليم هو أن الموافقة بشدة على مثل هذا المرشح جاءت في أعلاها بين فئات الماجستير (٢٤,١٪) والاعدادي (٢٣,٩٪) ثم البكالوريوس (٢٢,٥٪) وبعدها فئة الأمية (٢٠,٨٪) في حين جاءت نسب الموافقة مبعثرة أعلاها في الابتدائي ثم البكالوريوس والدكتوراه وفي فئة محو الأمية. كذلك فقد كان متوسط نسب من أجابوا بلا أدري ١٢,٥٪ وأعلاها في مرحلة البكالوريوس ثم الماجستير والأمية. ونال المرشح الذي يقدم برنامجاً انتخابياً مكتوباً ٤٧,٢٪ قبول مقابل ٢٤,٨٪ للرفض وكانت نسب من أجابوا بلا أدري في جميع درجات التعليم عالية.

السؤال هو كيف نفسر هذه الفروق وبناء على ماذا؟ من الواضح أن التعليم يلعب دوراً كبيراً في دفع الأفراد ذوي التعليم المتدني إلى التمسك بالعلاقات الاجتماعية الأولية (العلاقات الدموية العشائرية) ولا تزال فئات هؤلاء الأفراد تبحث عن علاقات اجتماعية لمجموعة من القيم في بناء ثقة تتلائم مع تصورهم للروابط العائلية والقبلية وأن الفئات الأعلى تعليماً ترفض هذه العلاقات وتريد الاستقلالية. وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت نسب ذوي التعليم العالي لانتخاب المرشح من العشيرة مرتفعة وهذا الارتفاع في النسب يدل على أن هؤلاء لا يزالون يشعرون بالارتباط القبلي أكثر مما يشعرون بالارتباط مع الدولة مباشرة كأفراد. مثل هذا التفسير قد يكون صحيحاً إذا ما نظرنا إلى نتائج جدول واحد أما إذا قارنا بين النتائج فنجد كما في الفصل السابق أن المسألة أصبحت مسألة أولويات، وأن الأولوية الأولى ذهبت إلى تعليم المرشح، ثم إلى اتجاهه الوطني، فالسياسي فالقبلي. وفي هذه الحالة يمكن طرح السؤال: بماذا ترتبط هذه الأولويات أكثر، بعلاقة الفرد مع الدولة؟ أم بعلاقة الفرد مع العشيرة؟

#### ٥ : ٤ - استجابات الناخبين لجنس المرشح :

الأغلبية العظمى من الناخبين تريد ان يكون المرشح رجلاً (٨٤,٥٪) وبينما جاءت نسبة الإناث في رفض هذه المقولة أعلى من نسبة الرجال (١٩٪ : ٩,٧٪) وكانت نسبة القبول بشدة لهذه المقولة بين الإناث أقل من نسبة الرجال بـ ١٩,٣٪ (٦٠,٨٪ - ٤١,٥٪)، وجاءت نسبتهن في درجة الموافقة أقرب إلى نسبة الرجال (٢٦,٢٪ : ٢٧,٨٪). وبينما جاءت الموافقة على ان يكون المرشح أنثى بنسبة ليست قليلة ٤٢,٦٪، جاءت نسبة الموافقة بشدة على المقولة بين الإناث متدنية جداً (١١,٩٪ مقابل ٧,٩٪ بين الرجال) ولم يتعدى الفرق بين نسبة الإناث والذكور في درجة الموافقة ٥٪، في حين جاءت نسبة الرفض بشدة لكون المرشح أنثى بين الإناث مرتفعة ٢٣,٦٪ إذا ما قورنت مع قرينتها عند الذكور (٢٣,٦٪). وعلى الرغم من ذلك فقد بينت الاستمارة مرونة المجتمع الأردني نحو اشتراك المرأة في الانتخابات فقد جاءت نسبة القبول عامة لأن يشترك الرجل والمرأة في الترشيح للانتخابات مرتفعة، بل هي أغلبية (٦٢,٣٪) ونسبة عدم الموافقة ٣١,٧٪، وكانت نسبة الإناث بدرجة الموافقة بشدة أعلى من نسبة الذكور بـ ١٤,٥٪. في حين جاءت نسبة الذكور في درجة الموافقة أعلى من نسبة الإناث بـ ١,١٪ فقط.

ولا شك في ان العامل الديني يلعب دوراً هنا، فقد جاءت نسبة الموافقة بين المسلمين على ان يكون المرشح ذكراً أعلى من قرينتها عند المسيحيين، وعندى الاحساس ان هذا الموقف عند الفئة المسيحية جاء مثالياً وليس كما يقول الواقع فقد بينت نتائج أخرى ان المسلمين ليسوا اقل ايجابية تجاه عمل المرأة من المسيحيين. هذه المثالية في استجابات المسيحيين تظهر من المقارنة: كانت نسبة استجابات المسيحيين بالموافقة بشدة على كون المرشح أنثى ١٨,٣٪ في حين كانت نسبة استجاباتهم بالرفض بشدة ٢٥٪ ووصلت هذه النسبة الأخيرة عند المسلمين الى ٢٩,٦٪ في حين كانت نسبة المسلمين في درجة الرفض أعلى من نسبة المسيحيين بـ ٢٪ فقط (٢١,٥٪ : ١٩,٥٪). وفي حين استجاب بالموافقة على ان يشترك الرجل والمرأة في الترشيح للانتخابات ما نسبتهم ٦٢,٦٪ كانت هذه للمسلمين ٦١,٩٪ وللمسيحيين ٧٥,١٪.

جاء توزيع استجابات الناخبين على مقولة ان يكون المرشح ذكراً على الفئات العمرية دون دلالة احصائية (قيمة كاي  $< ٠,٥$ ) وكانت الأغلبية ٨٤,٤٪ لصالح المرشح الذكر. وتفاوتت استجابات اللاموافقة في درجتها بين ٢٪ و ٨٪. وبينما جاء اجمالي عدم الموافقة بـ ١٣,١٪ جاءت الموافقة الاجمالية لكون المرشح أنثى ٤٤٪ مقابل ٥٠,٣٪ رفض. وفي درجة الموافقة بشدة برزت الفئات العمرية المتوسطة (٣١ - ٤٠ سنة) وكبار السن مناصرة في حين تقاربت النسب في درجة الموافقة. وفي درجة اللاموافقة بشدة برزت الفئات العمرية (٤١ - ٥٠ سنة). أكثر الفئات مناهضة لاشتراك الرجل والمرأة تتبعها فئة دون العشرين من العمر. كذلك توزيع الاستجابات حسب التعليم فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية تجاه كون المرشح ذكراً ذات دلالة احصائية (دلالة كاي  $< ٢$ )

٠,٠٥) ففي درجة عدم الموافقة بشدة برزت فئتي الأمية وحملة الماجستير أكثر الفئات معارضة لفكرة أن يكون المرشح ذكراً في حين كانت الأغلبية الساحقة لصالح ذلك. وفي درجة الموافقة بشدة على أن يكون المرشح انثى جاءت فئة الأمية الى جانب الماجستير والدكتوراه تساند المرأة (١٢,٥٪ / ١٦,٧٪ و ٢٠٪ على التوالي) وتناسبت الاستجابات في درجة لاوافق بشدة على كون المرشح انثى تناسباً عكسياً مع ارتفاع مستوى التعليم وجاءت هذه الفروق ذات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥).

#### ٥ : ٥ - استجابات الناخبين لمفهوم البرلمان والديمقراطية :

المجتمع الذي يمارس الديمقراطية مجتمع لا بد وأن يكون لديه معرفة بالمؤسسات التي تخدم هذه الديمقراطية وأولها مجلس النواب او السلطة التشريعية (السلطة التشريعية تتكون من مجلسين: مجلس للنواب ومجلس الاعيان). في قياس هذه المعرفة خرجنا من نقطة الانطلاق بأن استجابات الناخبين على مستوى الموافقة وعدم الموافقة بشدة هي مستوى المعرفة الحقيقية وأن الاستجابات على مستوى الموافقة فقط قد تكون استجابات اصيلة او غير اصيلة (مجاملة، او مخادعة، او اي شيء سببي آخر).

لم يرفض بشدة فكرة أن البرلمان يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظائف تعينها الحكومة أكثر من ١٥,٧٪ ونسبة الذكور لنسبة الاناث (١٧,٩٪ : ١١,٩٪) وكانت نسبة الموافقة الاجمالية الى نسبة الرفض الاجمالي على هذه المقولة ٥٠,٣٪ : ٣٩٪ وهذا يعني أن أغلبية افراد العينة (الشعب) تظن بأن الحكومة هي التي تحدد مهام النائب في البرلمان. اما ان مجلس النواب يتكون من اشخاص ينتخبهم الافراد ليدافعوا عن حقوقهم ضد الحكومة فلم يوافق عليها بشدة إلا ما نسبتهم ١٥,٥٪ من الذكور و ١٥,٥٪ من الاناث، في حين جاءت الاستجابات بدرجة الموافقة بما نسبتهم ٢٣,٩٪ وهذا ما يثبت نتيجة الاستجابات على المقولة السابقة (٣٦,٩ : ٣٩,١). ٦٧,٥٪ من افراد العينة استجابوا بالموافقة (بكلتا درجتيها) على أن البرلمان مجلس فرضه الدستور على أن يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الناس عن طريق المعارضة في البرلمان، وكانت نسبة الاستجابات بشدة بين الذكور والاناث مرتفعة (٢٧,٦٪ و ٣٠,٧٪). والذين ربطوا بين الديمقراطية ووجود الحياة البرلمانية التي تتمثل فيها جميع الاتجاهات السياسية جاؤوا أيضاً بنسبة عالية (٥٢,٦٪)، وكان من بينهم ما نسبتهم ١٩,٧٪ من وافقوا بشدة على المقولة (٢١,٣٪ ذكور و ١٧,١٪ اناث). في حين ١٥,٧٪ اجابوا بلا ادري فيهم نسبة الاناث أعلى من نسبة الذكور. كذلك فإن الأغلبية العظمى تعي بأن من حق المجلس النيابي التدخل في وضع القوانين ونسبة الاناث بينهم ادنى من نسبة الذكور (٥٧,٥٪ اناث و ٦٤,٩٪ ذكور). ويثبت هذه النتيجة استجابة المبحوثين بالموافقة على عدم شرعية القوانين التي لا يوافق عليها البرلمان بما نسبتهم ٥٧,٥٪ مع فروق بسيطة بين الاناث والذكور في درجات الموافقة. وتبين النتائج أيضاً أن هنالك وعياً كبيراً بأن الديمقراطية تتحقق عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في

النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين، اذ كانت نسبة من استجابوا بالموافقة ٨٨,٩٪ والفروق بين نسب الذكور والاناث متدنية جداً. ٥٣,٨٪ من افراد العينة يعرفون بأن ركيزة الديمقراطية في المجلس النيابي هي المعارضة وحوالي هذه النسبة يعرفون بأن للبرلمان الحق بالموافقة على الحكومة او رفضها، في حين لم يكن بين الباحثين اكثر من ٣٦,٩٪ استجابوا بالموافقة على المقولة بأن البرلمان الاردني دون وجهاء العشائر غير ناجح ورفضت الاغلبية هذه المقولة بما نسبته ٥٤,١٪ مع فروق طفيفة جداً بين الذكور والاناث.

لم تفرز استجابات الناخبين حسب الديانة اية اتجاهات مختلفة نحو البرلمان والديمقراطية، ولا اية اختلافات او فروق دالة بين استجابات المسلمين واستجابات المسيحيين، فالمحاضرة واحدة وانتاجها وان تفاوتت تفاوتاً بسيطاً فهو واحد ولذلك سنكتفي هنا بإعطاء بعض النتائج (انظر ملحق ١٧:٢ - ٢٦) تشير هذه الاستجابات الى ان حوالي ٥٠٪ من الناس لا يزالون على قناعة من ان الحكومة تحدد وظيفة النائب في البرلمان منهم ١٥٪ يعتقدون ذلك جزئياً. ٢٩٪ يعرفون بأن البرلمان مجلس ينتخبه المواطنون ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة بينما يرفض بشدة هذا الاعتقاد ربع السكان (٢٤,٧٪) ولا يزال اكثر من ٢٠٪ يرفضون فكرة وجود المعارضة في البرلمان، ويعتقدون ان هذه المعارضة صورية. واكثر من نصف السكان يعتقدون بتكوين الديمقراطية الحقة في بلادنا حين توجد لدينا حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة. وحتى هذا الاعتقاد فإنه مرفوض عنه اكثر من ثلث السكان. ويعتقد حوالي ثلثا السكان بأن من حق البرلمان التدخل في صنع القوانين، في حين اعتقدت الاغلبية المطلقة بأن تحقيق الديمقراطية رهن باشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس دون تحيز الى اتجاه سياسي معين. ولا يزال اكثر من ٣٠٪ من السكان يعتقدون بأن البرلمان دون وجهاء عشائر غير ناجح.

فقط ٢٧,٨٪ من فئات العمر المختلفة وجدوا ان الحكومة تحدد وظيفة عضو البرلمان الذي ينجح في الانتخابات وكانت الفروق بين المتأكدين من ذلك بينهم دون احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥) وتفاوتت نسبهم بين ١٠,٣٪ للغة العمرية ٣٦ - ٤٠ سنة و ١٧,١٪ في فئة ٢٦ - ٣٠ سنة. اما الذين كانوا متأكدين من ان الامر ليس كذلك واستجابوا بعدم الموافقة بشدة فقد كانت نسبته ٢٤,٥٪ وتراوح توزيعهم بين ١٩,٤٪ في فئة ما فوق ٥٠ سنة و ٢٩٪ في فئة العمر ٣٦ - ٤٠ سنة. وهذا يعني ان الاردنيين منقسمين الى قسمين من حيث الثقة باستقلالية النائب النيابي. وقد جاءت استجابات الباحثين على المقولة بأن البرلمان مجلس ينتخبه الاشخاص ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة بالموافقة بنسبة ٢٧,٨٪ وشكل الذين كانوا متأكدين من ذلك ١٤,٣٪ في حين كانت نسبة الراضين لهذه المقولة متدنية ٥١,١٪. كذلك فإن الفروق بين الفئات العمرية كانت طفيفة وهذه النسبة متعادلة مع قرينتها في الاستجابات على المقولة السابقة. يوافق

ما نسبته ٦٧,٧٪ من المبحوثين على ان البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون اعضاءه قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الناس عن طريق وجود المعارضة وكانت نسبة الموافقة بشدة اعلى من نسبة الاستجابة بموافق ٣٥,٢ ٪ : ٢٢,٥ ٪ والفروق بين استجابات الفئات العمرية دون دلالات احصائية. وكذلك كانت استجابات المبحوثين من حيث الديمقراطية فقد وجد ما نسبته ٥٢,٦ ٪ بأنه سيكون عندنا ديمقراطية حقه عندما توجد عندنا حياة برلمانية تتمثل فيها جميع الاتجاهات السياسية. وفي توزيع هذه الاستجابات جاءت النسب فروق ذات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥) بحيث ان هذه الآراء اصبحت آراء عامة بين الناس وان مفهوم الديمقراطية، وعلى الأقل في دلائلها المؤسسية، اصبحت ملكاً للجميع او للاغلبية في المجتمع. وحتى توزيع درجات الاجابة جاءت متفاوتة جداً بحيث كانت درجة الموافقة اعلى درجة تتبعها درجة الموافقة بشدة ودرجة اللاموافقة وادناها درجة اللاموافقة بشدة. وفي حالة الرقابة على اصالة هذه الاستجابات وجدنا ان الناخبين يعرفون جيداً ان من حق البرلمان التدخل في وضع القوانين، فقد استجاب لنفي هذه الحقيقة باللاموافقة بشدة ٢٩,٣ ٪ بينما كانت درجة اللاموافقة بنسبة ٢٢,٨ ٪ مما يجعل المجموع ٦٢,١ ٪، في حين لم تصل الاستجابة بالموافقة والموافقة بشدة إلى ٢٤ ٪. وينفس المستوى جاءت استجابات الناخبين بالموافقة على مقولة عدم شرعية القوانين ان لم يوافق عليها المجلس النيابي. وبينما جاءت الاستجابات على تدخل او عدم تدخل البرلمان في وضع القوانين ذات دلالة (كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥) كانت هذه بالنسبة للاستجابات على عدم شرعية القوانين دون دلالة احصائية. مهم جداً في هذا الصدد هو استجابات الناخبين الى الكيفية التي يجب ان يشترك اعضاء المجلس النيابي في النقاش بناء عليها (الملحق ٢٣:٢) حيث استجاب ٨٨,١ ٪ من المبحوثين بالموافقة والموافقة بشدة على ان النائب يجب ان يناقش الامور دون تحيز الى اتجاه سياسي حتى تتحقق الديمقراطية فجميع الفئات العمرية متفقة على ذلك، على الرغم من التفاوت ذي الدلالة الاحصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥) في حين استجاب نصف السكان بالموافقة على ان المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية وعلى الرغم من الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين الفئات العمرية. فأكثر الفئات العمرية تفهما للممارسة الديمقراطية تقع بين ٢٦ و ٤٥ سنة. مثل هذه النتائج نجدها في استجابات الناخبين حسب الفئات العمرية للمقولة بأن البرلمان هو الذي يوافق على الحكومة او يرفضها والتي جاءت بالموافقة بما نسبته ٤٨,٥ ٪. هذا الانخفاض له اساس في عملية تأسس النظام ومعرفة الناس بأن الارتباطات بين الحاكم والسلطات من نوع معين لا يتقارب مع مثاليات الديمقراطية. فالرفض والقبول في البرلمان حيثيات متماثلة لانهما موجهتان نحو شاغلي مكانات اجتماعية لا يستطيعون اتخاذ القرار دون اذن مباشر من صاحب القرار، فالسلطة التنفيذية حسب الدستور منطوية الى الملك يتولاها عن طريق وزرائه. فالثقة وعدم الثقة موجهتان نحو صلاحية شاغل المكانة الاجتماعية في خدمة صاحب القرار، والمعارضة هي معارضة عدم الصلاحية في ذلك



وليس معارضة اتجاه آيدولوجي او اداري او سياسي او غير ذلك. كل هذا، وكما تشير النتائج، موجودة في معرفة الناس والناخبين، ولكن الناخبين يريدون، بطريقة أو بأخرى، ولوبالاتجاه، المشاركة في الانتخابات.

مثل النتائج السابقة وجدناها في استجابات الناخبين حسب التعليم. فقد استجاب بالموافقة على ان البرلمان يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظائف تحدها الحكومة ما نسبتهم ٥٠.٦٪، وفي توزيع الاستجابات وجدنا هذا الاعتقاد عند اصحاب التعليم العالي اقوى منه عند اصحاب التعليم المنخفض علما بأن الفروق قد جاءت ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠.٠٥) مع الشذوذ الوحيد بين الاميين حيث كانت نسبة الاستجابات بدرجة الموافقة بشدة أكثر النسب ارتفاعاً ٢٧.١٪ مقابل ٨.٣٪ في مستوى محو الأمية. مقابل ذلك وجدنا القناعة بأن البرلمان مجلس ينتخبه الافراد، ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة، قناعة منخفضة، فلم يستجب بالموافقة على هذه المقولة سوى ٢٨٪ في حين كانت نسبة عدم الموافقة ٥١.٢٪ وهذا الاعتقاد منتشر بين جميع الفئات التعليمية لأن الفروق في نسب الاستجابات جاءت دون دلالة احصائية اي ان دلالة كاي<sup>٢</sup> > ٠.٠٥ فلا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن جميع الفئات التعليمية تعي، بما في ذلك مستويات الأمية ومحو الأمية، بأن البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق المواطنين عن طريق وجود المعارضة على المستوى النظري، حيث استجاب بالموافقة على هذه المقولة حوالي ثلثي المبحوثين (١٧.٦٪) واستجاب بلا ادري ١٢.٥٪ ولذلك فإن اقل من خمس الشعب لا يزال في فكر مختلف. وعند النظر الى توزيع الاستجابات على الفئات التعليمية المختلفة وجدنا الاستجابات بدرجة موافق بشدة بين فئة الاميين مساوية لقريبتها بين حملة الدكتوراة، بل اعل ٢٠.٨٪ في فئة الاميين و ٢٠٪ بين حملة الدكتوراة، وتعادلت النسب بين مستوى الاعدادي والماجستير تقريباً (٢٨.٢٪ : ٢٨.٦٪)، وهذه الفروق كانت ذات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠.٠٥).

لم تبين استجابات الناخبين لمقولات الديمقراطية وجهة نظر مخالفة بل مؤكدة لهذه النتائج، ٥٢.٥٪ موافقون على ان تكون لدينا ديمقراطية فقط حين يوجد لدينا حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة، وقد وصل متوسط النسبة لجميع الفئات في الاستجابات بدرجة موافق بشدة حوالي خمس من السكان. وجاءت ادنى هذه النسب في فئة حملة الدكتوراة واعلاها في الماجستير والبكالوريوس والثانوي ثم الأمية. في حين جاءت درجة الموافقة أكثر توزيعاً، وكانت الفروق بين الفئات التعليمية ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠.٠٥).

هذا الوعي ظاهر في استجابات الناخبين لطبيعة عمل المجلس النيابي. فقد استجاب موافقاً على المقولة بأن ليس من حق البرلمان التدخل في وضع القوانين ما نسبتهم ٢٢٪ أي اقل من ربع المبحوثين ورفض هذه المقولة ٦٢.٢٪ مع فروق ذوات دلالة

احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥). ومن الواضح ان مستوى الوعي بهذه المعرفة النظرية قد وصل إلى اعلاه في فئة البكالوريوس وفي ادناه بين أفراد فئة محو الأمية في حين جاءت هذه المعرفة بين حملة الاعدادية والثانوية اعل منه بين أفراد فئة الماجستير والدكتوراه. في حين جاءت الاستجابات بدرجة القبول في اعلاها بين أفراد محو الأمية والابتدائي ثم الماجستير والبكالوريوس ومن ثم الفئات الأخرى. مماثلة جاءت أيضاً الاستجابات على مقولة ان القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية، فقد تبين من الاستجابات ان ٥٧,٧٪ يعرفون ذلك في حين ارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري من ١٠٪ إلى ١٤٪. ووصلت النسبة حتى بين الاميين في درجة الموافقة بشدة ٢٩,٢٪ وفي درجة الموافقة ٢٠,٨٪ في حين كانت هذه في البكالوريوس ٢٩,٥٪ لدرجة الموافقة بشدة و ٣٠,٥٪ في درجة الموافقة. كذلك فإن الوعي بين الناخبين بأن الديمقراطية تتحقق عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز إلى اتجاه سياسي معين، فقد جاء هذا الوعي عالياً في جميع الفئات التعليمية. على الرغم من الفروق بين الفئات والتي جاءت ذات دلالة احصائية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥ أو ٠,٠٠٠) وهذه دلالة حادة. فحيث جاء تبعثر النسب بين ٢٥,٥٪ في فئة الأمية، بدرجة الموافقة بشدة و ٥٧,٦٪ في فئة البكالوريوس وهي اعل نسبة، جاء تبعثر النسب في درجة الموافقة بين ٢٦,٧٪ في فئة حملة الدكتوراة و ٤٦,٨٪ في فئة الأمية وكان متوسط النسب في المجموع ٨٨,٣٪. وهذه نسبة عالية جداً.

كذلك كانت معرفة الناخبين في المستويات التعليمية المختلفة حول كون المعارضة في البرلمان ركيزة الديمقراطية. هذه المعرفة جاءت بنسبة عالية (٥٤,٢٪) ومدى تبعثر النسب بين الفئات ضيقاً بحيث ان الفروق جاءت دون دلالة احصائية. وحيث ارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري (١٨٪) كانت نسبة الذين لم يوافقوا على المقولة او الذين كان لهم اعتقاد مغايراً ضئيلة جداً (٢٧,٨٪) كما ان نسبة الذين يعرفون بأن البرلمان يوافق على الحكومة او يرفضها عالية فقد جاءت بين الاميين بأكثر من ٤٤٪ وكانت أكبر من ٤٠٪ في جميع الفئات التعليمية على الرغم من الاتهامات المحيطة بالموضوع بين النظرية (القانون) والتطبيق. وعدم الموافقة على مقولة ان البرلمان الارمني دون وجهاء عباشير غير ناجح، يعبر بوضوح عن مدى التغير الذي حصل في البلد وبين الناس، فلم تصل الموافقة على المقولة إلى أكثر من ٣٠,٧٪.

## ٥٦ - استجابات الناخبين وخصائص المرشح المثالية:

بينما قال ٨٨٪ بأنهم سينتخبون المرشح المتعلم (ملحق ١: ١٠) وجد ٩٥,٢٪ ان المرشح يجب ان يكون متعلماً. وفي حين قال ما نسبته ٢٣,١٪ انهم يوافقون على انتخاب المرشح من عشيرة مرموقة كانت نسبة من قالوا ان المرشح يجب ان يكون كذلك ٣٧,٤٪ (الملحق ٢: ٢٨ و٩٠). وكان توزيع هذه النسب دون فروق تذكر بين مسلمين ومسيحيين، ووجد ٥٨,٩٪ بأن المرشح يجب ان يكون غير منتم لاتجاه سياسي مع بعض الفروق حسب الديانة في درجة الموافقة حيث جاء نسبة المسيحيين الموافقين اعلى من نسبة المسلمين (٤٤,١٪ و ٣٤,٤٪ على التوالي) بينما جاءت نسبة الاستجابات بدرجة الرفض بشدة متفاوتة بين المسلمين والمسيحيين (١٥,٩٪: ٩,٩٪) مما يدل على تفاوت في وجهات النظر من حيث الانتماء السياسي للمرشح. ولا يجوز ان يغرب عن بالنا بأن الجماعات المسيحية، بطريقة او بأخرى، متخوفة من هيمنة الاتجاه الاسلامي فهم لا يريدون العودة إلى العصر الذي كانوا يدعون فيه ذميين وهذه القضية واضحة في استجابات الناخبين على المقولة بأن على المرشح ان يكون متديناً حيث جاءت النسب في درجة الموافقة بشدة متفاوتة تفاوتاً كبيراً ٣٥,٢٪ للمسلمين و ٨,٨٪ للمسيحيين وفي درجة الموافقة ٣٩٪ للمسلمين و ٢٦,٩٪ للمسيحيين: وفي هذا الصدد جاءت أيضاً استجابات الباحثين مؤكدة على هذا التوجه من حيث المقولة بأن على المرشح ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب، فقد جاءت نسبة المسلمين في درجة الموافقة بشدة ٤٠,٢٪ وللمسيحيين ٢٢,٨٪، كذلك كانت الفروق بين النسب في درجة اللاموافقة بشدة واللاموافقة (انظر الملحق ٢: ٣١).

الأغلبية الساحقة لكل من المسلمين والمسيحيين تريد ان يكون المرشح ذا خبرة في المجال السياسي ٨٧,٦٪، وكذلك ان يكون فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن ٩٠,٦٪. وقد رفض اكثر من نصف الباحثين ان يكون المرشح غنياً في حين ذهب ٧٥٪ منهم إلى ان يكون للمرشح برنامجاً انتخابياً واضحاً. مثل هذه النسبة وجدت ان على المرشح ان يحافظ على التقليد السياسي الأردني (التاج والدستور ومجلس الأمة) ويحاول تطويرها، وكانت التفاوتات في الحالات الثلاثة الأخيرة دون فروق هامة بين اصحاب الديانات.

كان توزيع استجابات الباحثين حسب الجنس قد أبدى نتائج مماثلة. فبينما استجاب ٨٨,٦٪ في درجات الموافقة على مقولة ان المرشح يجب ان يكون متعلماً (ملحق ١: ١٠) مبدئياً سلوكه في حالة نهابه إلى صندوق الاقتراع، زادت هذه النسبة إلى ٩٥,٢٪ في استجابات الناخبين على تعليم المرشح (نفس الملحق: ٢٧) وكانت نسبة الذين استجابوا بدرجة الموافقة بشدة ثلثي العينة (٦٦,٤٪)، في حين لم تصل نسبة من أكدوا على ان المرشح يجب ان يكون من عشيرة مرموقة أكثر من ٣٧,٨٪ منهم ٩,١٪ فقط استجابوا بدرجة الموافقة بشدة، علماً بأن نسبة استجابات الإناث منهم جاءت اعلى من استجابات الذكور في درجة الموافقة (٢٦,٣٪: ٣٢,٦٪). وفي درجة اللاموافقة بشدة على

نفس الموقلة جاءت نسبة الذكور اعلى من نسبة الاناث مما يدل على ان المرأة لا تزال اكثر ميلاً للعشائرية من الرجل، وهذا يديهي نظراً إلى مكانة المرأة في النظام الاجتماعي ككل. الفروق بين الذكور والاناث فروق دون اية دلالة احصائية في الاستجابات على ان لا يكون المرشح منتصباً إلى اتجاه سياسي حيث استجاب بدرجتي الموافقة حوالي ٥٩٪ في حين اقل من ٢٠٪ وجدوا عكس ذلك مع فروق طفيفة بين الجنسين. وبينما كانت التوقعات ان تصل نسبة من سيجدون بأن يكون المرشح متدنياً الى مستوى عال جداً، جاءت نسبة هؤلاء حوالي ٧٠٪ في فئتي الموافقة حيث كانت نسبتهم في درجة الموافقة اعلى منها في درجة الموافقة بشدة، ونسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في كل من الدرجتين. أما في درجتي عدم الموافقة فقد جاءت نسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في درجة اللاموافقة فقط وبفارق طفيف. نسبة الذكور الذين اكدوا على وجوب رفض المرشح للأفكار السياسية المستعارة من الغرب في درجة الموافقة بشدة أعلى من نسبة الاناث في حين تساوت النسب في درجة الموافقة وكذلك في درجتي اللاموافقة. وكانت نسبة الموافقين عالية جداً ٦٨٪ على الرغم من ان استجابات الباحثين لخبرة المرشح السياسية قد فاقتها بكثير اذ وصلت إلى ٨٧,٩٪. وكذلك هي الحال في استجاباتهم على كون المرشح فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن. وفي الاستجابات على كل من الصفتين المثابيتين كانت نسبة الذكور في درجة الموافقة بشدة أعلى من نسبة الذكور في حين كانت نسبة الاناث في درجة الموافقة اعلى من نسبة الذكور. هذا ولم يستجب بالموافقة على ان يكون المرشح غنياً اكثر من ٣٥,٦٪ في حين اكثر من ٥٠٪ رفضوا هذه الفكرة حيث كانت نسبة الرفض بين الاناث اعلى من نسبة الذكور. نسب عالية جداً من المجوئين استجابوا بالموافقة على ان يكون للمرشح برنامج انتخابي واضحاً، وان يحافظ المرشح على التقليد السياسي الاردني ويطوره (٧٧٪ و ٧٦٪) والفروق بين الجنسين ليست ذات دلالة احصائية (دلالة كاي > ٠,٠٥).

لم يكن توزيع نسب الاستجابات بناء على متغير العمر في مجمله مختلفاً عن توزيعها حسب الديانة والجنس ولذلك نجد ان استجابات الفئات العمرية على كون المرشح متعلماً قد جاءت دون دلالة احصائية (دلالة كاي > ٠,٠٥) وكان متوسط الاستجابات في درجة الموافقة بشدة ٦٦,٢٪ وفي درجة الموافقة ٢٩٪. وحيث جاءت اعلى نسبة بالموافقة بشدة في الفئة العمرية الصغرى جاءت ادناها في الفئة العمرية الكبرى او ٥٠ سنة فما فوق (الملحق ٢٧:٣) في حين كانت هذه معكوسة في درجة الاستجابات بالموافقة. جاءت الفروق ذات الدلالة الاحصائية في الاستجابات على الموقلة بأن يكون المرشح من عشيرة مرموقة فقد تفاوتت النسب بين ٩,٥٪ في الفئة العمرية الدنيا بدرجة موافق بشدة و ١٩,٤٪ في الفئة العمرية الاخيرة وبين ٢٦,٤٪ في فئة العمر (٣٦ - ٤٠ سنة) و ٣٧,١٪ في الفئة العمرية الكبرى. في حين جاءت مثل هذه النسب في درجة اللاموافقة بشدة واللاموافقة معكوسة حيث النسب المتدنية في الفئة العمرية الكبرى

والعالية في الفئات العمرية الدنيا (ملحق ٣ : ٢٨). الفروق ذوات الدلالة الاحصائية العالية نجدها في استجابات المبحوثين بين الفئات العمرية المختلفة على مقولة ان يكون المرشح غير منتم لاتجاه سياسي معين (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥)، فقد تراوحت نسب الاستجابات في درجة الموافقة بشدة بين ٢١,٤٪ في الفئة العمرية ٢١ - ٢٥ سنة و ٣٤,٤٪ في الفئة العمرية الكبرى (٥٠ سنة فما فوق) في حين تراوحت هذه في درجة الموافقة بين ٣٠٪ في نفس الفئة العمرية الثانية و ٥٠٪ في الفئة العمرية قبل الأخيرة او ٤٦ - ٥٠ سنة. كذلك تفاوتت هنا نسب الاستجابات بلا ادري حيث جاءت اعلاها في الفئات العمرية الدنيا وفي الفئة العمرية الكبرى، وادناها في الفئات العمرية الوسطى (ملحق ٣ : ٢٩). أما الاستجابات على ان يكون المرشح متدينا فلم تحتوي على فروق ذوات دلالة احصائية علما بأن عدم الموافقة على ان يكون المرشح متدينا لم تحتوي على فروق ذوات دلالة احصائية عدم الموافقة على ان يكون هذا الشرط صفة اساسية للمرشح لم تصل الا إلى ١٩,١٪ في حين وصلت نسبة الاستجابات بلا ادري الى ما متوسط ١٠,١٪ هذه النتائج ذات معنى وسنعود اليها في نهاية هذا الفصل.

لقد جاءت استجابات الناخبين على مقولة ان المرشح يجب ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب مثبتة استجاباتهم على المقولة ٢٩ التي اوجبت ان يكون المرشح غير منتم لاتجاه سياسي. فقد استجاب بالقبول بشدة ما نسبته ٣٨,٧٪ بفروق هامة بين الفئات العمرية حيث كانت ادنى نسبة في فئة ٢١ - ٢٥ سنة بـ ٣٤٪ واعلاها في فئة ٤٦ - ٥٠ سنة بـ ٥٠٪ وتفاوتت الاستجابات بالقبول بين ٢٤,٨٪ في فئة دون العشرين عاماً من العمر و ٣٥٪ كذلك كانت الفروق في استجابات الرفض بشدة والرفض (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥). وعلى الرغم من ذلك فقد وجد اغلبية افراد العينة ان المرشح يجب ان يكون خبيراً في المجال السياسي والاقتصادي، لكن بينما جاءت الاستجابات في قبول ورفض فكرة ان يكون المرشح خبيراً في المجال السياسي دون فروق ذوات دلالة احصائية جاءت هذه الاستجابات بفروق ذوات دلالة احصائية بين الفئات العمرية في كل من قبول ورفض فكرة ان يكون المرشح خبيراً بالمسائل الاقتصادية للوطن (ملحق ٣ : ٢٣)، فقد كانت ادنى نسبة في درجة الموافقة بشدة في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق واعلاها في فئة ٤٦ - ٥٠ سنة. بينما تراوحت هذه النسب في درجة الموافقة بين ٣٤,٦٪ في الفئة العمرية ٤٦ - ٥٠ سنة و ٤٩,٢٪ في فئة ٥٠ سنة فما فوق. مثل هذه

الفروق ذوات الدلالة الاحصائية نجدها في استجابات الناخبين على ان يكون المرشح غنياً حيث نحت الفئات المتقدمة سناً إلى ان المرشح يجب ان يكون كذلك في حين رفضت الفئات الأصغر سناً ذلك بنسب اعل من نسب القبول، وجاءت دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٥. الاغلبية الساحقة من افراد العينة استجابات موافقة على ان يكون للمرشح برنامج انتخابي واضح وان يحافظ على التقليد السياسي الاردني ودون فروق ذوات دلالة احصائية تذكر.

استجاب قبولاً لمقولة ان يكون المرشح متعلماً أغلبية افراد العينة في درجتي القبول بشدة ودرجة القبول وكانت الفروق بين استجابات الفئات العمرية دالة جداً حيث ان دلالة كاي<sup>٢</sup> كانت (٠,٠٠٠) لقد كانت ادنى نسبة في درجة القبول بشدة في فئة محو الأمية ٢٣,٣٪ بينما كانت النسبة في هذه الفئة في درجة القبول اعلى نسبة ٤٥,٢٪، وفي حين جاءت اعلى نسبة في درجة الموافقة بشدة في فئة البكالوريوس ٧٠,٩٪ كانت فيها نسبة الاستجابات في درجة القبول ادنى (٢٥,٢٪) تتبعها نسبة الاستجابة في فئة الأمية ٢٥,٥٪. أكثر تبعثراً على درجات الاستجابة جاءت استجابات افراد العينة على مقولة ان يكون المرشح من عشيرة مرموقة حيث كانت نسبة اللاموافقة اعلى من نسبة الموافقة وارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري. كذلك فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية ذوات دلالة احصائية عالية (دلالة كاي<sup>٢</sup> < ٠,٠٠٠) ففي درجة الموافقة بشدة جاءت ادنى نسبة في فئة البكالوريوس ٦,٧٪ واعلى نسبة في فئة حملة الدكتوراة ٢٤,١٪، وهذه النتيجة ليست دون سبب. اما في درجة الموافقة فقد جاءت ادنى نسبة في فئة الدكتوراة ١٧,٢٪ واعلاها في فئة الابتدائي ٤١,٢٪ وعلى الاجمال فقد نحت الفئات التعليمية الدنيا إلى قبول كون المرشح من عشيرة مرموقة بينما كانت الفئات الاعلى تعليماً ممثلة بنسب أقل. عكس هذه النتائج نجدها في درجات اللاموافقة على المقولة حيث ان الفئات الادنى تعليماً ممثلة بنسب اقل من نسب الفئات متوسطة التعليم وفئات التعليم العالي. وعلى الرغم من ان أكثر من ٥٨٪ من العينة قد استجابوا بقبول المقولة بأن المرشح يجب ان يكون غير منتم إلى اتجاه سياسي لكن الفروق بين الفئات التعليمية لم تكن ذوات دلالة احصائية الفروق عالية الدلالة الاحصائية نجدها بين الفئات التعليمية في الاستجابة لشروط التدين في المرشح، فقد استجاب بالقبول بشدة لهذا الشرط ٣٢,٩٪ وكانت ادنى نسبة في فئة حملة الدكتوراة ٧,١٪ واعلاها في فئة الأمية ٥٠٪ بحيث يمكن ان يقال ان قبول صفة التدين في المرشح تتناسب تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم. أما في درجة الموافقة فقد جاء الأمر مختلفاً حيث كانت ادنى نسبة بين الاميين واعلاها بين حملة الدكتوراة. وزادت نسبة من استجابوا بلا ادري الى مستوى ١٠,٢٪.

لم نجد فروقاً ذوات دلالة احصائية في استجابات فئات التعليم لوجوب معارضة المرشح للأفكار السياسية المستوردة من الغرب، فقد قبل هذه المقولة ٦٨,١٪ وعلى الرغم من التفاوت في درجة القبول بشدة بين فئة الماجستير ٢٨,١٪ وفئة الابتدائي ٤٥٪، والتفاوت في الاستجابات بدرجة القبول بين فئة الدكتوراة ١٦,٧٪ وفئة الابتدائي ٣٩,٤٪ إلا ان دلالة كاي<sup>٢</sup> جاءت عالية ٠,٠٥٦٨ وهي < ٠,٠٥ الفروق ذوات الدلالة الاحصائية وجدناها بين الفئات التعليمية في الاستجابات على مقولة ان المرشح يجب ان يكون فقيهاً في المجال السياسي، حيث جاءت ادنى نسبة بدرجة القبول بشدة في فئة الماجستير ٢٧,٥٪ واعلاها في درجة البكالوريوس ٥٠,٨٪ وكذلك في استجابات الناخبين

فئة البكالوريوس ٣٥,٧٪. أما إجمالاً فقد انحصر توزيع النسب بين ٧٦,٥٪ و ٩٠٪ وكانت دلالة كاي<sup>٢</sup> = ٠,٠٠٠.

اختلاف الآراء بين الفئات التعليمية جاء ذات دلالة عالية في استجابات الباحثين لفكرة ان يكون المرشح غنياً فقد تراوح توزيع النسب في درجة الموافقة بشدة بين ٩,٨٪ في فئة الابتدائي و ٢٨,٦٪ في فئة محو الأمية و ٢٦,٩٪ في فئة حملة الدكتوراة بينما تفاوت توزيع النسب للاستجابات في درجة الموافقة بين ١٩,٦٪ في فئة الأمية و ٤٢,٦٪ في فئة البكالوريوس. وعلى العموم فقد كان هنالك اتفاق بين فئة محو الأمية ومعظمهم ينحصر في كبار السن والاثاث وحاملي الشهادات العليا على ان المرشح يجب ان يكون غنياً، في حين يبدو ان هنالك اتفاق بين حملة الابتدائية وحملة الشهادات العليا على رفض مبدأ كون المرشح غنياً (قارن ملحق ٤ : ٣٤). هذه الفروق مقروءة على دلالة مربع كاي حيث كانت (٠,٠٠٠).

الأغلبية العظمى كانت أيضاً لصالح ان يكون للمرشح برنامج انتخابي واضحاً حيث استجاب قبولاً ما نسبتهم ٧٦,٩٪ وتفاوتت هذه الاستجابات بين الفئات التعليمية من ادناها نسبة في فئة الأمية لدرجة القبول بشدة ١٣,٣٪ إلى اعلاها في درجة الدكتوراة ٣٢,٣٪ في حين تفاوتت هذه في درجة القبول من ادناها في درجة الدكتوراة ٤٥,٢٪ إلى اعلاها في فئة الأمية ٥٥,٦٪ وجاءت دلالة مربع كاي ٠,٠٥٦ معبرة عن هذه الفروق.

## الفصل السادس

### دوافع الترشيع للمنافسة على كراسي البرلمان في مراحل التماسس

١:٦ - مفهوم الدوافع:

لقد عرف الباحثون مفهوم الدافعية (علمفسيا) في علاقتها بمفهوم التعليم وقد جاءت في ادبيات علم النفس معرّفة بصيغ مختلفة اهمها ان الدافعية آلية، ويعني هذا سلوكا يتعلمه الانسان على شكل استجابة لمثير ما من ناحية. وان الدافعية معرفة أي انها تشير الى مادة التعلم كونها علاقات بين حوادث بيئية او بين استجابات ونتائجها من خلال توقعات (١٩:١٩٧٨ R.C. Beck)، من ناحية اخرى. المهم في هذا المدخل هي الحالة التي يحدث فيها السلوك الانساني لانها تنتج المعرفة او الجانب المعرفي لعملية تحديد السلوك (١٩٣٢ E.C. Talman: ٧ - ١٤). لقد بنى العلماء اغلبية نظريات الدوافع حول الافتراض بأن أي كائن حي او عضوية حية سوف تقوم بعمل اذا ما توقعت من ذلك العمل ان ينتج شيئا ذات قيمة. مثل هذا الشيء ذي القيمة دعاه هؤلاء مثيرا (Drive). ففي الفكر السلوكي الفرضي يكون لكل مثير او دافع هدف، وبذلك يكون مفهوم القيمة اكثر احياء مما صور لنا الى هذا الوقت.

عرّف الانثروبولوجيون مفهوم القيمة في علاقته بمفهوم الادراك او الرؤية، وتتكون هذه من آراء حول ما هو جيد او رديء داخل الحضارة الواحدة (١٩٦١ C. Klukhohn و ١٩٤٨ Opler) ويتفق هذا التعريف مع مفاهيم الرغبة (الجاذبية) والنفور التي قدمها بك (Beck: ١٩٨٣: ٢٠) اما مالمينوفسكي (١٩٤٤ Malinowski) فقد شرح لنا الدوافع بطريقة غير مباشرة في دراسته حول مفهوم المؤسسات التي تعمل الواحدة منها وتقوم من أجل اشباع حاجة ومن خلال هذه الاشباعات تبقى الحضارة في حالة توازن. في هذه الحالة تعتبر المؤسسة السياسية وعملها جزءاً لا يتجزأ من التوازن الحضاري. ففي حالة الانتخابات تحدث أزمة تؤدي الى خلل في التوازن الحضاري وبذلك تقوم الحضارة بمحاولة العودة الى التوازن من جديد. الاهداف التي ترسمها هذه الازمة هي التي تثير الحاجة عند الافراد كي يحاولوا اشباعها اولدى المؤسسات (الاحزاب السياسية) كي تصل اليها.

هناك بعض الانثروبولوجيين الذين درسوا السلوك السياسي خطوة أبعد في هذا التحليل من خلال تقديم مفهوم «الرجل القائد» من السلوك الجمعي الى السلوك الفردي (Barth ١٩٥٩ و ١٩٦٣، Boissevain ١٩٦٨، Bally ١٩٨٩ وآخرون). وبدلاً من



استخدام مفهوم المنافسة لصالح الجماعة استخدموه بناء على دوافع فردية انانية، غير ان اشباع الحاجة الانانية لوحده تفسير غير كاف لأنه يثير السؤال حول اولئك الاشخاص الذين ينافسون ويخسرون كثيرا دون ان يصلوا الى اشباع الحاجة او الى الهدف المنشود.

لقد ذهب الذين درسوا الانتخابات في الاردن سواء على المستوى المحلي او غيره (Gubser ١٩٧٢، Layne ١٩٨٦) الى ان المنافسة انحصرت بين الزعامات الاقليمية او العشائرية، الا ان هؤلاء الباحثين تغاضوا عن مفهوم الواقعية او اهملوها. حتى نفهم دوافع المرشحين في الانتخابات يتوجب علينا الربط بين الرغبة في المنافسة على كرسي المجلس النيابي والتطور التاريخي للمجتمع وان نجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من جوانب مختلفة: حول المرشح والدوافع التي تنتجها الحالة (حالة الانتخابات) واهدافها المستقبلية.

غير ان دوافع الذين يرشحون انفسهم للانتخابات لا تنحصر في حاجات تنبع جميعها من داخل المرشحين وحالة الانتخابات، والجوانب الحضارية، بل انها تمتد الى ابعد من ذلك، هناك ايضا المؤسسة السياسية الكلية التي لا تضع فقط القواعد للانتخابات بل انها تملي الشروط التي يجب ان يفي بها المرشح وتطلق ايضا حاجات ودوافع تجد صداها عند اشخاص، وبالتالي فإن هؤلاء الاشخاص هم الذين سوف يشكلون، مع آخرين، البنية السياسية الفوقية، ومن هنا فإن القيمة التي تتمحور حولها الدوافع لدى الافراد لخوض معركة الانتخابات متعددة الجوانب بحيث نجد فيها الجوانب الاجتماعية - السياسية، والجوانب العقائدية، والجوانب النفعية وجوانب التقويم الذاتي والرؤية الذاتية والحالة الحضارية وكل منها مصدر لمجموعة من الدوافع، وضعت بناء عليها مجموعة من الاسئلة ووزعت على المرشحين للانتخابات العامة عام ١٩٨٩.

## ٢:٦ - عضوية المجلس النيابي في التاريخ الاردني:

بدأت فكرة صياغة قانون لمجلس تشريعي للدولة الجديدة في شرق الاردن عام ١٩٢٢ عندما تشكلت لجنة بهذا الخصوص يرأسها مستشار العدلية ولم يتكون المجلس التشريعي الا بعد ست سنوات من هذا التاريخ. ونظرة سريعة الى اسماء المنتخبين لهذا المجلس بين ١٩٢٩ و ١٩٤٢ تؤكد لنا ان المنافسة على كرسي المجلس النيابي كانت تحدث بين زعماء العشائر، وانها كانت كذلك لسببين: (١) ان البناء الاجتماعي كان قبليا بمعناه البدوي والقبلي حيث سادت الأمية، (٢) ان النظام وجد في اختيار هؤلاء الزعماء الخيار الوحيد والمناسب ايضا لمأسسة ذاته بين جماعات المجتمع الاردني. ولهذا السبب نجد ان الاسماء الواردة في المجالس النيابية المنتخبة من ايناء العشائر المعروفة في الاقاليم الشرق اردنية عدا فيما يخص البلقاء حيث لم تظهر اسماء ممثلها من الزعامات الا في المجلس التشريعي الثاني.

بعد الاستقلال (١٩٤٦) وصياغة دستور المملكة (١٩٤٧) ازداد عدد أعضاء المجلس النيابي من ١٦ الى ٢٠ عضواً، وقد عدل هذا العدد بعد الوحدة بين الضفتين (١٩٥٠) وأصبح (٤٠) عضواً او عشرين عضواً لكل من ضفتي الأردن. حتى في هذه الفترة بقي التمثيل قبلياً (الوثائق الأردنية ١٩٨٤: ١٦). وبعد ١٩٥٢ دخلت الأحزاب السياسية العقائدية المعترك السياسي الأردني. وعلى الرغم من اختيار رجال السياسة للعقائد الحزبية، إلا أن الاسماء الواردة في البرلمان الأردني تعكس طبيعة المجتمع القبلية (كوهين ١٩٨٢: ٣٢ - ٥٢)، وازدادت دوافع الأفراد تعقيداً في ترشيح انفسهم لعضوية البرلمان بحيث أصبحت مزيجاً من الدوافع الاقتصادية، والعقائدية، والقومية والقبلية والوطنية، فمنهم من كان ضد نظام الحكم ومنهم من كان موالياً له. وأصبح حتى كرسي البرلمان هدفاً يستخدم أداة لاغراض أخرى. فعضوية البرلمان أصبحت تعني دخلاً أكبر، وسيلة لنشر عقيدة ما من خلال الحصول على اتباع، او للحصول على شهرة عالية وبذلك أيضاً الحصول على امكانات جديدة لتحقيق الذات.

كذلك كانت هذه فترة دخول المتعلمين الى المجلس النيابي (مجلس الأمة) بسبب انتشار التعليم منذ الثلاثينات والوحدة مع الضفة الغربية حيث كان الناس هناك على مستوى اعلى من التعليم (أحمد التل ١٩٧٨: ١٢٥ - ١٢٧) وأصبحت صفة التعليم دافعاً مهماً لخوض معركة الانتخابات. كما أن هذه الفترة قد اوجدت شخصيات شبه ثابتة لتسيطر على المسرح السياسي لسنتين آتية. وإذا ما استعرضنا أسماء البرلمانيين في اواخر السبعينات (١٩٦٧ مثلاً) وجدنا أسماء كانت في البرلمان والحكومات بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤.

في هذا التاريخ البرلماني كانت برامج الأحزاب السياسية شبه غائبة، وكان الفرد هو محور العملية الانتخابية يدعمه في ذلك أبناء عشيرته او قبيلته وامكاناتهم المادية، إذ أن القيادة والغنى كانا الضمان الوحيد للمجازفة في خوض معركة الانتخابات. غير أن التنافس على القيادة والانتقال من العمل الجماعي التقليدي او الزراعي الى الدخل النقدي من خلال العمل في مجالات أخرى مقابل الأجر او الربح كانت جميعاً قد أدت الى الانقسامات العشائرية أي الانقسامات داخل العشيرة الواحدة بحيث خرج لنا، مع الزمن، أكثر من شخص واحد في الحمولة الواحدة يدعي حقه في ترشيح ذاته للبرلمان وانقسمت العشيرة الواحدة الى مباندين لكل من هؤلاء. لقد كان بروز أحد افراد الحمولة او أحد افراد جزء من الحمولة محط افتخار لأفرادها، وأخذت عضوية البرلمان للفرد الواحد من العشيرة او جزء العشيرة تضيف، على المستوى الاجتماعي، نوعاً من الامتيازات للأفراد من اقرباء هذا العضو ولم تكن هذه خاصية لعضوية البرلمان فحسب بل أنها كانت كذلك لشاغلي المكانات الرفيعة الأخرى مثل وزير، وأمين عام ومدير وضابط كبير... الخ. وحتى الحمولة الواحدة أخذت تقيس امتيازاتها بما لها من افراد يشغلون

مراكز هامة في الدولة، بحيث أصبحت هذه سمات الجماعات البنيائية في المجتمع الاردني، واخذت هذه المناصب تنافس اصحاب النسب الرفيع في العشيرة الواحدة على القيادة القبلية والاجتماعية بل واخذت تحل محلها في كثير من الاحيان.

في عام ١٩٨٩ وبعد ثلاثة وعشرين عاما من توقف الحياة البرلمانية او تعطيلها، اجريت الانتخابات من جديد، فما هي الدوافع التي قادت بالذين تنافسوا فيها الى هذه المغامرة؟ واذا كانت الدوافع القديمة لا تزال صالحة وتتناسب مع حالة الحضارة الاردنية في ذلك الوقت، فهل تغيرت هذه الحضارة او الحالة الحضارية وبذلك تغيرت ايضا الدوافع التي استند عليها طموح الافراد للاستيلاء على المقاعد النيابية؟

### ٣:٦ - الدوافع والترشيح: معلومات من الواقع:

ما ان اعلن عن اجراء الانتخابات في شهر آب ١٩٨٩ حتى شهدت الاردن عودة الكثيرين من العاصمة الى قراهم وبلداتهم وامكن تواجد قبائلهم وجماعاتهم. لقد كان هؤلاء يحتلون مراكز مختلفة في الدولة (وزراء، ومحافظين، ومحامين واطباء... الخ) وفي القطاع التجاري او الاعمال الحرة. لقد ترك هؤلاء اشغالهم وعادوا الى قواعدهم القبلية والشعبية ومصدر دعمهم الاجتماعي. وكان الكل منهم يأمل في نيل هذا الدعم من سكان قراهم ومقاطعاتهم وعشائريهم.

لقد تعرض الاردن خلال العشرين سنة التي خلت الى مجموعة من التغيرات: من الخروج من الحرب المدمرة الى محاولة اعادة البناء، وارتفاع مستوى المعيشة وتعمقت عمليات الانقسامات العشائرية وتفككها وتجزرت عملية التفرد بحيث ان ابناء الحملة الواحدة لم يعودوا يجتمعون الا في المناسبات او الازمات (الفرح او العزاء)، وبدا المجتمع وكان قد سادته اللامعيارية وبدا الفرد وكأنه أصبح دون انتماء. كذلك فقد سادت الوساطة في المجتمع حتى ان الطالب في الجامعة اخذ يحاول الحصول على علامته من خلال الوساطة.

محاربة لهذا التيار اخذ افراد بعض العشائر يحاولون الحفاظ على هوية العشيرة ولذلك وجدنا الفترة بين ١٩٧٥ فما بعد قد تميزت بفتح المضافات، واقامة التعاونيات (الجمعيات التعاونية) للعشيرة الواحدة. ومن الغريبة ان نجد المضافات قد سادت بين العشائر المسلمة بينما التجت العشائر المسيحية الى التعاونيات والجمعيات. هذه المرافق الاجتماعية أصبحت المراكز الرئيسية لتنظيم الدعاية الانتخابية ومناقشتها وابرام الاتفاقيات بين الجماعات واتخاذ القرارات لصالح من سوف تصوت جماعات المضافة الواحدة. كذلك فقد كانت هذه المضافات مراكز لجان التنسيق للدعاية الانتخابية. لأول وهلة كان الملاحظ يخرج بالانطباع بأن الانتخابات البرلمانية نتيجة تحالفات عشائرية.

### ١:٣:٦ - المسيرة الانتخابية لأحد رجال الأعمال:

ولد هذا المرشح في إحدى قرى الوسط وذهب الى مدرسة القرية (مدرسة طائفية) فقد كان والده يستأجر ارض اهل القرية ويفلحها على النصف او الثلث في بعض الأحيان. بعد انتهائه للصف الرابع الابتدائي ذهب الى المدرسة الحكومية في المدينة في بداية الخمسينات التي شهدت انتشار حزب البعث وبخاصة بين صفوف المعلمين. وكفبره من تلاميذ المدرسة تعلم افكار البعث، ولكنه ترك المدرسة بعد الصف التاسع والتحق بالجيش كاتبا، ثم هرب من الخدمة العسكرية والتجأ الى سورية، ومن هناك ذهب الى الكويت. وبعد قضاء مدة طويلة في الكويت انتقل الى المملكة العربية السعودية حيث جمع ثروة كبيرة وعاد بها الى الاردن. لم يبق لدى هذا الثري ما يجمعه الا المركز الاجتماعي والسياسي القيادي. فخلال فترة اقامته في ارض الوطن اخذ بفتح يديه للأعمال الخيرية ومساعدة المحتاجين بطريقة او بأخرى الى جانب الشركات والأعمال الكثيرة التي يشارك فيها. كذلك فقد كثرت ولائمه وفي ١٩٨٠ عين في المجلس الوطني الاستشاري، الذي اوجده النظام كي لا ينقطع التمثيل الشعبي (الوثائق الاردنية ١٩٨٤: ٤٨) هذه المكانة في المجلس قدمته على شخص آخر من الزعامة العشائرية في منطقته وكان في تنافس مع آخرين من نفس المنطقة وصلوا الى اعلى مراكز النفوذ. وبعد ان حل المجلس الاستشاري وعاد البرلمان الى عمله بقي هذا الرجل يضع نفسه في خدمة بلده ومقاطعته حتى عام ١٩٨٩ عندما تقرر إجراء الانتخابات ووجد فرصته لكي يترشح عن المنطقة ففعل. لقد فكر هذا الرجل ان يربح بأغلبية الاصوات وان ابناه لوائه سوف يساندونه لما قام من اعمال. وعلى الرغم من انه نجح في الانتخابات الا انه لم يأخذ أكثر من ٢٤٨٢ صوتا من ٢٨٢٦٨ صوتا في اللواء (جريدة الرأي ١١/١١/١٩٩٠: ١٥). لقد اعتبر هذا النائب نجاحه نتيجة لعزمه وتصميمه واهدافه النبيلة وانتماؤه الى لواءه وأهله واصالته.

### ٢:٣:٦ - المسيرة الانتخابية لأحد المسيحيين (مهندس):

ولد هذا النائب في قرية صغيرة في شمال الاردن حيث كان جد والده زعيما عشائريا فيها وخلفه في ذلك عم والده. ونتيجة لنباهة الجد الاكبر لهذا المرشح فقد اورث خلفه ملكا كثيرا من الاراضي الزراعية. كان والد هذا المهندس قد عمل مع النقطة الرابعة والمعروفة بشركة البترول العراقي في الاربعينات ثم عاد ليسكن في اربد وليس في قريته.

بدأ هذا النائب حياته المدرسية في مدرسة الكاثوليك في قريته وبعدها ذهب الى المدارس الحكومية في اربد. بعد ان اكمل دراسته الثانوية ارسله والده الى انقرة حيث درّسه الهندسة المعمارية التي قضى فيها اكثر من ثمان سنين، بعدها عاد الى اربد وفتح له مكتبا هندسيا لم يجد النجاح. وعندما اكتشف ان والده يملك ثروة قرر ان يعود الى لواءه ويبدأ بالتمهيد لخوض الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٦. لقد بدأ هذه المغامرة بغداء عام جمع فيه موظفي الدولة في اللواء ووجوه الزعامات القبلية. اما في مكتبته فقد

أخذ يصمم مخططات البيوت للأفراد بأدنى الاسعار وأحيانا دون مقابل كي يعمل اسما لذاته، وقد نجح الى حد ما في ذلك وعندما جرت الانتخابات نجح بـ ٢٨٥٥ صوتا من اصل ١٥٥٠٠ صوتا (الرأي، نفس العدد والصفحة). لقد كانت دعايته ذات طابع محلي اقليمي. لم يعرف عن هذا النائب انه اعتنق مبدأ سياسيا ولا كان عضوا في حزب من الأحزاب. لقد تنافس على الكرسي المسيحي، للراء هذا النائب وأربعة من ابناء اقاربه وثمانية من عشائر مسيحية أخرى وكان هو الفائز.

#### ٣:٣:٦ - المسيرة الانتخابية لأحد التجار:

ولد هذا التاجر في مدينة أريد من اصل فلسطيني ودخل مدارس وكالة الغوث ولكنه سرعان ما اكتشف ان المدرسة تتعبه ولا تروقه ابدا. فخرج من المدرسة وأخذ يعمل في كراجات السيارات حتى جمع بعض النقود وأخذ يعمل بتجارة السيارات وبعدها ابتاع لنفسه قطعة من الارض بنى عليها مرادف مزاد علني للسيارات. ومن العمل في هذا المزاد جمع ثروة أهله ان يوفر نفقات خوض معركة الانتخابات، ولكنه فشل علما بأن اسمه كان على كل لسان. لكن مثل هذا الشخص يمثل مجموعة تمتلك النقود وتريد ان تجرب حظها في لحظة ما، علما بأنه لم يكن دون نوع من الفكر السياسي. بالنسبة له يجب ان يكون ممثل الأمة في البرلمان من المجموعة التي يمثلها وان عليه ان يعرف مشاكل الفئات التي يمثلها من الداخل.

#### ٤:٣:٦ - مسيرة الانتخابات للدكتور الشيخ:

هذا النائب من مدينة أريد درس الشريعة في القاهرة، وانتسب الى الاخوان المسلمين وعندما عاد الى الاردن أصبح احد قادة هذا الحزب، وفي الانتخابات التكميلية لعام ١٩٨٤ نجح بأغلبية الاصوات وكذلك نجح في انتخابات عام ١٩٨٩ ب ٣٢٠٠٠ صوتا (الرأي، نفس العدد والصفحة). بالنسبة لهذا المرشح فإن هدف الحزب هو تأسيس الدولة الاسلامية التي تعتمد القرآن دستورا لها.

#### ٥:٣:٦ - مسيرة الانتخابات لأحد الماركسيين:

أصعب ما يكون في مجتمع تقليدي مثل الاردن هو ان يعتنق الانسان مبادئ الشيوعية. فالمفهوم شيوعي شائع الاستعمال في لغة المحادثة في البلاد العربية للالهانة والشتيمة، وهي تعني دون مكابرة كافرا، ملحدا، لا مبدأ له، على عكس ما تعنيه في اللغة الفصحى والتي لا تتنصل ايضا من بعض هذه المعاني. مثل هذا المرشح لا يقدم نفسه للناخبين باسم الماركسية بل باسمه العائلي، العشائري او القبلي، وهو يترشح لكل من الكرسي النيابي المسيحي او الاسلامي، فلا يوجد في البرلمان الاردني مقاعد لغير هاتين الفئتين الدينتين، ولا يوجد فيه كراسي لأحزاب.

ولد هذا الشخص في قرية من محافظة أريد ودرس الكيمياء وحصل على شهادة

الدكتورة وتعين في إحدى الجامعات. في عام ١٩٨٦ فصل من الجامعة لأسباب أمنية وسافر الى الخارج وعندما أقرّ إجراء الانتخابات سمح له مثل جميع الآخرين بالعودة دون تعرض الجهات الأمنية له فرجع وترشح للانتخابات. ولكي يضمن نجاحه في الانتخابات اتفق مع جماعة الاخوان المسلمين الذين وجدوا فيه شخصا مناسباً لا يستطيع العمل ضدهم من ناحية. من ناحية أخرى لم يكن قد استلم ايا من المناصب التي من خلالها كان يستطيع ان يشهر اسمه. وأنا كانت الحالة فقد فاز بالمقعد المسيحي المعني.

هذه بعض الحالات التي جمعناها من خلال الملاحظة بالمشاركة. ويجب ان يعلم القارئ بأن القوى الحزبية التي دخلت معركة الانتخابات في الماضي لم تدخلها باسم الاحزاب ولم تعمل حتى اية دعاية انتخابية حزبية بطريقة ما، ولا كان لها أي برنامج اداري واقتصادي لتجمع الناخبين حوله. لقد قدمت لنا د. رناد الخطيب (رناد الخطيب ١٩٩١) مجموعة من دساتير الاحزاب التي كانت موجودة وفاعلة في الاردن في الستينات وجميعها يدور حول الفكر العقائدي لهذه الاحزاب ولكن ايا من هذه الاحزاب لم يقدم ولا في اية حالة برنامجا انتخابيا متطورا كتلك البرامج التي تقدمها الاحزاب في الدول الديمقراطية.

#### ٤:٦ - خصائص عينة دراسة الدوافع:

مثلت العينة ١٧٪ من مجموع المرشحين للانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ وكان توزيعهم كالتالي:

#### جدول - ١ - خصائص العينة

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	١٠٨	٩٢,٣
انثى	٧	٦,٠
اجوبة مفقودة	٢	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
الديانة	التكرارات	النسبة المئوية
مسلم	٩٨	٨٣,٨
مسيحي	١٧	١٤,٥
اجوبة مفقودة	٢	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

مكان السكن	التكرارات	النسبة المئوية
شمال	٥٣	٤٥,٣
وسط	٤٩	٤١,٩
جنوب	٨	٦,٨
أجوبة مفقودة	٧	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
موظف حكومي	٢٦	٢٢,٢
أعمال تجارية	٢٥	٢١,٤
مهن حرة	٤٨	٤١,٠
أجوبة مفقودة	١٨	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
التعليم	التكرارات	النسبة المئوية
توجيهي	١٣	١١,١
بكالوريوس	٦٥	٥٥,٦
ماجستير	٦٥	١٢,٨
دكتوراه	١٠	٨,٥
أخرى	٩	٧,٧
أجوبة مفقودة	٥	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
٢٠٠ - ١٠١	٢٥	٢١,٤
٢٠٠ - ٢٠١	١٩	١٦,٢
٤٠٠ - ١٠٣	٢٥	٢١,٤
٥٠٠ - ٤٠١	١١	٩,٤
٥٠١ فما فوق	٢٣	١٩,٧
أجوبة مفقودة	١٤	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
العمر	التكرارات	النسبة المئوية
٤٠ - ٣١	٣٨	٣٢,٥
٥٠ - ٤١	٤٥	٣٨,٥
٥١ فما فوق	١٩	١٦,٢
أجوبة مفقودة	١٥	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

## ٦ : ٥ - النتائج:

لقد اخرجنا نتائج الاستمارة بناءً على مجموعات الدوافع المشار إليها سابقاً حسب مجموعة من المتغيرات اهمها الديانة ومنطقة السكن والمهنة. والتعليم والعمر.

### ٦ : ٥ : ١ - دوافع الانتخابات حسب الديانة:

لقد بينت النتائج بكل وضوح توجهات فئات السكان في الأردن بناءً على التركيبة الاجتماعية والتي ثبتها الدستور من حيث المقاعد في المجلس النيابي حيث قسمها إلى مقاعد للمسلمين وأخرى للمسيحيين بينما الدستور ذاته قد أقر المساواة بين الأفراد بغض النظر عن الجنس والعرق والديانة (انظر الفصل الثالث). من هنا نجد ان المنافسة بين المسيحيين والمسلمين على مناصب الدولة جاءت عالية وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. مثل هذا التحديد لعدد المسلمين والمسيحيين الذين يشغلون المناصب الوزارية والعليا بحد ذاته يأتي متناقضاً مع فلسفة الديمقراطية. أكتي تعتمد الأفراد كما جاء في الدستور بغض النظر عن الخلفية العرقية والدينية والجنس. وحتى التحديد الدستوري والقانوني لمثل هذه التقسيمات جاء غير متكافئ إذ ان نسبة المسيحيين في الأردن لا تتجاوز ٥% في حين ان المسيحيين يحتلون تسع مقاعد أو ٣٧,٣٧٪ من مجموع المقاعد. وفي هذا المجال يظهر السؤال الحقيقي والواقعي حول الهوية الوطنية للفرد؟ هل له هوية واحدة (اردني) ام ان له هوية ضمن الهوية الوطنية تتعامل الدولة معه بناء عليها (مسلم او مسيحي او مسلم بدوي او مسلم غير عربي او مسلم حضري).

وتبين النتائج بكل وضوح ان نسبة كبيرة من المسيحيين في العينة يطمحون لأن يصبحوا وزراء وأصحاب مناصب عالية مما يعكس الواقع بطريقة أو بأخرى. فبينما أجاب ٣٢,٧٪ من المرشحين المسلمين بأنهم يريدون الفوز بالمقعد النيابي من أجل أن تكون امامهم امكانية اشغال منصب وزير، كانت هذه للمسيحيين ٤١,٢٪، في حين ان نسبة أكبر من المرشحين المسلمين وجدوا احد دوافع ترشيحهم للبرلمان في انهم لم يقدروا على تحقيق ذواتهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها وان ٤٢,٧٪ منهم ارادوا ان يكونوا في مناصب مرموقة في الدولة في حين كانت هذه النسبة للمسيحيين ٣٧,٥٪.

ومن حيث تقدير الذات تعليمياً ومقدرة، نجد ان هناك الادعاء التقليدي بأن المسيحيين أكثر تعليماً من اخوانهم المسلمين. والواقع هو ان هذا الادعاء قد عفى عليه الزمن بعد انتشار التعليم في الأردن. لربما كانت الحالة كذلك قبل ١٩٦٠ قبل ١٩٧٠ بسبب نشاط المدارس التبشيرية في المملكة والتي كانت تعمل لصالح الجماعات المسيحية، لكن الآن أصبحت هذه المدارس تجارية ولا تفرق في قبولها للطلاب بين مسلم ومسيحي منذ ان خضعت لقانون التربية والتعليم. وإضافة إلى التعليم فقد فتحت المدارس التبشيرية أعين المسيحيين على الموارد الاقتصادية والأعمال المربحة مثل الاختصاص والحرفة والتجارة. ومع الزمن أدخل الى سلوك الأردنيين المسيحيين عملية



تشكل التقدير الذاتي والتقويم الذاتي المتفوق على غيرهم وهذا الشعور دون شك لا يزال فاعلاً دون مبرر<sup>١</sup>

أفادت نسبة كبيرة من المسيحيين المترشحين للانتخابات بأنهم أكثر كفاءة من غيرهم لتمثيل الشعب حيث كانت هذه النسبة ٨٢,٢٪ في حين كانت هذه للمسلمين أقل ولكن عالية أيضاً ٧٦,٥٪ واعتبر المسيحيين انفسهم أكثر ذكاء وتميزاً لتمثيل الشعب بنسبة أكبر من نسبة المسلمين ٥٢,٩ : ٥١,٦ في حين اعتبر ٨٢,٤٪ من المسيحيين انفسهم سياسيين ماهرين ولذلك خاضوا معركة الانتخابات ليحتلوا المكان اللائق بهم، في حين كانت هذه النسبة للمسلمين ٥١,٦٪.

جاء التفاوت بين المسلمين والمسيحيين من المرشحين في الدوافع المستمدة من الحضارة سواء ما يتعاطف معها لاثباتها أو تغييرها والثورة عليها. فقد كانت نسبة المرشحين المسيحيين الذين قالوا بأنهم كانوا يطمون بهذا المنصب منذ الطفولة أقل من نسبة المرشحين المسلمين (١٨,٨٪ : ٢٤,٢٪) في حين تساوت نسب من قالوا ان لديهم افكاراً يريدون تطبيقها من خلال عضوية البرلمان، لكن نسبة المسلمين الذين قالوا بأنهم يريدون من وراء ترشيحهم ونجاحهم العمل للصالح العام جاءت أكبر من نسبة المسيحيين (٩٧,٩٪ : ٩٤,١٪)؛ وهكذا كانت أيضاً نسبة المسلمين الذين قالوا بأنهم من الطبقة الفقيرة ويريدون تمثيلها، فقد كانت أعلى من نسبة المسيحيين (٤٨,٤٪ : ٤١,٢٪)، في حين كانت نسبة مرشحي المسيحيين الذين ارادوا الاتصال مع العرش عن طريق البرلمان أكبر من نسبة مرشحي المسلمين (٢٩,٦٪ : ٢٤,٢٪).

ومن حيث الدوافع الهدفية فقد جاءت نسبة مرشحي المسلمين الذين ارادوا العمل على خلق برلمان يمثل جميع الاتجاهات السياسية أكبر من نسبة المسيحيين (٧٩,٨٪ : ٦٤,٧٪)، وجاءت نسبة المرشحين المسلمين الذين رشحوا انفسهم بسبب عدم ثقتهم بمجريات الأمور كما كانت عليه أكبر من نسبة زملائهم المسيحيين (٥٠٪ : ٤١,٢٪) في حين كانت نسبة المرشحين المسيحيين الذين ارادوا من ترشيحهم المحافظة على الارستقراطية أكبر من نسبة المسلمين (١١,٨٪ : ٦,٤٪)، بينما كانت نسبة أكبر بين المرشحين المسلمين تريد الدفاع عن حقوق العمال حيث كانت النسب للمسلمين والمسيحيين على التوالي (٩٠,٦٪ و ٨٨,٢٪). مثل هذا التفاوت وجد أيضاً بين المرشحين المسيحيين والمسلمين حول الرغبة في التصدي إلى الزعامات العشائرية فقد جاءت نسبة المرشحين المسيحيين أعلى من نسبة المسلمين (٥٨,٨٪ : ٤٥,٢٪). انظر الجدول التالي:-

جدول - ٢ -

دوافع المرشحين حسب الديانة  
توزيع نسب الاستجابات الايجابية

الديانة			دوافع الترشيع
مسحي	المجموع	مسلم	
٪	٪	٪	
٢٠,٧	١٢,٥	٢٢,١	١ - لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية
٤١,٩	٣٧,٥	٤٢,٧	٢ - أن يكون عندي منصب مرموق
١٣,٠	٧,١	١٣,٨	٣ - أريد راتباً أكبر
٣٤,٩	٤١,٢	٣٢,٧	٤ - أطمح أن أكون وزيراً في المستقبل
٨,٠	٥,٩	٨,٤	٥ - لا أفهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها.
٨٨,٧	٨٢,٢	٧٦,٥	١ - أجد نفسي كفوفاً في تمثيل الشعب
٦٥,٨	٥٨,٨	٦٧,٠	٢ - لأن الناس طلبوا مني ذلك
١٨,٠	١٧,٦	١٨,١	٣ - أريد المحافظة على التقاليد العائلي
٥١,٤	٥٢,٩	٥١,١	٤ - أعتبر نفسي ذكياً ومميزاً
٥٦,٣	٨٢,٤	٥١,٦	٥ - سياسي محفك وأريد أن أكون حيث افترض نفسي
٢٣,٤	١٨,٨	٢٤,٢	١ - كنت أرغب في ذلك منذ صباي
٧٦,٣	٧٦,٥	٧٦,٣	٢ - لدي مثاليات أريد تطبيقها في البرلمان
٩٧,٣	٩٤,١	٩٧,٩	٣ - أرغب في العمل من أجل الصالح العام
٣١,٠	٢٩,٤	٣١,٣	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي
٤٧,٣	٤١,٢	٤٨,٤	٥ - من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها
٢٥,٠	٢٩,٤	٢٤,٢	٦ - أرغب بالاتصال بالقصور والعرش
٧٧,٥	٦٤,٧	٧٩,٨	١ - أرغب أن يكون عندنا برلمان يمثل جميع الاتجاهات السياسية.
٤٨,٥	٤١,٢	٥٠,٠	٢ - لا أومن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٨,٣	٦٨,٨	٦٨,٢	٣ - أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٧,٢	١١,٨	٦,٤	٤ - أريد الإبقاء على الطبقة الأرستقراطية
٩٠,٣	٨٨,٢	٩٠,٦	٥ - أريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩١,١	٩٣,٣	٩٠,٧	٦ - أريد تحقيق طموحات أبناء دائري الانتخابية
٤٧,٣	٥٨,٨	٤٥,٢	١ - أريد مناقشة القيادات التقليدية
١٥,٥	١١,٨	١٦,١	٢ - لأنني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية

لا شك في ان هذه التفاوتات في الاستجابات الايجابية لمقولات الاستمارة تدل على شيء عميق عند كل من المسلمين والمسيحيين، ولا شك أيضاً في ان الحضارة الواحدة تنتج نفس الآراء أو آراء متشابهة من حيث بعض الأمور العامة. ولا حاجة في توضيح ان الاكثرية في المجتمع هي التي تنهض لتحقيق المساواة بين الناس. مثل هذه التفاوتات نجدها أيضاً في العلاقة بين دوافع المرشحين مع منطقة السكن.

٦ : ٥ : ٢ - دوافع المرشحين ومنطقة السكن:

تتم طبيعة الاختلافات بين المناطق السكنية، فرضياً، عن اختلافات في الدوافع التي تقود الفرد لترشيح نفسه لخوض معركة الانتخابات. لقد قسمنا الأردن الى ثلاث مناطق سكنية: شمال ووسط وجنوب كما هو معتاد عليه في الحضارة الأردنية. وتختلف هذه المناطق عن بعضها باختلاف درجة اتصالها مع الحضارات الأخرى ودخول العناصر الحضارية الغربية اليها. أكثر هذه المناطق اتصالاً بالحضارة العالمية هي منطقة المركز، عمان والوسط، ثم الشمال والجنوب، والافتراض هنا هو ان دوافع الأفراد للوصول إلى المقعد النيابي تتلائم مع هذه الاختلافات. كذلك فإن اتصال الناس مع البنية السياسية الفوقية في عمان والمركز يختلف عنه في المناطق الأخرى من حيث القرب المكاني والقيمي والاجتماعي والسياسي مما يؤثر كذلك في طبيعة التنشئة الاجتماعية وتوجه الفرد والخصائص والمثل التي تركز عليها هذه.

يبين النتائج مثلاً ان طموح الأفراد بشكل عام للحصول على مركز اجتماعي أكثر اعتباراً في الشمال والجنوب منه في الوسط. حيث جاءت نسب الاستجابات على المقولة المشيرة إلى ذلك (أريد مركزاً أكثر اعتباراً مما كان في السابق) للشمال والوسط والجنوب على التوالي ٤٤,٩٪ / ٣٨,٦٪ و ٥٠٪. بينما اشارت الاستجابات للمقولات التي تفسر هذه الطموحات الى وضوح أكثر في الوسط. فمثلاً وجدنا ان نسبة الذين لم يستطيعوا تحقيق ذاتهم في مكاناتهم السابقة في الوسط اعلى بكثير منها في الشمال والجنوب فقد كانت على التوالي للوسط والشمال والجنوب ٢٨,٣٪ / ١٥,١٪ و ١٢,٥٪ وكذلك كانت اختلافات في نسب الذين ارادوا تحسين حياتهم المعاشية فقد جاءت نسبتهن في الوسط اعلى بكثير منها في الشمال والجنوب، ومثل هذه التفاوتات وجدت بين نسب الذين ارادوا ان يصلوا إلى الكرسي الوزاري (المقولات ١٣ و ١٤).

ولا شك في ان وجود السلطة في الوسط قد اثر على توجه الأفراد حيث ان الذين يقطنون في عمان هم أقرب إلى الاختيار للمناصب العليا من أولئك في الشمال والوسط وبذلك تأثرت دوافع الأفراد أيضاً وجاءت دوافع الأفراد في الشمال والجنوب اعلى منها نسبة في الوسط مما يدل على ان الرغبة هنالك اكبر. لقد جاءت نسبة الذين يعتبرون انفسهم أكثر كفاءة لتمثيل الشعب في الشمال والجنوب اعلى منها بين مرشحي الوسط، كذلك كانت نسب الذين عزا ترشيحهم الى رغبة الآخرين في الجنوب والشمال اعلى منها

بين مرشحي الوسط، وجاءت نسبة الذين اعتبروا انفسهم اذكاء ومميزين في الوسط اعلى من ذات النسب للشمال والجنوب. وكانت نسب الذين ارادوا الحفاظ على التقليد العائلي في الشمال والوسط اعلى منها في الجنوب، في حين كانت نسبة المرشحين الذين اعتبروا انفسهم سياسيين مهرة في الجنوب والشمال اعلى منها بين مرشحي الوسط. وإذا ما ربطنا هذه الاختلافات بعملية تأسس الدولة لوجدنا ان الدولة قد ركزت على الوسط دون الشمال والجنوب خلال تاريخها في الأردن مما أوجد هذه الفروق.

لقد وجدنا ان توجه الأفراد نحو المغامرة في الوسط أكثر منه في الشمال والجنوب فقد كانت نسبة من قالوا بأنهم يجربون حظهم في الانتخابات لأنهم لم يكونوا في مركز ما خاصة في الوسط اعلى من نسب هؤلاء في الشمال والجنوب (المقولة ٤جـ). وكانت نسب من قالوا انهم من الطبقة الفقيرة في الجنوب والشمال اعلى منها بين مرشحي الوسط

جدول - ٣ -

دوافع المرشحين حسب «منطقة السكن» توزيع نسب الاستجابات الإيجابية

منطقة السكن				دوافع الترشيح
شمال	وسط	جنوب	المجموع	
%	%	%	%	
١٥,١	٢٨,٣	١٢,٥	٢,٦	١ ( أ - لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية
٤٤,٩	٣٨,٦	٥٠,٠	٤٢,٦	٢ - أن يكون عندي منصب مرموق
٩,٦	٢٠,٠	—	١٣,٥	٣ - أريد راتباً أكثر
٣٥,٣	٣٩,١	—	٣٤,٣	٤ - أطمح أن أكون وزيراً في المستقبل
١١,٣	٤,٣	١٢,٥	٨,٣	٥ - لا أفهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها.
٩٠,٦	٨٥,٧	٨٧,٥	٨٨,٢	١ ( ب - أجد نفسي كغزاً في تمثيل الشعب
٦٥,٤	٦٣,٨	٨٧,٥	٦٦,٤	٢ - لأن الناس طلبوا مني ذلك
١٨,٩	١٧,٤	١٢,٥	١٧,٨	٣ - أريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي
٤٠,٨	٦٣,٠	٦٢,٥	٥٢,٤	٤ - اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً
٥٩,٦	٥٠,٠	٧٥,٠	٥٦,٥	٥ - سياسي محنك وأريد أن أكون حيث افترض نفسي
٢١,٢	٢٣,٤	٢٥,٠	٢٢,٤	١ ( ج - كنت أرغب في ذلك منذ صباي
٧٥,٥	٧٩,٢	٦٢,٥	٧٦,١	٢ - لدي مثاليات أريد تطبيقها في البرلمان
٩٨,٠	٩٥,٩	١٠٠,٠	٩٧,١	٣ - أرغب في العمل من أجل المصالح العام
٢١,٢	٤٢,٩	٣٧,٥	٣٢,١	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي
٥٠,٠	٤٣,٥	٦٢,٥	٤٨,١	٥ - من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها
٣٢,٠	١٩,٦	١٢,٥	٥٢,٠	٦ - أرغب بالاتصال بالقصور والعرش
٧٨,٤	٧٦,٦	٧٥,٠	٧٧,٤	١ ( د - أرغب أن يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية
٤٦,٦	٥٢,٣	٣٧,٥	٤٨,٥	٢ - لا أومن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٧٢,٧	٦٦,٧	٥٠,٠	٦٨,٠	٣ - أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٣,٨	٦,٥	٢٥,٠	٦,٥	٤ - أريد الإبقاء على الطبقة الأرستقراطية
٩٠,٤	٨٩,٦	٨٧,٥	٨٩,٨	٥ - أريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٤,٢	٨٧,٨	٨٧,٥	٩٠,٨	٦ - أريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية
٤٣,١	٤٧,٩	٦٢,٥	٤٦,٧	١ ( هـ - أريد منافسة القيادات التقليدية
٩,٨	٢١,٧	١٢,٥	١٥,٢	٢ - لاني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية

(المقولة ٥جـ) في حين كانت نسبة من يرغبون بالاتصال بالقصر بين مرشحي الشمال اعلى من نسب زملائهم في الوسط والجنوب (المقولة ٦جـ) كذلك فإن الرغبة لدى مرشحي الجنوب في تحدي القيادات العشائرية جاءت بنسبة اكبر من قريناتها بين مرشحي الوسط والشمال مما يدل على ان الرغبة في التطور نحو الفردية في الجنوب اقوى منه في المناطق الاخرى ولا تزال العشائرية اكثر فاعلية منها في الوسط والشمال (المقولة ١ هـ).

الدوافع الايديولوجية المثالية وكما تبين النتائج لتوزيع الاستجابات للمقولات (١جـ ٥ جـ) تشير إلى اتجاهات متشابهة ومتساوية في كل من الشمال والوسط والجنوب. غير ان الدوافع المستمدة من الواقع الاجتماعي في الحفاظ على بعض المستويات ومحاولة تغيير الاخرى جاءت ذات اختلافات دالة. فمثلاً نجد ان غياب الثقة في الاتجاهات السياسية الفاعلة موجود عند جميع مرشحي المناطق المختلفة ولكنه في الوسط اكثر من الشمال والجنوب (المقولة ١ د)، وبينما جاءت نسب المرشحين من الشمال والجنوب عالية للذين يريدون الحفاظ على الطبقة الوسطى وإحيائها جاءت هذه اقل لمرشحي الوسط، في حين جاءت النسب متقاربة من حيث رغبة المرشحين في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.. وحقيقة الامر هي ان نسبة جيوب الفقر في الشمال والجنوب اكبر منها في الوسط، وحيث تطورت الحياة في الأسرة في الوسط وإلى درجة ما في الشمال فلا زالت العائلية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية في الجنوب. كذلك فإن تمثيل الشمال والجنوب في المراكز الادارية والحكومية اقل منه للوسط (انظر جدول ٣).

#### ٦ : ٥ : ٣ - دوافع المرشحين حسب المهنة:

توحي الاختلافات في توزيع استجابات الجماعات المهنية المختلفة صورة واضحة، وإلى درجة بعيدة، عن التصنيفات الاجتماعية التقليدية في الحضارة الأردنية. ففي الحضارة القبلية نجد ان البناء الاجتماعي بسيط وتصنيفاته بسيطة كذلك: فهناك فئة الزعامات (النخبة او الصفوة) ثم الاتباع. وفي مثل هذه الحضارة تتشكل الحاجات من خلال البناء الاجتماعي كونها نتاجاً للحضارة. كذلك هي الدوافع فإنها تنبع من طبيعة اشكال البناء الاجتماعي وليست شواذاً على القاعدة. فعلى الرغم من ان الحاجة الفردية تشكل مصدراً رئيسياً للدافعية الا ان هذه الدوافع غير واضحة في استجابات الأفراد، كما في استجابات المرشحين لمقولات الاستمارة، ونجد ان افراد فئتي الأعمال الحرة ورجال الأعمال يعبرون عنها أكثر من الموظفين. وعلى الرغم من ان الوصول إلى السلطة توجه عام بين الأفراد في المجتمع الا ان اصحاب الثروة يبدون اهتماماً أكبر في الوصول اليها (المقولات ٤ أ و ١ ج و ٢ ج و ٣ ج و ٤ د).

في هذه الحضارة نجد ان مستوى الرؤية الذاتية والتقدير الذاتي والتقويم الذاتي بين المرشحين متوازن، كما في توزيع الاستجابات على المقولات رقم (١ب، ٤ب، ٥ب) فنسبة الأفراد الذين لم يقيموا أنفسهم عالياً من بين نسب الاستجابات للفئات الثلاث قليلة.

جداً. وربما ان هذه الظاهرة ردة فعل على البناء الاجتماعي القديم الذي يمر في مرحلة انهيار ويحرر الفرد من شعوره بالتقدير الذاتي التحتي عندما يكون من الاتباع، في حين يحاول الافراد الذين ينتمون نسبياً الى صنف النخبة البقاء في مستوى تقدير الذات الفوقي في الحضارة المتغيرة.

#### جدول - ٤ -

#### دوافع المرشحين حسب المهنة توزيع نسب الاستجابات الايجابية

المهنة				دوافع الترشيح	٤
موظف	تاجر	مهن حرة	المجموع		
%	%	%	%		
١١,٥	٢١,٧	٢٣,٤	١٩,٨	١ - لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	( ا )
٣٢,٠	٤٠,٩	٤٣,٢	٣٩,٦	٢ - ان يكون عندي منصب مرموق	
١١,٥	١٣,٠	١١,٦	١٢,٠	٣ - اريد راتباً أكبر	
٢٤,٠	٢٩,٢	٣٥,٦	٤٠,٩	٤ - اطمح ان اكون وزيراً في المستقبل	
٧,٧	٨,٣	٨,٧٥	٨,٣	٥ - لا افهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها.	
٨٨,٥	٨٨,٠	٩١,٧	٨٩,٩	١ - اجد نفسي كفواً في تمثيل الشعب	( ب )
٧٣,١	٧٩,٢	٥٥,٣	٦٦,٠	٢ - لأن الناس طلبوا مني ذلك	
١٥,٤	٨,٣	٢٠,٠	١٥,٨	٣ - اريد المحافظة على التقليد العائلي	
٥٢,٠	٤٥,٨	٥٣,٥	٥١,١	في اشغال كرسي قيادي	
				٤ - اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً	
٦٤,٠	٥٨,٣	٥٩,٦	٦٠,٤	٥ - سياسي محنك وأريد ان اكون حيث افترض نفسي	
٧,٧	٣٩,١	٢٧,٥	٢٥,٠	١ - كنت ارجب في ذلك منذ صباي	( جـ )
٨٠,٨	٨٨,٠	٧٠,٢	٧٧,٦	٢ - لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	
١٠٠,٠	٩٦,٠	٩٥,٨	٩٦,٩	٣ - ارجب في العمل من اجل الصالح العام	

٣٠,٩	٤١,٧	٣٣,٣	٨,٠	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي
٤٧,٩	٥٤,٧	٤٣,٥	٥٦,٠	٥ - من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها
٢٢,٨	٢١,٧	٣٠,٤	١٢٧,٤	٦ - أرغب بالاتصال بالقصور والعرش
٧٨,٤	٧٨,٧	٦٨,٠	٨٨,٠	١ - أرغب أن يكون عندنا برلمانا ( د ) يمثل جميع الاتجاهات السياسية.
٤٨,٩	٤٠,٥	٦٣,٦	٥٠,٠	٢ - لا أومن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٨,٩	٦٥,١	٦٨,٠	٧٧,٣	٣ - أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٧,٤	٦,٧	١٦,٧	—	٤ - أريد الإبقاء على الطبقة الأرستقراطية
٨٩,٧	٨٩,٤	٨٤,٠	٩٦,٠	٥ - أريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٤,٨	٩٥,٧	٨٧,٥	١٠٠,٠	٦ - أريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية
٤٧,٤	٤٦,٧	٤١,٧	٥٣,٨	١ - أريد منافسة القيادات التقليدية ( هـ )
١٣,٧	١١,١	٢٤,٠	٨,٠	٢ - لأنني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية.



لقد فتح التعليم والعمل، كما يبدو، امكانات جديدة للفرد واصبح التنافس بين ابناء التابعين وابناء الزعامات ممكناً، وأخذت النفسية الخضوعية التي كانت تسود الحضارة القبلية بالتضاؤل وأصبحت المناقشة مشروعة. كذلك فقد أخذ التحصيل والمهارة والتأهيل بناء على السمات الشخصية للفرد مكان الصدارة في تقدير الافراد اكثر من المركز الموروث. ومن هنا نجد ان الرغبة في تحدي النظام القبلي وزعاماته وهيمنتها قد اصبحت اكثر وضوحاً، وجاءت استجابات المرشحين على هذه المقولات تعبر عن ذلك ايضاً (المقولات رقم ٤د و ١هـ). لقد كانت نسبة من ارادوا الحفاظ على الارستقراطية متدنية جداً بين افراد فئتي رجال الاعمال والاعمال الحرة وغائبة في فئة الموظفين، في حين جاءت نسب الرغبة في تحدي الزعامات العشائرية عالية في جميع الفئات. مثل هذه النسب العالية نجدها في الاستجابات الى المقولة بأن المرشح من الطبقة الفقيرة.

كذلك ففي مثل هذا المجتمع المتغير حيث يصبح الالتزام الوظيفي يساهم في اعطاء الاهمية للفرد من خلال المكانة الاجتماعية نجد ان نسبة المرشحين بين افراد الاعمال الحرة ورجال الاعمال الذين ارادوا الوصول الى المركز اعلی بكثير منها بين الافراد الموظفين. كما في المقولات (١ - ١٢، ١ ب و ٤ ب). لقد جاءت نسبة من قالوا بأنهم لم يكونوا قادرين على تحقيق ذاتهم في عملهم السابق عالية بين افراد فئتي الاعمال الحرة ورجال الاعمال بينما متدنية بين افراد فئة الموظفين. وقد يعود ذلك الى احد الامرين، اما ان تكون هذه المهن قد تقود الى الثراء او الكفاية ولكنها لا تقود الى النفوذ ويكون افرادها قد اكتفوا مادياً واصبحوا بحاجة الى النفوذ، واما ان تكون مردودات مهنهم قد اصبحت في حالة تراجع رهيبه واخذوا يبدون عن مصدر آخر للجاه. كذلك نجد ان نسبة هؤلاء عالية في البحث عن مركز اكثر اعتباراً (مقولة ١٢) وبخاصة لدى المهن الحرة (طبيب، محام، مهندس) وغيرها. اضافة الى ذلك فان اصحاب هذه المهن غير مرتبطين باستقالة كي يخوضوا معركة الانتخابات فهم قادرين في اي لحظة على العودة الى ممارسة اعمالهم ومن هنا كانت نسب استجاباتهم على المقولة (لست مرتبطاً بمركز رسمي وأجرب حظي) اعلی منها بين افراد فئة الموظفين الذين قد يجازفوا بمراكزهم ويخافوا الخسارة.

كذلك فان استجابة افراد فئات المهن المختلفة تدل على طبيعة التجانس في الانتماء الطبقي الاصل في الحضارة المتغيرة. فاعلى المرشحين قد جاؤوا من الطبقة الفقيرة وارتقوا من خلال الحراك الاجتماعي العمودي الى المكانة التي اهلتهم لخوض معركة الانتخابات. فهم في الاصل من الطبقة الفقيرة ويريدون تمثيلها ولذلك جاءت استجاباتهم للمقولة (ج-٥) عالية.

#### ٥:٦ - دوافع المرشحين حسب التعليم:

التحليلات السابقة لدوافع المرشحين في خوض معركة الانتخابات النيابية تظهر مصداقيتها ايضاً عندما نراها بناءً على تحليل هذه الدوافع بناءً على استجابات

المبحوثين على مقولات البحث حسب التعليم. فأكثر فئة لم يشعر أفرادها بأنهم يحققون ذواتهم في المهنة السابقة هم حملة البكالوريوس ثم حملة الدكتوراه فالمجستير ولم تجددهم في فئة حملة التوجيهي. كانت نسبة من أبدوا اهتماماً بمرتبة أعلى بين أفراد هذه الفئة أكبر من نسب أفراد الفئات الأخرى (مقولة ١٢). وإذا ما نظرنا إلى تطور المجتمع بشكل عام فإن هذه الفئة من المتعلمين قد أسهمت أكثر من غيرها في إرساء قواعد هذا التطور حتى الستينات والسبعينات وبعدها أخذ أفراد هذه الفئة يشغلون المراتب الأدنى نتيجة لزيادة أعداد حملة الماجستير والدكتوراه، لكنهم أخذوا يتنافسون معهم على المناصب العليا في حين كانت حظوظهم بالنجاح أقل. ومن هنا نجد أن نسب الاستجابات بين أفراد هذه الفئة وأفراد فئة التوجيهي (والكلية الجامعية) إيجاباً للوصول إلى مركز أكثر اعتباراً قد جاءت عالية (المقولة ١٢) وشاركهم بذلك فئة حملة الدكتوراه، لكن هذه الفئة تشكل حالة خاصة في الأردن، حيث أن أغلبية أفراد هذه الفئة جاءوا ليعملوا في المكاتب الأكاديمية في حين انبطت المكاتب التنظيمية إلى فئات تعليمية أخرى. كذلك فإن نسبة من أرادوا الوصول إلى المناصب الوزارية بين المرشحين من فئة البكالوريوس أعلى من قريناتها بين حملة الماجستير والدكتوراه في حين تساوت مع قرينتها بين حملة التوجيهي والكلية الجامعية. الطموح جيد، ولكن هذه الظاهرة لا تنم عن طموح بقدر ما تنم عن تنافس يتركز على غياب عامل الاعتراف بأولوية أصحاب المؤهلات الأعلى، ويبقى علينا أن نجد تفسيراً لهذه الظاهرة من داخل الحضارة.

#### جدول رقم - ٥ -

#### دوافع المرشحين حسب المؤهل العلمي توزيع نسب الاستجابات الإيجابية

المؤهل العلمي						دوافع الترشيح
ثانوي بكالوريوس ماجستير دكتوراه المجموع						
%	%	%	%	%	%	
٢١,٥	٢٢,٠	٢٠,٠	٢٨,٦	—	٢٨,٦	١ - لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية
١٢,٤	—	١٢,٣	١٦,٧	٥,٠	١٦,٧	٢ - إن يكون عندي منصب مرموق
٢٤,٣	١١,١	٢٨,٦	٣٧,٧	٢٨,١	٢٨,١	٣ - أريد رتبة أكبر
						٤ - أطمح أن أكون وزيراً في المستقبل
						٥ - لا أهتم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعلمين معها.
٨,٣	١٠,٠	١٢,٣	٦,٥	٩,٥	٩,٥	١ - أجد نفسي كقزاً في تمثيل الشعب
٨٩,٢	١٠٠,٠	٩٢,٣	٨٤,٦	٩٥,٢	٩٥,٢	٢ - لأن الناس طلبوا مني ذلك
٦٦,٤	٦٠,٠	٥٠,٠	٧١,٤	٦٥,٠	٦٥,٠	٣ - أريد المحافظة على التقليد العائلي في إشغال كرسي قيادي.
١٥,٩	—	٢٦,٧	١٦,١	١٥,٠	١٥,٩	٤ - أعتبر نفسي ذكياً ومميزاً
٥١,٠	٧٠,٠	٢٨,٦	٥٦,٧	٤٠,٠	٤٠,٠	٥ - سياسي محب وأريد أن أكون حيث افترض نفسي
٥٦,٥	٨٠,٠	٦٤,٣	٤٧,٦	٦٦,٠	٦٦,٠	١ - كنت أرغب في ذلك منذ صباي
٢٣,٤	٢٢,٣	٢٦,٧	١٧,٥	٢٥,٠	٢٥,٠	

٧٨,٢	٩٠,٠	٦٦,٧	٨١,٥	٧٠,٠	٢ - لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان
٩٨,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٦,٨	١٠٠,٠	٣ - ارجب في العمل من اجل الصالح العام
٣١,٢	٣٠,٠	٧٨,٦	٢٤,٤	٢٢,٨	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية ولجرب نفسي
٤٨,١	٣٠,٠	٦٤,٣	٤٧,٥	٤٧,٦	٥ - من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها
٢٤,٠	٣٠,٠	١٥,٤	٣٥,٠	٢٣,٨	٦ - ارجب بالاتصال بالقصور والعرش
٧٩,٤	٧٠,٠	٧٨,٦	٨٣,٩	٧١,٤	١ - ارجب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع (د) الاتجاهات السياسية.
٤٨,٥	٦٠,٠	٤٦,٤	٤٣,٩	٥٧,٩	٢ - لا اؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٩,٣	٨٨,٩	٧٥,٠	٦٨,٢	٦٠,٠	٣ - اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٧,٥	١٠,٠	١٢,٣	٦,٥	٥,٠	٤ - اريد الابقاء على الطبقة الارستقراطية
٩٠,٨	١٠٠,٠	٨٥,٧	٩٠,٦	٩٠,٥	٥ - اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٠,٧	٧٠,٠	٩٢,٣	٩٦,٨	٨٠,٠	٦ - اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية
٤٧,٢	٦٠,٠	٤٦,٢	٤٦,٠	٤٥,٠	١ - اريد منافسة القيادات التقليدية
٧,٥	١٠,٠	٢١,٤	١٤,٨	١٥,٨	٢ - لاني غني وجقدر على تمويل الحملة الانتخابية
					(هـ)

مثل هذه الظاهرة نجدها في الاستجابات على المقولات الدالة على تقدير الذات (مقولة ١ ب و ٤ ب) وروية الذات (مقولة ٥ ب) والطموح (مقولة ١ ج). لقد جاءت نسب الذين وجدوا انفسهم اكثر كفاية لتمثيل الشعب متفاوتة تفاوتوا طفيفا بين افراد الفئات التعليمية المختلفة تراوحت بين ١٠٠٪ بين افراد حملة الدكتوراه في اعلاها الى ٨٤,٦٪ بين افراد حملة البكالوريا في حين كانت هذه لحملة الماجستير ٩٣,٣٪ ولحملة التوجيهي ٩٥,٢٪. وفي حين قدر المرشحون انفسهم بانهم اذكاء ومميزين كي يقوموا بمهمة التمثيل في فئة حملة الكدتوراه (٧٪) كانت نسبة من قدروا انفسهم كذلك في حملة البكالوريوس ٥٦,٧٪ وبين حملة التوجيهي ٤٠٪ وادناها في الماجستير ٢٨٪ واعتبروا انفسهم بين افراد هذه الفئات سياسيين مهرة ارادوا ان يحتلوا المكان المناسب للفئات من الادنى الى الاعلى على التوالي ٦٦٪، ٤٧,٦٪، ٦٤,٣٪ و ٨٠٪ وهذه نسب عالية لا تتم بأية حال من الاحوال عن تواضع الانسان الفرد مقابل من هو اعل تعليميا او ادنى تعليميا، فدرجة التعليم لا تدل قطعاً على ان احداً من مستوى الدكتوراه اذكى من آخر في مستوى البكالوريوس او التوجيهي. نحن نعرف ان التحصيل التعليمي في الاردن يتأثر ايضا الى درجة بعيدة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي وهناك الكثيرون من الازكياة جدا لم يكونوا قادرين على اكمال تعليمهم في حين ذهبوا الى الجامعات وحصلوا على شهادات عليا. هذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة التطور في المجتمع والدور الذي لعبه تأسس الدولة في ذلك. من هنا نجد ان تقديرات الافراد لبعضهم بعضا جاءت الى درجة ما استعلائية بمعنى وضع السؤال: من هو الآخر؟ اهو اذكى مني؟ احسن مني؟ والده غني متعلم او استطاع والده ان يدفع له كيف شاء شريطة ان يأتي بالشهادة! كذلك فان مسيرة تأسس الدولة تطلبت في بعض الاحيان ان يعطى افراد فئة ما بعض الامتيازات التي لم تكن تتناسب مع مستوياتهم التحصيلية، وكان بعض اولاد الاغنياء او اصحاب

المكانات المرموقة يحصلون على منح دراسية من خلال نفوذ آبائهم او اقاربهم وليس بناء على منافسة شريفة مع زملائهم المتخرجين من التوجيهي. لقد لعبت الوساطة في هذا التطور دورا هاما في رفع بعضهم ولكنها وقفت حائلا دون تحقيق بعضهم الآخر لذواتهم وتطور مقدراتهم. اعرف الى هذا الوقت كيف ان احدى مساعدات البحث والتدريس في جامعة اليرموك قد قالت لي بكل استهتار بعد تصادمها مع احد اعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه: «شايف لي حاله دكتور. ماذا يفعل هو اكثر مني؟ هو يدرس وانا كذلك؟ ولو سنحت لي الفرصة لحصلت على درجة الدكتوراه في وقت اقل بكثير من الوقت الذي احتاجه هو». اظن ان غياب المنافسة الحرة خلال تطور المجتمع في العقود الستة الاخيرة وتدعيمها لبعض المفاهيم التي سادت المجتمع القبلي قد خلقت سمة خاصة لرؤية الآخر بين الافراد وهي التشكك في اصالته التحصيل والكفاءة التي توجد عند الآخر وبذلك اتسم المجتمع ايضا بغياب الاعتراف بالآخر لدى الفرد في سريره، وبقي هذا الاعتراف ظاهريا.

جاءت دوافع المرشحين في التصدي الى الزعامات العشائرية مترجمة في نسب عالية بين الفئات المتعلمة (المقولة ١ هـ) كانت اعلاها نسبة استجابات حملة الدكتوراه في حين تساوت هذه النسب بين فئات التعليم الاخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت نسبة من ارادوا الحفاظ على دور العائلة التقليدي بين افراد فئة الماجستير عالية ٢٦,٧٪ وتساوت في فئتي البكالوريوس والتوجيهي في حين كانت غائبة بين افراد حملة الدكتوراه. وفي حين كانت اعلی نسبة خاضت الانتخابات لانها من الطبقة الفقيرة وتريد تمثيلها بين حملة الماجستير (٦٤,٣٪) وتساوت في فئتي البكالوريوس والتوجيهي وتدنّت الى ٣٠٪ بين حملة الدكتوراه. ومن الواضح ان شهادة الدكتوراه كانت ولا تزال رهنا بالحالة الاجتماعية والاقتصادية: اما ان يكون الاهل اغنياء ويستطيعون تمويل الدراسة العليا لاولادهم واما ان يكونوا اصحاب نفوذ ولهم واسطة قوية. ويرتبط بهذا ايضا مدى رفض المرشحين للحفاظ على الارستقراطية، حيث جاءت نسب الاستجابات الايجابية على المقولة (رقم ٤ د) متدنية جدا ولربما كان الربط بين الارستقراطية وسيادة الزعامات العشائرية في حين كان التحمس لحياء الطبقة الوسطى في الاستجابات عاليا لجميع الفئات التعليمية بين المرشحين تراوحت بين ٦٠٪ في فئة الثانية الى ٨٨,٩٪ بين حملة الدكتوراه. كذلك كانت نسب الذين ارادوا الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة فقد جاءت في ادناها ٨٥,٧٪ بين حملة الماجستير لتصل الى ١٠٠٪ بين حملة الدكتوراه.

مع ارتفاع درجة التعليم نجد ايضا بعض المواقف المميزة تجاه الحركات والاتجاهات السياسية الفاعلة في المجتمع فقد وقف منها حاملي شهادات الدكتوراه بنسبة اكبر من قريناتها بين حملة الماجستير والدكتوراه بينما ساوتها تقريبا قرينتها بين حاملي الشهادة الثانوية، لكن نسبة الذين ارادوا القيام ببعض التغييرات في البرلمان ليمثل جميع الاتجاهات السياسية بين حملة الدكتوراه جاءت متدنية مقارنة بقريناتها بين حملة

الماجستير والبيكالوريوس والتوجيهي، اذ وصلت اعلی نسبة بين حملة البكالوريوس ٨١,٩٪ ثم الماجستير ٧٨,٦٪ وحملة الشهادة الثانوية ٧١,٤٪. كذلك فقد كانت دوافع المرشحين من حيث الاهداف الايديولوجية اذ ان نسبة الذين ارادوا تطبيق مثالياتهم في البرلمان بين حملة الدكتوراة بنسبة ٩٠٪ وتبعهم حملة البكالوريوس بنسبة ٨١,٥٪ ثم الماجستير (انظر المقولات ١د، ٢د و ٢ج). اما الذين ارادوا الاتصال بالعرش فقد بلغت نسبتهم بين حملة الدكتوراة ٣٠٪ بينما كانت هذه ٧٥٪ بين حملة البكالوريوس و ٢٢,٨٪ بين حملة التوجيهي وجاءت ادناها ١٥,٤٪ بين حملة الماجستير.

#### ٥:٥:٦ - دوافع المرشحين حسب العمر:

تبين النتائج ان العمر يؤثر على دوافع المرشحين بطريقة مختلفة، فقد ابدى صغار السن استعداد دواعهم من عدم الاكتفاء على المستويين الشخصي والوظيفي، فأكثر المكانات الاجتماعية العالية يحتلها كبار السن الذين يسيطرون على المسرح السياسي، والمجالات التي يمكن للشباب المشاركة فيها كانت غائبة لمدة طويلة اضافة الى ان الاحزاب كانت ولا زالت في قيد المنوعات. ولذلك نرى ان الانتخابات قد جاءت لتعطي المجال للشباب ليحربوا حظوظهم بغض النظر عما اذا كانوا يحتلون بعض المناصب ام لا. غير ان الشباب ليسوا الوحيدين للطموح نحو اشغال مكانة رفيعة فقد شاركهم بذلك كبار السن (٥٠ سنة فما فوق). وكان صغار السن اقل الفئات العمرية اكتفاءً من حيث الدخل، وكان هدف المرشحين منهم الحصول على دخل اكبر. وبما ان المكانات الاجتماعية العليا، المناصب الوزارية وامانات الوزارات، والمكانات الادارية العليا هي في ايدي الكبار، نجد ان صغار السن من المرشحين يقدمون اعلی نسبة تريد الوصول الى الكرسي الوزاري (٣٧٪ مقابل ٣١,٧٪ متوسطي العمر و ٢٢,٢٪ من كبار السن). ويمكن تفسير غياب الاكتفاء هذا، بطريقة اوبأخرى من داخل الحضارة حيث العلاقات الاجتماعية بين كبار السن وصغار السن كانت تتسم تقليديا بالسلطة المتسلطة، حيث كان كبار السن يملون القيم والسلوكات وما كان على صغار السن الا الازعان والقبول والتفويض. كذلك فان الحضارة التقليدية كانت ترفض مشاركة صغار السن في صنع القرار.

غير ان انتشار التعليم والاعلام الجماهيري والاتصال ثم انتشار القيم الديمقراطية قد ساعدت في تخطي هذه الازمة في الحضارة الى درجة ما ولذلك نجد ان استجابات صغار السن ايجابا على المقولات المشيرة الى التقدير والتقييم الذاتيين واعتبار الكفاءة الذاتية وتحدي سلطة الزعامات العشائرية قد جاءت بنسب عالية وتوازت مع نسب الاستجابات بين متوسطي العمر وكبار السن في بعض الاحيان علما بأن هذه النسب في الفئات العمرية الاعلى كانت اعلى واقعيا (المقولات ١ ب و ٥ ب و ٢ ج و ٥ ج).

وبينما كانت أعلى نسبة للذين قالوا بأنهم كانوا يطمحون للوصول الى المجلس النيابي منذ الصبا بين متوسطي السن (٤١ - ٥٠)، وربما ان الحالة كذلك لان ابتداء هذا الجيل هم المولودون في فترة قيام الاحزاب السياسية واغلبيتهم لم تكن قد شاركت في اي انتخابات برلمانية ولا حتى في الاحزاب السياسية، كانت هذه النسبة متدنية بين صفار السن ١٢,٢٪، في حين جاءت الدوافع الاجتماعية والمثالية لدى جميع الفئات عالية جدا (المقولة ٢ و ٣ج). كذلك كانت نسبة الذين ارادوا تمثيل الطبقة العاملة بين صفار السن اعلى من قريناتها في الفئات العمرية الاخرى، علما بأنها بين متوسطي السن جاءت عالية ايضا ٥,٥٪ مقابل ٢٩,٤٪. كذلك نجد ان اكبر نسبة من الذين قالوا انهم لا يملكون وظيفة رسمية ويجربون حظهم قد جاءت بين كبار السن ثم بين صفار السن واقلها بين متوسطي العمر، في حين كانت اكبر نسبة للذين قالوا بأن لديهم الرغبة بالاتصال بالقصر، قد جاءت بين صفار السن ٢٥,٧ مقابل ٢٢,٨٪ بين متوسطي العمر و ٢٢,٢ بين كبار السن.

#### جدول - ٦ -

#### دوافع المرشحين حسب العمر توزيع نسب الاستجابات الايجابية

الفئات العمرية				دوافع الترشيح	
٢١-٤٠	٤١-٥٠	٥١ فما فوق	المجموع		
%	%	%	%		
٢٦,٣	١٩,٥	١٥,٨	٢١,٤	(أ) ١ - لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	
٤٤,٤	٣٦,٨	٤٤,٤	٤١,٣	٢ - ان يكون عندي منصب مرموق	
٢١,٦	٢,٣	١٢,٥	١١,٥	٣ - اريد راتيا اكبر	
٣٧,٨	٣١,٧	٣٢,٢	٣٣,٣	٤ - اطمح ان اكون وزيرا في المستقبل	
٢,٦	٩,٣	١١,١	٧,١	٥ - لا افهم بالسياسة واريد تعلمها من المتعاملين معها.	
٨٦,٨	٩٣,٣	٨٩,٥	٩٠,٢	(ب) ١ - اجد نفسي كقوفا في تمثيل الشعب	
٦٢,٢	٧٠,٥	٦٦,٧	٦٦,٧	٢ - لان الناس طلبوا مني ذلك	
١٣,٢	١٨,٦	١١,١	١٥,٢	٣ - اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال تفرسي قيادي.	
٤٤,٧	٤٣,٩	٨١,٣	٥٠,٥	٤ - اعتبر نفسي ذكيا ومميزا	
٥٥,٣	٥٩,٥	٦٣,٢	٥٨,٦	٥ - سياسي محنك واريد ان اكون حيث افترض نفسي	
١٣,٢	٢٢,٣	٣٢,٢	٢٣,٥	(ج) ١ - كنت ارجب في ذلك منذ صباي	
٨١,٦	٧٣,٣	٨٤,٢	٧٨,٤	٢ - لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	
٩٧,٤	٩٧,٧	٩٤,٧	٩٧,٠	٣ - ارجب في العمل من اجل الصالح العام	
٢٩,٧	٢٥,٠	٣٦,٨	٢٩,٠	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية واجرب نفسي	
٥٥,٦	٤٥,٥	٢٩,٤	٤٦,٤	٥ - من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها	

٢٤,٢	٢٢,٢	٢٣,٨	٢٥,٧	٦ - أرغب بالاتصال بالقصور والعرش
٨٠,٦	٨٨,٢	٧٧,٣	٨١,١	١ - أرغب أن يكون عندنا برلمان يمثل جميع الاتجاهات السياسية.
٤٦,٢	٥٢,٩	٥٢,٦	٣٦,١	٢ - لا أؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٩,٩	٨٢,٤	٧٢,٥	٦١,١	٣ - أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٦,١	٥,٦	١١,٦	—	٤ - أريد الإبقاء على الطبقة الارستقراطية
٩٢,٠	٩٤,٤	٨٨,٦	٩٤,٧	٥ - أريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٤,٩	١٠٠,٠	٩٢,٩	٩٤,٧	٦ - أريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية
٤٥,٤	٤١,٢	٤٠,٥	٥٢,٦	١ - أريد منافسة القيادات التقليدية
١٤,١	٢٧,٨	٩,١	١٢,٥	٢ - لاني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية

أقل نسبة للذين اظهروا شكوكهم نحو الاتجاهات السياسية الفاعلة في المملكة جاءت بين صغار السن وربما ان الحالة كذلك لأن هؤلاء لم يشاركوا في الحياة السياسية الأردنية بطريقة أو بأخرى، ومقابل ذلك كانت نسبة متوسطي السن وكبار السن اعلی ٥٢,٦٪ و ٥٢,٩٪ على التوالي، في حين جاءت نسب الذين ارادوا تغيير تشكيل البرلمان في جميع الفئات العمرية عالية جداً وتراوحت بين ٧٧,٣٪ لمتوسطي العمر إلى ٨١,١٪ بين صغار السن و ٨٨,٢ بين كبار السن. مثل هذه النسب العالية جاءت أيضاً في جميع الفئات العمرية من حيث الرغبة في إحياء الطبقة المتوسطة، في حين لم تثل الرغبة في الحفاظ على الارستقراطية إلا نسبتين ضئيلتين بين متوسطي وكبار السن، وانفقدت هذه بين صغار السن، علماً بأن هذا التوجه يتناقض مع بناء الشخصية الموجهة نحو الرغبة في الثروة والحراك الاجتماعي الى الأعلى سواء في الحضارة التقليدية او الحضارة الحالية. وربما ان المرشحين قد فهموا مفهوم الارستقراطية بمعنى الزعامات القبلية حيث كانت نسب الذين ارادوا التصدي لها وتحديدها عالية في جميع الفئات العمرية.

لا نقدر ان نقول بأن هذه النتائج لدوافع المرشحين او للأسباب التي جعلتهم يخوضون معركة الانتخابات قد جاءت من العدم، فلا يوجد لدينا إلى ان نعزو هذه الدوافع الى أكثر من حالة واحدة في هذه الحضارة المتغيرة، فالأردن بلد نام والحالة الحاضرة فيه هي نتيجة تراكمات وتغيرات منذ عام ١٩٢١. وإذا ما قرنا النتائج جيداً فلا بد ان نخرج بالرأي ان هنالك مصادراً كثيرة لحاجات تشكل اشباعاتها دوافع للفرد كي يغامر لخوض معركة الانتخابات العامة في الأردن وربما في مجتمعات كثيرة أيضاً. وكثيراً ما نرى الدوافع مرتبة حسب ضرورتها، غير ان الفرد، وكما يبدو، لا يعتمد على دافع واحد ليقوم بمثل هذا الفعل، بل يقرن بين أكثر من دافع واحد.

#### ٦ : ٦ - مستويات مصادر الدوافع للمرشحين للانتخابات في الأردن:

تبين لنا خمس مستويات لمصادر مثل هذه الدوافع من المعلومات المجموعة احدها متاصل في الحضارة التقليدية، والثاني من التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية

القبلية بفضل عملية تأسس الدولة والنظام في البناء الاجتماعي التقليدي، والثالث في التوجهات الوطنية على المستوى الايديولوجي، والرابع نابع من طبيعة الانتخابات وقانونها وتوزيع المقاعد البرلمانية على فئات الشعب، والخامس (أخيراً) متعلق بالمستوى الفردي الاقتصادي والاجتماعي.

#### ٦ : ١ - الدوافع المستمدة من الحضارة التقليدية.

لقد تميزت الحضارة التقليدية ببناء اجتماعي قبلي اتسم بالمنافسة على الزعامات والمكانات القيادية والجاه. كان الناس يعيشون في بناءات عشائرية وكل عشيرة شيخ قائد يستمر بون منافسة حتى يظهر منافس له (غالباً ما يكون هذا المنافس أخاه أو ابن عمه) ممن جمعوا ثروة واستعمال مجموعة من الاتباع لصالحه، فيتصارع القائدان حتى يتغلب الواحد على الآخر أو تنقسم العشيرة الى نصفين لكل نصف شيخها. في هذه الحالة تكون المصلحة الفردية مترابطة مع المصلحة الجماعية القبلية ورغبة الجماعة في السلطة والنفوذ والهيمنة. في هذا المستوى يبرر الفرد الدوافع من خلال المصلحة الوطنية أو مصلحة الجماعة (انظر الاستجابات على المقولة رقم ٢ ب) على شكل اهداف مترفعة عن المصلحة القبلية الكلية أو الجزئية ولذلك تظهر هذه الدوافع عاتمة لأسباب كثيرة نجد أهمها في طبيعة الحضارات الفرعية ذاتها، وتستخدم هذه الدوافع دبلوماسياً حتى على مستوى الفرد. مثل هذه الدوافع نجدها في تحليل استجابات المرشحين من القرية والبادية على فقرات الاستبانة، فالمرشح يقدم نفسه على أن ما يدفعه لترشيح نفسه هو الصالح العام، وهو لا يطمح الى دخل اعلی، بل يريد تمثيل طبقة العمال، وتحدي نفوذ الزعامات العشائرية... والن.

#### ٦ : ٢ - الدوافع المستمدة من التغيرات الداخلة الى الحضارة التقليدية.

لقد ادت التغيرات التي دخلت الى المجتمع الأردني الى انتاج بناء اجتماعي مستمر التجزئة على المستويات الاجتماعية والسياسية. وقد لعب التعليم واستقلال الأسرة اقتصادياً، والمهنة دوراً بارزاً في هذا المجال أدى إلى زعزعة الثقة التي بنيت عليها العلاقات الاجتماعية القبلية، أو العلاقات الأولية التي لم تعد تقوم بالدور المناط اليها. فالمرشح في الحالة الجديدة أخذ يربط بين مصلحته ومصلحة الدولة رباطاً مباشراً وفي هذا الربط التقت جميع دوافعه لترشيح نفسه للمنافسة على المقعد النيابي. والحالة ٢،١، الموصوفة آنفاً مثال على ذلك. فالمقعد النيابي يصبح البرهان على زعامتهم المفترضة، وهي تأكيد على الاعتراف بهذه الزعامة. الوصول إلى المقعد النيابي في هذه الحالة البرهان على الحراك الاجتماعي من مستوى الزعامة الاقتصادي والاجتماعي، التي اصبحت تحقيقها صعباً في هذه الأيام عدا فيما يخص العاملين بالاجرة عند مثل هذا الفرد، إلى الزعامة السياسية على المستوى الوطني. وحقيقة الامر هو ان الفائز بمقعد المجلس النيابي يحاول اثبات هذا الوضع الجديد لدى الاتباع من خلال الخدمات التي يقدمها لمحتاجيها بين الغنية والأخرى.



## ٦ : ٦ : ٣ - المستوى العقائدي:

دخلت هذه الاتجاهات الوطنية والقومية العقائدية بعد ثلاثة عقود من تأسيس الدولة وتبلور الحضارة الشرق اردنية عن طريق الوحدة مع الجزء المتبقي من فلسطين وكانت بدورها قد ظهرت في المنطقة ككل قبل الدولة ولكن دون فكر ايديولوجي، وفيما بعد ساعدها ظهور الفكر الاشتراكي متبلوراً في شكل ثورة، دعيت الثورة البلشفية، فظهر في البلاد العربية من اخذوا هذا الفكر الاشتراكي العالمي وقلصوه ليصبح محور فكر وطني قومي واقليمي (البعث والناصرية) في حين ظهر أيضاً من اخذ هذا الفكر في عالميته وتكونت حوله جماعات حزبية اعمية في ثوب عربي ونظمت نفسها في شكل احزاب. وتوسعت هذه الاحزاب في الفترة اللاحقة على الحرب العربية الصهيونية لتصبح اداة تأسس النظام من خلال اظهار القوة العسكرية لتدليلها، اضافة إلى الاسهام الذي قامت به في فرض الكبت على الحريات العامة التي كان النظام قد ارسى قواعدها في مواد الدستور الأردني. ففي فترة الخمسينات تسربت هذه العقائد الى شرق الأردن وبلورت حلقة وصل جديدة تربط الفرد بالنظام من خلال ما جاء ليدعى احزاب عقائدية. وبدلاً من ان يربط الفرد المتحرك على سلم التدرج الاجتماعي مصالحه الشخصية بالزعامة التي لعبت دور حلقة الوصل بين الفرد والدولة، اخذ هذا المتحرك يربط المصلحة الشخصية بالمصلحة العقائدية وأهداف الحزب، متخطياً بذلك الروابط القبلية التي وظفها لتقوم بدور الغطاء لعضويته الحزبية وبذلك ايضاً لخوض معركة الانتخابات، وبما ان هذا المستوى الدوافعي كان يتضارب مع الترتيبات القانونية والدستورية من حيث توزيع المقاعد البرلمانية بناء على اساس دينية وجغرافية وعرقية (قنوية) فإنه اقتصر على مجموعة محدودة من الافراد والجماعات.

## ٦ : ٤ - المستوى القانوني لدوافع المرشحين:

يتعلق هذا المستوى بالقواعد القانونية المسؤولة عن توزيع مقاعد البرلمان حيث تلعب الديانة، والتوزيع الجغرافي والقنوية دوراً هاماً. فعلى المستوى الديني توزعت مقاعد المجلس النيابي إلى مقاعد للمسلمين والآخرى للمسيحيين بنسبة ٧١:٩٠، وتوزعت المقاعد للمسلمين إلى مسلمين بدو ومسلمين حضر، وتوزعت كراسي المسلمين حضر إلى مقاعد للأكثرية المسلمية العربية، ومقاعد للأقلية المسلمة غير العربية.

في اطار هذا التوزيع للمقاعد النيابية يتم التنافس في الانتخابات. حتى الشيوعيين الذين يعتقدون ان الدين افيون الشعب يتنافسون مع غيرهم على الكراسي البرلمانية اما كمسلمين او كمسيحيين لأنه لا توجد لديهم كشيوعيين مقاعد برلمانية يتنافسون عليها.

ولا توجد ايضاً مقاعد لأي حزب من الاحزاب الأخرى. ففي الانتخابات يظهر هؤلاء غير ما هم لفترة وجيزة ويخادعون فيها الناخب بكلمات رنانة مستخدمين الجهل العام بالأمور، وهؤلاء هم الذين يريدون تمثيل الأمة مثل الجماعات المسلمة

والمسيحية الأخرى. هذه الظاهرة تجعل من الحالة الانتخابية حالة مبهمة تصبح فيها مفاهيم الدين والقومية وسائل تكتيكية واستراتيجية للوصول الى المقعد النيابي.

٦ : ٥ - المستوى الفردي لدوافع المرشحين:

هذا المستوى للدوافع ينشط الانسان الفرد للقيام بالمجازفة والمغامرة لكسب المقعد النيابي وبذلك يحصل على مكاسبه المادية وغير المادية. وفي هذا المستوى يجد الفرد دوافعه الأولية بناء على الفكرة بأن الحالة المبهمة للانتخابات نتيجة لتوزيع المقاعد البرلمانية، وغياب مقدرة الفرد الفكرية والمعرفية في تشخيص خصوصية الأفراد ودوافعهم سوف تضع الناخب في حالة صعبة حينما يحاول ان يفهم العدد الهائل والمتنوع من الدعايات الانتخابية التي يستخدمها المرشحون في الانتخابات.

٦ : ٧ - ملحوظات استنتاجية:

ترتبط دوافع المرشحين للمغامرة في خوض معركة الانتخابات البرلمانية في الأردن بالحالة الكلية للمجتمع في تطوره نحو الديمقراطية، فهذا التطور عملية لا سبيل إلى تحقيقها دفعة واحدة بل انها تسير مع عملية تأسس النظام وتكامل تشكل المجتمع، وهي تواجه عقبات كثيرة ومتنوعة تنهكها في كثير من الأحيان مما يقود إلى التقاطب بين النظام والشعب وهذا ما يعيق عملية تطويع الارادة لدى كل من القطبين في اتجاهين متفايرين.

غير ان استعادة الديمقراطية عام ١٩٨٩ كانت قد حركت الافراد بسرعة هائلة لخوض معركة الانتخابات، واستمد هؤلاء دوافعهم من مصادر كثيرة على مستويات مختلفة كان أهمها هو تحقيق الذات والوصول للبنية السياسية الفوقية، باعتبار هذه اهدافا أولية. وعملت المستويات المذكورة آنفاً مصادر هامة لهذه الدوافع، وجرت الانتخابات وتشكل المجلس النيابي وبالتالي مجلس الأمة. السؤال المطروح في هذه الحالة هو الى أي مدى وإلى متى سوف تبقى الاتهامات تسود ساحة الديمقراطية في الأردن على المستويات الثلاثة: القانوني الدستوري، تشكيل الاتجاهات الفكرية والأحزاب، وغياب الوضوح في أهداف المرشحين نتيجة للحالة الموجودة على الساحة؟

## الفصل السابع

### الدعاية الانتخابية في الأردن عام ١٩٨٩ بين تطور الوعي وعملية التماس

١:٧ - تمهيد:

كما مرت الانتخابات في الماضي دون اهتمام المختصين كذلك فإن الدعاية الانتخابية لم تحظى بأي اهتمام معرفي لدى الباحثين العرب عامة والأردنيين خاصة عدا ما جاء في بحث لـاحمد نوفل (نوفل ١٩٨٨) عن الدعاية الانتخابية للانتخابات التكميلية لعام ١٩٨٤ في عمان والبلقاء واربد. والحقيقة التي لا نقدر على تجاوزها هي ان الانتخابات بطبيعتها تعبر ليس فقط عن آراء المرشحين وتوجهاتهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع بقطاعاته المختلفة. نحن نرى الدعاية الانتخابية هنا من وجهات نظر ثلاث ونحللها من هذه المنطلقات.

١ - ما هي الدعاية الانتخابية المطروحة في الصحف والاعلانات والياطات والبرامج الانتخابية؟

٢ - هل هذه الدعاية وليدة الحالة التي بثت فيها تعبيراً عن اهتمامات المرشحين الذين يريدون كسب اصوات الناخبين بأية طريقة كانت ام انها تعبير عن الحاجات التي يشعر بها الناس في هذه الحالة.

٣ - ان هنالك علاقة وثيقة بين تطور الدولة ودرجة تماسكها في المجتمع وبين نوع وطبيعة الدعاية الانتخابية التي يختارها المرشحون للوصول الى كسب صوت الناخب.

للإجابة على السؤال الأول والثاني نقدم في هذا الفصل تحليلاً احصائياً للدعاية الانتخابية من حيث القطاعات التي تغطيها والأولويات التي اولاهها المرشحون لهذه القطاعات. وللإجابة على الأسئلة المطروحة من وجهة النظر الثانية نقدم نماذج من الدعاية الانتخابية التي كانت سائدة في العقدين ١٩٥٠ - ١٩٦٧ بعد ان نقدم لمحة موجزة عن تطور الانتخابات والدعاية الانتخابية في فترة الامارة ١٩٢٩ - ١٩٤٦. ثم نحاول المقارنة بينها للوصول إلى توضيح العلاقة المفترضة في وجهة النظر الثالثة وبذلك تكون الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية العامة لعام ١٩٨٩ حصيلة تغيرات طرأت على المجتمع من ناحية وعمليات تكيف بين النظام والمجتمع من ناحية أخرى. هي هذه التغيرات التي جعلت التركيز على مفاهيم في فترة زمنية معينة يتحول إلى تركيز على مفاهيم أخرى في الوقت الحاضر الذي لم تعد فيه المفاهيم في الفترة الزمنية السابقة بقي بالغرض من الدعاية. وهذا يعني تطوراً في الوعي عند الناخب الأردني من جهة ثالثة.

جدول - ١ -  
خصائص العينة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نوع المقعد		
مسلم بدوي	١٠	٣,٠
مسلم حضري	٢٦٣	٧٩,٥
مسلم شركسي	١٠	٣,٠
مسيحي	٤٨	١٤,٥
المجموع	٣٣١	١٠٠
الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
٣٠ - ٣٩	٢٦	٧,٨
٤٠ - ٤٩	١٣٦	٣٨,١
٥٠ فما فوق	١٧٩	٥٤,١
المجموع	٣٣١	١٠٠
الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	٣٢١	٩٧,٠
أنثى	١٠	٣,٠
المجموع	٣٣١	١٠٠
المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
مهن حرة	١٢٤	٤٠,٥
أعمال تجارية	٧٣	٢٢,٠
موظف حكومي	١٢٤	٣٧,٥
المجموع	٣٢١	١٠٠
المستوى التعليمي		
توجيهي فما دون	١٠٨	٣٢,٦
بكالوريوس	١٧٤	٥٢,٦
دراسات عليا	٤٩	١٤,٨
المجموع	٣٣١	١٠٠

لقد جاءت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩ تعبيراً عن حالة جديدة ابتدأت في الأردن بتوجهات جديدة بناءً على فلسفة محدثة، فقد جاءت قبل اقل من سنة على احداث الخليج، ٢٠ آب ١٩٩٠ ويبدو ان هذه الفلسفة قد قامت على رؤية مستقبلية جديدة في البحث عن السلم والتخلص من حالة الاحرب واللاسلم بعد التحول السلمي في الاقتصاد العربي عامة والأردني خاصة. وإذا كان الصلح والسلام هما الهدف مع القوى الخارجية فكيف تكون الحال بالآخرى نحو الداخل؟ فجاءت استعادة الحياة البرلمانية خطوة أولى في الطريق إلى تحقيق الديمقراطية ومرحلة تأسس نهائية.

## ٢: ٧ - بعض المفاهيم وطريقة التحليل:

الانتخابات العامة تشير إلى الانتخابات النيابية في الأردن لعام ١٩٨٩ كونها عملية ديمقراطية يقوم فيها عدد من المرشحين بالتنافس فيما بينهم لتفوز مجموعة منهم بكراسي المجلس النيابي الأردني او مجلس الأمة وحيث يقترح المواطنون الذين وصلوا عمراً معيناً أو تعدوه وينتخبون من يرونه مناسباً بين المرشحين المتنافسين.

الدعاية الانتخابية تشير إلى مقولات منشورة في مناشير أو اوراق أو كروت أو اعلانات حائطية (تعلق على الحائط) أو في الصحف اليومية والاسبوعية يستخدمها المرشحون محاولين اجتذاب الناخبين ليختاروهم في الانتخابات العامة بهذا الغرض يقوم المرشح بكتابة بيان انتخابي.

البيان الانتخابي هو اعلان مكتوب عن المرشح وهويته وحياته وطموحاته إذا ما نجح في الانتخابات يقدمها للناخبين.

تحليل المحتوى هو اطار تحليلي نحاول من خلاله البحث عن تحليل موضوعي للمعلومات المطروحة والتي جمعت من الحقل أو الميدان. وتحليل المحتوى على نوعين: اما تحليل النصوص اللفوية واما تحويل المعلومات النوعية الى معلومات كمية للتمكن من تصنيف هذه المعلومات. وكما يصفها بيرلسون (Perelson, R. B: ١٩٥٢: ٨) فتجليل المحتوى تقنية بحث تهدف إلى وصف كمي موضوعي مرتب لمحتوى الاتصال الجماهيري، ويضيف موشيلي (Muchielli ١٩٨٤: ١٧) إلى ذلك على أنه (تحليل المحتوى) يساعد الباحث في تقادي النتائج الانطباعية والعاطفية.

## ٣: ٧ - الدعاية الانتخابية بين مراحل التماس:

إذا كانت إعادة الحياة الديمقراطية. والانتخابات في الأردن نتيجة لوعي النظام والدولة بأهميتها بناءً على جدل فلسفي وواقعي فقد جاءت بيانات المرشحين للانتخابات البرلمانية تؤكد ما وصل إليه البلد من حالة متردية وشعور المجتمع مرشحين وناخبين في تصحيح هذه الحالة وبناء عليه فقد جاء قطاع السياسة الداخلية وإعادة ترتيب الأمور في المرتبة الأولى وكشرط اساسي لاستمرارية الدولة والمجتمع. هذه السياسة الداخلية

والوضع الذي وصلت إليه البلاد لم يكن في حل من القضية الأولى التي تمارس ضغوطها على المجتمع وفي شتى المجالات وقد كانت هذه هي القضية الفلسطينية أو الصراع العربي الاسرائيلي. وإذا ما قارنا بين بيانات الدعاية الانتخابية كما هي الآن وكما كانت وكما عبر عنها بعض المرشحين في مقابلة شخصية نجد ان الدعاية كما كانت بكلمات احدهم كما يلي:-

«كان المرشح قبل ١٩٦٧ يعرف ان القرية او المدينة بحاجة إلى مدارس وإلى شق طرق وإلى رجل يساعد ابناء المنطقة السكنية للحصول على وظيفة ياكلون منها عيشهم. ولذلك كنت ترى المرشح يقول من أجل فتح المدارس وتعبيد الطرق، وتشغيل الناس وغيرها مما لم يعد له مجال في وقتنا الحاضر» (مقابلة مع أحد المرشحين وهو طبيب).

التوكيد على الاصلاح في المجالات المختلفة هنا وبهذه الأولويات يعبر عن حس جمعي بالأمور المهمة لاصلاح حال البلد. وعلى اية حال فقد كانت هناك اختلافات في الأولويات على بعض القطاعات تنوعت مع تنوع التصنيف الفئوي، الديني والجنس والعمر والتعليم والمهنة. ولكن ترتيب هذه القطاعات على الاجمال لم يرينا غياب اية من الأولويات في أي من الفئات المختلفة.

ولا يغيب عن القارئ اننا في تصنيف محتوى البيانات لم نجد من بعيد أو قريب ما يشير إلى اسس عقائدية (حزبية أو فلسفية فكرية) سوى ما جاء في بيانات جماعة الكتلة الاسلامية. وعلى الرغم من معرفتنا الشخصية بانتماءات لبعض المرشحين إلا أنها لم ترد في البحث بسبب غيابها في البيانات. ومما لا بد الاشارة إليه هو ان افراد الكتلة الاسلامية لم يكونوا الوحيدين في التركيز على العامل الديني بل ان الكثيرين قد فعلوا ذلك بحيث اصبح من الصعب تصنيف هؤلاء في الاتجاه الديني او غيره ولذلك احجم الباحث عن وضع الاتجاه الديني كصنف أو قطاع من الاصناف الكلية والفرعية.

ومن الواضح ان البيانات الانتخابية قد جاءت فردية فقد كان كل بيان بإسم صاحبه وان هذه الدعاية هي من نوع معين من الديمقراطية وليست صفة للديمقراطية الحزبية او التعددية السياسية. وهي أيضاً تركز على مشاكل المجتمع ولم نجد فيها ما يشير إلى برنامج مبني على فلسفة أو فكر جمعي. ولا شك في أن التشابه بين أجزاء ما قد يؤدي إلى استنتاجات أخرى تشير الى انواع من التقارب والتنافر بين مجموعات من المرشحين وهذا ما يمكن ان يتعلق بتكتلات مستقبلية سوف يعايشها.

وترينا الفروق في مراتب الأولويات التي اعطتها الفئات المختلفة من المرشحين من حيث الديانة والجنس والعمر والمهنة والتعليم للقطاعات المختلفة ان هذا التمايز في الاتجاهات يشير إلى تطورات جذرية ليس فقط في التركيبة الاجتماعية ولكن أيضاً في نوعية بناء الشخصية الأردنية الحديثة إذ ان الانسان (المرشح) في التسعينات كان يشعر في عمقه بمدى تأثير غياب الحياة النيابية وحرية الكلمة عن الساحة الأردنية على

تكوين شخصيته حتى ولو كانت مسألة حرية الكلمة خلال العشرين عاماً من غياب الديمقراطية نسبية للغاية. فكما يقول لنا ليبست ان النظام، أي نظام، يترك مجالاً ولو محدوداً أو مجالات للتعبير عن الذات، وقد كانت هذه موجودة في الأردن طوال هذه الفترة على الرغم من ان غياب الحياة البرلمانية رسمياً كان له اثر نفسي على الافراد. فحرية الكلام المسؤول خلال العقدين الأخيرين لم تكن محظورة على احد.

مثل هذا التحول في الدعاية الانتخابية في المراحل المختلفة لتطور المجتمع من مجتمع الاردن في الثلاثينات من هذا القرن إلى مجتمع العقد الاخير من القرن لم يحصل في اتجاه موحد كان قد اعتمد على التوجهات في تطور الوحدات الشعبية المكونة له، خاصة وان التغير الاجتماعي في الاردن، مثله مثل قرائنه في بلدان العالم الثالث، تغير موجه، وقد لعب النظام في الأردن الدور الأكبر في توجيه هذا التغير. ففي الفترة الأولى لم تكن هناك احتمالية اخرى غير ترشيح وتزكية زعماء العشائر او شيوخها لتمثيل الشعب وهي هذه الزعامات التي كانت ستلعب الدور في تقديم البنية السياسية الفوقية (الدولة) للمجتمع كي يقبلها ويرضى بها دون استخدام اي نوع من القوة، وهذه الزعامات كانت تقدم ذاتها للناس (الناخبين) بناءً على اساس متفق عليها في المجتمع المتجانس في ذلك الوقت، وبقيت

الحال كذلك حتى دخول الأحزاب العقائدية والتي قادها اولاد شيوخ العشائر الذين تسنى لهم التعليم والارتقاء الى المستوى الفكري مع بعض اولاد الاثرياء او الذين هاجروا الى المدينة واتصلوا بالحياة العصرية. وعلى الرغم من ذلك فإن الدعاية الانتخابية التي اخذ هؤلاء بالتعامل معها في عقدي الستينات والسبعينات اخذت تتكيف مع احتياجات السكان في الريف والبادية اضافة إلى المفاهيم السابقة. أما الدعاية في التسعينات فقد اختلفت الى درجة ترك المفاهيم القديمة بما فيها القومية العليا وتحولت نحو الخصوصية الوطنية التي تمس حاجات الناس (الناخبين الأولى). ولا يخفى على القارئ ان دعاية كثير من المرشحين، وبخاصة العقائديين منهم والذين خاضوا معركة الانتخابات انطلاقةً من تعارضهم الادعائي مع النظام، لم تظهر هذه المواقف، وهذا يعني ان التنافس على كرسي المجلس النيابي كان هدفاً بحد ذاته. ولا شك في ان معرفتهم بالامور التي سوف يمررون بها للبقاء في تلك الكراسي سوف يرغمهم بطريقة او بأخرى الى التخلي عن كثير من المواقف وبخاصة تلك المتعلقة بالمطالب الأولى لتأسيس الديمقراطية التي لا تعبر عنها الصحف فحسب بل أيضاً القواعد الأولى للدولة، ومحاولة الوصول إلى التعديلات اللازمة في نصوص هذه القواعد لارساء الحجر الاساس لحياة ديمقراطية افضل. وبينما اخذ النظام ذاته ينادي بالديمقراطية وحرية الكلام والتعبير ومحاولة الاصلاح بما فيه خير الأمة، جاءت الدعاية الانتخابية لتنتم عن احجام المرشحين في الحديث عن المسائل الجوهرية في تأسيس هذه القضية.

وهكذا نرى ان الدعاية الانتخابية قد اخذت وجهين: الأول هو التعبير عن احتياجات المجتمع المادية، والثاني تعاضدياً هادفاً إلى الابقاء على الحالة كما هي من الناحية القانونية والتنظيمية والمعنوية.

يستخدم الباحث هنا تحليل المحتوى كونه الطريقة الوحيدة للتعامل مع الدعاية الانتخابية التي وزعها المتنافسون في الانتخابات النيابية العامة لعام ١٩٨٩ في الأردن بين ١٣ تشرين الأول و ٨ تشرين الثاني لتصنيفها وتحليلها. وقد اصبح ذلك ممكناً من خلال تكميم محتوى الدعاية وإدخالها إلى الكمبيوتر للحصول على التكرارات والنسب المئوية وغيرها من البيانات الاحصائية بناءً على مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل الجنس والعمر والمهنة والتعليم والديانة. لقد صنف محتوى الدعاية إلى اثني عشر موضوعاً رئيساً أو حقول دعائية يحتوي كل منها على مجموعة من الحقول الفرعية.

كانت الحقول الرئيسية في هذا التصنيف القضية الفلسطينية، والسياسة الداخلية، والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والتعليم والزراعة والشباب والمرأة، والصناعة والعناية الصحية والسياسة الخارجية والسياحة. وقد قمنا بهذا التصنيف على مستويين: المستوى العام والفرعي ويحتوي الفرعي على جميع ما يرقد في الصنف الرئيسي. وعلى الرغم اننا اخرجنا الجداول التقاطعية (Crosstabulation) لهذه الفروع مع المتغيرات المستقلة الا اننا اكتفينا هنا بإعطاء التصنيف الرئيسي. لقد وصلت التصنيفات الفرعية إلى مائة وخمسين موضوعاً أي مجموع ستماية جدولاً فرعياً صعب علينا تصنيفها هنا.

لقد تقدم للانتخابات النيابية العامة في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٩ (٦٤٧) مرشحاً وتبين ان حوالي النصف منهم لم يقم بأية دعائية انتخابية مكتوبة او إننا لم نقدر ان نحصل عليها. وربما ان طبيعة قانون الانتخابات قد وفرت على مرشحي بعض المقاطعات القيام بمثل هذه الدعاية المكتوبة مثل مناطق انتخاب البادية (شمال ووسط وجنوب) حيث يقرر القانون مقعدين لكل منها ولا تزال العشائرية تلعب الدور الأكبر، في حين اكتفى الكثيرون من بعض المناطق الانتخابية بتوزيع كروتهم الشخصية وعليها صورة واسم المرشح وبقيت الدعاية شفوية مثل مناطق الكرك ومعان والطفيلة وبني كنانة، والكورة والأغوار الشمالية والجنوبية وعجلون وجرش.

كان مجموع ما جمعناه ٣٥٦ برنامجاً انتخابياً وعدد كبيراً من المناشير والكروت واللاصقات. وبما ان كتلة الإخوان المسلمين قد انزلت بياناً مشتركاً وكان عدد اعضائها خمسة وعشرين فقد تقلص العدد المذكور إلى ٣٣١ برنامجاً انتخابياً وهي التي ضمناها الباحث في تحليل المحتوى وأخضعها للتكميم. لقد شكل هذا العدد ما نسبته ٥٤,٨٩٪ من مجموع الناخبين تقلصت إلى ٥١,١٢٪ بعد حساب كتلة الإخوان المسلمين في بيان واحد واعتبرنا هذا التمثيل كافياً.



لهذا الغرض استعملنا الرزم الاحصائية لاستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية اضافة إلى الجداول النقطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وبناء على الاختلافات بين المتوسطات والانحرافات المعيارية اخرجنا الأولويات لكل من الحقول او الأصناف الرئيسية ورتبنا هذه في جداول منفصلة كما في الجداول المدرجة في هذا البحث.

القيام بهذا الواجب قام الباحث بعرض تاريخ الانتخابات في الامارة والمملكة فيما بعد، واستخدم المقابلات الشخصية في جميع المعلومات عن محتوى الدعاية الانتخابية وكيفية تنظيم حملة الانتخابات في المملكة في الخمسينات والستينات للمقارنة.

#### ٤:٧ - الجذور التاريخية للدعاية الانتخابية:-

جرت أول انتخابات في دولة شرق الأردن التي تأسست سنة ١٩٢١ في عام ١٩٢٩ بموجب قانون الانتخابات الذي اكتمل في تلك السنة وبقي التمثيل النيابي حتى ١٩٥٤ قبلًا وجغرافياً حيث قسمت المقاعد النيابية على الفئات السكانية بناء على قواعد معينة منها للمسلمين البدو والمسلمين الحضرم للمسلمين غير العرب والمسيحيين وبقيت هذه القاعدة في تقسيم المقاعد الى يومنا هذا حتى بعد دمج الضفتين.

لم تكن الدعاية الانتخابية التي نستخدمها اليوم معروفة في ذلك الوقت وكانت الامية حتى الخمسينات منتشرة على نطاق واسع، ولذلك كانت الدعاية شفوية وتناسب مع البنية الاجتماعية والسياسة القبلية في البلد في ذلك الوقت. كذلك فقد كانت الحملات الانتخابية داخل الحدود العشائرية والمنافسة بين القبايل العشائرية. وكما هو واضح من نتائج الانتخابات حتى عام ١٩٤٧ فإن جميع اسماء الناجحين في الانتخابات تشير إلى قيادات قبلية سواء من سكان المدن، الريف او البادية او حتى الاقليات المسلمة غير العربية (سليمان موسى ومنيب الماضي ١٩٥٩، الوثائق الأردنية ١٩٨٤). وكانت الدعاية الانتخابية تركز على الصفات الشخصية للمرشح لتبيان مناقبه ومركزه الاجتماعي المرموق ونفوذه في عشيرته وخارجها وعلى اصله العرقي ونسبه الرفيع.

حتى الخمسينات كانت نسبة الامية في الأردن حتى وفي ادنى مستوياتها لا تقل عن ٨٠٪ بين الرجال و ٩٧٪ بين النساء. كذلك فإن قانون الاقتراع لم يكن يتماشى مع البنية الاجتماعية في السماح للمرأة بالاقتراع. لقد كانت المدارس قليلة وكانت الزراعة تعتمد الطرق التقليدية، والصناعات يدوية وقليلة وامكانات العمل فيها ضحلة إذ كان اكبر موظف هي الدولة (في الوزارات والجيش) في هذه الفترة، كانت البنية العائلية (القبلية) ولا تزال تشكل التامين الاجتماعي والاقتصادي للفرد في بقائه. ما يدعى بالوعي الفردي لم يكن قد تطور إلا في أجزاء قليلة جداً من العاصمة عمان وبين أفراد الطبقة الغنية (النبخبة) وكان اكثرهم من غير شرق الأردن. أما الاقتصاد الأردني ودخل الدولة فقد اعتمد على منحة مالية بريطانية سنوية للدولة الجديدة، وفي مثل هذه الأجواء

كانت تجري الانتخابات البرلمانية حيث الولاء الأول للفرد للعائلة والقبيلة وليس للدولة، فقد كان الفرد يخاف الدولة ويعتبر ان عشيرته وأقاربه هم الذين يحومونه من الدولة وقوانينها (P.L Berger ١٩٦٤، جوبزر ١٩٧٢).

بعد الحرب الصهيونية العربية وتأسيس دولة اسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٥١ دمجت الضفة الغربية مع الضفة الشرقية وتضاعف عدد سكان المملكة إلى أربعة اضعاف نتيجة للهجرات القسرية (باتاي ١٩٥٨ R. Patei). كانت الدولة الأردنية قد نالت استقلالها عام ١٩٤٦ وتحولت إلى مملكة في ذات السنة. وكان لهذه التطورات الأثر البالغ في المجتمع الأردني أهمها من حيث الانتخابات والدعاية الانتخابية دخول الأحزاب العقائدية معترك الحياة البرلمانية. فعلى الرغم من قيام الأحزاب مبكراً في البلد وأولها حزب الاستقلال عام ١٩٢١ إلا أنها لم تكن تعمل على المستوى الشعبي. في فترة الخمسينات كانت الأحزاب قد تطورت في فلسطين حيث كان التعليم قد وصل إلى مرحلة أكثر تقدماً نتيجة الاحتكاك بالغرب والحاجة الوطنية ودخلت هذه الأحزاب الى الأردن مع دخول المرحلة الجديدة، اذ تطور المجلس النيابي كما ونوعاً مع اتساع رقعة المملكة وتسامح النظام. غير ان هذه الأحزاب لم تتقدم بثوب الحزبية إلى الانتخابات بل بثوب العشائرية (Amnon Cohen ١٩٨٢ : ٣٠ - ٣٢)، حيث ان المرشح لم يكن قادراً على تقديم ذاته كونه عضواً من حزب معين بسبب تدني التعليم وسيطرة البناء القبلي على جميع شرائح المجتمع.

كانت الدعاية الانتخابية في ذلك الوقت تنسجم مع الحالة الاجتماعية والتعليمية واستخدمت حاجات المجتمع الأساسية في كسب اصوات الناخبين للمرشح المعني. في ذلك الوقت لم تكن البنية التحتية للمجتمع قد تأسست: طرق، مياه، كهرباء، مدارس ومرفقات اخرى. وكانت الدولة قد بدأت بمحاولة ابتداء هذه الخطوة على الرغم من شحة الموارد، وكان اصحاب المراكز يستخدمون هذه الحاجات ويعدوا الناس بأن يقوموا بها. وفي حين كان لبعضهم نفوذاً كافياً للالفاء بوعودهم كان الآخرون يحملون منها وعوداً مخدرة للحصول على مآربهم. المشكلة الرئيسية في المجتمع في ذلك الوقت كانت القضية الفلسطينية والقومية العربية في أول الامر والتي كان يشعر بها ابناء المجتمع العربي بطريقة او بأخرى وبخاصة اصحابها المشردون. وعليه فقد كانت الدعاية الانتخابية منصبة على الحاجات الأولية للناس في المدن والقرى والبادية بشقيها الفلسطيني والشرق الأردني. في المدن كانت الدعاية الانتخابية تستعمل المفاهيم الكلية، وفي الريف كانت تهتم بالمشاكل الشخصية والجمعية مثل التعليم والكهرباء والماء، وحصول الانسان الفرد على عمل. لقد كان الأفراد يضعون ثقتهم في مرشح ما على انه سوف يساعدهم في الحصول على عمل وان يتوسط لهم للحصول على ذلك في الادارة والقوات المسلحة وغيرها. وكان المرشح يقوم بمثل هذه الوعود الى شيوخ العشائر والحمائل وهم يتعهدون له بإعطائه اصواتهم في الانتخابات.

## ٧ : ٥ - الدعاية الانتخابية في الخمسينات والستينات:

لقد قام الباحث بجمع معلومات عن هذه الدعاية الانتخابية من خلال مقابلات شخصية يجد القاريء منها بعض التماذج.

أحد منظمي الحملة الانتخابية لمرشح من منطقة عجلون عام ١٩٦٢ حدثنا ما يلي:

«جمع المرشح أبناء عشيرته، وهم أكثر من مائة شخص وأعلن لهم عن رغبته في الانتخابات البرلمانية لتلك السنة، فقد كان وجه عشيرته وأكثرهم كفاءة وعلماً ليكون كذلك. فالتف هؤلاء حوله وأيدوه وذهبوا إلى بيوتهم ليعودوا بعد فترة وقد جاء كل منهم بما قدر له، فقد جاء أحدهم بنعجة وأخر بجدي وأخر بالرز وغيره بالقهوة والشاي... الخ. مساهمة منهم في حملته وتكاليفها. وأثناء الحملة الانتخابية كانت نساء وبنات الحملة تأتي وتساعد بتحضير الطعام. كذلك فقد تبرع بعضهم بالنقود لتمويل الحملة.

لتنظيم الحملة اجتمع حوالي عشرة من كبار افراد الحملة وكونوا اللجنة اخذت على عاتقها كتابة صياغة الدعاية التي يمكن ان يستخدمها المرشح في القرى المختلفة، والتداول في امر المرشحين المنافسين من القرى الأخرى سواء بالاقتناع او بالتعويض المادي. لقد قررت اللجنة نوعين من الدعاية الانتخابية احدها وطني وقومي يتعلق بالقومية العربية والجهاد ضد الصهيونية واسرائيل، والثاني يتعلق بإشباع الحاجات المحلية للجماعات القروية مثل الطرق والمدارس والماء والكهرباء وغيرها مما اعتبرته اللجنة حقوقاً مشروعة للمواطنين يحصلون عليها من خلال ممثلهم في المجلس النيابي وعلاقة الممثلين بأصحاب السلطة والمسؤولين في الدولة. كذلك كانت امكانيات العمل والتوسط لدى السلطة لحصول الافراد على وظيفة. كما اوعزت اللجنة الى جماعة مرموقة من العشيرة للتداول مع حمائل المرشحين المنافسين لتبادل الأصوات والوقوف معاضد منافس ثالث.

كانت اغلبيه دعاية المرشح شفوية.

واستطرد المحدث.....

«لا زلت أذكر اول زيارة «لحمولة» ما في إحدى القرى. دخلنا مع المرشح إلى المضافة واستقبلنا المعزبون ثم جلسنا بعد تبادل التحيات والمجاملات. عندها افتتح المرشح حديثه حول البرلمان او المجلس النيابي، وشرح للحضور عن دوافع نزوله لخوض معركة الانتخابات ثم وصف الأوضاع في منطقة عجلون وتحول إلى الصراع العربي الصهيوني والاستعمار وتحرير فلسطين. بعد ذلك انتقل للحديث عن الأحوال الداخلية في البلاد والفقر والتأخر في التعليم والحاجات الأساسية للإنسان في المجتمع، وبعد ان أكد على وعده بأن يكون مخلصاً لمنطقته وابنائها والعمل على توفيرها ما يستطيع من خدمات لها وطلب من الحضور منحه الثقة...

وبينما خرجنا من المضافة استمر المرشح بالحديث الى شيخ الحملة حتى وصلنا السيارة وتواعدنا. وفي الخلف كان هناك بعض الشبان يوزعون بعض المناشير مكتوب عليها:

من أجل تعليم افضل..... انتخبوا.....

من أجل تحرير فلسطين.... انتخبوا.....

من أجل ايصال الماء والكهرباء..... انتخبوا.....

المثال الثاني من عمان حيث حدثنا ابن عم احد المرشحين كيف قام ابن عمه بحملته قال:

«دعاني المرشح مع حوالي اثني عشرة شخصاً إلى بيته قبل الانتخابات بشهرين واخبرنا انه قد عقد العزم على خوض معركة الانتخابات بعدها اخذنا بالنقاش حول احتمالاته للنجاح. بعد ان وجدنا ان له فرصة جيدة للنجاح شكلنا لجنة من خمسة اشخاص لتصيغ بيانہ الانتخابي وتختار الجمل الدعائية التي سوف يكتبها على منشوراته ولوائحه. بعدها تبرع بعض الحاضرين بزيارة ابناء الاقارب في عمان وجمع النقود اللازمة لتمويل الحفلة غير ان المرشح رفض ذلك وأكد انه قادر على تمويل حملته. لقد كانت دعايته.

لتنظيم عمان تنظيماً افضل..... انتخبوا.....

من أجل نمو اقتصادي افضل..... انتخبوا.....

من أجل حريات ديمقراطية اوسع..... انتخبوا.....

من أجل العمل على تحرير فلسطين.... انتخبوا.....

لقد كانت الدعاية الانتخابية في ذلك الوقت متلازمة مع الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع مستوى التطور الذي وصل إليه البلد. الدعاية الانتخابية الكتابية كانت مقتصرة على المدن الرئيسية وبخاصة عمان والسلط والزرقاء واريد. ولا شك في ان المرشحين كانوا يوزعون بعض المناشير في القرى ولكن بشكل محدود واعتبروا هذه الدعاية غير فاعلة، بسبب طبيعة البناء الاجتماعي وسلوك الانسان القبلي.

يمكن تقسيم الفترة بعد ١٩٥٢ إلى فترتين: الأولى ما قبل ١٩٦٧ والثانية ما بعد ١٩٦٧. ففي الفترة السابقة على ١٩٦٧ تأثرت الحياة البرلمانية الأردنية بأحداث خارجية واخرى داخلية. لقد ادت الاحداث الداخلية (التمرد مثلاً في عام ١٩٥٧) بالملك إلى توقيف البرلمان وفرض الاحكام العرفية التي بقيت حتى عام ١٩٦٢ منعت خلالها جميع الأحزاب السياسية عن العمل ذلك ان ولاء هذه الأحزاب لم يكن للدولة بل لقوى خارجها.

كذلك ادت الاحداث حول حلف بغداد، وفيما بعد الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦٠ إلى تأثيرات معاكسة على الحياة السياسية الأردنية (أمين مهنا ١٩٨٨). غير ان هذه الفترة لم تشهد تغييراً جوهرياً فقد انتقلت الدولة من الاعتماد على المنح البريطانية

الى الاعتماد في دخلها على المنح الأمريكية. كما ان التحسن في الانتاج الزراعي لم يكن كافياً على الرغم من انه كان ملحوظاً.

بعد حرب ١٩٦٧ فرضت الأحكام العرفية من جديد بسبب الحرب واحتلال الضفة الغربية ثم الحرب الأهلية (ايلول ١٩٧٠) وتجمدت الحياة البرلمانية الأردنية وبقيت الأحزاب ممنوعة وبخاصة اليسارية منها. كذلك فإن احتلال الضفة الغربية قد أدى إلى عدم امكانية سكان الضفة الغربية الايفاء بواجباتهم الدستورية. إلا ان هذه الفترة كانت مميزة من حيث التغير والتحسين وبناء البنية المجتمعية التحتية من خلال خطط التنمية. فحتى عام ١٩٨٥ اكملت الدولة بناء هذه البنية التحتية بمساعدة زيادة الدخل القومي وايرادات المغتربين في دول الخليج وتوسع التعليم بشكل لم يسبق له مثيل في الأردن، فقد تقلصت الأمية الى ما يقرب من ٢٢٪، وتقلصت البطالة الى ما بين ٧ - ١٪. كذلك فقد اخذت الوحدة العائلية بالتفرد حيث اخذت العشائرية مهام جديدة وفقدت كثيراً من ادوارها التقليدية حسب الأبحاث المتأخرة (Layne ١٩٨٦: ١٦، و Jureidini and Eclaurin ١٩٨٤: ٣٢).

لقد جاءت الانتخابات الأخيرة بعد اثنين وعشرين عاماً من ركود الحياة البرلمانية والحزبية. وكانت المجموعة الوحيدة التي عرفت الاستمرارية الحزبية هي جماعة الإخوان المسلمين ولذلك فقد جاءت الحملات وكذلك الدعاية الانتخابية فردية:

#### ٧: ٦ - الدعاية الانتخابية لعام ١٩٨٩:

جاءت الدعاية الانتخابية التي قام بها المرشحون في أربعة أنواع:

- البيانات الانتخابية وتحتوي على القضايا الرئيسية التي اعتبرها المرشحون مهمة جداً واعطوها الأولوية في العمل على تحقيقها إذا ما وصلوا الى الكراسي النيابية. مثل هذه القضايا قام المرشحون بنشرها في واحدة او أكثر من الصحف اليومية اضافة إلى المنشائر التي وزعوها على الناخبين او علقوها بحبال فوق الشوارع. لقد تنوعت المنشائر بين وريقات صغيرة اما مطبوعة او مصورة على شكل كتيبات تحتوي على معلومات تفصيلية حول المرشح وعمره ومهنته وتعليمه وسيرة بيان حياته تنبعا القضايا التي اعتبرها المرشح مهمة، وكانت هذه الكتيبات او المنشائر تنتهي بكلمة شكر لله وطلب العون منه. مثل ذلك نجده حتى في أكثر منشائر المرشحين اليساريين. وفي غالبية الحالات كان المنشور يعطي صورة عن المرشح.

- كرت شخصي للمرشح مع صورته وبعض المعلومات عنه وعما يريد.

- منشائر متفرقة ملخصة عن البيانات الانتخابية.

- اعلانات حائطية او معلقة بحبال إلى اعمدة الكهرباء والبيوت على طرفي الشوارع. اضافة إلى ذلك كانت هنالك آلاف الصور للمرشحين ملصقة على الجدران في الشوارع والمدارس والمكاتب والتكسيات والباصات.

## ٧:٧ - الفئات:

كما سبق وقلنا. فإن بيانات المرشحين قد تصنفت بناء على الحاجات التي وجدها المرشحون ملحة وضرورية لجذب انتباه المرشح وكسب ثقته لينتخبه في الانتخابات. هذه الحاجات وكما يبدو كانت واضحة لدى المرشحين وأن هؤلاء المرشحين قد عرفوا من أين تؤكل الكتف اذ ان معظم الذين ترشحوا اغتنموا فرصة إعادة الديمقراطية وخططوا لذلك مسبقاً.

لقد اعطيت الأولويات بناء على الفروق بين الوسيطات الحسابية والانصرافات المعيارية وكلما كان الوسيط أعلى كلما كانت المرتبة في الأولويات أعلى.

لا شك في ان السياسة الداخلية قد حصلت على الاولوية المطلقة فقد كان ذلك ردة فعل على ثلاثة وعشرين عاماً من الاحكام العرفية وقناعات المرشحين والناخبين بتفشي الفساد الاداري. لقد وصلت ديون المملكة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٩ حوالي احدى عشر ملياراً من الدنانير الأردنية واعتقد هؤلاء بأن المسؤولين قد هدروا هذه الأموال بصورة غير مشروعة. كذلك فقد اراد الناس التعبير عما يجول في نفوسهم من سخط على امتداد الاحكام العرفية على طول الفترة السابقة على الانتخابات منذ ١٩٦٧، وتبشي الوساطة وسلطة الجهات الأمنية والحكومية.

وبما ان هذه الحالة كانت بطريقة او بأخرى نتيجة للصراع العربي الاسرائيلي وهيمنة القوة الاسرائيلية وتآزم القضية الفلسطينية فقد جاءت هذه في المرتبة الثانية من الأولويات. الغريب في الامر هي الاولوية التي اعطاها البدولقضية المرأة مقارنة بمرشحي الفئات الدينية المختلفة. لقد اعطى هؤلاء قضية المرأة المرتبة الثانية وبرزت كونها مشكلة تهمهم حتى قبل القضايا القومية. وربما ان التطور الاجتماعي وخروج المرأة للعمل واقدام الرجال في البحث عن المرأة العاملة للزواج منها قد أثرت على مواقف مرشحي البادية. ولا شك في ان مرشحي المناطق البدوية يعتبرون انفسهم عوامل محورية في احداث التغير في مجتمعاتهم والقضاء على التخلف ولذلك نجدهم يعطون قطاع المرأة اولوية اعل من الاولوية التي اعطاها المسيحيون للمرأة علماً بأن المجتمع العربي كان يعتبر المسيحيين العرب أكثر تسامحاً تجاه المرأة وتحريها.

مثل هذه الاولوية نجد تلك التي اعطاها المرشحون البدولللسياسة الخارجية حيث جاءت هذه في الاولوية السابعة بينما اعطتها الفئات الدينية الاخرى اولوية اقل بكثير. ومن الغرابة ان يأخذ القطاع الصناعي. هذه المرتبة المنخفضة من الاولوية علماً بأن المجتمع - ومن خلال تأكيدات الخطط التنموية - قد وصل الى القناعة بضرورة الانتقال الى مرحلة الصناعة والتصنيع، وان المجتمع لن يصل الى نوع من الاسفلال الاقتصادي ان لم يتحول الى الصناعة. كذلك فإن قطاع السياحة وهو من اهم قطاعات الدخل القومي

لم يحظى سوى بالمرتبة الاخيرة من الاولوية.

## جدول - ٢ -

توزيع اصحاب البيانات الانتخابية  
حسب الدائرة الانتخابية ومن قدموا دعاية

الدائرة الانتخابية	عدد المرشحين	المرشحون الذين جمعت دعايتهم
عمان الاولى	٢٢	١١
عمان الثانية	٣٥	١٢
عمان الثالثة	٥٥	٤٨
عمان الرابعة	١٩	/
عمان الخامسة	٥٢	٢٦
عمان السادسة	٢٨	١٧
عمان السابعة	١٧	٢
أريد	٦٩	٦٣
الكورة والشونة الشمالية	١٨	٦
الرمثا وبني كنانة	١٨	٧
جرش	٢٠	١٥
لواء عجلون	٣١	٢٦
المفرق	٤٠	٥
الزرقاء	٦٠	٤٠
البلقاء	٤٢	١٩
معان	٤٠	٥
الطفيلة	١٧	٢
الكرك	٦٤	٢٧
المجموع	٦٤٧	٣٣١

**جدول - ٣ -  
توزيع حقول الدعاية حسب الديانة**

نوع المقعد	مسلم بدوي	مسلم حضري	مسلم شركسي	مسيحي		
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط
السياسة الداخلية	٤,٤٣	٧,٦٠	٤,٢٦	٧,٩١	٣,٧٤	٩,٨٠
القضية الفلسطينية	٢,٠٧	٢,٤٠	٢,٢٠	٤,١٧	٢,٤١	٤,٧٠
القطاع الاقتصادي	١,٦٦	٢,١٠	٢,٤٤	٢,٨٩	٢,٧٢	٣,٥٠
القطاع الاجتماعي	٠,٩٧	٢,٤٠	١,٦٠	٢,٤٦	١,٥٦	٣,٠٠
القطاع التعليمي	١,١٨	١,٥٠	١,٨٤	٢,٥٩	١,٥٨	١,٦٠
القطاع الزراعي	١,٤٩	١,٣٠	١,٩٩	٢,٤٨	١,٧٠	٢,٣٠
قطاع المرأة	١,٥٨	٢,٦٠	١,٨٣	٢,١٨	٢,٢٦	٣,٠٠
القطاع الشبابي	١,٤٨	١,٢٠	١,٩٥	١,٩٥	٢,٢١	٢,٠٠
القطاع الصناعي	١,٢٠	١,١٠	١,٧٢	١,٧٠	١,٥٧	١,٧٠
قطاع الخدمات الصحية	٠,٧٠	٠,٦٠	١,١٩	١,٢٤	٠,٧٩	٠,٨٠
السياسة الخارجية	٠,٩٥	١,٣٠	١,٢٧	١,٢٥	٠,٩٩	٠,٩٠
القطاع السياحي	٠,٤٨	٠,٣٠	٠,٧٩	٠,٣٨	٠,٨٥	٠,٥٠



**جدول - ٤ -**  
**ترتيب الأولويات لحقوق الدعاية حسب الديانة**

نوع المقعد حقوق الدعاية	مسلم بدوي	مسلم حضري	مسلم شركسي	مسيحي
السياسة الداخلية	١	١	١	١
القضية الفلسطينية	٣	٢	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٦	٣	٣	٤
القطاع الاجتماعي	٤	٦	٥	٣
القطاع التعليمي	٦	٤	٩	٦
القطاع الزراعي	٨	٥	٦	٥
قطاع المرأة	٢	٧	٤	٨
القطاع الشبابي	٩	٨	٧	٧
القطاع الصناعي	١٠	٩	٨	١١
قطاع الخدمات الصحية	١١	١٠	١١	١٠
السياسة الخارجية	٧	١١	١٠	٩
القطاع السياحي	١٢	١٢	١٢	١٢

**جدول - ٥ -**  
**توزيع حقول الدعاية حسب الجنس**

الجنس		ذكور		انثى	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
السياسة الداخلية	٤,٤٠	٨,٢١	٢,١٢	٦,٣٠	
القضية الفلسطينية	٢,١٨	٤,٠٠	٢,٣٦	٣,٥٠	
القطاع الاقتصادي	٢,٤٤	٢,٨٦	١,٧٠	٢,٣٠	
القطاع الاجتماعي	١,٦٠	٢,٥٠	١,٣١	٢,٢٠	
القطاع التعليمي	١,٨٩	٢,٥٥	١,٥٠	١,٣٠	
القطاع الزراعي	٢,٠٠	٢,٤٧	١,٧٦	٢,٣٠	
قطاع المرأة	١,٨٧	٢,٢٣	١,٢٠	٣,٥٠	
القطاع الشبابي	١,٩٦	٢,٠٠	٠,٩٩	١,١٠	
القطاع الصناعي	١,٧٠	١,٦٣	٢,٢١	١,٧٠	
قطاع الخدمات الصحية	١,٢٠	١,٣٢	٠,٩٤	١,٠٠	
السياسة الخارجية	١,٢٧	١,٢٩	١,٢٦	١,٤٠	
القطاع السياحي	٠,٧٥	٠,٣٧	١,٢٥	٠,٧٠	

**جدول - ٦ -**  
**ترتيب الأولويات لحقول الدعاية حسب الديانة**

الجنس		انثى	
حقول الدعاية	نكسر	انثى	نكسر
السياسة الداخلية	١	١	
القضية الفلسطينية	٢	٢	
القطاع الاقتصادي	٣	٥	
القطاع الاجتماعي	٥	٦	
القطاع التعليمي	٤	٩	
القطاع الزراعي	٦	٤	
قطاع المرأة	٧	٣	
القطاع الشبابي	٨	١٠	
القطاع الصناعي	٩	٧	
قطاع الخدمات الصحية	١٠	١١	
السياسة الخارجية	١١	١١	
القطاع السياحي	١٢	١٢	

**جدول - ٧ -  
توزيع حقول الدعاية حسب العمر**

حقول الدعاية		٣٩-٢٠		٤٩-٤٠		٥٠ فما فوق	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
السياسة الداخلية	٥,٤٧	٨,٣٨	٤,٢٢	٨,٥٦	٤,٣٢	٢,٨٤	٧,٨٤
القضية الفلسطينية	١,٦٥	٤,٤٦	٢,١٨	٤,١٩	٢,٣٦	٢,٨٦	٢,٨٦
القطاع الاقتصادي	٢,٧٨	٢,٠٨	٢,٥٧	٢,٠٢	٢,٢٧	٢,٧٠	٢,٧٠
القطاع الاجتماعي	١,٥٠	٢,٣٥	١,٦٩	٢,٧٤	١,٥٥	٢,٤١	٢,٤١
القطاع التعليمي	٢,١٩	٢,٨٥	١,٩٣	٢,٧٨	١,٧٩	٢,٢٨	٢,٢٨
القطاع الزراعي	٢,٥٠	٢,٨١	١,٧٨	٢,٢٥	٢,٠٦	٢,٥٧	٢,٥٧
قطاع المرأة	٢,٢٠	٢,٦٢	١,٩٩	٢,٥٢	١,٧٤	٢,٠٤	٢,٠٤
القطاع الشبابي	٢,٤٢	٢,٥٤	١,٩٧	٢,٣٠	١,٨١	١,٦٨	١,٦٨
القطاع الصناعي	٢,٤١	٢,١٥	١,٦٥	١,٦٢	١,٥٧	١,٥٦	١,٥٦
قطاع الخدمات الصحية	١,٤٨	١,٧٣	١,٢٠	١,٤٤	١,١٢	١,١٦	١,١٦
السياسة الخارجية	٠,٩٩	٠,٨٨	١,٣٧	١,٣٧	١,٢٢	١,٢١	١,٢١
القطاع السياسي	٠,٦٨	٠,٢١	٠,٨١	٠,٤٠	٠,٧٧	٠,٢٩	٠,٢٩

**جدول - ٨ -  
ترتيب الاولويات لحقول الدعاية حسب العمر**

الفئة العمرية	٢٠-٢٩	٤٠-٤٩	٥٠ فما فوق
حقول الدعاية			
السياسة الداخلية	١	١	١
القضية الفلسطينية	٢	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٣	٣	٣
القطاع الاجتماعي	٨	٥	٥
القطاع التعليمي	٤	٤	٦
القطاع الزراعي	٥	٧	٤
قطاع المرأة	٦	٦	٧
القطاع الشبابي	٧	٨	٨
القطاع الصناعي	٩	٩	٩
قطاع الخدمات الصحية	١٠	١٠	١١
لسياسة الخارجية	١١	١١	١٠
القطاع السياسي	١٢	١٢	١٢

**جدول - ٩ -  
توزيع حقول الدعاية حسب المهنة**

المهنة	مهن حرة	اعمال تجارية	موظف حكومي
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
السياسة الداخلية	٤,٢٢	٨,٥٥	٤,٢٣
القضية الفلسطينية	٢,١٣	٤,٣٥	٢,١
القطاع الاقتصادي	٢,٤٢	٢,٧٥	٢,٢٧
القطاع الاجتماعي	١,٥١	٢,٥٧	١,٦٧
القطاع التعليمي	١,٩٢	٢,٤٤	٢,٠٧
القطاع الزراعي	١,٩	٢,٣٦	١,٩
قطاع المرأة	١,٩	٢,٣٥	١,٩٩
القطاع الشبابي	٢,٠٣	٢,٢٤	١,٧٧
القطاع الصناعي	١,٦٥	١,٥٤	١,٥٧
قطاع الخدمات الصحية	١,٣٦	١,٣٢	١,٧٠
السياسة الخارجية	١,٣٦	١,٣٩	١,١
القطاع السياسي	٠,٦٦	٠,٧٦	٠,٩١

**جدول - ١٠ -  
ترتيب الاولويات لحقول الدعاية حسب المهنة**

المهنة	مهن حرة	اعمال تجارية	موظف حكومي
حقول الدعاية	١	٢	٣
السياسة الداخلية	١	١	١
القضية الفلسطينية	٢	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٣	٣	٣
القطاع الاجتماعي	٤	٥	٦
القطاع التعليمي	٥	٤	٥
القطاع الزراعي	٦	٦	٤
قطاع المرأة	٧	٧	٧
القطاع الشبابي	٨	٨	٨
القطاع الصناعي	٩	٩	٩
قطاع الخدمات الصحية	١١	١٠	١٠
السياسة الخارجية	١٠	١١	١١
القطاع السياسي	١٢	١٢	١٢

اتفقت الفئات المهنية الثلاث على مراتب الاولوية الثلاث الاولى بالترتيب للسياسة الداخلية والقضية الفلسطينية والاقتصاد، وكانت هذه المراتب في جميع الفئات متقاربة لباقي الحقول عدا فيما يخص الحقل الاجتماعي والتعليم والزراعة فقد اعطت فئة المهن الحرة حقل الرعاية الاجتماعية مرتبة اعلى من الفئات الاخرى لان الكثيرين من افرادها يشعرون بالمدى الذي غيرت فيها التحولات الاخيرة في المجتمع البنية الاجتماعية وظهرت مشاكل جديدة في حقول القانون والطب والرعاية الصحية، بينما هم يطمحون الى تحسين هذه الخدمات للمواطنين. غير ان هذه الاختلافات الطفيفة بين المتوسطات لا تعني الكثير.

**جدول - ١١ -  
توزيع حقول الدعاية حسب التعليم**

المستوى التعليمي		ثانوي		بكالوريوس		دراسات عليا	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
السياسة الداخلية	٤,٣٥	٢,٢٨	٤,٤٦	٨,٣٦	٢,٨٩	٩,٣٥	٢,٨٩
القضية الفلسطينية	٢,٢٧	٢,٩٨	٢,١٩	٣,٩٩	٢,٠٣	٤,٣	٢,٠٣
القطاع الاقتصادي	٢,٤٥	٢,٨٧	٢,٤٦	٢,٧٥	٢,٢٧	٣,١٦	٢,٢٧
القطاع الاجتماعي	١,٦٣	٢,٢٨	١,٥٧	٢,٥٦	١,٥٩	٢,٠	١,٥٩
القطاع التعليمي	١,٧٦	٢,٤٦	١,٩٢	٢,٥٢	٢,١	٢,٦٣	٢,١
القطاع الزراعي	٢,٠٨	٢,٥١	١,٩٥	٢,٣	١,٩	٢,٩٨	١,٩
قطاع المرأة	١,٧٨	٢,١٥	١,٩٢	٢,٢٢	٢,٠٩	٢,٢٩	٢,٠٩
القطاع الشبابي	١,٩	٢,٠١	٢,١	٢,٠٠	١,٩١	١,٨٦	١,٩١
القطاع الصناعي	١,٦٢	١,٥٧	١,٦٢	١,٥٢	١,٩١	٢,١٢	١,٩١
قطاع الخدمات الصحية	١,١٣	١,٢٤	١,٣٢	١,٣	١,٢٣	١,٤٧	١,٢٣
السياسة الخارجية	١,١٨	١,١٧	١,٣٤	١,٣٣	١,١٦	١,٤٧	١,١٦
القطاع السياحي	٠,٧٧	٠,٤٢	٠,٧٦	٠,٣٦	٠,٨٤	٠,٤١	٠,٨٤

**جدول - ١٢ -  
ترتيب الأولويات لحقول الدعاية حسب التعليم**

المستوى التعليمي		ثانوي		بكالوريوس		دراسات عليا	
حقول الدعاية							
السياسة الداخلية	٤	١	١	١	١	١	١
القضية الفلسطينية	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٢	٦	٤	٤	٤	٤	٤
القطاع الاجتماعي	٦	٥	٥	٥	٥	٥	٥
القطاع التعليمي	٥	٣	٦	٦	٦	٦	٦
القطاع الزراعي	٣	٧	٧	٧	٧	٧	٧
قطاع المرأة	٧	٨	٨	٨	٨	٨	٨
القطاع الشبابي	٨	٩	٩	٩	٩	٩	٩
القطاع الصناعي	٩	١٠	١١	١١	١١	١١	١١
قطاع الخدمات الصحية	١٠	١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
السياسة الخارجية	١١	١٢	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
القطاع السياحي	١٢	١٣	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤

يرينا الاختلاف في المستويات التعليمية اختلافات في مراتب الأولويات التي اعطاها المرشحون لحقول الدعاية المختلفة. في حين أعطى حاملوا الشهادة الثانوية المرتبة الأولى للقضية الفلسطينية أعطى المرشحون من حاملي الشهادات الجامعية هذه المرتبة إلى السياسة الداخلية التي لم تحصل إلا على المرتبة الرابعة لدى حملة الثانوية من المرشحين. وإذا ما دل هذا على شيء فإنما يدل على أن حملة الثانوية العامة يرون النسبية في نوع السياسة الداخلية إذا ما قيست بأهمية المصادر التي تحددها وهي استمرارية القضية الفلسطينية من ناحية وإذا ما قيست كذلك بنسبية الحريات التي سوف تعطى مقابل الحريات التي كانت موجودة قبل ذلك تحت نفس الظروف الاقتصادية وتبعية الأفراد في هذا المستوى حيث تمنع الاستقلال الشخصي في مجالات أخرى (الفكر والفعل). ومن هنا جاء تقديم هذه الفئة لأولوية القطاع الاقتصادي إلى المرتبة الثانية وأعطاء الزراعة المرتبة الثالثة معتبرة الزراعة العمود الفقري في انعاش الاقتصاد الأردني. ولا شك في أن حملة الشهادة الثانوية من المرشحين يشعرون بعبء البطالة السائدة في البلد بنسبة عالية تفوق ما تقدمه الإحصاءات الرسمية وبخاصة في هذه الفئة من أفراد المجتمع حيث أن حملة الشهادة الثانوية والكلية الجامعية المتوسطة وفي كثير من الأحيان البكالوريوس قد أصبحت لا تسمن ولا تغني من جوع. لقد جاء التراجع الاقتصادي في الأردن منذ عام ١٩٨٥ حيث ظهرت مديونية الوطن العالية لتعلن لهؤلاء مثل هذه الحقائق ولذلك فلا مناص من التأكيد على البديل في إيجاد فرص العمل البديلة بعد تقلص احتمالات الهجرة إلى أسواق العمل الخارجية.

وتبين المرتبة المنخفضة التي أولاها حملة الشهادة الثانوية من المرشحين مدى اعتقادهم بأن الانتقال إلى التصنيع صعب وبخاصة أن الحالة الاقتصادية في تدهور وان الزراعة شبه غائبة ولا تغطي أكثر من ١٥٪ من احتياجات الاستهلاك (الإحصاءات الزراعية لعام ١٩٨٩). أما في ترتيب الأولويات للقطاعات الأخرى فلم يختلفوا عن حملة الشهادات الجامعية والعليا.

## الفصل الثامن

### خلاصة:

### دور التماسس والفرد بين تكوين الاتجاه والممارسة

#### ١:٨ - الهوية بين المثال والممارسة:

دخل النظام الحكومي (نظام الحكم) ومؤسسة الدولة الى المجتمع الاردني دون تمهيد مسبق بين الناس كي يقبلوه ويتعاونوا معه. لقد جاء نظام الحكم بمفاهيم جديدة ربطها الانسان الاردني بماضي دولة اخرى لم ير منها الا الظلم والتعسف ولذلك يمكننا ان نتصور مدى الجهد الذي بذله النظام بمؤسساته الجديدة كي يماسس ذاته في سلوك الافراد.

السلطة التي سادت المنطقة خلال الحكم العثماني، والفيصلي وما بعده كانت سلطة شيوخ العشائر او ما اخذ يدعى فيما بعد الحكومات المحلية، وهي سلطة واحدة مترتبة ابوية ومن نوع يختلف كثيراً عن المفهوم الحديث للسلطة. وعندما جاء النظام، وبدأ ينشر المفاهيم التي جلبها معه مثل الدولة الكلية، والقانون والعدالة والحرية، كان هذا يتضمن ايضا ذوبان السلطة العشائرية فيه وتحويل الشيخ من حاكم الى محكوم. غير ان النظام في فتراته الاولى، ولمدة طويلة حافظ على سلطة شيوخ العشائر التي كان عليها ان تقوم بوظيفة هامة جدا تتمثل في تعريف الانسان الفرد في الاردن بالنظام الجديد وحسناته، او على الاقل ان تحافظ على هذا الانسان الفرد داخل سلطتها حتى يتسنى للدولة الوصول اليه وتعليمه وتعريفه بذاته.

نتيجة لذلك وجد الانسان الاردني نفسه يخضع لسلطتين فهمهما في اطلاقهما وتصور السلطة الثانية اعنى من الاولى يمثلها جنود، وشرطة ودرک قاسون، وتصور السلطة العشائرية سلطته تحول دون وصول الدولة اليه من قبيل علاقته الدموية القرابية من الشيخ. وبذلك استمر الانسان الفرد في الاردن بتقادي اتصاله مع الدولة الا من خلال السلطة العشائرية. لقد اخذ هذا الشعور عند المواطن الاردني يزداد بازدياد التقارب بين شيوخ العشائر والنظام من خلال احتلال هؤلاء للمراكز في الدولة والتي زادت من نفوذهم على اتباعهم ورأى هؤلاء ان هبة الدولة اخذت تزيد من هيبة السلطة العشائرية بين الافراد.

غير ان النظام لم يأت من أجل ذلك ولم يأتي لنشر هذه الفكرة عن ذاته، فقد جاء بمفاهيم الدولة والنظام والقانون والحقوق والواجبات، والحرية، ووضع هذه الأوليات

في مجموعة من القوانين الاساسية دعاها بالدستور، ووضع اللبنة الاولى لممارسة الحكم النيابي، فوضع قانون الانتخابات والقوانين الاخرى التي كانت تدعو الانسان الفرد الى المشاركة والفعالية. وبينما كان النظام قادرا على اقناع رؤساء العشائر والمتعلمين بذلك فقد بقي اغلبية الناس خارج هذه المعرفة ولم يكتسب النظام هذه المصداقية الا بعد عناء طويل وعقود من الدأب والعمل. لقد كان عامة الناس يعانون من الأمية والجهل، وبقيت الأمور تسير من خلال النخبة حتى اخذت مؤسسات الدولة تفعل فعلها وتؤثر على الافراد مباشرة من خلال التعليم، وزيادة فرص العمل معها وتكوين الجيش والوزارات والدوائر التي اخذ الفرد يحتاج الى خدماتها حتى في اعز ما لديه وهي لقمة العيش.

ونتيجة لتوزيع السلطة ذاتيا بين الدولة (الحكومة) والسلطات المحلية (القبلية) دون ان تكون الدولة تعني ذلك مباشرة، ونتيجة اشتراك القيادات المحلية في مؤسسات الدولة العليا والدنيا (المجلس النيابي، والوزارات، ومؤسسات الدولة الادارية والعسكرية والامنية) اخذ الانسان الفرد في الاردن يميل الى قربه المتقرب من النظام ليطالب له بالحقوق المرجوة من الدولة، واخذ هؤلاء المتقربون من السلطة يمارسون ادوارا ثانوية غير الادوار التي كانت تملئها المكنات الاجتماعية الوظيفية التي كانوا يشغلونها. ومع الزمن خلقت هذه الوساطة نوعا متجددا من التبعية بين الافراد والواسطة، حتى ان الافراد كانوا يعملون في حالات كثيرة وفي جميع المناسبات من اجل وضع قياداتهم العشائرية في مراكز الدولة ويتباهون بذلك امام الآخرين ويفخرون بالآخرين بأن اقربائهم ذؤوا نفوذ في الحكومة والجيش وغيرها وانهم قادرون في لحظة ما على تحصيل ما يريدون. وظهرت المفارقات مثل «عمي يعمل كذا... وخالي وزير، وابن عمي عقيد في الجيش... الخ.

من جهة اخرى اخذت هذه الوساطة اشكالا كثيرة واخذت تتحول تدريجيا من توسيع دائرة الاتباع الى جمع الثروة. الذين عاشوا سنين الخمسينات والستينات والسبعينات لا يزالوا يتحدثون عن محسوبية ذلك الوقت وكيف ان الانسان الفرد كان يذهب الى الوساطة والتي تطلب منه المبلغ المعين لوضعه في مكانة ما وبخاصة في الوزارات والجيش والشرطة وغيرها. هذه الوساطة حدث ايضا ببعض المغنين الى عمل اغنية بهذا العنوان «كل شيء بده واسطة حتى الجيزة واسطة شو هالحالة الفارطة».

الدولة في نظر الافراد كانت المارد المتربص لهم، وهذه الفكرة الارهابية عن الدولة والنظام سارت جنبا الى جنب مع تنشئة اجتماعية تحول دون تغيير هذه الصورة، وكما يذهب د. احمد ظاهر (احمد ظاهر ١٩٨٦) فإن طبيعة هذه التنشئة الاجتماعية قد بنيت على قهر الافراد وصهرهم في بوتقة البناء الاجتماعي القبلي وتنمية انتماءه الأول الى العائلة والحمولة والقبلية ذاتيا لأن الأسرة نفسها لم تعي مساوئ هذا الاتجاه التربوي



وكانت لا تزال تعيش في جو الحماية القبلية، وكانت الزعامات المحلية لا تزال تمارس سلطتها واقناع الاتباع بمركزية وأهمية ذاتها، وأن الأفراد دون هذه الزعامات ليسوا بشيء يذكر. لقد كانت وسيلة التنشئة هي القمع والضرب حتى الضرب المبرح. هذا إضافة إلى المفاهيم القمعية التي كان الآباء يعلمونها للبناء حيث كان كل شيء عيباً حتى الحديث إلى الضيوف في البيت، وإعطاء الجواب للأب والأم، مما كان على الطفل إلا أن يسمع ويسلم.

مثل هذا التوجه أو ما يكمله كان سائداً في المدرسة، فالعقاب بالعصا. وكان المعلم يدخل غرفة الصف ومعه العصا. وعلى الرغم من منع وزارة التربية والتعليم للضرب في المدارس إلا أن هذه العادة لا تزال سائدة، والعلاقة بين المعلم والطالب علاقة خوف وريبة من جهة الطالب واستبدادية من جهة المعلم. وبقي ولي الأمر سيقاً مشهوراً في وجه الطالب حتى في أعلى مراحل دراسته. ولا تزال الجامعات تتفاعل مع هذا المفهوم وتهدد الطالب حتى في الجامعة باستدعاء ولي أمره أن هو لم يمثل. وبينما كان المعلم يعلم المثاليات من حرية وعدالة ومشاركة، كان نفس المعلم يمارس أعنف صور القمع. واستكمالاً لهذه الصورة فقد كانت الإدارة تغفل نفس الشيء، وكانت الهرمية غير تشاركية بل تسلطية من الطراز الأول، بحيث أن الموظف إذا ما أراد تحصيل شيء من حقوقه عند مديره أو رئيسه يلجأ إلى توسيط أفراد آخرين أو يتعلق بطريقة معينة، وإذا ما تقرب من رئيسه فإنه يصبح الوسيط للآخرين عند حضرة المدير. هذه الازدواجية بين المتطلب الظاهري للحياة والمتطلب العملي للحياة أنتج لنا تعدد الوجوه عند الإنسان الفرد، وأصبح التوجه - والسلوك عمليتان متناقضتان في حياة الفرد. وأخذ تطور الحياة الاقتصادية وغلاء المعيشة أو ارتفاع مستوى الحياة الاقتصادية يعزز من التباعد بين المتطلبات المثالية والمتطلبات السلوكية.

مع تطور الدولة واتساع رقعته مؤسساتها واستقطاب النخب من الجماعات القبلية المحلية، أخذت هذه الجماعات بالتجزئة التضادية (Segmentary opposition) ووصلت مع الزمن إلى الاستقلال أو شبه الاستقلال العائلي وخاصة في الفترة التي تلت ١٩٥٠ بحيث أن الفرد وقع في نفس التضاد حتى تجاه القبيلة والعشائرية إذ كان عليه أن يكون موالياً لعشيرته تجاه أبناء العشائر الأخرى وبخاصة في الأزمات بسبب تساهل الدولة مع تطبيق القانون العشائري (الدم، العرض، وإلى درجة أقل الافراح). وفي كل مرة كان ينهدم بناء ثقة في الهيكل الاجتماعي القائم وتبني بناءات ثقة جديدة في الحالات المحدثة بحيث أن مجموعات القيم التي أقيمت عليها بناءات الثقة كانت تتغير باستمرار. ولكن رواسب هذه البناءات المنصرمة بقيت تعمل في سلوك الفرد. وربما أننا ننسى أن التكيف الاجتماعي في كثير من الأحيان هو تكيف ظاهري لأن الفرد أخذ يتعلم كيف يصل إلى غاياته الشخصية مستخدماً القواعد البراجماتية. وقد لعب التعليم في هذا المجال

دورا هاما بحيث ان ما اصبح يدعى بالعامية «التوجهن» اصبح القاعدة المعروفة وغير المعترف بها. لقد اصبح الانسان الفرد الاردني بين كفي رحي تتناطحه لوفلت من احد الكفين لم ينجو من الآخر وربما على جميع الجبهات.

#### ٢:٨ - دور الدولة:

جاءت الدولة واخضعت الجماعات القبلية المختلفة لسلطتها المركزية ومأسست ذاتها داخل المجتمع الذي احتفظ بطابعه القبلي الى درجة بعيدة. هذه القبلية او العشائرية ليست كما قدمتها الباحثة الامريكية ليندا لين من انها مفهوم اكاديمي ليميز نمط معيشة عن نمط آخر من الحياة الاجتماعية L. Layne (١٩٨٧) بل ان هذه العشائرية نظام يتعارض في وجوده مع نظام الدولة التي يشكل الفرد في فريدته اساس وجودها كما يفرض ذلك الدستور. لقد كان تعامل النظام مع الجماعات القبلية استراتيجية مرحلية للوصول الى ما وصلنا اليه الآن وكانت فترة تنشئة اجتماعية سياسية على مستوى الوطن والفئات الاجتماعية المختلفة لنقل هذا الانسان الاردني نقلة نوعية الى مرحلة ارتباطه مباشرة بالدولة يمارس فيها حقوقه وواجباته. لقد اوجدت حالات الازمات التي مر بها نظام الحكم مجموعة من الاحكام الطارئة للحفاظ على بقاء الدولة واستمراريتها وربما ان الانشغال بهذه الازمات وتطور الانسان الاردني مع تطور الدولة قد أدت الى وضع علامات استنفهام كثيرة حول مصداقية طرقي العلاقة (الدولة والفرد)، واذا كانت الدولة قد شهدت مأسستها في المجتمع، واصبح نظام الحكم متاكدا من ان المواطنين قد اعترفوا بشرعية وجوده عن طريق مجموعة من القنوات التي وصلوا اليها من خلال قنوات متعددة فقد حان الوقت ان ينظر بعمق الى بعض العوائق الاساسية والتي تتضمنها مجموعة القوانين الاساسية او المواد الدستورية وطرحها للنقاش. هذه الأمور تعيش في كيان الفرد وتقوده الى بعض الشك والريبة من التصرف بانفتاحية والانتقال من السلوك المناقض للاتجاه الى تلاقي الاتجاه والسلوك، لقد وجدنا من تجربة عودة الديمقراطية ان الاتجاه مغاير جدا للسلوكات والجدول المرفق يبين ذلك بوضوح. فبينما قال ٩١,٩٪ من مجموع المبحوثين بأنهم يرغبون بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية (جدول ٢٢ من الفصل الرابع) وكان المبحوثون جميعا ممن يحق لهم الاقتراع نجد ان ٣٥,٥٪ من مجموع من لهم حق الاقتراع قد ذهبوا الى صناديق الاقتراع (الجدول المرفق). هذا الفرق شاسع ينم عن وجود روادع داخلية في نفسية الفرد تمنعه من فعل ما يرغب به. فما الذي يفسر لنا الفروق الكبيرة بين النسب العالية في استجابات الناضجين الدالة على الرغبة الجامعة في المشاركة السياسية.

رأيا مبنل ألفعلي على الانتخابات بحيث انها لم تصل الى ٣:١ واذا ما استعرضنا الاحصاءات حول هذا الموضوع لوجدنا ان اكبر نسبة وصل اليها المقترعون مقارنة بمن يحق لهم الاقتراع في المناطق البدوية وحيث السكان، كما هو متوقع، اكثر سكان المملكة

تمسكا بالعشائرية، لم تصل الى ٥٠٪ بل كانت ٤٧,٨٥٪ في بدو الوسط و ٤٤,٥٩ في بدو الجنوب و ٤٢,٦١٪ في بدو الشمال. حتى في المفرق (محافظة المفرق) والتي يصنفها بعض الباحثين (ياسر العدوان ١٩٩١) بأن سكانها لا يزالون يعيشون الحياة القبلية ويميلون اليها، فلم تصل نسبة المقترعين الى من يحق لهم الاقتراع الى اكثر من ١٨,٧٪. كذلك فإن المناطق التي وصل سكانها الى قمة ما يدعى بالتطور فقد وصل عزوف سكانها عن الانتخابات الى ٧٦,٩٤٪ بحيث لم يصل منهم الى صناديق الاقتراع اكثر من ٢٣,٠٦٪ في الدائرة الثانية من العاصمة والى ٣١,٢٨٪ في الدائرة الاولى. كيف نفسر هذا الاتفاق على ما يمكن ان ندعوه مقاطعة المشاركة السياسية. الجدول المرفق يبين لنا ان اعلى نسبة اقبال على الانتخابات كانت في دائرة عمان السادسة وفي الطفيلة حيث تعدت هذه النسبة ٥٠٪ ممن يحق لهم الاقتراع، اما باقي الدوائر فقد كانت اقل من ٥٠٪.

جدول - ١ -

جدول تبيان السكان وأصحاب حق الاقتراع وأعداد المسجلين والناخبين والنسب المئوية لكل فئة بالنسبة إلى الفئات الأخرى

الدائرة الانتخابية	عدد السكان	أصحاب حق الانتخاب	عدد المسجلين	نسبة المسجلين إلى عدد أصحاب حق الانتخاب	عدد البطاقات الأصل	نسبة البطاقات الموزعة إلى الأصل	عدد البطاقات الموزعة	نسبة الناخبين إلى عدد الناخبين	نسبة الناخبين إلى عدد الناخبين	نسبة الناخبين إلى عدد الناخبين	نسبة الناخبين إلى عدد الناخبين
عنان الأول	٢١.٠١١٦	٨٤٧.٠٨	٦٥٥٢٠	٧٧.٣٥	١٥٢٤٢	٤٥٢٩٠	٦٩.٦١	٣٦٥٠٠	٥٨.٥١	٢١.٧٨	٪
عنان الثاني	٣١١٨٤٩	١٥٥٧٥٢٣	٦٩١.٧	٤٤.١٨	٧٢٤٢٥	٥٧٠٠٠	٧٧.٦٣	٢٦٣٢٧	٦٣.٧٢	٢٣.٢٦	٪
عنان الثالث	٣١١١٣١	٨٨٨٥٩	٦٦١٨١	٧٤.٤٤	٦٠.٨٢٤	٤٦١٩٩	٧٦.٣٠	٢٧٥٩٠	٥٩.٧٢	٢١.٠٤	٪
عنان الرابعة	١٣.٤٧٥	٤١٥٩٧	٣٥٧٤٢	٨٥.٩٢	٣٥٧٨٨	٣٣٥١٢	٦٤	١٨١٠٠	٥٤	٤٣.٥١	٪
عنان الخامسة	١٨٦١١٧	٧٤٨١٩	٥٤١٣٣	٧٢.٣٥	٦٠.٧٨٩	٤٧٣٧٢	٧٨.٥٨	٢٨٤.٢	٥٩.٩٥	٢٩.٩١	٪
عنان السادسة	٩٤٥٥٠	٢٨٠٠٩	٢٤٦٩١	٨٩.٩٥	٣٥١٤٣	٣٠.٦٩٢	٩٠.٣٤	٢١٨٧٥	٧١.٧٧	٥٧.٥٥	٪
عنان السابعة	٦٤٧٣٠	٢٠.٦٥١	١٨٠٧٠	٨٧.٥٠	١٨١٥٥	١٧٨١٦	٩٨.١٣	٩٨٨٢	٥٥.٤٧	٤٧.٨٥	٪
عنان الثامنة	٣٩.١٨٥	١٩٥٢٤٢	٣٦٤.٢	٨٥.٥٩	١٢٦٩.٣	١٠.٩١٩٦	٨٦.٤	٥٧٤٠٠	٤٨.٦٨	٢٧.٢٣	٪
عنان التاسعة	٩.٠٣٠	٤٥٦٦٥	٣٦٤.٢	٨٥.٥٩	٣٦٩.٧	٢٤٥٠٠	٤٥.٣٩	٢١٧٠٠	٦٢.٩٠	٤٨.٠٥	٪
عنان العاشرة	١١٣٢٣٠	٥٦٦٦	٣٢١٩٧	٥٦.٨١	٢١٥٥١	٢١٢٥٩	٩٢.٦	١٩٤٠٠	٦٥.٥٩	٢٤.٢٣	٪
عنان الحادية عشرة	١١٧٤٢٠	٦٨٧٦٣	٤١٧٤٦	٦٥.٢	٤١٦٦٠	٤٠.٨١٥	٩٨.٧	٢٦٧٣٤	٦٥.٤٧	٢٨.٨٩	٪
عنان الثانية عشرة	١٥٦٦١٣	٢١٨٢١	٤٦.٢٣	٥٩.٩١	٤٣.٤٦	٤٣.٤٦	٩٢.٦٦	٢٨٥٠٠	٦٦.١٣	٢٧.٠٩	٪
عنان الثالثة عشرة	٣٦١٠٠٠	١١٥٠٠	٩١٥٢٠	٧٩.٦٦	٩١٢.٣	٨٣٦٧٤	٩٦	٥٣١٤٢	٦٢.٧	٤٦.٢١	٪
عنان الرابعة عشرة	١٩٢٥١١	٩١٧٥٤	٦١٧٧٤	٧٠.٤	٦٤.٦٨	٦٤.٦٨	٦٤.٦٨	٣٥٧٢٢	٥٦.١٦	٣٦.٩١	٪
عنان الخامسة عشرة	٧٩.٩٠	٣٩٥٥	٣٦٤.٢	٨٥.٥٩	٢٧٨٨٢	٧٥٠.١	٩٠	١٩٤٢٧	٧٦.١٠	٤٩.١٣	٪
عنان السادسة عشرة	٥٤.٦٨٠	٧٣٢٤٠	١٨٤٩٠	٦٧.٦٣	١٨٤٩٦	١١٢٣٠	٨٨.٣٣	١٢١٩١	٧٦	٤٤.٥٩	٪
عنان السابعة عشرة	٤٤.٧٥٥	٣٣٣٧٨	٢١٧٥٨	٧٩.٤٦	٢١٦.٨	٢٠.٥٧٩	٩٤	١٥٢٦٤	٧٤	٥٦.٠٩	٪
عنان الثامنة عشرة	١٧٥٠٠٠	٧٨١.٠	٢١٢٧٨	٧٧.٣٥	٢٤.٦٠	٢٠.٤٦	٩١.٧٠	١٤٢.٥	٧٠.٨٦	١٨.٠٧	٪
عنان التاسعة عشرة	٦٠.٣٠	٢١٢٤٨	٢٤٦٢٣	٧٧.٣٥	٢٤.٦٠	٢٠.٤٦	٩١.٧٠	١٤٢.٥	٧٠.٨٦	١٨.٠٧	٪
عنان العشرون	٣٢٤.٤٠	١٦٦٢٤٨	١١٦٢٣٥	٦٩.٩١	١١٦٢٣١	٨٨.٢٨	٧٥.٦	٥٨١٥٣	٦٦.١٠	٢٤.٩٨	٪
المجموع	١٠٥٧٢٦٣٦٥٧٦٣	١٥٣.٩٨٨	١٠.٧٥٩١٧	٧٠.٣٧	١٠.٢٠٠.٦	٨٥.٨٥	٨٧٥٨١٢	٥٦.٢	٢٥.٢	٢٥.١٠	٪

لقد ظهرت تفسيرات كثيرة لهذه الظاهرة منها ما كتب ومنها ما لم يكتب. ما كتب منها سواء في الصحف او المجلات، في رأينا، ليس اكثر من اجتهادات في فراغ. لقد ذهب بعضهم الى ان الاردنيين كانوا قد مروا في فترة عصيبة، وكانوا خائفين من المشاركة السياسية تشككا منهم بأن النظام قد جاء بعملية الانتخابات وعودة الديمقراطية للخروج من المازق الاقتصادي والاحداث التي شهدها الاردن في جنوب البلاد. مثل هذا التعليل بالنسبة للباحث غريب من نوعه، والمعروف ان ردة الفعل على فعل ما تكون مساوية له في المقدار ومخالفة له في الاتجاه. لقد كان الاخرى بنا ان نجد الاردنيين يتهافون على صناديق الاقتراع لينتخبوا ممثليهم في مجلس النواب؟ اليست مثل هذه التفسيرات ابسط من ان يتصورها العارف. التغيب عن المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية هو نتيجة حتمية للوعي الذي وصل اليه الاردنيون من ان طبيعة القواعد التي تحكم العملية الديمقراطية في الاردن بحاجة الى اعادة النظر وبحاجة لوضعها على طاولة النقاش. الديمقراطية لا تفرض فرضا ويجب ان تتأسس بناء على قواعدها المنطقية حيث تكون العلاقة بين الفرد والدولة علاقة مباشرة. لم يعد الشعب الاردني ليعتقد بأن مجرد اجراء الانتخابات واجتماع الناجحين في الانتخابات في مجلس النواب قد غير الاحوال. التغيير الاصيل والمقنع هو الذي يوصل في نهاية الامر الى القناعة عند المواطنين بأنهم يتبادلون مع الدولة حقوقا بواجبات، وهذه هي المرحلة الجديدة في عملية التماسس.

قد يفهم بعض القراء بأن هذا الكتاب يحمل في طياته توجهها سياسيا مناهضا لنظام الحكم في الاردن - الحقيقة غير ذلك، لان عملية تماسس الانظمة في البلاد العربية الاخرى لم توصل الى تقارب بين نظام الحكم والشعب مثلما فعلت في الاردن، وهذه النتيجة راجعة الى كفاءة نظام الحكم ومقدرته على القيادة السليمة. فالاحوال المختلفة التي مرت على الاردن تطلبت مواقف واستراتيجيات مختلفة والمرحلة القادمة بحاجة الى استراتيجية جديدة للعمل السياسي، ولا شك في ان الالتقاء بين الشعب والقيادة سيؤولهما لاستيعاب هذه المرحلة وتخطيها.

غير ان عمليات التماسس هذه والترادف في هدم واعادة تكوين بناءات الثقة، والتغير في مجموعات القيم التي املت السلوكات المؤسسية قد نقلت المجتمع نقلة نوعية من حيث العلاقة بين النظام والشعب. لقد اوصل هذا الترادف الانسان الفرد في الاردن الى الوعي بأن الذين يتحركون من الاسفل الى الاعلى على درجات السلم الاجتماعي، وكذلك الذين يهبطون السلم من اعلى الى اسفل هم المسؤولون عن التذبذب في عملية استقرار الثقة بين الشعب والقيادة. والتحليل الدقيق لمجريات الاحداث للتاريخ الاردني يبين بكل وضوح ان التعارض في الاصل لم يكن بين الشعب ونظام الحكم بقدر ما كان بين مصالح النظام، كنظام دولة، وانسقة السلطة المحلية القبلية. واذا كانت هنالك عمليات

تضليل بطريقة أو بأخرى فأنها كانت من خلق اصحاب المصالح المشاركين في البنيّتين الفوقية والتحتية - المؤسسات القبلية ومؤسسات الدولة. المعارضة في الوقت الحاضر ليست لنظام الحكم بقدر ما هي بشاغلي المكائات الاجتماعية والسياسية المؤسسية. غياب الثقة في الوقت الحاضر نجده بين اصحاب المراكز الادارية والمواطن، نتيجة لسوء استخدام السلطة في هذه المراكز الادارية. ان انسان الشارع الاردني غير قابل، في الوقت الراهن، ان يعتقد بأن شاغل المكائة الادارية يتعامل مع المواطنين بناء على القواعد والقوانين والانظمة المكتوبة. وعلى الرغم من بعض النجاح الذي احرزته برامج الاصلاح الاداري الا ان الفكرة العامة بين الناس لا تزال هي هي كما كانت بأن الواسطة هي التي تلعب الدور الاكبر في وصول المواطن الى اهدافه وغاياته. وبدلاً من ان يتفرغ الاداري لتطبيق الانظمة، فإنه لا يزال يستخدم مكانته والادوار المناطة اليه لتوسيع نطاق نفوذه، سواء في الوزارة، او في الشركة او حتى في البرلمان. والضغط التي يمارسها اصحاب المكائات العليا على متخذي القرار في مؤسسة ما لا تزال مجهضة لمحاولة شاغل المكائة الاجتماعية ان يتعامل مع الامور بموضوعية. السؤال المطروح الآن للمرحلة التماسسية الحاضرة والقادمة هو: كيف نصل الى اقناع المواطن بأنه يحصل على حقوقه دون وساطة؟ كيف نقنع بأن لا يذهب الى عضو المجلس النيابي ليطلب منه التوسط لدى جهة ما بشأن ما؟ كيف نقنع شاغل المكائة الاجتماعية بأن لا يتعامل مع الوساطة سواء كوسيط او في قبول الوساطة؟

من الناحية القيمية يكون العدول عن او رفض سلوك ما مبنياً على القناعة لدى الفرد بأنه يتبادل مع الدولة ومباشرة من خلال مؤسساتها حقوقاً بواجبات ما لم نصل الى هذه فإن الطريق سيبقى طويلاً.











ملحق - ٢ -  
التوزيع المئوي للاستجابات الفاعلين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

[illegible]

ملحق - ٢ -  
التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

[illegible]



## ملحق - ٢ - التوزيع المكوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

ملاحظات	مجموع	موافق	موافق بشدة	لا لائق بشدة	لا لائق	مجموع	لا لائق	مجموع	لا الذي
٢٧- ان تكون مرة حسب نفس الاستقود	٣٦,١	٢٩,٠	٦,٤	٣٧,٨	٢٦,٩	٨,٨	٣٥,٧	١١,٢	١٠,٥
٢٨- ان تكون لجان الانتخابات مكونة من	٣٨,٥	٣١,٣	٧,٨	٢٩,٣	٢٩,٤	٢٨,٥	٤٠,٣	٩,٧	١٠,٦
الخاص تعارف بالمدنية	٤١,١	٤١,١	٤٥,٢	٤١,٢	٤٤,٠	٢١,٥	٢٥,٨	٥,٨	٤,٣
٢٩- ان تعطي الامن لانتخابات شخص ما	٤٤,٤	٤١,٢	٤٤,٠	٤٤,٢	٤٤,٠	١١,٧	١١,٤	٢,٧	٢,٨
من قاعة وساحة موقع الانتخاب	٤٥,٧	٤١,٠	٤,٩	٤٢,٤	٤٢,١	٣,٦	٣,٥	١٤,٠	١١,٩
٤٠- ان تعطي القرب للتفتيش من لجان الانتخابات	٣٠,٩	٢٥,٤	٥,٥	٢٥,٣	٢٤,٥	٣٠,٩	٣١,٥	٩,٣	٨,٠
٤١- ان تدفع التجهيزات في قاعة رسالة	٣١,٥	٢٥,٩	٥,٦	٢٥,٣	٢٤,٦	٣٠,٩	٣١,٥	١١,٢	١٠,٥
موقع الانتخاب									

ملحق - ٣ -

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية  
حسب العمر ودرجة الاستجابة

جدول - ١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب بناء على قناعاتي الشخصية»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٧٠,٧	٢٢,٣	١,٩	٠,١	٢,٩
٢١ - ٢٥	٧٤,٩	٢١,١	١,٢	٠,٧	٢,١
٢٦ - ٣٠	٧٠,٣	٢٢,٤	١,٤	٢,٣	٣,٧
٣١ - ٣٥	٧٠,٩	٢٤,٦	—	١,٥	٣, —
٣٦ - ٤٠	٧٠,٩	٢٦,٤	—	٠,٩	١,٨
٤١ - ٤٥	٦٨,٣	٢٦,٨	١,٢	١,٢	٢,٤
٤٦ - ٥٠	٦٣,٣	٢٥,٥	١,٨	١,٨	٧,٣
٥٠ فما فوق	٦٥,٦	٢٣,٠	٤,٩	١,٦	٤,٩
المجموع	٧١,٨	٢٢,٨	١,٣	١,٢	٢,٨

ل.د (٠,٥٨٢١٠)

جدول - ٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من اتفق عليه مع زملائي»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٣,٥	٣٣,٠	٢٠,٦	٣٥,٢	٧,٦
٢١ - ٢٥	٣,٦	٣١,٦	٢١,١	٣٧,٢	٦,٥
٢٦ - ٣٠	٦,٠	٢٩,٥	٢٤,٠	٣٦,٩	٣,٧
٣١ - ٣٥	٦,٠	٢٩,٣	١٨,٨	٤٢,١	٣,٨
٣٦ - ٤٠	٧,٥	٣٤,٦	١٦,٨	٤٠,٢	٠,٩
٤١ - ٤٥	٤,٩	٢٧,٢	٢١,٠	٣٩,٥	٧,٤
٤٦ - ٥٠	٥,٥	٣٢,٧	٢٣,٦	٣٦,٤	١,٨
٥٠ فما فوق	٣,٣	٢٧,٩	١٤,٨	٤٧,٥	٦,٦
المجموع	٤,٥	٣١,٣	٢٠,٨	٣٧,٨	٥,٦

ل.د (٠,٥٧٧٦٤)

جدول - ٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من اتفق عليه مع والدي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	١٠,٦	٢٢,٧	١٤,٤	٣١,١	١١,٢
٢١ - ٢٥	٥,٦	٣١,٤	٢١,٨	٣٢,٩	٨,٣
٢٦ - ٣٠	٨,٣	٢٩,٥	٢٢,٦	٣٤,٦	٥,١
٣١ - ٣٥	٧,٦	٢٧,٢	١٥,٩	٣٨,٦	١٠,٦
٣٦ - ٤٠	٩,٦	٥١,٠	٧,٧	٢٩,٨	١,٩
٤١ - ٤٥	٣,٨	٤٣,٨	١٣,٨	٣١,٣	٧,٥
٤٦ - ٥٠	١٧,٠	٣٢,١	١٢,٢	٣٤,٠	٣,٨
٥٠ فما فوق	٤,٩	٢٧,٩	١١,٥	٤٢,٦	١٣,١
المجموع	٧,٦	٣٢,٨	١٨,٠	٣٣,٤	٨,٢

(٠,٠٠٠) .١.٥

جدول - ٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من اتفق عليه مع العشيرة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٩,٩	٢٢,٤	١٩,٢	٣٤,٩	١٣,٥
٢١ - ٢٥	٧,٠	٢٨,٣	٢٥,١	٢٩,٥	١٠,٢
٢٦ - ٣٠	١٠,٢	٢٤,١	٢٣,١	٣٤,٧	٧,٩
٣١ - ٣٥	٦,١	٣٢,٦	١٧,٤	٣٧,٩	٦,١
٣٦ - ٤٠	١٤,٠	٣٧,٤	١٣,١	٢٩,٩	٥,٦
٤١ - ٤٥	١٢,٢	٣٠,٥	١٩,٥	٢٥,٦	١٢,٢
٤٦ - ٥٠	٢٢,٢	٣٥,٢	١٣,٠	٢٥,٩	٣,٧
٥٠ فما فوق	٢١,٢	٣١,١	١١,٥	٣٤,٤	١,٦
المجموع	٩,٧	٢٨,٠	٢١,١	٣١,٨	٩,٤

(٠,٠٠٠) .١.٥



جدول - ٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٦,١	١٩,٧	١٦,٩	٣٤,٨	٢٢,٧
٢٠ - ٢١	٥,١	١٥,٧	٢٦,١	٤٢,٢	١٠,٩
٢١ - ٣٠	٧,١	١٩,٨	٢٨,٣	٣٧,٧	٧,١
٣٠ - ٣١	٣,٨	٣٦,٥	٢٠,٥	٤٠,٩	٨,٢
٣٦ - ٤٠	٨,٥	٣١,١	١٧,٠	٣٦,٨	٦,٦
٤١ - ٤٥	٨,٦	٢٣,٥	٢٣,٥	٦,٢	٠
٤٦ - ٥٠	١٢,٧	٢٢,٧	١٦,٤	٣٢,٧	٥,٥
٥٠ فما فوق	٨,١	٢٢,٦	١٩,٤	٤٥,٢	٤,٨
المجموع	٦,٢	٢٠,٢	٢٢,٩	٣٩,٣	١١,٤

جدول - ٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من يطلب مني اولادي ان انتخبه»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٣,١	١٤,٤	١٩,٩	٤٤,٣	١٨,٢
٢٠ - ٢١	٣,٢	١٢,٦	٢٨,٠	٤٤,٢	١٢,١
٢١ - ٣٠	٧,١	١٧,١	٣١,٣	٣٨,٩	٥,٧
٣٠ - ٣١	٨,٦	١٧,٢	٢١,١	٤٥,٣	٧,٨
٣٦ - ٤٠	٧,٧	٢٣,١	٢٢,١	٣٧,٥	٩,٦
٤١ - ٤٥	٧,٥	٢٢,٨	٢٢,٥	٤٠,٠	٦,٢
٤٦ - ٥٠	١٧,٠	١٣,٢	٢٤,٥	٣٧,٧	٧,٥
٥٠ فما فوق	٦,٦	٢٧,٩	١٦,٤	٤٢,٦	٦,٦
المجموع	٥,٣	١٥,٨	٢٥,١	٤٢,٦	١١,٢

داد (٠,٠٠٠)

جدول - ٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«لن انتخب»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٥,٢	٦,٨	٣١,٥	٣٢,٥	٢٢,٧
٢٠ - ٢٩	٥,١	٧,٨	٢٣,٠	٢٢,٧	٢١,٣
٣٠ - ٣٩	٥,٣	١٢,٩	٣٢,٥	٢٣,٠	١٥,٣
٤٠ - ٤٩	٥,٤	٨,٥	٣٢,١	٣٦,٩	١٦,٢
٥٠ - ٥٩	٣,٩	٧,٨	٣٥,٠	٣٦,٩	١٦,٥
٦٠ - ٦٩	٢,٥	١٥,٠	٤٥,٠	٢٧,٥	١٠,٠
٧٠ - ٧٩	٤,١	٦,١	٤٦,٩	٣٠,٦	١٢,٢
٨٠ فما فوق	٨,٢	١٠,٠	٢٣,٣	٤٣,٣	١٥,٠
المجموع	٥,١	٨,٩	٢٣,٥	٢٣,٦	١٩,٠

أ.د. (٠,٠٨٩٧٨)

جدول - ٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب المرشح من عشيرتي»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٢٢,٩	٢٨,٢	١٣,٨	١٩,٧	١٥,٤
٢٠ - ٢٩	١٩,٦	٣٠,٠	١٧,٢	٢١,٣	١١,٩
٣٠ - ٣٩	٢٢,٣	٢٩,٨	١٤,٤	٢٣,٧	٩,٨
٤٠ - ٤٩	٢٤,٨	٣٢,٣	١٤,٣	١٩,٥	٩,٠
٥٠ - ٥٩	٣٣,٣	٢٩,٥	١١,٤	١٦,٢	٩,٥
٦٠ - ٦٩	٢٨,٠	٣١,٧	١١,٠	٢٤,٤	٤,٩
٧٠ - ٧٩	٢٧,٨	٣٣,٣	٥,٦	٢٢,٢	١١,١
٨٠ فما فوق	٣٣,٩	٣٩,٠	٥,١	١١,٩	١٠,٢
المجموع	٢٣,١	٣٠,٣	١٤,٤	٢٠,٧	١١,٥

أ.د. (٠,٠٥٤٥٥)

جدول - ٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً من عشيرة مرموقة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة		
دون ٢٠ سنة	٧,٠	٢٤,١	٢٦,٧	٢٩,٨
٢٠ - ٢١	٤,٢	١٨,٠	٣٠,٧	٣٧,٦
٢١ - ٢٦	٥,١	٢٢,٤	٣٧,٩	٢٧,١
٢٦ - ٣١	٦,١	٢١,٨	٣٠,٥	٢٤,١
٣١ - ٣٦	٩,٦	٢٦,٩	٢٥,٠	٣٠,٨
٣٦ - ٤١	٦,٢	٢٧,٢	٢٨,٤	٣٠,٩
٤١ - ٤٦	٧,٤	٣٧,٠	١٦,٧	٣١,٥
٤٦ - ٥٠	٨,٢	٢٤,٦	١٩,٧	٤١,٠
المجموع	٥,٨	٢٢,٨	٢٨,٧	٣٣,٦

١.د (٠,٠٠١٧٢)

جدول - ١٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً متعلماً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة		
دون ٢٠ سنة	٤٧,٣	٤١,٣	٢,٨	٣,٥
٢٠ - ٢١	٤٤,٩	٤٤,٦	٢,٦	٣,٩
٢١ - ٢٦	٤٩,٣	٣٨,٢	٢,٣	٦,٥
٢٦ - ٣١	٥١,٥	٢٨,٦	٤,٥	٢,٣
٣١ - ٣٦	٤٥,٧	٤٤,٨	٤,٨	٢,٩
٣٦ - ٤١	٥٣,٠	٣٢,٥	٤,٨	٦,٠
٤١ - ٤٦	٤٦,٣	٤٦,٣	١,٩	١,٩
٤٦ - ٥٠	٤٢,٦	٣٦,١	٤,٩	٨,٢
المجموع	٤٦,٩	٤١,٨	٣,١	٤,٢

١.د (٠,٦٠١٨٤)

جدول - ١١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا فكر وطني»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٤٩,٤	٣٧,٥	٢,٨	٤,٧	٥,٦
٢١ - ٢٥	٥٣,٠	٣٥,٨	٢,٠	٤,٢	٥,٠
٢٦ - ٣٠	٥٥,٨	٣٢,٣	٢,٨	٥,١	٤,١
٣١ - ٣٥	٥٧,٥	٢٨,٤	٤,٥	٦,٠	٣,٧
٣٦ - ٤٠	٤٨,٦	٣٥,٥	٢,٨	٨,٤	٤,٧
٤١ - ٤٥	٤٦,٣	٤٢,٧	٢,٤	٤,٩	٣,٧
٤٦ - ٥٠	٤٦,٣	٤٢,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٧
٥٠ فما فوق	٤٢,٦	٤١,٠	٦,٦	٤,٩	٤,٩
المجموع	٥١,٨	٣٥,٨	٢,٨	٤,٩	٤,٨

أ.أ. (٠,٨٣١٩٨)

جدول - ١٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا اتجاه سياسي»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٢٠,٦	٢٧,٠	١٥,٦	١٨,٧	١٨,١
٢١ - ٢٥	٢١,٨	٣١,٣	١٤,٠	١٩,٢	١٣,٩
٢٦ - ٣٠	١٩,١	٢٩,٣	٢٢,٣	٢٠,٠	٩,٣
٣١ - ٣٥	١٧,٤	٢٧,٣	٢٠,٥	٢٥,٨	٩,١
٣٦ - ٤٠	٢٢,٨	٢٤,٨	١٩,٠	٢٥,٧	٦,٧
٤١ - ٤٥	١٩,٨	٣٤,٦	١٢,٣	٢٤,٧	٨,٦
٤٦ - ٥٠	٢٠,٨	٣٠,٢	٢٢,٦	١٥,١	١١,٣
٥٠ فما فوق	١٦,٤	١٦,٤	٢٤,٦	٣٦,١	٦,٦
المجموع	٢٠,٦	٢٩,٠	١٦,٩	٢٠,٩	١٢,٦

أ.أ. (٠,٠٠٤٣٢)

جدول - ١٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً يقدم لي برنامجاً انتخابياً مكتوباً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	١٢,١	٢٨,٩	١٢,٧	٢٢,٥	٢٣,٨
٢٥ - ٢١	١٢,٨	٢١,٦	١٣,٧	٢١,٧	٢٠,٢
٢٦ - ٣٠	١٤,١	٢٨,٥	٩,٩	٢٤,٩	١٢,٧
٣١ - ٣٥	١٣,٧	٢٦,٦	٨,٤	٢٧,٥	١٣,٧
٣٦ - ٤٠	١٦,٢	٣٩,٠	٨,٦	٢١,٠	١٥,٢
٤١ - ٤٥	١٤,٦	٤٠,٢	١٣,٤	١٨,٣	١٣,٤
٤٦ - ٥٠	٢٢,٢	٣١,٥	١٣,٠	٢٠,٤	١٣,٠
٥٠ فما فوق	١٦,٩	٢٢,٢	١٠,٢	٢٧,١	١٣,٦
المجموع	١٣,٨	٣٣,٣	١٢,١	٢٢,٧	١٨,٢

١.١. (٠,٥٧٧٦٤)

جدول - ١٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«أرى أن يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٤٩,٢	٢١,٨	٧,٨	٨,١	٣,١
٢٥ - ٢١	٤٩,٥	٢٢,٦	٦,٠	٨,٦	٣,٣
٢٦ - ٣٠	٥٥,٣	٣١,٨	٣,٧	٧,٤	١,٨
٣١ - ٣٥	٥٨,٢	٢٨,٨	٥,٢	٧,٦	—
٣٦ - ٤٠	٦٤,٤	٢٧,٩	٣,٨	١,٩	١,٩
٤١ - ٤٥	٦٤,٦	٢٢,٠	٧,٣	٣,٧	٢,٤
٤٦ - ٥٠	٥٧,٤	٣٥,٢	٥,٦	١,٩	—
٥٠ فما فوق	٥٨,١	٣٠,٦	٦,٥	٤,٨	—
المجموع	٥٣,٢	٣١,٢	٥,٩	٧,٢	٢,٤

١.١. (٠,١٢٤٣٥)

جدول - ١٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة «البرلمان هو مجلس يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظيفة تحددها الحكومة».

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٥,١	٢٨,٢	١٢,٠	٢٢,٧	١٢,٠
٢١ - ٢٥	١٢,٢	٢٧,٠	١٦,٨	٢٢,٠	١٢,٠
٢٦ - ٣٠	١٨,٩	٢٩,٥	١٨,٩	٢٨,٦	٤,١
٣١ - ٣٥	٢٠,٩	٣١,٣	١٦,٤	٢٣,٩	٧,٥
٣٦ - ٤٠	٢٢,٢	٢٢,٣	١٥,٧	١٩,٤	٩,٣
٤١ - ٤٥	١٩,٨	٢٢,٣	١٢,٣	٢٤,٧	٩,٩
٤٦ - ٥٠	١٨,٥	٢٢,٢	١٦,٧	٢٥,٩	١٦,٧
٥٠ فما فوق	١٤,٨	٣٩,٣	٦,٦	٢٩,٥	٩,٨
المجموع	١٥,٧	٣٤,٩	١٥,٥	٢٣,٥	١٠,٤

(٠,٠١١٠٤) ا.د

جدول - ١٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو مجلس ينتخبه الافراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة».

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٢,٤	٢٠,٧	٢٦,١	٢٦,٤	١٣,٤
٢١ - ٢٥	١٤,١	٢٢,٤	٢٣,٦	٢٧,٧	١٢,١
٢٦ - ٣٠	١٧,١	٢٩,٥	٢١,٧	٢٣,٠	٨,٨
٣١ - ٣٥	١٥,٢	٢٨,٠	٢٢,٠	٢٨,٠	٦,٨
٣٦ - ٤٠	١٠,٢	٣٠,٨	٢٩,٠	١٨,٧	١١,٢
٤١ - ٤٥	١٥,٧	١٤,٥	٣٠,١	٢٣,٧	٦,٠
٤٦ - ٥٠	١٢,٢	٢٠,٨	٢٢,١	٢٤,٥	٩,٤
٥٠ فما فوق	١٤,٥	٢٥,٨	١٩,٤	٣٠,٦	٩,٧
المجموع	١٤,٣	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٦,٦	١٠,٩

(٠,٢٢٧٩٨) ا.د

### جدول - ١٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو:  
مجلس فرضه الدستور على أن يكون أفراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة  
للدفاع عن طريق وجود المعارضة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٢٩,٥	٣١,٠	٨,٥	١٤,١	١٦,٩
٢١ - ٢٥	٣٧,٤	٣١,٣	٩,٢	٩,٤	١٢,٧
٢٦ - ٣٠	٣٣,٦	٣٧,٧	٧,٧	١٣,٢	٧,٧
٣١ - ٣٥	٣٦,٦	٣٥,١	٩,٠	١١,٩	٧,٥
٣٦ - ٤٠	٢٩,٩	٤٠,٢	١٠,٣	٧,٥	١٢,١
٤١ - ٤٥	٣٧,٣	٢٨,٩	٩,٦	١٣,٣	١٠,٨
٤٦ - ٥٠	٤٩,١	٣١,٨	٩,١	٥,٥	١٤,٥
٥٠ فما فوق	٣٧,١	٣٠,٦	٨,١	١١,٣	١٢,٩
المجموع	٣٥,٢	٣٢,٥	٨,٩	١١,٠	١٢,٤

١.٥ (٠.١٢٧٤٦)

### جدول - ٢٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تكون لدينا  
ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية  
المختلفة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	١٦,٧	٢٧,٤	١٣,٢	٢٠,٥	٢٢,١
٢١ - ٢٥	٢١,٩	٣٣,٣	١١,٤	١٨,٢	١٥,٢
٢٦ - ٣٠	٢٠,١	٣٦,٥	١١,٩	١٨,٣	١٣,٢
٣١ - ٣٥	١٩,٧	٣٦,٤	٩,٨	٢٤,٢	٩,٨
٣٦ - ٤٠	١٦,٧	٣٩,٨	١٢,٠	٢٢,٢	٩,٣
٤١ - ٤٥	٢٥,٣	٢٦,٥	١٤,٥	٢٤,١	٩,٦
٤٦ - ٥٠	١٨,٢	٣٢,٧	٩,١	١٨,٢	٢١,٨
٥٠ فما فوق	١٤,٥	٢٧,٤	١١,٣	٢٧,٤	١٩,٤
المجموع	١٩,٩	٢٢,٧	١١,٨	٢٠,٠	١٥,٥

١.٥ (٠.٠٧٤١١)

جدول - ٢١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٧,٠	١٥,٩	٢٥,١	٣٢,١	٢٠,٠
٢١ - ٢٥	٤,٥	١٧,٠	٣١,٧	٣٣,١	١٣,٧
٢٦ - ٣٠	٦,٤	١٣,٣	٣٥,٨	٣١,٧	١٢,٨
٣١ - ٣٥	٥,٣	١٨,٩	٢٨,٠	٣٣,٣	١٤,٤
٣٦ - ٤٠	١٢,٠	١٨,٥	٢٩,٦	٢٧,٨	١٢,٠
٤١ - ٤٥	١١,٠	١٧,١	١٨,٣	٤١,٥	١٢,٢
٤٦ - ٥٠	٧,٤	٩,٣	٢٥,٩	٣١,٥	٢٥,٩
٥٠ فما فوق	٦,٥	٢٥,٨	٢٢,٦	٣٥,٥	٩,٧
المجموع	٦,٣	١٦,٦	٢٩,٣	٣٢,٨	١٤,٩

ا.د. (٠,١٢٨١)

جدول - ٢٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٢١,٣	٢٧,٦	١١,١	١٦,٥	٢٣,٥
٢١ - ٢٥	٢٧,٣	٢١,٠	٩,٣	١٣,٦	١٨,٨
٢٦ - ٣٠	٢٩,٧	٣٣,٨	٦,٨	١٦,٤	١٣,٢
٣١ - ٣٥	٢٧,٨	٣٣,١	٩,٠	١٣,٥	١٦,٥
٣٦ - ٤٠	٢٥,٢	٣١,٨	٧,٥	١٦,٨	١٨,٧
٤١ - ٤٥	٢٥,٦	٣٤,١	٦,١	١٨,٣	١٥,٩
٤٦ - ٥٠	٢٩,١	٢٧,٣	٩,١	١٢,٧	٢١,٨
٥٠ فما فوق	٢٩,٠	٤٠,٣	٨,١	١٢,٩	٩,٧
المجموع	٢٦,٤	٣٦,٣	٩,٠	١٤,٩	١٨,٤

ا.د. (٠,٥٢٤٠٩)



جدول - ٢٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تتحقق الديمقراطية  
عن طريق اشتراك أعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو  
المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لاادري
دون ٢٠ سنة	٥٢,٧	٣٢,٢	٢,٢	٤,٤	٧,٥
٢١ - ٢٥	٥١,٧	٣٧,٤	١,٨	٥,١	٤,١
٢٦ - ٣٠	٥٨,٩	٣٢,٤	٣,٢	١,٨	٣,٧
٣١ - ٣٥	٥١,١	٣٦,٦	٠,٨	٤,٦	٦,٩
٣٦ - ٤٠	٦٠,٠	٣٠,٩	٥,٥	٠,٩	٢,٧
٤١ - ٤٥	٥١,٨	٣٦,١	٧,٢	٢,٤	٢,٤
٤٦ - ٥٠	٤٥,٥	٤٠,٠	٥,٥	١,٨	٧,٣
٥٠ فما فوق	٤٥,٢	٣٥,٥	٦,٥	١,٦	١١,٣
المجموع	٥٢,٩	٣٥,٤	٢,٨	٣,٨	٥,١

ل.د. (٠,٠٠٨٦٩)

جدول - ٢٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المعارضة  
في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية الاولى»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لاادري
دون ٢٠ سنة	١٧,٧	٣٠,٣	١٢,٣	١٧,٤	٢٢,٤
٢١ - ٢٥	١٩,٨	٣٢,٤	٩,٧	١٧,١	٢٠,١
٢٦ - ٣٠	٢٣,٩	٣٢,٦	٠,٧,٨	٣٢,٥	١٣,٣
٣١ - ٣٥	٢٧,٧	٢٩,٢	١٣,١	١٨,٥	١١,٥
٣٦ - ٤٠	٢٤,٨	٣٤,٩	١٣,٨	١٠,١	١٦,٥
٤١ - ٤٥	٢١,٧	٢٨,٩	١٨,١	١٥,٧	١٥,٧
٤٦ - ٥٠	٢٧,٣	٢٨,٢	٣,٦	٢٠,٠	١٠,٩
٥٠ فما فوق	٢٤,٢	٣٨,٧	٨,١	٩,٧	١٩,٤
المجموع	٢١,٤	٣٢,٦	١٠,٦	١٧,٢	١٨,٢

ل.د. (٠,٠٢٦١٤)

جدول - ٢٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة او يرفضها»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	١٥,٦	٢٥,٤	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٣
٢٥ - ٣١	١٨,٢	٢٨,٨	١٦,٠	١٧,٠	١٩,٩
٣٠ - ٣٦	٢٢,٤	٣٠,٦	١٣,٧	١٩,٢	١٤,٢
٣٥ - ٣٦	٢٣,٧	٢٩,٨	١٧,٦	١٥,٣	١٣,٧
٤٠ - ٤٦	٣٠,٦	٣٤,٦	١٦,٨	١٦,٨	١١,٢
٤٥ - ٤٦	٢١,٧	٢٨,٩	١٤,٥	١٨,١	١٦,٩
٤٦ - ٥٠	٢١,٦	٣٣,٣	١٣,٧	٩,٨	٢١,٦
٥٠ فما فوق	٢١,٠	٣٥,٥	٩,٧	١١,٣	٢٢,٦
المجموع	١٩,٣	٢٩,٢	١٤,٨	١٧,٠	١٩,٧

ل.د (٠,٠٦٨٦٢)

جدول - ٢٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	١٠,٢	٢٢,٢	٢٦,٣	٢٣,٨	١٧,٥
٢٥ - ٣١	٢٨,٩	١٨,٢	٣١,٠	٢٦,٠	١٥,٠
٣٠ - ٣٦	١١,٠	٢٣,٣	٣١,١	٢٦,٥	٨,٢
٣٥ - ٣٦	١٠,١	٢٣,٣	١٧,١	٣٥,٧	١٤,٠
٤٠ - ٣٦	٨,٢	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	١٤,٧
٤٥ - ٤٦	١٦,٩	٢١,٧	٢٠,٥	٣٣,٧	٧,٢
٤٦ - ٥٠	٩,١	٢١,٨	٢١,٨	٣٠,٩	١٦,٤
٥٠ فما فوق	٨,١	٣٧,١	١٩,٤	٢٢,٦	١٢,٩
المجموع	١٠,٢	٢١,٦	٢٧,٤	٢٦,٨	١٤,١

ل.د (٠,١٠٣٢)

جدول - ٢٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب أن يكون متعلماً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٧١,٨	٢٢,٥	١,٦	١,٦	١,٦
٢١ - ٢٥	٦٦,١	٢٩,٤	١,٤	١,٨	١,٤
٢٦ - ٣٠	٦٦,٥	٢٨,٥	٠,٩	١,٨	٢,٣
٣١ - ٣٥	٦١,٥	٣٣,٨	٠,٨	٢,٣	١,٥
٣٦ - ٤٠	٦٢,٤	٣٤,٩	—	١,٨	٠,٩
٤١ - ٤٥	٦٩,٩	٢٧,٧	—	١,٢	١,٢
٤٦ - ٥٠	٦٥,٥	٢٥,٥	٣,٦	٢,٦	١,٨
٥٠ فما فوق	٤٨,٤	٤٠,٣	٣,٢	٦,٥	١,٦
المجموع	٦٦,٢	٢٩,٠	١,٣	٢,٠	١,٥

ا.د. (٠,٢٤٤٣٦)

جدول - ٢٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون ابن عشيرة مرموقة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٩,٥	٢٧,٨	٢٢,١	٣٠,٠	١٠,٧
٢١ - ٢٥	٥,٧	٢٧,٠	٢٧,٥	٢٢,٦	٧,١
٢٦ - ٣٠	١٠,٦	٢٦,٧	٢٨,١	٢٤,٩	٩,٧
٣١ - ٣٥	١٠,٠	٣٤,٩	١٩,٢	٢٦,٩	٩,٢
٣٦ - ٤٠	١٢,٣	٢٦,٤	٢٧,٤	٢٣,٦	١٠,٤
٤١ - ٤٥	١٥,٧	٣٠,١	١٩,٣	٣١,٣	٣,٦
٤٦ - ٥٠	١١,٨	٣٥,٣	٢٣,٥	٢٣,٥	٥,٩
٥٠ فما فوق	١٩,٤	٣٧,١	١٦,١	٢١,٠	٦,٥
المجموع	٩,١	٢٨,٥	٢٤,٩	٢٩,٢	٨,٣

ا.د. (٠,٠٠٥٨٢)

جدول - ٢٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون غير منتم لاتجاه سياسي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٢٥,١	٣١,٧	١١,١	١٥,٩	١٦,٢
٢١ - ٢٥	٢١,٤	٣٠,٠	١٨,٠	١٧,٩	١٢,٧
٢٦ - ٣٠	٢٤,١	٤٠,٣	١٣,٠	١٦,٢	٦,٥
٣١ - ٣٥	٢٢,٣	٤٠,٨	١٤,٦	١٧,٧	٤,٦
٣٦ - ٤٠	٢٨,٣	٤٦,٢	١٤,٢	٣,٨	٧,٥
٤١ - ٤٥	٢٢,٩	٤٢,٢	١٣,٣	١٤,٥	٧,٢
٤٦ - ٥٠	٣٣,٣	٥٠,٠	١١,١	١,٩	٣,٧
٥٠ فما فوق	٣٤,٤	٤١,٠	٨,٢	٤,٩	١١,٥
المجموع	٢٤,٠	٣٥,٣	١٤,٦	١٥,١	١٠,٩

ل.د. (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون متديناً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٢٣,٩	٢٣,٥	٨,٩	١٣,٤	١٠,٢
٢١ - ٢٥	٢٨,٢	٣٩,٣	٩,٦	١١,٦	١١,٤
٢٦ - ٣٠	٣٥,٢	٣٧,٠	٧,٩	١١,١	٨,٨
٣١ - ٣٥	٣٥,٢	٤٠,٠	٤,٠	١٢,٠	٨,٨
٣٦ - ٤٠	٣٨,١	٣٩,٠	٨,٦	٤,٨	٩,٥
٤١ - ٤٥	٣٥,٨	٤٣,٢	٣,٧	٩,٩	٧,٤
٤٦ - ٥٠	٤٠,٤	٣٨,٥	٧,٧	٩,٦	٣,٨
٥٠ فما فوق	٤٤,٣	٣٧,٧	٤,٩	١,٦	١١,٥
المجموع	٣٢,٨	٣٨,٠	٨,٢	١٠,٩	١٠,١

ل.د. (٠,١٧٦٨١)

جدول - ٣١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب أن يكون معارضاً للأفكار  
السياسية المستعارة من الغرب»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٨,٢	٢٤,٨	٧,٦	١٦,٢	١٣,١
٢١ - ٢٥	٢٤,٠	٢٩,٨	٩,٣	١٥,٨	١١,١
٢٦ - ٣٠	٤٢,٤	٣٠,٩	٧,٤	١٢,٩	٦,٥
٣١ - ٣٥	٤٨,٤	٢٨,١	٥,٥	١٠,٩	٧,٠
٣٦ - ٤٠	٤٠,٧	٣٣,٢	٧,٤	١٠,٢	٨,٣
٤١ - ٤٥	٤٠,٧	٢٧,٢	١٣,٦	١٣,٦	٤,٩
٤٦ - ٥٠	٥٠,٠	٣٥,٢	٣,٧	٥,٦	٥,٦
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٢٤,٤	٩,٨	١١,٥	٢,٣
المجموع	٣٨,٧	٢٩,٣	٨,٣	١٤,١	٩,٦

١.١. (٠,٠٣٨٠١)

جدول - ٣٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب أن يكون له خبرة  
في المجال السياسي»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٠,٦	٤٥,٦	١,٣	٥,٣	٧,٢
٢١ - ٢٥	٤٦,١	٤١,٦	٢,٤	٣,٣	٦,٥
٢٦ - ٣٠	٥١,١	٣٩,٣	٢,٣	٢,٧	٣,٧
٣١ - ٣٥	٥٦,٢	٣١,٥	٢,٣	٤,٦	٥,٤
٣٦ - ٤٠	٤٠,٤	٤٦,٨	١,٨	٦,٤	٤,٦
٤١ - ٤٥	٤٣,٤	٤٣,٤	٣,٦	٦,٠	٢,٦
٤٦ - ٥٠	٥١,٩	٣٧,٠	٣,٧	٣,٧	٣,٧
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٤٤,٣	٤,٩	٦,٦	٣,٣
المجموع	٤٦,٠	٤١,٧	٢,٣	٤,٣	٥,٧

١.١. (٠,٤٣٠٦٣)

جدول - ٣٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب أن يكون فقيهاً بالمسائل  
الاقتصادية للوطن»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٤٤,٢	٤٢,٥	١,٣	٤,٨	٦,١
٢٠ - ٢٩	٥٠,٢	٤٢,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٣
٣٠ - ٣٩	٥٢,٣	٣٧,٠	٢,٣	٤,٢	٤,٢
٤٠ - ٤٩	٥٦,٧	٤٠,٢	—	٠,٨	٢,٤
٥٠ - ٥٩	٤٣,٠	٤٧,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٧
٦٠ - ٦٩	٤١,٥	٤٢,٩	٢,٤	١,٢	١١,٠
٧٠ - ٧٩	٥٧,٧	٣٤,٦	٣,٨	٣,٨	—
٨٠ - ٨٩	٤١,٠	٤٩,٢	٤,٩	٤,٩	—
المجموع	٤٨,٨	٤٢,٠	٢,٤	٣,٢	٣,٧

(٠,٠٠٤٣٣) ١.١

جدول - ٣٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب أن يكون غنياً»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٩,٤	٢١,٤	٢٤,٤	٢٨,٢	١٦,٦
٢٠ - ٢٩	١٠,٨	٢١,٥	٢٧,٠	٢٥,٦	١٥,١
٣٠ - ٣٩	١٠,٠	٣٠,١	٢٠,٦	٢٨,٢	١١,٠
٤٠ - ٤٩	١٦,١	٣٦,٢	٢٤,٢	٢١,٠	١٢,١
٥٠ - ٥٩	١٥,٢	٣٠,٣	٢٠,٢	٢٦,٣	٨,١
٦٠ - ٦٩	٦,٦	٢٨,٩	١٩,٧	٢٧,٦	١٧,١
٧٠ - ٧٩	٢٥,٥	٢٣,٥	١٥,٧	٢٣,٥	١١,٨
٨٠ - ٨٩	١٨,٣	٢٥,٠	١٥,٠	٢٣,٣	٨,٣
المجموع	١١,٧	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٦,٥	١٣,٩

(٠,٠١٧١٦) ١.١

- ٢١٠ -

جدول - ٣٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب أن يكون صاحب برنامج  
انتخابي واضح.

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٢٢,٧	٥٢,١	٤,٨	٨,٠	١٢,٥
٢١ - ٢٥	٢٦,٩	٥٠,٣	٦,٢	٧,٣	٩,٣
٢٦ - ٣٠	٢٧,١	٤٧,٢	٦,١	١٠,٧	٨,٩
٣١ - ٣٥	٣٢,٣	٤٨,٤	٣,٢	٩,٧	٦,٥
٣٦ - ٤٠	٣٧,٦	٥٥,٢	١,٩	٩,٥	٥,٧
٤١ - ٤٥	٢٥,٦	٥٠,٠	٢,٤	١٤,٦	٧,٣
٤٦ - ٥٠	٢٦,٩	٤٨,١	٩,٦	٥,٨	٩,٦
٥٠ فما فوق	٢٠,٠	٦٠,٠	٥,٠	٦,٧	٨,٣
المجموع	٢٦,٣	٥٠,٧	٥,٣	٨,٥	٩,٣

(٠,٤٦٢٥٠). ا.د

جدول - ٣٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب أن يحافظ على ويطور التقليد السياسي الأردني  
(أي التاج والدستور ومجلس الأمة).

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٣٧,٠	٤٠,٥	٦,٣	٤,١	١٢,١
٢١ - ٢٥	٣٢,٣	٣٩,٢	٨,٤	٧,١	١٣,٨
٢٦ - ٣٠	٣١,٥	٤٤,٦	٨,٥	٦,١	٩,٤
٣١ - ٣٥	٣٧,٣	٤٢,٩	٤,٨	٧,١	٧,٩
٣٦ - ٤٠	٣٦,٤	٤٧,٧	٣,٧	٠,٩	١١,٢
٤١ - ٤٥	٣١,٧	٥٢,٤	٢,٤	٦,١	٧,٣
٤٦ - ٥٠	٤٤,٢	٤٤,٢	١,٩	٣,٨	٥,٨
٥٠ فما فوق	٣٣,٩	٤٩,٣	٥,١	٣,٤	٨,٥
المجموع	٣٤,٢	٤٢,٢	٦,٨	٥,٧	١١,١

(٠,١٤٤٥٦). ا.د

جدول - ٣٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «على الانتخابات أن تكون حرة حسب نص الدستور»

الاستجابة	موافق		لاوافق		لا ادري
	بشدة	موافق	بشدة	لاوافق	
دون ٢٠ سنة	٥٦,٧	٣٩,٨	٤,٥	٢,٦	٦,٤
٢١ - ٢٥	٥٨,٣	٣٣,٠	٢,٧	١,٥	٤,٥
٢٦ - ٣٠	٦٠,٥	٣٠,٢	٠,٩	٣,٧	٤,٧
٣١ - ٣٥	٦٨,٥	٢٥,٤	٣,١	٢,٣	٠,٨
٣٦ - ٤٠	٦١,٣	٢٤,٠	٠,٩	٠,٩	٢,٨
٤١ - ٤٥	٥٥,٤	٣٠,١	٤,٨	٣,٦	٦,٠
٤٦ - ٥٠	٥٩,٣	٢٩,٦	١,٩	—	٩,٣
٥٠ فما فوق	٥٨,١	٣٥,٥	٤,٨	—	١,٦
المجموع	٥٩,٢	٣١,٣	٢,٩	٢,٠	٤,٦

أ.ب. (٠,١٨٣٤٣)

جدول - ٣٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أن تكون لجان الانتخابات مكونة من أشخاص تعرف الحيادية»

الاستجابة	موافق		لاوافق		لا ادري
	بشدة	موافق	بشدة	لاوافق	
دون ٢٠ سنة	٣٩,٢	٢٣,١	٩,٣	٨,٠	١٠,٣
٢١ - ٢٥	٥١,١	٢٩,٠	٥,٣	٧,١	٧,٦
٢٦ - ٣٠	٤٨,٤	٣٢,٧	٥,٥	٦,٩	٦,٥
٣١ - ٣٥	٥٣,٤	٣١,٣	٦,١	٣,٨	٥,٣
٣٦ - ٤٠	٤٥,٤	٤١,٧	٨,٣	٠,٩	٤,٧
٤١ - ٤٥	٣٩,٥	٢٨,٣	١١,١	٦,٢	٤,٩
٤٦ - ٥٠	٤٩,١	٣٢,٧	٩,١	٥,٥	٣,٦
٥٠ فما فوق	٤٦,٧	٣٥,٠	١٠,٠	٥,٠	٣,٣
المجموع	٤٧,٤	٣٢,١	٧,٠	٦,٤	٧,١

أ.ب. (٠,٠٣٨٠٤)



جدول - ٣٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى  
أن تبعد السلطات الأمنية عن مراقبة الانتخابات»

الاستجابة	الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا أدري
دون ٢٠ سنة	١٤,٢	٢١,٢	٢٨,٨	٢٦,٦	٩,٢	
٢١ - ٢٥	٢٠,٧	٢١,١	٢٦,٤	٢٦,٠	٥,٨	
٢٦ - ٣٠	٢١,٩	٢٣,٧	٢٧,٩	٢٣,٣	٣,٢	
٣١ - ٣٥	١٩,١	٢٢,٩	٢٥,٢	٣١,٣	١,٥	
٣٦ - ٤٠	١٨,٥	١٦,٧	٣٤,٣	٢٨,٧	١,٩	
٤١ - ٤٥	١٩,٨	١٩,٨	١٨,٥	٣٧,٠	٤,٩	
٤٦ - ٥٠	١٢,٧	١٨,٢	٢٣,٦	٢٨,٢	٧,٣	
٥٠ فما فوق	٩,٧	٢٤,٢	٢٥,٨	٣٨,٧	١,٦	
المجموع	١٨,٦	٢١,٣	٢٧,٠	٢٧,٨	٥,٣	

(٠,٠١٤٤٦) .ل.د

جدول - ٤٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن  
يقصى الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة مواقع الانتخاب»

الاستجابة	الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا أدري
دون ٢٠ سنة	٢١,٠	٣٢,٢	٩,٦	١٢,٧	٢٤,٥	
٢١ - ٢٥	٢٦,٥	٣٨,١	٩,٦	١٤,٥	١١,٣	
٢٦ - ٣٠	٢٧,٢	٣٧,٣	٦,٠	١٨,٤	١١,١	
٣١ - ٣٥	٣٦,٢	٤٠,٨	١٠,٠	١٨,٥	٤,٦	
٣٦ - ٤٠	٢٠,٤	٤٤,٤	١٣,٠	١٢,٠	١٠,٢	
٤١ - ٤٥	١٩,٥	٤١,٥	١١,٠	٢٠,٧	٧,٣	
٤٦ - ٥٠	٢٩,١	٤٣,٦	٧,٣	١٠,٩	٩,١	
٥٠ فما فوق	٢٣,٠	٥٢,٥	٦,٦	٩,٨	٨,٢	
المجموع	٢٤,٧	٣٨,٤	٩,٣	١٤,٩	١٢,٨	

(٠,٠٠٠) .ل.د

جدول - ٤١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن  
يقصى اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٢٢,٦	٣٧,٧	٩,٤	١٢,٦	١٦,٧
٢١ - ٢٥	٣٣,٧	٣٣,٢	٩,١	١٤,٨	٩,٢
٢٦ - ٣٠	٣٧,٦	٣٠,٣	٣,٧	١٩,٣	٩,٢
٣١ - ٣٥	٢٨,٨	٣١,٠	١١,٦	١١,٦	٧,٠
٣٦ - ٤٠	٢٨,٧	٤٣,٥	٦,٥	١٦,٧	٤,٦
٤١ - ٤٥	٢٢,٠	٣٧,٨	٩,٨	٢٠,٧	٩,٨
٤٦ - ٥٠	٢٥,٩	٤٢,٦	٩,٣	١١,١	١١,١
٥٠ فما فوق	٢١,٣	٤٥,٩	١٢,١	١٢,١	٦,٦
المجموع	٣١,٠	٣٥,٢	٨,٦	١٥,٠	١٠,٢

ل.أ. (٠,٠٠٠)

جدول - ٤٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن  
تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٣١,٣	٤٢,٦	٦,٦	٦,٠	١٣,٥
٢١ - ٢٥	٣٦,٦	٤٠,٨	٦,٤	٨,٣	٧,٩
٢٦ - ٣٠	٣٧,٠	٤٤,٧	٥,٥	٧,٣	٥,٥
٣١ - ٣٥	٤٤,٣	٣٨,٢	٣,١	٨,٤	٦,١
٣٦ - ٤٠	٣٣,٣	٤٩,١	٥,٦	٥,٦	٦,٥
٤١ - ٤٥	٤٢,٧	٤٠,٢	٦,١	٣,٧	٧,٣
٤٦ - ٥٠	٣٦,٤	٤٧,٣	٥,٥	٣,٦	٧,٣
٥٠ فما فوق	٤٠,٣	٤١,٩	٤,٨	٦,٥	٦,٥
المجموع	٣٦,٥	٤٢,٣	٥,٩	٧,١	٨,٣

ل.أ. (٠,٣٤٦٤٦)

#### ملحق - ٤ -

#### اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية م حسب التعليم ودرجة الاستجابة

##### جدول - ١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب بناء على قناعاتي الشخصية»

الاستجابة	موافق				لاوافق		لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
أسي	٤٣,٨	٣٩,٦	٤,٢	٢,١	١٠,٤		
محرامية	٥٠,٠	٢٩,٢	٨,٣	٤,٢	٨,٣		
ابتدائي	٦٠,٣	٣٠,٩	١,٥	٤,٤	٢,٩		
اعدادي	٥٢,٤	٣٦,١	١,٥	٣,٠	٦,٠		
ثانوي	٦٨,١	٢٦,٠	٢,١	٠,٧	٣,٠		
بكالوريوس	٧٨,١	١٧,٧	٠,٦	٠,٩	١,٧		
ماجستير	٨١,٥	١٤,٨	—	—	٣,٧		
دكتوراه	٨٧,١	٦,٥	٣,٢	—	٣,٢		
المجموع	٧١,٧	٢٢,٩	١,٢	١,٢	٢,٩		

د. (٠,٠٠٠)

##### جدول - ٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من اتفق عليه مع زملائي»

الاستجابة	موافق				لاوافق		لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
أسي	١٤,٩	٢٥,٥	١٠,٦	٣٦,٢	١٢,٨		
محرامية	—	٣٧,٥	١٦,٧	٤٥,٨	—		
ابتدائي	٤,٨	٣٩,٩	١٧,٩	٤٣,٣	٤,٥		
اعدادي	٩,٠	٣٦,٦	١٧,٢	٢٢,٨	٤,٥		
ثانوي	٥,٤	٣٦,٣	١٨,٣	٢٤,٠	٦,٠		
بكالوريوس	٣,٠	٣٩,٠	٢٢,٢	٣٩,٤	٥,٤		
ماجستير	١,٩	٢٨,٣	٢٨,٣	٢٤,٠	٧,٥		
دكتوراه	٦,٧	١٦,٧	١٣,٣	٦٠,٠	٣,٣		
المجموع	٤,٥	٣٩,٣	٢٠,٧	٣٧,٨	٥,٦		

د. (٠,٠٠٠٧٦)

جدول - ٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من اتفق عليه مع والدي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	١٢,٨	٤٢,٦	٨,٥	٢١,٣	١٤,٩
محو أمية	٨,٣	٤٥,٨	—	٤١,٧	٤,٢
ابتدائي	٩,٢	٤٦,٢	٦,٢	٣٥,٤	٣,١
اعدادي	١٣,٠	٤٢,٠	١٣,٠	٢٦,٧	٥,٣
ثانوي	١١,٥	٣٣,٤	١٦,٠	٣٠,٦	٨,٥
بكالوريوس	٤,٧	٣٠,٨	٢١,٦	٣٤,٦	٨,٣
ماجستير	—	١٨,٩	٢٤,٥	٤٥,٣	١١,٣
دكتوراه	١٠,٣	٢٠,٠	١٠,٣	٥٥,٢	٣,٤
المجموع	٧,٦	٣٣,٠	١٨,٠	٢٣,٤	٨,١

أ.أ. (٠,٠٠٠)

جدول - ٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من اتفق عليه مع العشيرة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٢٧,١	٤١,٧	١٢,٥	١٠,٤	٨,٣
محو أمية	٢٥,٠	٣٣,٣	١٢,٥	١٦,٠	١٢,٥
ابتدائي	١٩,٤	٤١,٨	١٠,٤	٢٣,٩	٤,٥
اعدادي	١٦,٧	٣٥,٦	١٥,٩	٢٢,٧	٩,١
ثانوي	١٢,٥	٢٧,٤	١٧,٥	٢٣,٨	٨,٧
بكالوريوس	٥,٩	٢٦,٠	٢٥,١	٢٣,٢	٩,٩
ماجستير	—	٢٠,٨	٢٦,٤	٤١,٥	١١,٣
دكتوراه	—	١٧,٩	١٧,٩	٥٢,٦	١٠,٧
المجموع	٩,٧	٢٨,١	٢١,١	٢١,٨	٩,٤

أ.أ. (٠,٠٠٠)

### جدول - ٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح».

المستوى التعليمي	بشدة	لاوافق بشدة	لا اوافق	لا ادرى
أمسي	٢٣,٤	٤٠,٤	١٩,١	١٤,٩
محو أمية	٨,٧	٤٧,٨	٢١,٧	٢١,٧
ابتدائي	٨,٨	٢٦,٥	١٢,٢	٤٥,٦
اعدادي	٧,٦	٣٠,٥	١٦,٨	٢٨,٢
ثانوي	٧,٤	٢٠,١	٢٢,٧	٣٦,٦
بكالوريوس	٤,٣	١٦,٤	٢٥,٥	٤١,٤
ماجستير	١,٩	١٧,٠	١٨,٩	٤٩,١
دكتوراه	١٠,٣	١٠,٣	٦,٩	٥٨,٦
المجموع	٦,٣	٢٠,١	٢٢,٧	٣٩,٦

أ.د (٠,٠٠٠)

### جدول - ٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«سأنتخب من يطلب مني اولادي أن انتخبه».

الاستجابة	موافق	لاوافق	لا اوافق	لا ادرى
المستوى التعليمي				
أمسي	٢٨,٩	٢٤,٤	٢٠,٠	١٢,٣
محو أمية	٨,٧	٣٩,١	٢١,٠	٣٠,٤
ابتدائي	١٠,٦	١٦,٧	١٨,٢	٤٣,٩
اعدادي	٦,٢	٢٨,٥	٢٢,٣	٣٤,٦
ثانوي	٦,٣	١٧,١	٢١,٢	٤٣,٠
بكالوريوس	٢,٩	١٢,٠	٢٩,١	٤٤,٤
ماجستير	٣,٨	١١,٣	٣٠,٢	٤٥,٣
دكتوراه	٣,٤	٢٠,٧	٦,٩	٦٥,٥
المجموع	٥,٢	١٥,٨	٢٥,٢	٤٢,٥

أ.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٧ -  
توزيع الاستجابات على المقولة:  
«لن أنتخب»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٨,٧	٢١,٧	٢٨,٣	٢١,٧	١٩,٦
محو أمية	٤,٢	٨,٣	٢٩,٢	٣٣,٣	٢٥,٠
ابتدائي	—	١٣,٨	٣٣,٨	٣٥,٤	١٦,٩
اعدادي	٥,٦	١٠,٣	٤٠,٥	٣٠,٢	١٣,٥
ثانوي	٤,١	٦,٨	٣٤,٩	٢٨,٠	١٦,١
بكالوريوس	٤,٩	٨,٦	٣٢,٥	٣١,٧	٢٢,٣
ماجستير	١٦,٠	٦,٠	٤٠,٠	٣٤,٠	٤,٠
دكتوراه	١١,٥	١٥,٤	١٥,٤	٤٦,٢	١١,٥
المجموع	٥,١	٨,٩	٣٣,٦	٣٣,٤	١٩,٠

أ.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٨ -  
توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسأنتخب المرشح من عشيرتي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٤٧,٨	٣٠,٤	٢,٢	٨,٧	١٠,٩
محو أمية	٣٧,٥	٢٩,٢	٨,٣	٢٠,٨	٤,٢
ابتدائي	٢٩,٤	٤٥,٦	٤,٤	١٣,٢	٧,٤
اعدادي	٣٣,٦	٣٣,٦	٧,٥	١٧,٩	٧,٥
ثانوي	٢٥,٤	٣٠,١	١٣,٥	١٩,٤	١١,٦
بكالوريوس	١٩,٠	٢٩,٧	١٧,٩	٢١,٥	١١,٩
ماجستير	١٦,٧	٢٥,٩	١٤,٨	٢٧,٨	١٤,٨
دكتوراه	١١,١	١٨,٥	٧,٤	٤٠,٧	٢٢,٢
المجموع	٢٣,١	٣٠,٥	١٤,٥	٢٠,٥	١١,٤

أ.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً من عشيرة مرموقة».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أسي	١٤,٦	٣٣,٣	٢٠,٨	٢٠,٨	١٠,٤
محو أمية	١٢,٥	٣٧,٥	١٢,٥	٣٧,٥	—
ابتدائي	٦,٠	٣٤,٣	١٣,٤	٤٠,٣	٦,٠
اعدادي	١٠,٤	٣٦,١	٢٠,١	٣٧,٣	٦,٠
ثانوي	٥,٥	٢٤,٥	٢٧,٦	٢٢,٩	٩,٥
بكالوريوس	٤,٦	١٩,٧	٣٣,٢	٣٢,٧	٩,٨
ماجستير	٣,٨	٢٢,٦	٣٥,٨	٢٨,٣	٩,٤
دكتوراه	—	١٨,٥	١٤,٨	٤٨,١	١٨,٥
المجموع	٥,٧	٢٢,٨	٢٩,٠	٢٣,٣	٩,٣

(٠,٠٠٠) ١.د

جدول - ١٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً متعلماً».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أسي	٣٧,٥	٢٢,٣	١٤,٦	٦,٣	٨,٣
محو أمية	٣٧,٥	٤٥,٨	٨,٣	٨,٣	—
ابتدائي	٤١,٨	٤٦,٣	١,٥	٩,٠	١,٥
اعدادي	٥١,٥	٤١,٨	٤,٥	٢,٢	—
ثانوي	٥٠,٠	٢٩,١	٢,٢	٢,٦	٥,٠
بكالوريوس	٤٦,٠	٤٣,٥	٢,٢	٤,٢	٢,٨
ماجستير	٤٦,٣	٣٨,٩	٢,٧	٧,٤	٣,٧
دكتوراه	٣٦,٧	٣٦,٧	—	٦,٧	٢٠,٠
المجموع	٤٦,٨	٤١,٨	٣,٢	٤,٢	٤,١

(٠,٠٠٠) ١.د

جدول - ١١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا فكر وطني»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
إمسي	٣٢,٣	٤٧,٩	٨,٣	٢,١	٨,٣
محو أمية	٣٢,٣	٥٠,٠	٤,٢	٤,٢	٨,٣
ابتدائي	٥٠,٠	٤٠,٩	٤,٥	٣,٠	١,٥
اعدادي	٤٧,٨	٤١,٨	١,٥	٤,٥	٤,٥
ثانوي	٥٢,٨	٣٤,٣	٣,٠	٤,٩	٤,٩
بكالوريوس	٥٤,٢	٣٤,٣	٢,٥	٤,٦	٤,٥
ماجستير	٥٢,٧	٢٩,١	١,٨	١٠,٩	٥,٥
دكتوراه	٣٠,٠	٤٣,٣	٣,٣	١٢,٣	١٠,٠
المجموع	٥١,٧	٣٥,٨	٢,٨	٤,٩	٤,٨

ل.د (٠,٠٨١٧٦)



جدول - ١٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:

«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا اتجاه سياسي».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٢٠,٨	٢٠,٨	٢٧,١	١٨,٨	١٢,٥
محو أمية	١٢,٥	٢٩,٢	٢٠,٨	٢٩,٢	٨,٢
ابتدائي	١١,٨	٢٥,٣	٢٣,٥	٢٥,٠	٤,٤
اعدادي	٢٣,٩	٢٦,١	١٦,٤	٢١,٦	١١,٩
ثانوي	١٨,٢	٢٨,٠	١٨,٢	٢٣,٨	١١,٦
بكالوريوس	٢٢,٥	٣٠,٦	١٥,٢	١٧,٨	١٣,٨
ماجستير	٢٤,١	٢٠,٤	١٣,٠	٢٩,٦	١٣,٠
دكتوراه	٧,١	٢٨,٦	٢٥,٠	٢٨,٦	١٠,٧
المجموع	٢٠,٦	٢٩,١	١٧,٠	٢٠,٨	١٢,٥

١.٠ (٠,١٠٩٢٤)

جدول - ١٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:

«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً يقدم لي برنامجاً انتخابياً مكتوباً».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	١٤,٦	٢٣,٨	١٢,٥	١٨,٨	١٠,٤
محو أمية	١٢,٥	٢٧,٥	—	١٦,٧	٢٢,٢
ابتدائي	٦,١	٣٠,٢	١٨,٢	٢٢,٣	١٢,١
اعدادي	١٢,٨	٢٩,٣	١٢,٠	٢٧,١	١٨,٨
ثانوي	١٣,١	٢٤,٤	١٣,١	٢١,٠	١٨,٤
بكالوريوس	١٥,٠	٢٢,٦	١١,٥	٢٢,٢	١٨,٧
ماجستير	١١,١	٤٢,٦	١٣,٠	٢٠,٤	١٢,٠
دكتوراه	١٠,٧	٣٥,٧	١٠,٧	٢٨,٦	١٤,٣
المجموع	١٢,٧	٢٣,٥	١٢,١	٢٢,٧	١٨,٠

١.٠ (٠,٤٧٣٥٦)

جدول - ١٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٦٢,٥	٢٢,٩	١٤,٦	—	—
محو أمية	٥٨,٢	٢٧,٥	٤,٢	—	—
ابتدائي	٦١,٨	٢٧,٩	٢,٩	٥,٩	١,٥
اعدادي	٦٢,٤	٢٧,٦	٢,٢	٦,٠	٠,٧
ثانوي	٥٧,٤	٢٨,٦	٥,٢	٦,٤	٢,٤
بكالوريوس	٤٩,٥	٣٣,٤	٦,٠	٨,٠	٣,٠
ماجستير	٢٨,٩	٣٥,٢	١٢,٠	١١,١	١,٩
دكتوراه	٤٤,٨	٣١,٠	٦,٩	١٣,٨	٣,٤
المجموع	٥٣,٣	٣١,٢	٥,٩	٧,٢	٢,٤

ل.د (٠,٠٢١٢٦)

جدول - ١٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	١٢,٥	١٨,٨	٣٩,٦	٢٢,٩	٦,٣
محو أمية	٤,٢	٣٧,٥	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢
ابتدائي	٩,٠	٣٤,٣	٢٩,٩	٢٠,٩	٦,٠
اعدادي	٩,١	٣١,٨	٣٣,٣	١٨,٩	٦,٨
ثانوي	٨,٨	٣٢,٨	٣١,٦	٢٠,٠	٦,٩
بكالوريوس	٠٨,٥	٣٥,٧	٢٧,٨	٢٢,٦	٥,٣
ماجستير	١٦,٧	٤٤,٤	٢٤,١	١١,١	٣,٧
دكتوراه	٣٠,٠	٣٢,٣	١٠,٠	٢٦,٧	—
المجموع	٩,٤	٣٤,٤	٢٩,٤	٢١,٢	٥,٧

ل.د (٠,٠٤٢٢٠)

جدول - ١٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:  
«أرى ان يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرأة»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
المستوى التعليمي					
أمي	١٨,٨	٣٣,٣	١٦,٧	١٤,٦	١٦,٧
محو امية	٢٠,٨	٣٣,٣	٢٠,٨	٢٠,٨	٤,٢
ابتدائي	١٢,١	٤٢,٤	١٨,٢	١٩,٧	٧,٦
اعدادي	١٨,٩	٣٥,٦	١٨,٢	٢٢,٧	٤,٥
ثانوي	٢٣,٩	٣٣,٦	١٥,٣	١٨,٣	٨,٩
بكالوريوس	٣٦,٠	٣٠,٣	١٣,٧	١٥,٨	٤,٢
ماجستير	٤١,١	٣٩,٣	١٠,٧	٣,٦	٥,٤
دكتوراه	٤١,٩	٣٨,٧	٣,٢	١٢,٩	٣,٢
المجموع	٣٠,١	٣٢,٦	١٤,٦	١٦,٧	٦,٠

د. (٠,٠٠٠)

جدول - ١٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو مجلس  
فرضه الدستور على أن يكون أفراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة  
للدفاع عن طريق وجود المعارضة»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا أدري
أمي	٢٠,٨	٣١,٣	١٠,٤	١٢,٥	٢٥,٠
محو أمية	١٦,٧	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢	٢٥,٠
ابتدائي	٣٦,٢	٣٦,٢	٨,٧	٥,٨	١٣,٠
اعدادي	٣٨,١	٣٠,٦	١٠,٤	١١,٩	٩,٠
ثانوي	٣٦,٨	٣٤,٧	٥,٤	١١,٦	١١,٦
بكالوريوس	٣٥,٥	٣١,٥	٩,٦	١٠,٦	١٢,٨
ماجستير	٣٨,٦	٢٦,٣	١٤,٠	١٢,٣	٨,٨١
دكتوراه	٢٠,٠	٣٣,٣	١٣,٣	٢٦,٧	٦,٧
المجموع	٣٥,٢	٣٢,٤	٨,٩	١١,١	١٢,٥

ل.د. (٠,٠٢٥٢٤)

جدول - ٢٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تكون لدينا  
ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها  
الاتجاهات السياسية المختلفة»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا أدري
أمي	١٨,٨	١٦,٧	١٠,٤	٢٧,١	٢٧,١
محو أمية	١٢,٥	٣٣,٣	٨,٣	١٦,٧	٢٩,٢
ابتدائي	١٠,١	٣٤,٨	١١,٦	٢٦,١	١٧,٤
اعدادي	١٦,٥	٣٣,٨	١٢,٠	٢٣,٣	١٤,٣
ثانوي	١٩,٨	٣٣,٣	١٠,٦	٢٠,٥	١٥,٨
بكالوريوس	٢١,٩	٣٣,٣	١٢,٤	١٧,٥	١٤,٨
ماجستير	٢٥,٠	٣٦,٨	١٧,٩	٢٣,٢	٧,١
دكتوراه	٦,٧	٣٠,٠	٦,٧	٤٠,٠	١٦,٧
المجموع	٢٠,٠	٣٢,٦	١١,٨	٢٠,٠	١٥,٥

ل.د. (٠,٠٥٩١٤)

**جدول - ٢١ -**  
**توزيع الاستجابات على المقولة: ليس**  
**من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين.**

الاستجابة	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	
أمسي	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	٢٧,١
محو أمية	٤,٢	٢٠,٨	٨,٣	٤٥,٨
ابتدائي	٥,٨	٢٣,٢	٢١,٧	٣٩,١
اعدادي	٤,٥	٢٠,٩	٢٧,٦	٣١,٣
ثانوي	٩,٥	١٤,٨	٢٧,٤	٣٤,٥
بكالوريوس	٥,١	١٥,٥	٣٣,٨	٣٠,٨
ماجستير	١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٣٨,٢
دكتوراه	١٠,٠	٢٦,٧	١٦,٧	٢٦,٧
المجموع	٦,٥	١٦,٥	٢٩,٥	٣٢,٧

(٠,٠٠٢١٩) د.ا

**جدول - ٢٢ -**  
**توزيع الاستجابات على المقولة: والقانون**  
**الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية.**

الاستجابة	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	
أمسي	٢٩,٢	٢٠,٨	٢,١	٢٢,٩
محو أمية	-	٣٧,٥	٢٠,٨	١٦,٧
ابتدائي	١٤,٥	٤٠,٦	١٠,١	١٧,٤
اعدادي	٢٣,١	٢٩,٩	١٢,٧	١٤,٢
ثانوي	٢٣,٥	٣٣,٠	٨,٦	١٧,٦
بكالوريوس	٣٩,٥	٣٠,٥	٨,٨	١٣,١
ماجستير	٤١,٨	٢٣,٦	٣,٦	١٤,٥
دكتوراه	٢١,٤	٣٢,١	١٤,٣	١٧,٩
المجموع	٣٦,٦	٣١,١	٩,٠	١٥,٠

(٠,٠١٧٦٤) د.ا

جدول - ٢٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تتحقق الديمقراطية عن طريق اشتراك أعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
المستوى التعليمي					
أمي	٢٥,٥	٤٦,٨	١٠,٦	٤,٣	١٢,٨
محو أمية	٢٩,٢	٥٠,٠	٤,٢	٤,٢	١٢,٥
ابتدائي	٥٠,٧	٤٣,٥	٢,٩	١,٤	١,٤
اعدادي	٤٧,٠	٣٩,٦	٢,٢	٣,٧	٧,٥
ثانوي	٥١,٨	٣٧,١	٣,٨	٢,٦	٤,٧
بكالوريوس	٥٧,٦	٣٢,٠	١,٤	٤,٦	٤,٤
ماجستير	٤٥,٦	٤٢,١	٣,٥	٣,٥	٥,٣
دكتوراه	٤٢,٢	٢٦,٧	١٦,٧	٦,٧	٦,٧
المجموع	٥٣,٠	٣٥,٣	٢,٨	٣,٩	٥,٠

أ.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٢٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية الاولى»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
المستوى التعليمي					
أمي	١٧,٠	٢٧,٧	١٤,٩	١٢,٨	٢٧,٧
محو أمية	٨,٣	٣٢,٣	٨,٣	٢٥,٠	٢٥,٠
ابتدائي	١٤,٧	٤٤,١	٨,٨	١٦,٢	١٦,٢
اعدادي	٢٣,٥	٣١,١	١١,٤	١٤,٤	١٩,٧
ثانوي	٢٣,٥	٣٠,٨	١٠,٧	١٦,٨	١٨,٢
بكالوريوس	٢٢,٠	٣٣,٧	٩,٨	١٧,٢	١٧,٣
ماجستير	١٩,٣	٢٤,٦	١٥,٨	٢١,١	١٩,٣
دكتوراه	٦,٧	٣٣,٣	١٦,٧	٣٣,٣	١٠,٠
المجموع	٢١,٥	٣٢,٧	١٠,٥	١٧,٣	١٨,٠

أ.د (٠,٣٩٥٨٦)

جدول - ٢٥ -  
توزيع الاستجابات على المقولة:  
«هو البرلمان الذي يوافق الحكومة او يرفضها»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لااسري
امسي	١٩,١	٢٥,٥	٤,٣	١٤,٩	٣٦,٢
محو امية	١٢,٥	٢٠,٨	٢٩,٢	١٢,٥	٢٥,٠
ابتدائي	١٣,٤	٢١,٣	١١,٩	٢٣,٩	١٩,٤
اعدادي	١٥,٠	٢٦,٣	٢٢,٦	١٥,٨	٢٠,٣
ثانوي	١٧,٩	٢٩,٤	١٦,٢	١٧,٢	١٩,٣
بكالوريوس	٢١,١	٢٩,٤	١٣,٢	١٦,٦	١٩,٦
ماجستير	١٩,٦	٣٣,٩	١٢,٥	١٩,٦	١٤,٣
دكتوراه	٢٣,٣	٢٦,٧	١٣,٣	١٦,٧	١٠,٠
المجموع	١٩,٢	٢٩,٤	١٥,٥	١٧,٠	١٩,٨

ا.د (٠,١٩٤٠٧)

جدول - ٢٦ -  
توزيع الاستجابات على المقولة:  
«البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير نالجع»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لااسري
امسي	٨,٥	٣٤,٠	٢٣,٤	١٩,١	١٤,٩
محو امية	١٦,٧	٤١,٧	-	٢٩,٢	١٢,٥
ابتدائي	٨,٨	٢٧,٩	١٤,٧	٢٣,٤	١٦,٢
اعدادي	١٢,٢	٢٦,٠	١٨,٣	٢٤,٤	١٩,١
ثانوي	١٠,٧	٢٤,٥	٢٥,٧	٢٦,٤	١٢,٦
بكالوريوس	٩,٧	١٧,٩	٣٢,٧	٢٦,٩	١٢,٨
ماجستير	٧,٣	١٨,٢	٢٠,٠	٢٦,٤	١٨,٢
دكتوراه	١٠,٠	٢٣,٣	١٢,٣	٢٠,٠	٢٣,٣
المجموع	١٠,١	٢١,٦	٢٧,٥	٢٧,٠	١٣,٨

ا.د (٠,٠٠٠٦٥)

جدول - ٢٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون متعلما»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
اممي	٥٥,٢	٢٥,٥	٦,٤	١٠,٦	٢,١
محو امية	٣٢,٣	٥٤,٢	٤,٢	٨,٣	-
ابتدائي	٥٩,٤	٣٧,٣	-	-	٢,٩
اعدادي	٦٠,٩	٣٦,١	٢,٣	-	٠,٨
ثانوي	٦٤,٥	٣٠,٦	١,٢	١,٩	١,٩
بكالوريوس	٧٠,٩	٢٥,٣	٠,٩	١,٦	١,٣
ماجستير	٥٤,٤	٣٥,١	١,٨	٥,٣	٢,٥
دكتوراه	٦٠,٠	٢٣,٣	-	٣,٣	٢,٣
المجموع	٦٦,٢	٢٩,٠	١,٣	٢,٠	١,٦

ا.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٢٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون ابن عشيرة مرموقة»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
اممي	١٩,١	٤٠,٤	١٤,٩	١٤,٩	١٠,٦
محو امية	١٦,٧	٢٣,٣	١٦,٧	٢٩,٢	٤,٢
ابتدائي	١٤,٧	٤١,٢	١٦,٢	٢٢,١	٥,٩
اعدادي	٨,٤	٣٢,١	٢٤,٤	٢٩,٠	٦,١
ثانوي	١١,٠	٢٨,٦	٢٢,٦	٢٦,٧	١١,٢
بكالوريوس	٦,٧	٢٦,٨	٢٨,٠	٣١,٥	٧,٠
ماجستير	١٠,٧	٢٦,٨	٢٦,٨	٢٣,٢	١٢,٥
دكتوراه	٢٤,١	١٧,٢	١٠,٢	٣٧,٩	١٠,٢
المجموع	٩,٢	٢٨,٦	٢٤,٩	٢٩,٠	٨,٣

ا.د (٠,٠٠٠)



جدول - ٢٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون غير منتم لاتجاه سياسي»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
امسي	٣٤,٠	٣٨,٣	١٠,٦	٦,٤	١٠,٦
محو امية	٢٩,٢	٢٥,٠	١٢,٥	١٦,٧	١٦,٧
ابتدائي	٢٩,٩	٤٤,٨	١٣,٤	٧,٥	٤,٥
اعدادي	٢٦,٥	٣٩,٤	١٠,٦	١٣,٦	٩,٨
ثانوي	٢٤,٣	٤٠,٠	١٢,٤	١٤,٠	٩,٣
بكالوريوس	٢٢,٨	٣١,١	١٦,٩	١٦,٧	١٢,٥
ماجستير	١٠,٧	٤١,١	١٤,٣	٢٣,٢	١٠,٧
دكتوراه	٣١,٠	٤٤,٨	٦,٩	١٧,٢	-
المجموع	٢٣,٩	٣٥,٤	١٤,٥	١٥,٣	١٠,٨

أ.د (٠,١٤٧٧)

جدول - ٣٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون متديناً»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
امسي	٥٠,٠	٢٨,٣	٤,٣	٨,٧	٨,٧
محو امية	٤٥,٨	٢٩,٢	١٢,٥	٨,٣	٤,٢
ابتدائي	٤٦,٢	٣٥,٤	٣,١	٦,٢	٩,٢
اعدادي	٤٦,٩	٣٠,٨	٧,٧	٦,٢	٨,٥
ثانوي	٣٤,٤	٤٠,١	٧,٠	٨,٩	٩,٦
بكالوريوس	٢٩,٤	٣٨,٣	٩,١	١٣,٠	١٠,٤
ماجستير	١٩,٦	٤٤,٦	١٠,٧	٨,٩	١٦,١
دكتوراه	٧,١	٣٩,٣	١٠,٧	٢٥,٠	١٧,٩
المجموع	٣٢,٩	٣٧,٨	٨,٢	١١,٠	١٠,٢

أ.د (٠,٠٠٠٦٣)

جدول - ٣١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب ان يكون معارضاً للأفكار السياسية  
المستعارة من الغرب»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق بشدة	لا ادري
أمي	٤٢,٢	٢٢,٣	٨,٩	٨,٩	٦,٧
محرامية	٣٧,٥	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢	٤,٢
ابتدائي	٤٥,٥	٢٩,٤	٣,٠	٧,٦	٤,٥
اعدادي	٤٠,٢	٢٨,٨	٩,٨	١٠,٦	١٠,٦
ثانوي	٤١,٩	٢٨,١	٦,٧	١٢,٤	١١,٠
بكالوريوس	٣٧,٣	٢٩,٣	٨,٦	١٥,٤	٩,٤
ماجستير	٢٨,١	٢٨,١	٨,٨	٢٦,٣	٨,٨
دكتوراه	٣٣,٣	١٦,٧	٢٠,٠	٢٣,٣	٦,٧
المجموع	٣٨,٨	٢٩,٣	٨,٣	١٤,١	٩,٥

أ.د (٠,٠٦٥٨٩)

جدول - ٣٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب ان يكون له خبرة في المجال السياسي.

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
امسي	٤٢,٦	٤٠,٤	٨,٥	٢,٦	٦,٤
محوامية	٤١,٧	٤٥,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ابتدائي	٤١,٢	٤٧,١	٢,٩	٢,٩	٥,٩
اعدادي	٤٤,٤	٤٢,٩	٢,٠	٦,٠	٢,٨
ثانوي	٤١,٢	٤٢,٦	٢,٦	٦,١	٧,٥
بكالوريوس	٥٠,٨	٤٠,٣	١,٥	٢,٩	٤,٤
ماجستير	٣٧,٥	٤١,١	٥,٤	٨,٩	٧,١
دكتوراه	٤٢,٣	٣٦,٧	—	١٠,٠	١٠,٠
المجموع	٤٦,٤	٤١,٤	٢,٣	٤,٣	٥,٥

أ. (٠,٠٢٧٤٩)

جدول - ٣٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح  
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون فقيهاً بالمسائل  
الاقتصادية للوطن.

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
امسي	٣١,٩	٥٩,٦	٦,٤	—	٢,١
محوامية	٣٤,٨	٤٧,٨	٨,٧	٤,٣	٤,٣
ابتدائي	٣٧,٣	٥٠,٧	—	١,٥	١٠,٤
اعدادي	٥٠,٨	٤٠,٠	٢,٣	٢,٣	٤,٦
ثانوي	٤٧,٤	٤٢,٨	١,٩	٢,٩	٢,٩
بكالوريوس	٥٢,١	٣٩,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٠
ماجستير	٤٢,٩	٣٥,٧	١,٨	١٤,٣	٥,٤
دكتوراه	٤٦,٧	٤٠,٠	٣,٣	٦,٧	٢,٢
المجموع	٤٨,٩	٤١,٧	٢,٤	٢,٢	٢,٧

أ. (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: والمرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب ان يكون غنياً

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
أسي	١٧,٤	١٩,٦	١٩,٦	١٩,٦	٢٣,٩
محو أمية	٢٨,٦	٤٢,٩	—	٢٣,٨	٤,٨
ابتدائي	٩,٨	٢٩,٥	٣١,٣	٣١,١	٨,٢
اعدادي	١٨,٨	٣٥,٢	١٤,٨	١٤,٨	١٦,٤
ثانوي	١٠,٢	٢٦,٨	٢١,٠	٢٥,٠	١٧,٠
بكالوريوس	١٠,٤	٢٠,٠	٢٨,٧	٢٨,٨	١٢,١
ماجستير	١٣,٠	٣١,٥	١١,١	٢٩,٦	١٤,٨
دكتوراه	٢٦,٩	٢٦,٩	١٥,٤	٢٦,٩	٣,٨
المجموع	١١,٨	٢٤,١	٢٣,٨	٢٦,٤	١٣,٨

أ. (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة: والمرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب ان يكون صاحب برنامج انتخابي  
واضح

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
أسي	١٢,٣	٥٥,٦	٨,٩	١٣,٣	٨,٩
محو أمية	١٦,٧	٥٠,٠	٨,٣	١٢,٥	١٢,٥
ابتدائي	١٨,٥	٥٥,٤	٦,٢	١٠,٨	٩,٢
اعدادي	٢١,٧	٤٨,١	٤,٧	١٥,٥	١٠,١
ثانوي	٢٦,٣	٥٠,٧	٥,٦	٥,٦	١١,٧
بكالوريوس	٢٩,٠	٥٠,٢	٥,١	٧,٢	٨,٤
ماجستير	١٦,٧	٥٥,٦	١,٩	٢٠,٤	٥,٦
دكتوراه	٢٢,٣	٤٥,٢	٦,٥	١٢,٩	٢,٢
المجموع	٢٦,٣	٥٠,٦	٥,٣	٨,٤	٩,٣

أ. (٠,١٨٥٦)

جدول - ٣٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح للانتخابات  
البرلمانية في الأردن يجب أن يحافظ على ويطور التقليد السياسي الأردني  
(أي التاج والدستور ومجلس الأمة)

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمسي	٣٧,٠	٥٠,٠	٨,٧	٢,٢	٢,٢
محو أمية	٤٥,٨	٢٢,٢	٤,٢	٤,٢	١٢,٥
ابتدائي	٢٨,١	٥٩,٤	١,٦	٣,١	٧,٨
اعدادي	٣٣,٦	٤٧,٢	٤,٦	٤,٦	٩,٩
ثانوي	٣٨,١	٢٩,٥	٦,٠	٤,٨	١١,٧
بكالوريوس	٣٢,٥	٤١,٥	٨,١	٧,١	١٠,٧
ماجستير	٣٥,٧	٢٥,٧	٥,٤	١,٨	٢١,٤
دكتوراه	٣٥,٧	٤٢,٩	٧,١	—	١٤,٣
المجموع	٣٤,٤	٤٢,١	٦,٨	٥,٧	١١,٠

١.٠ (٠,١٠٠٥٢)

جدول - ٣٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: دعي الانتخابات  
ان تكون حرة حسب نص الدستور،

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمسي	٥٦,٥	٢٦,١	١٣,٠	—	٤,٣
محو أمية	٢٥,٠	٥٤,٢	٨,٢	—	١٣,٥
ابتدائي	٥٢,٩	٢٩,٧	١,٥	—	٥,٩
اعدادي	٦٤,٦	٣١,١	٢,٣	—	٢,٠
ثانوي	٦٠,٠	٣١,٧	٢,١	١,٩	٤,٣
بكالوريوس	٦١,٣	٢٩,٩	٢,٦	٢,٠	٤,٣
ماجستير	٤٤,٦	٣٥,٧	١,٨	٨,٩	٨,٩
دكتوراه	٥٨,١	٢٢,٦	٣,٢	٩,٧	٦,٥
المجموع	٥٩,٥	٣١,٢	٢,٨	٢,٠	٤,٦

١.٠ (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ان تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا وافق	لا وافق بشدة	لا ادري
اممي	٣٧,٠	٣٩,١	١٣,٠	٢,٢	٨,٧
محو امية	٣٣,٣	٣٣,٣	٤,٢	٨,٢	٢٠,٨
ابتدائي	٣١,٣	٤٩,٣	١٣,٤	٤,٥	١,٥
اعدادي	٣٥,٤	٣٩,٢	١٠,٠	٨,٥	٦,٩
ثانوي	٤٥,١	٣٢,٣	٨,٢	٦,٥	٨,٠
بكالوريوس	٥٤,٢	٣٨,٨	٥,١	٥,٧	٦,٢
ماجستير	٢٨,٦	٢٨,٦	٣,٥	٥,٢	١٤,٠
دكتوراه	٣٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	٢٣,٣	٦,٧
المجموع	٤٧,٨	٣١,٩	٧,٠	٦,٣	٧,١

(٠,٠٠٠) ١.د

جدول - ٣٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان تبعد السلطات الامنية عن مراقبة الانتخابات»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا وافق	لا وافق بشدة	لا ادري
اممي	١٧,٠	٨,٥	٣٤,٠	٣١,٩	٨,٥
محو امية	٤,٢	١٢,٥	٣٧,٥	٣٧,٥	٨,٣
ابتدائي	١٠,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٣٢,٨	-
اعدادي	١٤,٣	١٣,٥	٣٤,٦	٢٣,٨	٣,٨
ثانوي	١٥,٥	٢٠,٠	٢٩,١	٣٠,٨	٤,٥
بكالوريوس	٢١,٤	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٣,٧	٦,٢
ماجستير	٢١,١	١٩,٣	٢٤,٦	٣١,٦	٣,٥
دكتوراه	٣٠,٠	١٣,٣	٢٠,٠	٣٢,٣	٣,٣
المجموع	١٨,٦	٢١,٤	٢٧,١	٢٧,٦	٥,٢

(٠,٠٠١٦٧) ١.د

جدول - ٤٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: دارى ان  
يقصى الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب،

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لا ادرى
امسي	١٤,٩	٤٢,٦	٦,٤	٢١,٣
محوامية	٨,٣	٤١,٧	٨,٣	٢٥,٠
ابتدائي	١٩,٧	٥٤,٥	١٠,٦	٩,١
اعدادي	٢٠,٥	٤٢,٥	٨,٧	٢٠,٥
ثانوي	٢٣,٢	٣٩,١	١١,٠	١٤,٦
بكالوريوس	٢٨,٠	٣٥,٤	٨,٩	١٣,٨
ماجستير	٢٢,٨	٤٠,٤	٣,٥	٢١,١
دكتوراه	٢٠,٠	٤٠,٠	١٠,٠	١٦,٧
المجموع	٢٤,٨	٣٨,٣	٩,٢	١٤,٩

١.٥ (٠.٠٩١٦٣)

جدول - ٤١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: دارى ان  
يقصى اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات،

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لا ادرى
امسي	٢١,٧	٣٢,٦	١٥,٢	١٧,٤
محوامية	٨,٣	٤٥,٨	٨,٣	١٦,٧
ابتدائي	٢٠,٩	٤٩,٣	٦,٠	١٦,٤
اعدادي	٣٠,١	٣١,٦	٩,٨	١٧,٣
ثانوي	٣١,٣	٣٤,٦	١٠,٤	١٤,٩
بكالوريوس	٢٣,٨	٣٥,١	٧,٥	١٣,٣
ماجستير	٢٦,٣	٢٩,٨	٥,٣	٢٦,٣
دكتوراه	١٣,٣	٤٦,٧	٦,٧	٢٣,٣
المجموع	٢١,٠	٣٥,٤	٨,٥	١٥,٠

١.٥ (٠.٠٦٢٢٦)

جدول - ٤٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن  
تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
اممي	٣٦,٢	٤٢,٦	١٢,٨	٢,١	٦,٤
محوامية	١٦,٧	٤١,٧	٨,٣	-	٣٣,٣
ابتدائي	٤١,٨	٤١,٨	٦,٠	٧,٥	٣,٠
اعدادي	٤١,٨	٤٢,٥	٧,٥	٣,٠	٥,٣
ثانوي	٣٣,٦	٤٦,٦	٥,٢	٦,٤	٨,٣
بكالوريوس	٣٨,٠	٤٠,٥	٥,٥	٧,٥	٨,٥
ماجستير	٢٨,١	٣٣,٣	٣,٥	٢٢,٨	١٢,٣
دكتوراه	٣٣,٣	٤٦,٧	١٣,٣	-	٦,٧
المجموع	٣٦,٥	٤٢,٢	٥,٩	٧,٠	٨,٣

أ.د (٠,٠٠٠)



## ملحق هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

### الناخب الأردني والانتخابات البرلمانية

عزيزي المواطن،

يقوم الباحث بقياس آراء الناخبين حول الانتخابات البرلمانية ما أهميتها، مفهومها، ودوافع انتخاب شخص دون آخر.

لتكن على يقين وانت تجيب على أسئلة الاستمارة أن المعلومات التي تدلي بها سرية للغاية ولا يعرف أحد أن هذه المعلومات صادرة عنك.

أرجو أن تجيب على الأسئلة بموضوعية وحسب ما تمليه عليك قناعاتك.

رجاء عدم ذكر اسمك وعنوانك على اوراق الاستمارة.

وفي حين اقدم لك الشكر مسبقا على تعاونك ابقى مدينا بالاحترام،،،

د. مهنا حداد

قسم العلوم الانسانية

## الناخب الأردني والانتخابات البرلمانية

١ - منطقة السكن

٢ - جنسي ( ) - ١ ذكر ( ) - ٢ أنثى

٣ - عمري في الفئة العمرية ١ - ( ) دون ٢٠ سنة

٢ - ( ) ٢٥ - ٢١

٣ - ( ) ٣٠ - ٢٦

٤ - ( ) ٣٥ - ٢١

٥ - ( ) ٤٠ - ٢٦

٦ - ( ) ٤٥ - ٤١

٧ - ( ) ٥٠ - ٤٦

٨ - ( ) ٥١ فما فوق.

٤ - تعليمي ١ - ( ) امي

٢ - ( ) محرومية

٣ - ( ) ابتدائي

٤ - ( ) اعدادي

٥ - ( ) ثانوي

٦ - ( ) بكالوريوس

٧ - ( ) ماجستير

٨ - ( ) دكتوراه

٥ - أسكن ١ - ( ) - مع امريتي (زوجتي واولادي)

٢ - ( ) - مع امريتي + والدي ووالديتي

٣ - ( ) - مع امريتي واسرة اخي

٤ - ( ) - مع امريتي + والداي + اخواني واخواتي

٦ - انا متزوج من ١ - ( ) - ابنة عمي (ابنة اخ ابي)

٢ - ( ) - العائلة (اللزمة)

٣ - ( ) - الخمسة

٤ - ( ) - الصولة

٥ - ( ) - الحي، القرية

٦ - ( ) - غريبة

٧ - ( ) - بنت خال (اخ ام).

٨ - ( ) - بنت خالة (اخت امي)

٩ - ( ) - بنت عم (اخت اب)

٧ - ديانتني ١ - ( ) مسلم ( ) - ٢ مميحي

سأنتخب: موافق موافق لا موافق لا موافق لا أدري

بشدة

بشدة

- ٨ - بناء على فتااتي الشخصية  
٩ - من اتفق عليه مع زملائي  
١٠ - من اتفق عليه مع والدي  
١١ - من اتفق عليه مع العشيرة  
١٢ - من يقول لي زوجي اوزوجتي انه صالح  
١٣ - من يطلب مني اولادي ان انتخبه  
١٤ - لن انتخب.

إذا انتخبت فسانتخب:

- ١٥ - المرشح من عشيرتي.  
١٦ - مرشحا من عشيرة مرموقة.  
١٧ - مرشحا متعلما.  
١٨ - مرشحا ذا فكر وطني.  
١٩ - مرشحا ذا اتجاه سياسي.  
٢٠ - مرشحا يقدم لي برنامجا انتخابيا مكتوبا.

أرى ان:

- ٢١ - يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلا.  
٢٢ - يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى.  
٢٣ - ان يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرأة.  
البرلمان هو:

- ٢٤ - مجلس يتكون من اشخاص ينجمون في الانتخابات  
ولهم وظيفة تحددها الحكومة.  
٢٥ - مجلس ينتخبه الافراد ليافع عن حقوقهم ضد  
الحكومة.

- ٢٦ - مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا  
خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الشعب  
وتحقيق الديمقراطية عن طريق وجود المعارضة.  
٢٧ - تكون لدينا ديمقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية  
تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة.  
٢٨ - ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين.  
٢٩ - القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية.

موافق بشدة	موافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا ادري
---------------	-------	---------------	----------	---------

- ٣٠ - تتحقق الديمقراطية عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان  
في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو  
للسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين.

- ٣١- المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية الأولى.
- ٣٢- هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة أو يرفضها.
- ٣١- البرلمان الأردني دون وجهاء عشائر غير ناجح.
- المرشح للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون:
- ٣٢- متعلما.
- ٣٤- ابن عشيرة مرحوقة.
- ٣٥- غير منتم لاتجاه سياسي.
- ٣٦- متدينا.
- ٣٧- معارضا للأفكار السياسية المستعارة من الغرب.
- ٣٨- له خبرة في المجال السياسي.
- ٣٩- فقيها بالمسائل الاقتصادية للوطن.
- ٤٠- غنيا.
- ٤١- صاحب برنامج انتخابي واضح.
- ٤٢- ان يحافظ على ويطور التقليد السياسي الاردني (اي التاج والدستور ومجلس الامة) . على الانتخابات:
- ٤٣- ان تكون حرة حسب نص الدستور.
- ٤٤- ان تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية.
- ٤٥- ان تبعد السلطات الامنية عن مراقبة الانتخابات.
- ٤٦- ان تقمي الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة مواقع الانتخاب.
- ٤٧- ان تقمي اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات.
- ٤٨- ان تمنع التجمهرات في قاعة وساحة مواقع الانتخاب.

ملحق ٦  
جامعة اليرموك  
كلية الآداب  
قسم العلوم الانسانية

عزيزي المرشح،

يسرنا ان نقدم اليك هذه الاستمارة محاولة منا لدراسة السلوك الانتخابي والسلوك التشريحي، ولأول مرة في الدراسات الاجتماعية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية، ضمن برنامج دراسات سلوكية في قسم العلوم الانسانية بجامعة اليرموك.

كن على يقين ان الاجوبة التي تدلي بها لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، ومن غير المعروف انك ادليت بها، لذلك نرجو ان تضع الاستمارة في مغلف غير معنون وتعيده للشخص الذي سلمك الاستمارة وهو يعيد المغلف لنا. كما ونرجو ان لا تذكر اسمك ولا عنوانك على الاستمارة.

لذلك نطلب منك ان تكون اجوبتك موضوعية وحيادية وان لا تجيب بما تحب ان يكون بل بما هو واقع وحقيقي. ونحن اذ نطلب منك ذلك نبقي لك من الشاكرين.

واقبل جزيل الاحترام،،،

د. مهنا حداد وزملاؤه

## استمارة حول دوافع وتوجهات المرشحين للانتخابات البرلمانية

١ - جنس المرحع	(١) نكر	(٢) انثى
٢ - ديانة المرحع	(١) مسلم	(٢) مسيحي
٣ - منطقة السكن	(١) شمال	(٢) وسط
٤ - المهنة الحالية	(١) موظف	(٢) رجل اعمال
٥ - المستوى التعليمي	(١) توجيبي	(٢) بكالوريوس
	(٤) دكتوراه	(٥) غير ذلك
٦ - الدخل في الشهر	(١) ١٠١ - ٢٠٠	(٢) ٢٠١ - ٣٠٠
	(٤) ٤٠١ - ٥٠٠	(٥) ٥٠١ فما فوق
٧ - العمر	(١) ٢١ - ٤٠ سنة	(٢) ٤١ - ٥٠ سنة
	(٣) ٥١ فما فوق	

أجب على الأسئلة التالية بوضع  $x$  في المكان المناسب:

ملفحة (١) دواع القرشيع: ارغب في قرشيع نفسي لانتي:

[illegible]

- ٢٦- اريد راتباً اكبر  
٢٧- اريغب بالاتصال بالقصور والعرش  
٢٨- اطمح ان اكون وزيراً في المستقبل  
٢٩- سياسي محنك واريد ان اكون حيث اقترض نفسي  
٣٠- اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية  
٣١- لا افهم بالسياسة واريد تعلمها من المتعاملين معها.

فقرة (٢) الاسس التي سينتخب الناخب بناء عليها في  
رأيك كمرشح ان الناخب سوف ينتخبك بناء على:

موافق لا اوافق لا ادري

- ٣٢- قناعته الشخصية.  
٣٣- ما يتلق عليه مع والده / والدته.  
٣٤- ما يتلق عليه مع عشيرته.  
٣٥- ما يتلق عليه مع زوجته / زوجها.  
٣٦- ما يتلق عليه مع اولاده / بناته.  
٣٧- ما يتلق عليه مع زملائه.  
٣٨- اتفاقك معه في المبدأ.

فقرة (٣) اسباب الاقتراع  
سينتخبك الناخب كمرشح لأنك:

- ٣٩- متعلم.  
٤٠- فقيه بالمشاكل الاقتصادية.  
٤١- فقيه بالسياسة.  
٤٢- متدين.  
٤٣- صاحب فكر سياسي معين.  
٤٤- ذو اتجاه وطني.  
٤٥- ابن عشيرة مرموقة.  
٤٦- تريد المحافظة على التقليد السياسي الاردني وتطوره.  
٤٧- قادر على تمثيله تمثيلاً حقاً .  
٤٨- من طبقة كادحة.  
٤٩- حاقط على كثير من الامور وتريد تصحيحها  
٥٠- عصامي بنيت نفسك بنفسك.  
٥١- من الجيل الجديد.  
٥٢- من القيادات التقليدية.  
٥٣- تعمل كثيراً للناس في الدوائر الحكومية.





- ٧٦- ابناء عشيرتي وقيادتها.  
 ٧٧- اصدقاء اعرافهم منذ صباي.  
 ٧٨- اصدقائي في المهنة والمجتمع.  
 ٧٩- برنامج انتخابي مكتوب.  
 ٨٠- زيارات شيوخ العشائر والجمائل.  
 ٨١- زيارات منظمة من خلال دعوات ولقاءات مع الافراد في مجموعات.  
 ٨٢- مكاتب منظمة في المدن والقرى تدعو الناس واجتمع بها.  
 ٨٣- لجان مختلفة شكلت خصيصا لفرض الدعاية.  
 ٨٤- اثاث مغطيات لتوصيل دعايتي الى الابلث بالتعاون مع زوجتي وقريباتي.  
 ٨٥- زوجتي وصديقاتي.  
 ٨٦- الاتحادات والجمعيات النسائية.  
 ٨٧- النقابات المهنية.

الفقرة (٦) الحالة النفسية: ادخل معركة الانتخابات وانا:

لواثق      لا لواثق      لا ادري

- ٨٨- مرتاح النفس بغض النظر عن النتيجة.  
 ٨٩- متأكد من النجاح.  
 ٩٠- متشكك في النتيجة.  
 ٩١- متأكد من درايتي بالمجتمع وما يقولهني الى النجاح.  
 ٩٢- اشعر بنقطة لا ادركها في دعايتي الانتخابية  
 ٩٣- اعرف ان كثيرين ممن يساعدونني ليسوا كفوًا للثقة في التعامل.  
 ٩٤- متأكد من مساندة عشيرتي لي.  
 ٩٥- متأكد بان جزءاً من اعرائي سيفرحون للفشل  
 ٩٦- متأكد بان الذين يعملون معي سيفرحون لنجاحي.  
 ٩٧- اعرف اني كفؤ لخوض معركتها.  
 ٩٨- افكر كل يوم كيف اخلص من هذا المأزق.  
 ٩٩- اعرف اني قادر على التأثير على الناس.  
 ١٠٠- اعرف اني قادر على تمويلها.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية :

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة. (بغداد: مكتبة المثنى د.ت.).
- امين، احمد، فجر الاسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٥، ط ١١.
- بيك، فردريك، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها. تعريب، بهاء الدين طوقان. عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر ١٩٣٥.
- التل، احمد يوسف. تطور نظام التعليم في الاردن ١٩٢١ - ١٩٧٧: مؤثرات وعوامل. (عمان، وزارة الثقافة والشباب ١٩٧٨).
- التل، عبد الله، خطر اليهودية على المسيحية والإسلام، (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٤).
- التل، عبد الله، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل (القاهرة: دار القلم ١٩٥٩).
- جريدة صوت الشعب، الاعداد (١٦، ٢٣، و ٣٠/٩/١٩٨٩).
- جمعة، سعد، مجتمع الكراهية. (بيروت: دار الكاتب العربي ١٩٦٧).
- حداد، مهنا، «التنافس والصراع على صندوق الاقتراع»، بحث ميداني، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م، (غير منشور).
- حداد، مهنا، الوعي الاردني والانتخابات النيابية استجابات افراد العينة حسب الجنس. جريدة الشعب، ١٦، ٢٣، و ٣٠ ايلول ١٩٨٩.
- خوري، طارق، مستقبل الاردن: الديمقراطية - الهوية - التحديات. عمان، دن، ١٩٩٠).
- خير، هاني، موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الاردن (١٩٢٠ - ١٩٧٨م). (مطبوعات مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٧م).
- دائرة الاحصاءات العامة: دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية. (عمان، ١٩٨٦م).
- الرأي / عدد ١٦٦٤ / ١٩ / ٥ / ١٩٨٩م، ص. ٦.
- الرأي ١١ / ١١ / ١٩٩٠م، ص ١٥.
- ربيع، حامد عبد الله، من يحكم في تل ابيب: تحليل علاقة التماسك في النظام الاسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في الشرق الاوسط، ١٩٧٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥).
- رشيد، عبد الله، ملامح الحياة الشعبية في مدينة عمان (١٨٧٨ - ١٩٤٨م) (وزارة الثقافة والشباب: دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٢).

- الريموني، عيسى عابد، الطريق الطويل الى الميثاق الوطني (د.ت. ١٩٩٠).
- الزركلي، خير الدين، عمان في عمان. (القاهرة: المطبعة العربية، ١٩٢٥).
- سعادة، جورج، تاريخ الانتخابات في لبنان - (بيروت، دون ناشر، ١٩٥٤).
- الصقور، محمد، دراسة جيوب الفقر في المملكة الاردنية الهاشمية، الاردن (عمان، ١٩٨٩، ط ١).
- طلاس، مصطفى، الثورة العربية الكبرى (دمشق، مجلة الفكر العسكري، ١٩٧٨).
- د. ظاهر، احمد جمال، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، الطبعة الاولى (الزرقاء - مكتبة المنار ١٩٨٥).
- العامري، محمد اديب، - نظام التعليم في شرق الاردن. (القاهرة: مجلة الثقافة ١٩٤٦).
- العامري، محمد اديب، تقرير عن الحياة الاجتماعية في الاردن، عمان وزارة التربية والتعليم ١٩٤٦.
- عبد الحميد، محمد، تحليل المحتوى في بحوث الاعلام. (جدة، دار الشروق، ١٩٨٢).
- غصبيات، عاطف وعلي الزغل، «الشباب والافتراق: دراسة ميدانية في شمال الاردن»، ١٩٨٩. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة.
- العدوان، ياسر، الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوحدات التنموية في منطقتي المفرق والبادية الشمالية، (اريد - جامعة اليرموك ١٩٩١).
- عياد، رناد الخطيب، التيارات السياسية في الاردن ونص الميثاق الوطني الاردني. (عمان: المطبعة الوطنية، ط ١، ١٩٩١).
- الماضي، منيب، وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين (عمان، د.ن، ١٩٥٩).
- محافظة، علي، تاريخ الاردن المعاصر: فترة الامارة، (عمان: مطبعة القوات المسلحة، ١٩٧٢).
- محافظة، علي، تاريخ الاردن المعاصر (١٩٢١ - ١٩٤٦م). (عمان - مركز الكتب الاردني - ١٩٨٩، ط ٢).
- محافظة، علي، الفكر السياسي الاردني (عمان: مركز الكتب الاردني ١٩٩٠).
- مهنا، امين عواد، التحديث والاستقرار السياسي في الاردن. (عمان، مركز الكتب، ١٩٨٨م).

- مهنا، امين عواد، النظام السياسي الاردني: حقائق ومفاهيم. (عمان: د.ن) ١٩٩٠م).
- موسى، سليمان، اعلام من الاردن. (عمان، مطابع دار الشعب ١٩٨٦).
- نسيبة، حازم، تاريخ الاردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٧. (عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩٠م).
- النقرش، عبد الله، التجربة الحزبية في الاردن. (عمان: لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩١م).
- نوفل، احمد سعيد، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية (دراسة حالة الانتخابات في الاردن)، مجلة العلوم الاجتماعية مج ١٥ عدد ٤ ، ١٩٨٨: ص ٧٧ - ٩٨.
- الوثائق الاردنية، مجلس الامة الاردني (١٩٢١ - ١٩٨٤) (٢٤ - ٢٨).
- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية، ١٩٨٦ - ١٩٩٠، (عمان، ١٩٨٦م).

## المراجع باللغة الانجليزية:

- Abidi, Aqil Hyder. *Jordan: A Political Study, 1948 - 1965*. (New York: Asia Publishing House, 1965).
- Albert, P., *Pour en savoir plus*. (Paris: P.U.F., serie No. 414 Que sais-je? 1986).
- Antoon, R., *Arab Village. A Socio-Structural Study of a Transjordanian Peasant Community*. (Indiana, Bloomington: Indiana University Press, 1973).
- Aruri, Naseer H. *Jordan: A Study of Political Development) 1921-1965* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1972).
- Baily, F.G. *Stratagems and Spoils*, (Oxford: OUP, 1989).
- Banth, F. *The Role of the Entrepreneur in Social Change in Northern Norway*. Bergen: Universitets Forlaget, 1963).
- Beck, Robert C. *Motivation, Theories and Principles* (Engelwood Cliffs, N.Y., Prentice Hall, 1983), 2nd ed. 1st ed. 1978.
- Berelson, B. *Content Analysis in Communication Research*. (New York; Free Press, 1952).
- Berelson, R.B., P.F. Lazarsfeld and W.N. Mcphee, «Political Processes. The Role of Mass Media». In: *Voting: A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign*. (University of Chicago Press, 1954).
- Berger, M. *The Arab World Today*, (New York: Anchor Books, 1962).
- Borssevain, J. *Saints and Firework: Religion and Politics in Rural Malta*. (New York: Free Press, 1968).
- Butler, D.E. *The Electoral System in Britain 1918-1951*. (Oxford: Clarendon Press, 1953).
- Chirik, I, «The Political Parties in Transjordan» In: *Journal of Royal Central Asian Societies*. Vol. 22 (April, 1975).
- Cohen, A., *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime*. (Ithaca: Cornell University Press, 1982).
- Cohen, Y.A. «Patterns of Friendship» In: Y.A. Cohen (ed.), *Social Structure of Personality*. (New York: Holt, Rencart and Winston 1961): 351-386.
- Cooley, Charles H., «The Significance of Communication» In: Cooley, Charles H. *Social Organisation* (New York: Charles Scribners' Sons, 1909) pp. 80-90.
- Cook S.W., and C. Selltiz, «A Multiple Indicatv Approach to Attitude Measurement». *Psychological Bulletin* 62 (1964), pp. 36-55.
- Davis, Helen Miller, *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East*. (Durham: Durham U.P. 1930).
- Durkheim, E.- *The Division of Labour in Society*. (New York: Free Press, 1964).  
 - *The Rules of Sociological Method*. (New York: Free Press, 1964).  
 - *On Morality and Society*. Ed. by R.N. Bellah (Chicago Ill., University of Chicago Press, 1973).

- Eisenstadt, S.N. and L. Rohiger, *Patrons, Clients and Friends: Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society*. (Cambridge University Press, 1984).
- Goldner, Werner, *The Role of Abdullah Ibn Hussain In Arab Politics* (Unpublished Ph.D. Dissertation, Stanford University, 1954).
- Gubser, P. - *Politics and Change in Al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town and its District*. (London: Oxford University Press, 1973).
- Haddad, M. «Elections and Tribal Intervention in Jordan». A Paper Accepted for Publication in *the Journal of Social Sciences*. (Kuwait, 1990).
- Harik, I. «Lebanon» In: *Electoral Politics in the Middle East: Issues, Voters and Elites*. Edited by J.M. Landov, E. Ozbudun and F. Tachau (London: Croom Helm and Stanford, California: Hoover Institution, Press, 1980).
- Hiari, Al-A. *The Constitutional Law and the Jordanian Constitutional System*. (Amman, Beit Al-Maqdas 1980) (in Arabic).
- Jarvis, C.S. *Arab Command: The Biography of Lieut - Colonel F.G. Peahe Pasha* (London: OUP, 1973).
- Jureidini, P.A. and McLaurin, R.D. *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes*. (The Washington Papers 108, Washington D.C. Praeger, 1984).
- Khatib, Abdullah Hamid. *The Jordanian Legislature in Political Development Perspective*. Degree Date: 1975.
- Keilani, Musa, *A Jordanian Perspective*. (No publisher and no date).
- Kirkbride, Sir A. *From the Wings: Amman Memories 1947-1951* (London: Frank Cass, 1976).
- *A Cradle of Thorns: Experiences in the Middle East* London: Murray 1956.
- Kluckhohn, Clyde, *Anthropology and the Classics* - (Providence: Brown University Press, 1961).
- Konikoff, A., *Transjordan: An Economic Survey*. Jerusalem, 1946.
- Krippendorf, K. *Content Analysis; An Introduction to its Methodology*. London, Beverly Hills: Sage Publications 1984.
- Kroeber, A.L. and C. Kluckhohn, *Culture: A Critical Review of Concepts and Definitions*. (Harvard University Deabody Museum of American. Archeology and Ethnology Papers, Vol. 47, No. 1. 1952); P. 18).
- Lang, K. and G.E. Lang. «The Mass Media and Voting» In: *American Voting Behavior* (Ed.) Burdick and . Glencoe, IU., The Free Press 1962, ch. 4.
- Layne, L.L., *The Production and Reproduction of Tribal Identity in Jordan*. (A Ph/D. Dissertation, Princeton University Press, 1986).
- Le Pape, P. *La Presse: Influence-t-elle l'opinion?* (Paris: Denoel, sans date).
- Lipset, Saymour Martin. *Political Man, The Social Bases of Politics*. (Guildford, Survey: Biddles Ltd., 1983) First Published in 1959.

- Malinowski, B., *The Dynamics of Culture Change: An Inquiry into Race-Relations in Africa*. (New Haven: Yale University Press 1944).
- Marx, Karl. *Early Writings* Ed. by T.B. Bottomore. (New York: McGraw Hill, 1963).
- Mishal, Shaul, *West Bank/ East Bank: The Palestinians in Jordan, 1940-1967*. New Haven and London. Yale University Press, 1978.
- Mucchielli, R. *L'analyse de contenu des documents et des communications*. (Paris: Librairies Thecniques 1984).
- Opler, M.E. «Some Recently Developed Concepts Relating to Culture» *SYA* 4 (1948): 107-122.
- Parsons, t. *The Social System* (New York, Free Press, 1964).
- Patai, R. *The Hashemite Kingdom of Jordan*. (N.Y.: Princeton University Press, 1958).
- Patai, R. *The Kingdom of Jordan*. (Princeton University Press, 1958).
- Radcliffe - Brown, A.R. *Structure and Function in Primitive Society*. (London: Cohen and West 1952).
- Setton, C.R.W. *Legislation of Transjordan 1918-1930*. London 1931.
- Suleiman, Michael, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of Fragmented Political Culture*. (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1967).
- Summers, Gene F., «Introduction» to *Attitudes Measurement*. Edited by G.F. Summers. (London: Academic Book Publishers, 1977). pp. 1-17.
- Thurslone, L.L. and E.J. Chave «The Scale Value». In: *The Measurement of Attitudes*. Eds. Thurslone L.L. and E.Y. Chave. University of Chicago Press, 1929; pp. 45-56.
- Tolman E.C. *Purposive Behavior In Animals and Men*. N.Y.: Appelton Century - Crafts 1932.
- Tolz, Robert D., «Paranoia and the Politics of Inflammatory Rhetoric». In: Lovis A. Gottschalk. *The Content Analysis of Verbal Behavior*. (New York: Medical and Scientific - Books. 1979).
- Tonnies, F., *Community and Society* (East Lansing: Michigan State University, 1957).
- Vatikioitis, P.J. *Politics and the Military In Jordan*. (Britain: Billing and Sons Limited, Guidford and London; 1969).
- Weber, Max. *Ancient Judaism* (New York, Free Press, 1952).
  - *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. (New York: Scribners, 1958).
- Yamane, Taro, *Statistics: Introductory Analysis*. (New York: Harper and Row, 1973).
- Zuwyayah, Jalal, *The Parliamentary Election of Lebanon*, (Leiden E.J. Brill, 1972).













مساهمت جامعة اليرموك بدعم هذا الكتاب